

الفقه

آية الله العظمى
الميرزا محمد باقر
مؤلفه

كتاب السياسة

١٠٥

دار العلوم
بمكة المكرمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٦	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ١٠٥
١٦	اشاره
١٦	اشاره
٢٠	كتاب السياسه الجزء الأول
٢٠	اشاره
٢٢	تمهيد
٢٥	العناصر الثلاثه للحكومه
٢٥	اشاره
٢٧	غنى الجماعات الصغيره عن الحكومه
٢٩	الحكومه والجماعه الكبيره
٢٩	اشاره
٣٠	اختلاف المواهب والأهواء والاستجابه
٣٠	اشاره
٣٠	١: المواهب
٣١	٢: الأهواء
٣١	٣: الاستجابه الجسديه والنفسيه
٣٢	خطأ الماركسيه
٣٣	((الحكومات العصريه))
٣٣	وجوب تقديم الإسلام
٣٤	أسباب تعقد الحكومات المعاصره
٣٤	اشاره
٣٤	١: استيعاب الأقوام المختلفه
٣٥	٢: تقدم العلم والصناعه

- ٣٥ ٣: التحول الدائم في المجتمع
- ٣٦ خطأ الحكومات المعاصره
- ٣٧ نتائج زياده المؤسسات
- ٣٩ جمود الموظفين
- ٤٠ جمود المجتمع
- ٤٢ تدخل الحكومه في الشؤون الشخصيه
- ٤٢ اشاره
- ٤٤ تأميم التجاره والمؤسسات
- ٤٥ ((نتيجه تدخلات الدوله))
- ٤٧ خطأ استيلاء الدوله على الأعمال
- ٤٨ أدله جواز التسعير
- ٥٠ لا دكتاتوريه في الإسلام
- ٥٠ اشاره
- ٥٠ ((دكتاتوريه الشيوعيه))
- ٥١ ديكتاتوريه الرأسماليه
- ٥٢ نتائج أنانيه الحكام
- ٥٤ الشعوب تعرف المرارات
- ٥٥ السياسه من صميم الإسلام
- ٥٥ اشاره
- ٥٥ ما هي السياسه؟
- ٥٦ تهلهل حدود السياسه
- ٥٧ إطلاقات النسبيه
- ٥٨ كيف أن السياسه من صميم الإسلام
- ٥٨ نصوص شرعيه عامه
- ٦٠ نصوص خاصه
- ٦٠ الأنبياء سياسيون

- ٦٢ واجب العالم الدينى
- ٦٤ الاضطلاع بالسياسه واجب
- ٦٤ اشاره
- ٦٥ ((١: الارتباط بين السياسه والدين))
- ٦٥ اشاره
- ٦٦ الدين العلمى والعملى
- ٦٧ جوله الباطل
- ٦٧ ((٢: الارتباط بين السياسه والاقتصاد))
- ٦٧ اشاره
- ٦٨ السياسه فى الرأسماليه
- ٦٩ وفى النظره الماركسيه
- ٧٠ تقسيم الأدوار المزيف
- ٧٢ تفنيد الأدوار الأربعة
- ٧٣ ارتباط الحقوق بالسياسه
- ٧٣ اشاره
- ٧٥ الأدله الأربعة فقط المصدر للدستور
- ٧٦ انتهاك الساسه للنظم الحقيقه
- ٧٨ التدقيق فى المجتمع
- ٧٨ الارتباط بين السياسه وبين علم الاجتماع
- ٧٨ اشاره
- ٧٩ تبادل الاحتياج بين العلمين
- ٨٠ الارتباط بين علم النفس والسياسه
- ٨٠ اشاره
- ٨١ جوهر النفس يؤثر فى أمور أربه
- ٨٢ احتياج السياسى إلى التاريخ
- ٨٢ اشاره

- ٨٢ المعرفة الفقهية
- ٨٣ التاريخ المعاصر والسياسة
- ٨٣ معرفه تاريخ استيعابى
- ٨٥ ترجمه التاريخ وتطبيقه
- ٨٧ السياسة علم وفن ومعرفة
- ٨٧ اشاره
- ٨٨ تركيز اليهود لانعدام الوعى السياسى
- ٨٨ اشاره
- ٨٩ ((هل السياسة ملوثة))
- ٨٩ ((هل السياسة ليست من الإسلام))
- ٩٠ ((الضبط والمحاسبه))
- ٩٢ الرؤيه المستقبلية
- ٩٣ انعدام الرؤيه للمستقبل
- ٩٤ الإنقاذ من الخرافه والمشكله
- ٩٥ وجود هذه الميزه فى السياسة
- ٩٦ للسياسة ساحتان: داخلية وخارجية
- ٩٦ اشاره
- ٩٦ للدخل شعبتان
- ٩٦ للخارج شعبتان
- ٩٨ إطلاقات الدوله ومعانيها
- ٩٨ اشاره
- ٩٨ ((نقد بعض التعاريف))
- ١٠٢ ميزان وحده الأمة
- ١٠٢ مسرح الخارج وتدخلات الدول
- ١٠٢ اشاره
- ١٠٣ ((عوامل الحيلولة))

- عوامل النفوذ ١٠٤
- اشاره ١٠٤
- ١: عامل الدين ١٠٤
- ٢: عامل القدرات ١٠٥
- ٣: عامل الثقافه ١٠٥
- ٤: الأمم المتحده ١٠٧
- مسرح السياسه للحكومه ١٠٨
- توحيد سياسه الدوله الإسلاميه ١١٠
- لا للاحتكار التجارى ١١٠
- النظره الإسلاميه المستوعبه ١١٢
- اشاره ١١٢
- تفاعل الإنسان والتاريخ ١١٣
- نسف مدرسه ماركس ١١٤
- المدرسه الغربيه الأخرى ١١٥
- الوحده العليا: الدوله ١١٦
- الوحده الوسطى: الجماعات ١١٨
- الوحده القاعديه: الجماهير ١١٩
- اشاره ١١٩
- ((١: الانبعث عن الدين)) ١٢٠
- تحطيم الثورات لنقص الوعى السياسى ١٢١
- واجب حركات التحرير ١٢٢
- اشاره ١٢٢
- ((استطلاع الرأى العام)) ١٢٣
- نصوص الشريعه فى الرأى العام ١٢٣
- الرأى العام والعاطفه العامه ١٢٤
- اشاره ١٢٤

- ١٢٧ ((مردود الرأى العام))
- ١٢٧ ((٢: الانبعث عن القوميه والوطنيه))
- ١٢٧ اشاره
- ١٢٨ أنواع انقسام التجمعات
- ١٣٢ يقظه العالم الإسلامى
- ١٣٣ ((٣: الانبعث عن الاقتصاد))
- ١٣٣ اشاره
- ١٣٤ التفاعل الثلاثى
- ١٣٥ بين الشخصيه الإنسانيه وشلال التاريخ
- ١٣٥ اشاره
- ١٣٦ ماركس: لا للسياسه
- ١٣٦ اشاره
- ١٣٨ ((بين الشخصيه والتاريخ))
- ١٣٩ أقوال فى مركزيه الشخصيه
- ١٤١ سمات الشخصيه السياسيه
- ١٤١ اشاره
- ١٤٥ ((من أقسام السياسه والسياسى))
- ١٤٧ السياسه علم أم علوم
- ١٤٧ اشاره
- ١٤٨ ((أقسام موضوع السياسيه))
- ١٥١ بحوث فى الدوله والأمه
- ١٥١ اشاره
- ١٥٢ ((الحاجه إلى الدوله))
- ١٥٢ النظرية الماركسيه فى الدوله ونقدها
- ١٥٥ الدوله فى منظار على عليه السلام
- ١٦٠ بحوث فى الأمه

- ١٦٠ اشارة
- ١٦٠ ((الفرق بين الأمة والناس))
- ١٦٢ تكون الأمة المسلمه
- ١٦٤ حكمومه واحده لكل المسلمين
- ١٦٦ التقدم الإسلامى
- ١٦٩ ظهور الأمم واختفاؤها
- ١٦٩ اشارة
- ١٧٠ ((تاريخ عهود البشر))
- ١٧٢ ((الأديان والدول))
- ١٧٦ العناصر التى تشكل الأمم
- ١٧٦ اشارة
- ١٧٧ كيف تتكون الأمة على العنصر المادى
- ١٨٠ التفكير السياسى الموحد
- ١٨٠ اشارة
- ١٨٠ ((دخول الأمم فى الإسلام))
- ١٨٢ الحدود الجغرافيه للأمة
- ١٨٢ اشارة
- ١٨٢ ((أمة بلا دوله))
- ١٨٣ ((أمة ودول متعدده))
- ١٨٤ مقومات الدوله
- ١٨٦ ((تحولان جديدان فى الأمة))
- ١٨٦ ((الفهم الأصلى))
- ١٨٧ ((العالم والحكمومه الواحده))
- ١٨٨ ((الحدود المائيه والفضائيه))
- ١٨٨ ((لا حدود بين بلاد الإسلام))
- ١٨٨ الحدود بين بلاد الإسلام وبلاد الكفر

١٩٠	مقررات الدوله الإسلاميه
١٩١	((الحدود بين الدول))
١٩١	((الحدود والتميز بين الشعوب))
١٩٣	القدره الإنسانيه وآثارها في الحقل السياسي
١٩٣	اشاره
١٩٣	((القدره الإيجابيه والسلبيه))
١٩٥	القدره الإنسانيه
١٩٧	أسباب الطاعه
١٩٩	القدره الذاتيه والعرضيه
٢٠١	القدره والطغيان
٢٠٢	((مناهج ترويض القدره))
٢٠٢	((الترويض الديني))
٢٠٤	((الترويض الديمقراطي))
٢٠٨	((الترويض الشيوعي))
٢٠٩	مناقشه فكره (راسل)
٢١١	القدره الاجتماعيه
٢١٢	العلاقه بين الفرد والجماعه
٢١٥	أنواع انتماء الإنسان
٢١٧	شروط تقدم الجماعات
٢١٧	اشاره
٢١٧	أ: الهدوء والتوازن
٢١٨	ب: الصبر في المشاكل
٢١٩	ج: معرفه الناس
٢٢٠	د: مستويات مختلفه
٢٢١	ه: القدره
٢٢٢	و: الفكر المتكامل

- ٢٢٣ ز: الإرادة الفولاذية
- ٢٢٤ ح: الانضباط
- ٢٢٤ ط: رفع المستحيل
- ٢٢٥ ي: التخطيط السليم
- ٢٢٧ يا: اغتنام الفرص
- ٢٢٧ يب: التواضع
- ٢٢٩ يج: البحث عن النقد
- ٢٣٠ يد: الإنسان الواقعي
- ٢٣١ بين الحقوق والقدرات
- ٢٣١ اشاره
- ٢٣٤ أقسام قدره الجمعيه
- ٢٣٤ اشاره
- ٢٣٤ ((القدره غير المتمركزه))
- ٢٣٤ القدره المتمركزه
- ٢٣٧ ((أسباب تمرکز القدره))
- ٢٣٨ الدين قسمان
- ٢٤٠ المال والقدره
- ٢٤٠ السلاح والقدره
- ٢٤١ السبب الخارجى للقدره
- ٢٤١ اشاره
- ٢٤١ ((مقومات سيطره الدين))
- ٢٤٣ ((شروط الإسلام في منح القدره))
- ٢٤٣ قدره لاحقه
- ٢٤٥ أقسام القدره
- ٢٤٥ اشاره
- ٢٤٥ ١: السلطه

- ٢: الشخصية ٢٤٦
- ٣: السنديه ٢٤٧
- كيف تدوم القدره؟ ٢٤٨
- ((التكامل والتطور)) ٢٥٢
- مهمه علم السياسه تجاه القدره ٢٥٤
- اشاره ٢٥٤
- الأمور التي هي محور علم السياسه ٢٥٧
- المؤسسات السياسيه ٢٥٩
- اشاره ٢٥٩
- التفاعل بين الأمه والمؤسسات السياسيه ٢٦٢
- الدوله أكبر المؤسسات السياسيه ٢٦٤
- اشاره ٢٦٤
- ((مقومات معرفه الدوله)) ٢٦٥
- الشخصيه الحقيقه للدوله ٢٦٦
- رأى الدين في الشخصيه الحقيقه ٢٦٧
- وحده المواقف بين الرسول وعلى (عليهما السلام) ٢٦٨
- بحوث في الدوله ٢٧٢
- اشاره ٢٧٢
- آثار وجود الشخصيه الحقيقه للدوله ٢٧٣
- اشاره ٢٧٣
- ((التدوام للدوله)) ٢٧٤
- حجم النقد أم القوه الشرائيه؟ ٢٧٥
- ((التعامل الخارجى)) ٢٧٦
- ((التعامل الداخلى)) ٢٧٧
- الشخصيه الحقيقه أمر اعتبارى أو متأصل ٢٧٨
- الشخصيه الحقيقه بين الدوله والتكتلات ٢٨٠

- ٢٨٣ على الدوله تحرى الغرض الصالح
- ٢٨٣ اشاره
- ٢٨٧ موقف الدوله تجاه التكتلات المفسده
- ٢٨٩ ((حق الفيتو خطأ آخر))
- ٢٩١ هدف الدوله وصلاح الفرد
- ٢٩٢ ((هدف الدوله وصلاح جماعات الأمم))
- ٢٩٣ سياده الدوله وحاكمتها
- ٢٩٣ اشاره
- ٢٩٤ ((الغالب فى وضع القانون))
- ٢٩٥ نقص القوانين البشرىه
- ٢٩٦ إشكال القانون الوضعى فى الجماعات
- ٢٩٦ حاكميه الدوله ذاتيه ومطلقه
- ٢٩٩ صالحيات الدوله
- ٣٠١ ((من الفروق بين الدوله الإسلاميه وغيرها))
- ٣٠٢ بين سياده الدوله وسياده الأمم المتحده
- ٣٠٣ بين سياده الدوله وسياده التكتلات
- ٣٠٣ السياده المتكافئه
- ٣٠٦ شعاع سياده الدوله
- ٣٠٦ اشاره
- ٣٠٨ ضروره التعادل بين الكفاءه والشعاع
- ٣١٠ توسيع شعاع الحريات بقدر الكفاءات
- ٣١٢ الانغلاق سبب تخلف العالم الثالث
- ٣١٣ القوميه العربيه وسيله للتقدم أم عامل للانحطاط
- ٣١٦ المحتويات
- ٣٣٢ تعريف مركز

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵/ح۵ف۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

الجزء الخامس بعد المائة

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب السياسه

الجزء الأول

ص: ٣

الطبعه السادسه

١٤٠٧ هـ _ ١٩٨٧ م

دار العلوم: طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسى

ص: ٤

كتاب السياسة الجزء الأول

اشاره

كتاب السياسة

الجزء الأول

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد كان من الجدير أن يكون للفقهاء السياسى باب مستقل فى الفقه، بعد أن كانت له مسائل متشعبة فى أبواب الجهاد والمكاسب والقضاء والشهادات والحدود والقصاص والديات وإحياء الموات وما أشبه ذلك.

إن الفقهاء قلما ألفوا كتاباً خاصاً فى هذا الشأن وما يتبعه بخصوصه، أمثال (قاطع اللجاج) و(تنبيه الأمة) و(الحكومة الإسلامية) وغيرها، وذلك لاكتفائهم بما دونوه فى تلك الكتب المذكورة من المسائل المتشعبة، مما استنبطوه من الكتاب العزيز حيث قال سبحانه: {إنى جاعل فى الأرض خليفه} (١).

والسنه المطهره، حيث ورد «اللهم ارحم خلفائى» (٢).

والإجماع فى كثير من مسائلها، كما لا يخفى على من راجع كتب الفقه الاستدلاليه.

والعقل: حيث إنه دل على وجوب تنظيم أمر البشر عامه، والأمة الإسلامية خاصة، وقبح ترك الناس فوضى لا نظام لهم، أو لهم نظام غير صحيح، إذ ثبت قبح الترك بلا راع، ووجوب تشكيل الحكومة الرشيدية عقلاً

ص: ٧

١- سورة البقره: ٢٩.

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٦٥ الباب ٨ من صفات القاضى ح ٥٠.

ثبت ذلك شرعاً، للتلازم في القاعده المعروفه: (كلما حكم به العقل حكم به الشرع) إذا كان الأمر في سلسله العلل، كما حقق في الأصول، مما يقتضى التدوين المستقل لأنه أسهل إلى التناول.

لكن الفقهاء اکتفوا بما ذكروه في تلك الكتب الفقهيه، وبما نقحوه في مسأله الإمامه والخلافه في الكتب الأصوليه، فجزاهم الله خير جزاء المحسنين.

وقد كتبت في سالف الزمان كتاب (الحكم في الإسلام) على الأسلوب الفقهي، ثم رأيت أن أكتب كتاباً أوسع ليشمل جملة من المسائل المرتبطه بالحكم بصوره أشمل، لعل الله سبحانه يجعله مقدمه لإقامه حكم إسلامي زاهر، يضم تحت أجنحته ألف مليون مسلم، حيث قد فرقت الأهواء من الداخل والكفار من الخارج بين صفوف المسلمين، فجعلوا منهم حكومات متشتته، ومتحاربه أحياناً، وذلك خلاف كونهم أمه واحده.

قال سبحانه: {وإن هذه أمتكم أمه واحده وأنا ربكم} (١).

وقال (صلى الله عليه وآله): «الناس سواسيه كأسنان المشط» (٢)، مما دل على أنه لا- يحق أى تفرقه بينهم بسبب الحدود الجغرافيه أو الألوان أو اللغات أو غير تلك.

ولا- يخفى أن هذا الكتاب الذى نحن بصدده الآن مبنى على تنقيح الموضوعات السياسيه حسب متطلب الزمان فى الحال الحاضر، ليعرف انطباق الأحكام الشرعيه عليها، وجوباً وحرمةً واستجاباً وكراهةً وإباحةً، كما هو شأن سائر

ص: ٨

١- سورة الأنبياء: ٩٢.

٢- الاختصاص: ص ٣٢١.

الكتب الفقهية، مثلاً تنقح أقسام المكاسب والنكاح والجرائم، ثم يذكر أحكامها المستقاه من الأدله الأربعة.
والله سبحانه المسؤول أن يجعله سبباً لفهم الأحكام ويصيره مقدمه لتوحيد بلاد الإسلام، وما ذلك على الله بعزيز.

العناصر الثلاثة للحكومة

(مسأله ١): عناصر الحكومة ثلاثه: (الإنسان) و(النظام) و(الأرض).

وقد خلق الله الإنسان إبداعاً كما يستفاد من الآيات والروايات، لا تكاملياً كما ذهب إليه (دارون) وأتباعه.

وألهمه النظام كما قال سبحانه: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (١).

وخلق من قبل ذلك الأرض، فقد تكاملت الأسس الأوليه للحكومة منذ أول إنسان، بالنسبه إلى آدمنا (عليه السلام)، ولذا ورد: «لقد كانت الخليفه قبل الخليفه»، وإليه يشير ما ورد من قوله سبحانه: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (٢)، والروايه المشهوره: «لولا الحججه لساخت الأرض بأهلها» (٣)، فإن الحججه سياسياً، منزلتها منزله الحججه عبادياً واقتصادياً واجتماعياً وغيرها، على ما لا يخفى.

نعم لقد تطورت الحكومات حسب تطور الاحتياجات، كما تطور الاقتصاد حسب تطور الآله والاحتياج وسعه أبعاد الإنسان.

وقد جعل الإسلام الأسس الكليه الكفيله لاستيعاب كل المسائل المحتاج إليها، مهما تطورت الأوضاع.

أما الإنسان منذ أن وجد على الأرض، ولا يُعلم قبل كم وجد، ولعله قبل

ص: ١٠

١- سورة البقره: ٣٠.

٢- سورة البقره: ٢٩.

٣- الكافي: ج ١ ص ١٧ ح ١١.

مليارات من السنوات، حيث قد عثر على بقايا إنسان قيل إنه كان يعيش قبل سبعين مليون سنه، فمنهم من هدى الله، ومنهم من حقت عليه الضلاله.

حيث كان الأول يتبع قوانين السماء فى كل شىء والتي منها (قوانين الحكم).

وكان الثانى يضع بنفسه القوانين أو يتبع الجاهلين، حيث كان يقول: {إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون} (١١).

ولم يكن فرق من جهه أصل أسس الحكم، سواء كانوا يعيشون كجماعات صغيره وفى الخيام، كما هو المشاهد الآن فى بعض القبائل وأهل الأرياف والقرى الصغيره حتى التى تحتوى منها على مائه إنسان أو ما اشبهه، أو كجماعات كبيره، مثل الآلاف أو الملايين، كما هو الحال فى المدن الكبار.

نعم لا- شك أن (الحكومه) فى البدائين لا مؤسسات لها، بينما الحكومه فى المدن والتجمعات الكبيره لها مؤسسات، فهى فى القسم الثانى عبارته عن مجموعه من مؤسسات اجتماعيه تنشأ لتأمين الروابط وحفظ نظم المجتمع أولاً، ولأجل تقديم المجتمع إلى الأمام ثانياً.

وعليه فشان الحكومه:

١: إرساء النظام.

٢: وحفظ العدل.

٣: وتوفير الرفاه للجميع.

٤: والتقديم بالمجتمع إلى الأمام.

نعم فى التجمعات الصغيره مما تسمى بالبدائيه، يكون لشيخ القبيله ونحوه

ص: ١١

١- سورة الزخرف: ٢٣.

صفه الأمر والنهى، والحل والفصل، والوقوف أمام العدوان، وإذا حدث حادث من سيل أو حريق أو عدو أو ما أشبهه، كان الالتفاف حوله أكثر، وتكون كلمته أقرب إلى السماع، ووضع لها ضوابط وقيمه، ثم لما يذهب الخوف ويندفع الشر رجع أفراد الأسره والقبيله إلى حالتهم السابقه.

غنى الجماعات الصغيره عن الحكومه

غنى الجماعات الصغيره عن الحكومه

ومما تقدم ظهر أن غنى الجماعات الصغيره عن الحكومه بمعناها الحضارى، لعدة أسباب أهمها:

١: قله أفراد الجماعه، فمثلاً- الجماعه المكونه من عشرين أو مائه أو ما أشبهه، غالباً لا- مساكن ثابتة لهم، لأنهم يكونون رحلاً يطلبون الماء والكأ، ولا اقتصاد لهم بل هم يعيشون على الحيوانات والزرع الطبيعى، فلا تحدث فيهم منازعات، ولا يكون لهم ما يكون للجماعات الكثيره من الشؤون.

والغالب أن المناسبات بينهم كالزواج والموت أو نزاع أخ وأخ لا يعدو أن تكون كالمناسبات بين العائله الواحده، فكما لا تحتاج العائله الواحده إلى الحكومه، كذلك الجماعه الصغيره وإن تكونت من عوائل، بل الغالب أن تكون الجماعه الصغيره عائله واحده.

٢: الملكيه الخاصه توجد فى الجماعات الصغيره فى نطاق ضيق لا فى النطاق الواسع الذى يوجد فى المدن والجماعات الكبيره، فالإنسان البدائى لا- يملك إلا- كوخه وأثاث منزله وخيمته أو بيته المبنى من الطين، وأغنامه وأرضه القليله المزروعه، وشبكه صيده ونحو ذلك، ومن الواضح أن مثل هذه الأمور لا تحتاج إلى كتب المتاجر وإحياء الموات والرهن والإجاره وغيرها من المعاملات خصوصاً المعقده منها.

٣: قله الجرائم، لأن الأفراد القليلين والعائلة الصغيره لا تقع بينهم جرائم كثيره، بل الجريمه تكون نادره جداً، ولذا فليسوا محتاجين إلى كتب القضاء والشهادات والحدود والقصاص والديات، وما يتبع ذلك من الشرطه والنجده والأمن.

وحيث إن التعدى عليهم أو تعديهم على غيرهم لا يعدو أن يكون شيئاً طفيفاً سريعاً، لم يكن احتياج إلى الجيش وما يتبع ذلك.

٤: إن الجماعه الصغيره لا تتبع الآداب والرسوم الكثيره، وليست لها مدارس ومكتبات وكتب ومؤسسات ومساجد وما أشبهه، بل إنهم يتبعون فى أمورهم العادات القليله الموروته، وعبادتهم تؤدى بصوره بدائيه، أى يجعلون خيمه مثلاً مسجداً، وغالباً ينظرون إلى الكبار فى الأعمال والآداب، فلا حاجه لهم إلى كتب المعاشرات وصنوف القوانين الموضوعه لهذه الأمور حتى تحتاج إلى الحكومه الحاميه والمنظمه لها.

ومن نظر إلى القرى والأرياف والجماعات الرحل حتى فى البلاد المتحضره يلمس كيف أنهم لا يحتاجون إلى الحكومه مثل احتياج المدينه، وأن الحكومه فيها لو كانت تكون بدائيه إلى أبعد حد.

وقد تبين مما ذكرناه أن قوانين الحكومه مهما كانت موجوده، لا تكون محل استفاده الجماعات الصغيره، فالأمر من باب السالبه بانتفاء الموضوع، لا أن الحكم والمحمول منتفيان.

وكلما كانت الجماعه أكبر كانت قوانين الحكومه أوسع وأشمل، مثلاً إذا كانت للمعاملات مائه ألف قانون، وللقضاء والجرائم عشرون ألف قانون، تكون كل تلك القوانين محل الابتلاء والأخذ والعطاء فى بلاد نفوسها مائه مليون، بينما لا تكون إلا خمسها محل الابتلاء فى بلاد نفوسها عشرون مليوناً.

الحكومة والجماعة الكبيره

(مسأله ٢): المؤسسات الحكوميه إنما توجد فى الجماعات الكبيره، وكلما كانت الجماعه أكبر تكون الحكومه أوسع، وأكثر دائره وأعمق، وتكون صعوبتها أكثر.

كما أنه كلما تقدم العلم والصناعه، تكون صعوبات الحكومه ودوائرها أكثر، فكما أن الأمور الأربعة التى تقدمت فى المسأله السابقه مما تسبب عدم الاحتياج إلى الحكومه، إلا بصوره بدائيه أحياناً، كذلك تكون فى الجماعات الكبيره والأمم المتمدنه بالعكس، فالجماعه كبيره، والأملاك الخصوصيه وفيه، والجرائم تزداد بقدر سعه الجماعه، والآداب والرسوم والسنن والمراكز التى يكون فيها التجمع كالمساجد والمدارس والحدائق والحمامات والمصحات وما أشبه تكثر عند الجماعه الكبيره، مما تحتاج كلها إلى الضوابط والموازن وهى بدورها تحتاج إلى الحكومه.

ومن الواضح أن الإسلام جعل لكل ذلك قوانين وأنظمه عامه تشمل كل القضايا المتجدده، أو خاصه بالنسبه إلى الأمور المتكرره لكل البشر، بدائياً كان أو متحضراً، وقد قسم الأحكام فيها إلى واجب وحرام ومستحب ومكروه ومباح.

وكذلك تنقسم أعمال الحكومه فيها، كانقسام دوائرها إلى الأحكام

الخمسه، مثلاً- دائره جمع المعلومات والحيلولة دون الجرائم (الأمن والمحتسب والقضاء) واجبه التكوين، بينما دائره التجسس والكبت والإرهاب حرام، وهكذا.

اختلاف المواهب والأهواء والاستجابه

أشاره

اختلاف المواهب والأهواء والاستجابه

ثم إن الإنسان لما اختلفت مواهبه وأهوائه واستجاباته، فيقع في أفراده وجماعاته التقدم والتأخر، والظلم والاستغلال، ويقع الاحتكاك والثورات والحروب، وكلها تحتاج إلى ضوابط وقوانين لإداره دفعه العدل، ولإعطاء كل ذي حق حقه، بحيث {لا تظلمون ولا تُظلمون} (١).

والإداره لا تكون إلا بسبب الحكومه، ولذا احتاج البشر إلى (القوانين) أولاً، وإلى (الحكومه) المديره لها في الاجتماع ثانياً.

بيان ذلك:

١: المواهب

١: المواهب

إن الإنسان تختلف مواهبه فطره وخلقه، فهناك الذكي والغبي، والنشيط والخامل، والسريع والبطيء، وقوى الجسم وضعيفه، ومن الواضح أن المالك للصفات المتقدمه يتقدم على المالك للصفات المتأخره.

بل مثل هذه الاختلافات توجد في الحيوان والنبات أيضاً، ولذا إذا فرخت الدجاجة عشره فروخ، لا يمضى زمان إلا وتختلف مواهبها، أى تظهر ما أودع فيها من الصفات، فكما أن بعضها يكون ذكراً وبعضها أنثى، كذلك يكون بعضها مسيطراً

ص: ١٥

على بعض.

أما لماذا خلق الله الإنسان كذلك، ولترك الكلام في الحيوان والنبات؟

فالجواب إنه:

أولاً: لأنه سبحانه فياض، فاللازم إعطاء كل قابل حقه.

ثانياً: لأنه نوع من الجمال، حيث إذا لم يكن كان نقص في الخلق، فكما أنه لم يكن من الجميل تساوى الأشكال والصور، لم يكن من الجميل تساوى الصفات والمعاني والمحتويات.

٢: الأهواء

٢: الأهواء

والأهواء في البشر مختلفه، فإن الإنسان خلق مختاراً، والمختار لا يسلك طريقاً واحداً، وإنما يسلك ما يشاء من الطرق، ولولا الاختيار في البشر لم يكن بشراً، وإنما كان جماداً لا يعدو الطريق المسلوک له، وحينئذ لم يكن حسن وقبح وثواب وعقاب وجنه ونار.

وهذه الأهواء المختلفه توجب ظلم بعض لبعض، واستغلال بعض لآخر.

٣: الاستجابة الجسديه والنفسيه

٣: الاستجابة الجسديه والنفسيه

وكذلك البشر يختلف في الاستجابة جسدياً و نفسياً، مثلاً إذا كان هناك ماء فاتر، وكان ثلاثة أشخاص، أحدهم وضع يده في ماء حار، والآخر في الماء البارد، والثالث في الماء الفاتر، فإذا أخرجوا أيديهم من تلك المياه ووضعوها

ص: ١٤

فى الماء الفاتر، أحس الأول بالبروده، والثانى بالحراره، والثالث بالملائمه، فإن الماء الواحد ینعكس إلى حالات مختلفه، حسب الاستجابات الجسديه، ومثلاً- يخاف إنسان من المیت بينما یكون المیت للآخر عادياً، بحيث یكون مجاورته له كمجاوره الحى، فالمیت الواحد أعطى حالین نفسین لفردین حسب اختلاف استجاباتهم النفسیه، إلى غیر ذلك من الأمثله فى الباین.

ولهذه الأمور الثلاثه یقع التقدّم والتأخر، والاحتكاك بمختلف أقسامه بین أفراد الجماعات، خصوصاً الكبیره منها.

خطأ الماركسيه

خطأ الماركسيه

أما ما توهمه ماركس وأتباعه من الطبقيه المبنیه على الاقتصاد، وحصره الطبقيه فى اثنتین فقط، فلیس إلا من جهه البدائیه فى التفكير.

فأولاً: الناس لا ینقسمون إلى طبقتین فحسب، بل إلى طبقات.

وثانياً: لا یكون الاقتصاد فحسب محرکهم إلى الظلم والاستغلال، فهناك الأغنیاء والفقراء، والعلماء والجهال، والظالمون والمظلومون، والأقویاء والضعفاء إلى غیر ذلك، كما أن السیاسه والمرأه والاقتصاد والدين والغنى و غیرها یحرك الناس.

ومنه یعلم أن ما رتب الماركسيون على ذلك الوهم من انقسام المجتمع

إلى طبقتين، طبقه مستغله بالكسر، وطبقه مستغله بالفتح، والطبقه المستغله بالكسر تولد الحكومه لتأمين مصالحها، ولكسر شوكة المقاومين وتحطيمهم من الطبقة المستغله بالفتح، ليس إلا غايه فى السداجه والسطحيه فى التفكير.

((الحكومات العصريه))

((الحكومات العصريه))

ثم إن حكومات العصر الحديث قد تعقدت بصوره كبيره، وتحمل وظائف خطيره، بحيث إن كل حكومه لا تتمكن من السير فى المسارب الملتويه المتعده، الموصل إلى الأهداف المطروحه، أو لم تتمكن من تحمل الوظائف الخطيره الملقاه على عاتقها، لا بد عليها من أن تخلق مكانها لحكومه أكثر عصريه وأعرف بمسارب الحياه.

وعدم عرفان الحكومه الإسلاميه لمثل ذلك، أو عدم تحملها للوظائف محرم شرعاً، حيث قال (صلى الله عليه وآله): «لعن الله من ضيع من يعول»^(١)، وقد ذكر الفقهاء وجوب تعلم الصناعات^(٢)، إلى غير ذلك.

وجوب تقديم الإسلام

وجوب تقديم الإسلام

ثم الواجب تقديم الإسلام إلى الأمام، بل حفظه مساوياً لمستوى الدنيا فى مختلف المجالات، والتي من أهمها الحكم، فقد قال (صلى الله عليه وآله): «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»^(٣).

ص: ١٨

١- الوسائل: ج ١٤ ص ١٢٢ الباب ١٨ من مقدمات النكاح ح ٦.

٢- انظر المكاسب المحرمه: ص ٥٠.

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٧٦ الباب ١ من موانع الإرث ح ١١.

وفى حديث بصدد ذكر صفات المؤمن: «عارفاً بأهل زمانه»(١).

إلى غيرها من الأحاديث الواردة التى تلمح أو تصرح بما يفيد ما ذكرناه.

أسباب تعقد الحكومات المعاصره

أشاره

أسباب تعقد الحكومات المعاصره

وإنما تعقدت الحكومات العصريه وكثرت وظائفها الشاقه، لعدده أمور:

١: استيعاب الأقوام المختلفه

١: استيعاب الأقوام المختلفه

الأول: سعه أراضى الحكومات واستيعابها لعدده أقوام يختلف بعضها عن بعض فى اللغه والدين والرسوم والتقاليد، وفى مثل هذه الحاله يجب على الحكومه تنظيم أمور هذه الأمم غير المتجانسه والتنسيق بينها.

فمثلاً نفرض أن حكومه تشمل أراضيه على المسلمين والمسيحيين، ومن يتكلم بلغه العرب ومن يتكلم بلغه أخرى، فهل تضع الدوله الكتب المدرسيه حسب تاريخ ومعطيات هذا الدين أو ذاك، أو تكون الكتب المدرسيه ووسائل الإعلام حسب هذه اللغه أو تلك.

وإذا وضعت حسب الدينين واللغتين كان ذلك هدراً لأوقات كل طائفه بالنسبه إلى ما يوضع بالنسبه إلى الطائفه الأخرى، فالإذاعه لما تذيع باللغه العربيه تهدر أوقات الطائفه الذين يريدون اللغه الأرديه، وحيثما تذيع مراسيم دين المسيح (عليه السلام) كان غير ملائم للمسلمين الذين يريدون الاستماع إلى مراسيم الإسلام مثلاً.

ص: ١٩

٢: تقدم العلم والصناعة

٢: تقدم العلم والصناعة

الثاني: تعقد الحياه الاجتماعيه الذى سببه تقدم العلم وتدخل الصناعه فى الحياه، فمثلاً كانت الوسيله فى الزمان السابق الخيل والبعال والحمير، بينما صارت الوسيله الآن السياره والطياره والقطار.

ومن المعلوم أن كلاً من الوسائل المذكوره بحاجه إلى:

سلسله من الأمور المتقدمه، كالمعامل ومصانع صهر الحديد والعمال، والمكان الذى يسكنونه إلى جنب المعامل، والمناجم إلى غير ذلك.

وسلسله من الأمور المتأخره عنها، مثل سعه الطرق، ومحلات وقوف السيارات والمطارات، ومحطات القطار، وإلى غير ذلك.

ثم الكل بحاجه إلى قوانين خاصه للمرور والحركه والهبوط والطيران، وإلى غيرها.

٣: التحول الدائم فى المجتمع

٣: التحول الدائم فى المجتمع

الثالث: التحول الدائم الذى حدث للمجتمعات الإنسانيه، فكل يوم صناعه جديده ونظام جديد ومكتشفات حديثه، فقد كان الإنسان يغط فى سبات عميق قبل ظهور الإسلام، حتى أن إيران مثلاً لم تجد طوال ألف سنه، منذ ما حفظ التاريخ عنهم إلى حين فتح الإسلام لها، علماء أو مكتشفين أو ما أشبه بحيث يشار إليهم أو إليها بالبنان، وكان العلم خاصاً فى مراكز صغيره، ولما جاء الإسلام وفتح المسلمون البلاد، وأوجبوا العلم على كل مسلم ومسلمه وهيؤوا سبل العلم والمعرفه، تفتقت الحياه عن أزهار المعرفه، وقد قال على

ص: ٢٠

(عليه السلام) في علل بعثه الأنبياء: «وليثيروا لهم دفائن العقول»^(١)، وبذلك أخذت الحياه في الصعود، ومن الواضح أن هذا التحول المتصاعد سبب تعقد واجبات القائمين بالحياه وهم الحكومات، وكثّر وظائفهم.

ونتيجة هذه الأمور الثلاثة تضطر الحكومات إلى أمرين:

١: تكثير المؤسسات الحكوميه حتى تتمكن بسبب تلك المؤسسات من فسح المجال وتسهيل الطريق أمام سلسله الصناعات، سابقه عليها ولاحقه لها، كما تقدم في أمثله المواصلات.

٢: زياده الموظفين في كل مؤسسه، ولو كانت تلك المؤسسه لها سابقه حتى في الحكومات الغابره، كمؤسسه الشرطه ومؤسسه الجيش وما أشبه ذلك.

خطأ الحكومات المعاصره

خطأ الحكومات المعاصره

ولا يخفى أن الحكومات الحاضره، قد أخطأت إلى جنب كل ذلك من الأمور المحتاج إليها، خطأ كبيره، حيث أوجبت تلك الغلطه لها إضافه مؤسسات هي في غنى عنها في طبيعه الحكومه، وإنما غلطت بهذه الغلطه لعاملين: عامل الجهل وعامل الاستبداد.

بيان ذلك: إن قيادات السماء لما انحسرت عن المجتمع لم تدرك موازين الحكم والإيداره، فأخذت الحكومه تضيق دائره الحريات بتكثير المؤسسات

ص: ٢١

١- نهج البلاغه: الخطبه ٢.

الحكوميه التي هي في غنى عنها، وبذلك كتبت الحريات وخنقت الحركات.

ومن الواضح التلازم الطبيعي بين كثرة الدوائر وبين تقليص الحريه، مثلاً إداره البلديه فرضت على من يريد أن يعمر داراً أو ما أشبه تحصيل الرخصه من الدوله، ولماذا. بينما اللازم إعطاء الحريه للناس في التعمير.

وهكذا قد كتبوا حريه السفر والإقامه والعمل، وإبداء الرأي باللسان والكتابه، وحريه الزراعة، والتجاره، والصناعه، والثقافه، والزواج، والطلاق، وغيرها، كما ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب (نريدها حكومه إسلاميه) وغيره، ولم يكن ذلك في الأغلب إلا نتيجة الجهل بموازين الإنسان ومتطلبات الحكم الرشيد.

هذا من ناحيه، ومن ناحيه أخرى فرضت الفرديه والأنانيه على الحكومات الحاضره _ مهما كان لونها، ديمقراطيه، أو غيرها، على ما سيأتي في بعض المسائل الآتية من أن الديمقراطية الحاضره ثوب مهلهل على الديكتاتوريه _ تكثير الموظفين.

حيث إن الديكتاتور لا يتمكن أن يعيش إلا في جو خانق للناس، ليبدى شخصيته وقدرته، ولذا كثر أفراد الجيش لأجل السيطرة على الأمم المظلومه، كما كثر الموظفون في الداخل لأجل السيطرة على الناس، كالشرطه السريه ونحوه، فلأمريكا ألفا قاعده عسكريه في العالم، كما أنه كان لعبد الناصر أكثر من مليون موظف، بينما الخبراء ذكروا احتياج مصر إلى مائتى ألف موظف فقط.

نتائج زياده المؤسسات

نتائج زياده المؤسسات

وهذه الزيادات، مؤسسهُ وأفراداً، في نظر الإسلام محرمة من جهات:

١: تعطيل الأفراد، فبينما كان اللازم أن يكون هؤلاء الأفراد منتجين، تعطلوا عن الإنتاج إلى الاستهلاك.

٢: خنق حريات الناس، بينما يقرر الإسلام أن (الناس مسلطون على أنفسهم وأموالهم) (١).

٣: تثقيل كاهل بيت المال بالمعاشات والرواتب.

٤: التخريب الذى هو لازم كثره المؤسسات الحكوميه وأفرادها، وقد قال سبحانه: {ولا تفسدوا فى الأرض بعد إصلاحها} (٢).

وفى حديث تحف العقول: «وكل ما فيه الفساد» (٣).

إلى غير ذلك من الحاذير.

ونتيجة لزياده الموظفين والوظائف تتعقد الحركات الإنتاجيه، لأن كل موظف بقدره يعقد الأمر، كما يتجمد الموظف ويبتلى بالروتين، بالنتيجه تكون زيادتهما سداً فى قبال تكامل المجتمع وتقدم البشر إلى الأمام.

ولنمثل لذلك بزراع يريد زرع أرضه، ففى عالم الحريات لا يحتاج هذا الزرع إلى أكثر من وسائل الزرع، كالثور أو (التراكتور) والبذر والسماذ ونحو ذلك من الضروريات الأوليه. أما فى عالم كبت الحريات وكثره الموظفين والمؤسسات، فهناك مؤسسه للأرض، ومؤسسه للرى، ومؤسسه للحيوان، ومؤسسه للسماذ، و... واللازم على هذا الزارع أن يمر بكل هذه المؤسسات لتحصيل الرخصه، ولتحصيل هذه الآلات والوسائل، وإذا انضم إلى ذلك: المؤسسات التى تلاحق الزارع لأجل تحصيل وسائل نقل ثماره، ولأجل التسويق، ولأجل تحصيل بدل ثمره

ص: ٢٣

١- بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢ ح ٧.

٢- سورة الأعراف: ٥٦.

٣- تحف العقول: ص ٢٤٦.

عند البيع، و... ظهر قدر كبت الدوله وتمجيدها للزارع، بما لو لم تكن تلك المؤسسات وأولئك الموظفون، لأمكن أن ينتج بقدر ماله المهذور بين تلك المؤسسات وعمره الضائع بين أولئك الموظفين، ما لا يقل من زياده قدر ربع إنتاجه في الحال الحاضر، فيجعل الأربعة خمسه، والثمانيه عشره مثلاً.

جمود الموظفين

جمود الموظفين

ثم إن الموظف لا يكون في هذه المؤسسات الكابته، إلا جامداً متحجراً، فبدل أن يكون له الإبداع والابتكار، والإنتاج والتكثير، يكون آله جامده تدور حول نفسها، فهو حجر في نفسه ويوجب تعثر الآخرين، ويكون بمنزله الحجر الملقى في الشارع المبلط فيبينما كان اللازم أن يكون بلاطاً في الشارع ينفع وينتفع، يكون ملقى على مكان مبلط، جامد في نفسه غير نافع بالاضافه إلى كونه موجباً لعتره الماره.

وبالآخره يكون ما جعل لأجل رفاه المجتمع من المؤسسات والموظفين سبباً لتكثير مشاكل المجتمع.

ولا يتوهم أنه إذا كان كذلك، فلماذا نرى تقدم العالم في العصر الحاضر؟

إذ يجاب عن ذلك:

أولاً: بأنه رفاه بعض على حساب بعض، فألف مليون جائع في العالم الثالث، وألف وخمسمائه مليون جائع في العالم الشيوعى، على حساب ترفيه ألقى مليون في العالم الصناعى وما يدور في فلكه، ومما يدور في فلكه الأحزاب الشيوعيه المستولييه على روسيا والصين وأروبا الشرقيه ونحوها.

ثانياً: إنه لو لم يكن هذا التعقيد المتولد من كثرة الوظائف والموظفين لأعطى العلم أضعاف هذا الإنتاج الذي ينتجه الآن، فبينما كان اللازم أن يرفه العلم حياه ثمانيه مليارات من البشر مثلاً لا يرفه الآن إلا حياه مليارين فقط، إن صح أن نسمى ما يتلقاه الملياران رفاهاً، حيث إن الرفاه ذو أبعاد، والحال أن ما يتلقاه الملياران من الرفاه الآن ذو بعد واحد، هو البعد المادى المحدود، أى المشوب بالقلق والتوتر، لا الروحى.

جمود المجتمع

جمود المجتمع

ويتبع جمود الموظفين جمود المجتمع، وذلك لأن الإنسان الجامد يكون حجر عثره أمام كل انطلاق، حيث يعلم الجامد أنه لو حدث فى المجتمع حركه وتيار سيال لابد وأن يجرف الجامد، فتكون المؤسسات والموظفين سداً أمام تقدم الاجتماع وتكامله.

وبهذا المنطق كان يقف المكارون أمام رواج السيارات، وأصحاب السيارات أمام رواج الطائرات، وأصحاب النفط أمام تقدم الكهرباء ورواج البرق، إلى غير ذلك.

إذاً: فالمؤسسات والموظفون الكثيرون يضررون المجتمع ضرراً مثلثاً، ضرر وجودهم بأنفسهم، وضرر تجميد الأمه حيث يوقعونها فى الروتين ويصرفون أموالها وطاقاتها هدراً، وضرر الحيلولة دون التقدم والتكامل.

ومن الواضح أن الإسلام يخالف كل ذلك، فـ «لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام»^(١)،

ص: ٢٥

والإسلام تقدمى ومتصاعد:

«الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» (١).

و: «من ساوى يومه فهو مغبون» (٢).

والإنسان يسأل غداً: «عن عمره فيم أفناه، وعن شبابه فيم أبلاه» (٣).

و: «ساع سريع نجا» (٤).

و: «استبقوا الخيرات» (٥).

و: «سارعوا إلى مغفره من ربكم» (٦).

إلى غيرها من النصوص الإسلامية الكثيره.

ص: ٢٤

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٧٦ الباب ١ من موانع الإرث ح ١١.

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٣٧٦ الباب ٩٥ من جهاد النفس ح ٥.

٣- بحار الأنوار: ج ٧٤ ص ١٦٢ ب ٧ ح ١٦٢ وفيه: « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ لَمْ تَزَلْ قَدَمًا عَبْدٍ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ، عَنْ عُمُرِهِ فِيْمَ أَفْنَاهُ، وَعَنْ شَبَابِهِ فِيْمَ أَبْلَاهُ، وَعَمَّا اكْتَسَبَهُ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ، وَعَنْ حُبِّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ » .

٤- نهج البلاغه: الخطبه ١٦.

٥- سورة البقره: ١٤٨.

٦- سورة عمران: ١٣٣.

تدخل الحكومه فى الشؤون الشخصيه

(مسأله ٣): تدخل الحكومه فى شؤون الشخصيه للناس محرم شرعاً، لكن الحكومات الحاضره أخذت تتدخل فى شؤون الناس من غير مبرر، إلا الجهل والديكتاتوريه.

أما الحكومات الشيوعيه، فهى ليست إلا أدوات كابته لكل الناس، وبلادها ليست إلا سجوناً كباراً، فالكل فى السجن، والكل مكبل، فالإنسان فى تلك الحكومات مقيد فى أكله وشربه ولبسه وسفره وبنائه وزواجه وسائر شؤونه.

وما يقال: إن الاتحاد السوفياتى أو الصين أو... سجن كبير، لا يراد به حتى معنى السجن الكبير، حيث ينطلق الإنسان فى ذلك السجن الكبير، بل يراد به أن الإنسان فى هذا السجن محدود أيضاً بسجون أخرى، كالأفشار البصل حيث الواحد منها على الآخر، فمثلاً الإنسان فى موسكو مسجون فى جملة كبيره من القيود، ثم من موسكو حيث لا يتمكن السفر إلا بإجازة، ثم فى الاتحاد السوفياتى ككل، حيث لا يؤذن له فى الخروج منها، ولو حاول الخروج رمى بالرصاص.

وأما الحكومات الرأسماليه الاستعماريه، فهى تنافق فى إظهار نوع من الحريه، وابطان الاستبداد والاستعلاء بسبب المؤسسات والموظفين، والدعايات

وغيرها من الأجهزة التي تجعل الإنسان في السجن، وإن زعم أنه مطلق ومنطلق.

أما سائر الحكومات فهي أسيره في يد هاتين، أو خاصعه، شاءت أو أبت، للضغوط المتزايدة الواردة عليها منهنما. وليس ذلك إلا لأجل توسعه الحكومه، مؤسسات وموظفين، فالإنسان وإن كان له نوع من الحرية مثلاً في البلاد التي تسمى بالديمقراطية، إلا أنها حريه محاطه بأسوار القانون وأغلفه الدعايه.

وقد نقل عن بعض الإحصاءات أن إمرিকা كانت تتدخل في عام (١٨٥٨) م في (١٤) نوعاً من الأمور الاجتماعيه، ثم أخذ يتصاعد تدخلها إلى (١٩) ثم (٣٦) ثم (٥٨) ثم (٩١) ثم (١٢٣) حتى وصل تدخلها إبان الحرب العامليه الأولى سنه (١٩١٨) إلى (١٥٥)، وعلى هذا المقياس أخذ يتصاعد تدخلها إلى الحال، بما لا قبل للشعب الإمریکي به، فالشعب لم تبق له إلا حريات ضئيله.

وهكذا القياس في بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وغيرها، بما لسنا نحن الآن بصدد سردها.

وبالجملة، ففي البلاد الصناعيه أخذ تدخل الدوله _ بواسطه مؤسساتها وموظفيها _ في الأمور الخاصه يكثر ويتصاعد، بذلك تحولت الدوله من كونها سياسيه للنظم والإداره والعدل، إلى دول ما يسمى بالرفاه، وليس الرفاه فيها إلا على حساب الإنسانيه والانطلاق والحرية.

فالدول الحاضره هي دول (الإصر والأغلال) التي جاء الإسلام لأجل رفعها وكسرها، قال سبحانه: ﴿يضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت

عليهم} (١١).

وأصبح الإنسان فى هذه الدول كمثل دود القز، يفرز حول نفسه على طول الزمان اللعاب الذى كلما زاد ازداد متانه سجنه، حتى يأتى يوم لا يجد الهواء والخلاص فيموت داخل السجن الذى بناه حول نفسه.

وحيث إن الصبغه العامه فى هذه الحكومات التى بقى لها بقايا من الحريه الجهل والاستبداد، أعم من الاستبداد السياسى والاقتصادى والاجتماعى، لا ينفك أن تكون فى الحكومه جهات ضاغطة لمصادره الحريات، وتدخل الدوله فى كل الشؤون، وقد يعللون ذلك بمختلف العلل والأسباب، بينما الجوهر هو مزيد من الديكتاتوريه والتسلط المادى والمعنوى على الشعوب، من غير فرق بين شعب نفس البلاد أو شعوب سائر البلدان.

تأميم التجاره والمؤسسات

تأميم التجاره والمؤسسات

مثلاً- تأميم مطلق التجاره، أو التجاره الخارجيه، وتأميم الغابات والمنايع الطبيعيه العامه، وتأميم منابع الثروه الصناعيه، كالمعامل والمطارات والقطارات ومؤسسات الإعلام، وتأميم المدارس الأهليه، وملكيه الدوله للأراضى كلاً أو بعضاً، والاستيلاء على الأوقاف حتى الخاصه منها، وتأميم المستشفيات الأهليه، ودور العجزه، والمؤسسات الخاصه، إلى غير ذلك من بقايا ما بيد الشعب وله الحريه فى إنجازها وإدارتها، كل ذلك ليس إلا خطوات إلى الاستبداد المطلق

ص: ٢٩

١- سورة الأعراف: ١٥٦.

وسلب الشعوب حرياتهما تحت أغطيه براقه، من مصلحه الشعب، ومن قطع يد الاستغلال وغيرهما من الأغطيه الكاذبه.

((نتيجه تدخلات الدوله))

((نتيجه تدخلات الدوله))

والنتيجه الحتمييه لمثل هذه التدخلات من الحكومات الحاضره، فى مختلف شؤون الناس أمران:

الأول: تقليص الحريات وكبت الأعمال والحيلوله دون الانطلاق.

الثانى: الوقوف دون صحه العمل ونمو الحياه، حيث إن الإنسان إذا كان حراً اندفع للعمل، ولأجل جلبه للناس حول نفسه يعمل أحسن ما يمكن، وأكثر ما يمكن، وأجمل ما يمكن، وأرخص ما يمكن، وبالإضافه إلى الاندفاع النفسى يحدوه إلى الكثره والجمال والإتقان والرخص سائق المنافسه الحره بينه وبين سائر من يعمل عمله، سواء كان صنع السيارات أو علاج المرضى أو بناء الدور وما أشبه أو غير ذلك.

أما إذا أخذت الدوله الأعمال من أيدي الناس، وجعلت مكانهم الموظفين، مات الاندفاع ومات التنافس، وبذلك لا يهتم الموظف أياً من الأمور الأربعة المذكوره، وبذلك تتبدل الحياه إلى التأخر فالجمود فالموت.

ولذا قال سبحانه: {استبقوا} ((١)).

و: {سارعوا} ((٢)).

و: {فليتنافس} ((٣)).

وقال الإمام على (عليه السلام): «ساع سريع نجا» ((٤)).

وقال: «استبقوا الأعمار» ((٥)).

إلى غير ذلك من الأدله الشرعيه.

وتشدد قبضه الحكومه على مختلف مرافق الحياه فى أيام الحرب، لأن

ص: ٣٠

١- سوره البقره: ١٤٨.

٢- سوره آل عمران: ١٣٣.

٣- سوره المطففين: ٢٦.

٤- نهج البلاغه: الخطبه ١٦.

٥- نهج البلاغه: الخطبه ١٦.

الدوله فى أيام الحرب تريد توجيه كل الطاقات لأجل ربح الحرب، مع الحفاظ على سلامه المجتمع، فتأخذ كل شىء بيدها حتى لا تختل أمور الأمه، وحتى تتمكن أن تستفيد من كل الإمكانيات بقدر احتياجات الحرب.

مثلاً إذا كان الحديد بيد الناس، استولت عليه الدوله إبان الحرب، لأجل أن توجه قسماً منه إلى الجبهه، كأسلحه و كبناء الخطوط الدفاعيه وما أشبه ذلك، ولذا تتحول البلاد إبان الحرب إلى شبه قاعده عسكريه كل شىء فيها بانتظام وتوجيه وقدر، فإذا وضعت الحرب أوزارها لم تتنازل الحكومه عن مكاسبها الاستبداديه.

ولذا لم ترجع حاله إمريكا وإنكلترا وفرنسا وغيرها بعد الحرب العالميه الثانيه كحالتها قبل الحرب، بل الاستعداد للحرب الثالثه أوجب تضيق النطاق الإدارى أكثر فأكثر، حيث حولت تلك الدول جملته من أعمال الناس إلى عملها، استعداداً للحرب، مثلاً استولت على جملته من الصنائع والمخازن وما أشبه لتوجيهها إلى ما ينفع الحرب المستقبليه حتى لا تقع فى الحرج إذا فوجئت بالحرب.

خطأ استيلاء الدوله على الأعمال

خطأ استيلاء الدوله على الأعمال

وكلا الامرين _ الاستيلاء أبان الحرب، والاستيلاء قبلها استعداداً لها _ خطأ، حيث إن تقليص الحريات بأكثر من قدر الضرورى يساوى تجميد الطاقات على ما تقدم، وإذا جمدت الطاقات والكفاءات كان التنزل فالسقوط، ولا فرق فى ذلك بين ما قبل الحرب أو ما بعد الحرب أو فى حاله الحرب، وقد ورد

فى الشرىعه المطهره: (الضروراء تقدر بقدرها)، فما كان فوق القدر لا يكون إلا محرماً، لأنه تخصيص للقانون الأولى من غير مخصص.

فاللائم أن تحذر الدوله أن تكون دوله إنتاجيه، بل اللازم أن تكون دوله سياسه فحسب، بأن تكون كل الأعمال والمهن بيد الناس، وإنما الدوله تنظم وتحفظ العدل وتمنع الإجحاف وتوجه إلى النقائص لتكمل.

إن الدوله وظيفتها أن تضع النظام العام، وتقوى جهاز القضاء، وتقف دون إجحاف أصحاب المهن كالطبيب والمهندس، وتوجه أصحاب الكفاءات إلى سد النقائص الموجوده فى البلاد.

ولذا نرى بعض الحكومات التى لها نوع من الاعتدال، إذا رأء نقصاً فى المدارس والمستشفيات والمطارات والقطارات وما أشبه، وجهت الشركات والأثرياء إلى بنائها، فإذا لم يبنوها بنتها بنفسها ثم باعتها إلى الناس، وتشرف على صحه وعداله سيرها، وبذلك تخف كاهل الحكومه وتتمكن من إداره الأمور الأصلية الموكله إليها، وتظهر الكفاءات التى يتوقف ظهورها على كون الناس أحراراً فيما يفعلون، بالإضافة إلى ما تقدم من الرفاه وعدم الإجحاف.

أدله جواز التسعير

أدله جواز التسعير

وقد ذكرنا فى كتاب (الاقتصاد) و(التجاره) أن للدوله حق التسعير، وحق الوقوف أمام الإجحاف، وذلك تبعاً للمقنعه وابن حمزه والعلامه وولده

ص: ٣٢

والشهيد وغيرهم، خلافاً لآخرين حيث لم يجوزوا ذلك، واستدلنا عليه:

١: بأن الدوله وضعت لمصلحه المسلمين، فإذا كان فى ترك التسعير ضرر عليهم كان عليها أن تفعل ذلك.

٢: وبدليل «لا ضرر»^(١)، وهو عام يشمل الأضرار الخاصه والعامه، وقولهم أن «لا ضرر» لا يثبت الحكم، وإنما ينفى الحكم خلاف مورد دليل لا ضرر، حيث رتب الرسول (صلى الله عليه وآله) عليه قلع الشجره، ولذا رتب الفقهاء عليه خيار الغبن ونحوه.

٣: وبعض الروايات الخاصه، مثل كتاب على (عليه السلام) إلى مالك الأشتر المروى فى نهج البلاغه، الذى قوه مؤلفه الذى أسنده إليه (عليه السلام) يغنى عن الفحص عن سنده، فحاله حال الفقيه والكافى فى مراسيلهما، على ما ذكرناه فى بعض مباحث (الفقه) _

قال على عليه السلام: «وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع»^(٢).

إلى غير ذلك من الأدله الممكن الاستدلال بها لوجوب التسعير والمنع عن الإجحاف.

وإن استدل لعدم جوازه بقاعده: تسلط الناس على أموالهم^(٣)، وبعض الروايات الخاصه المذكوره فى الجواهر وغيره فى باب الاحتكار مما لا حجيّه فى سندها أو لا دلالة لها أو لا مقاومه لها لما ذكرناه من الأدله.

كما أن الإشكال فى الأدله التى ذكرناها غير تام، كما لا يخفى على من راجعه فى مظانه.

وحيث إن هذا البحث خارج عن مهمه الكتاب نكتفى منه بهذا القدر، والله سبحانه العالم.

ص: ٣٣

١- الكافى: ج ٥ ص ٢٩٢ ح ٨.

٢- نهج البلاغه: ص ٤٣٨ الرساله رقم ٥٣.

٣- راجع بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٩٢ ح ٧.

لا دكتاتوريه فى الإسلام

(مسأله ٤): ليس للحاكم حق الديكتاتوريه إطلاقاً، وكل حاكم يستبد يعزل عن منصبه فى نظر الإسلام تلقائياً، لأن من شرط الحاكم العدله، والاستبداد (الذى معناه التصرف خارج النطاق الإسلامى، أو خارج نطاق رضى الأمه فى تصرف الحاكم فى شؤونها الشخصيه) ظلم مسقط له عن العدله.

وقد انقسم عالم اليوم إلى أكبر حكومتين فى الشرق والغرب:

الأولى: تمارس أبشع أنواع الديكتاتوريه، وبكل صراحه، حيث تسميه ديكتاتوريه البروليتاريا.

والثانيه: تمارس الديكتاتوريه تحت غطاء، وإن كانت تعطى بعض أقسام الحريه النسبيه.

وعليه فكلتا الحكومتين خلاف موازين الإسلام، كما أنها خلاف موازين العقل والمنطق، ولا يجوز لحكومته بلاد الإسلام احتذاء أى منهما.

((دكتاتوريه الشيوعيه))

((دكتاتوريه الشيوعيه))

وقد كذبت الحكومات الشيوعيه كذبتين:

الأولى: تزيف التاريخ، حيث زعمت أن الحكومه فى التاريخ مرت بمراحل الشيوعيه الأولى، ثم الرق، ثم الإقطاع، ثم رأس المال، والآن أخذت ترجع إلى الشيوعيه أيضاً، وذلك لأن تجعل لنفسها سنداً تاريخياً، وتبرر

وجودها بأنها من طبيعه الإنسان، ولم تقتنع بذلك بل جعلت كل شىء من الاجتماع والسياسه والدين والعلم والفن وغيرها وليده الاقتصاد، الذى زعمت أنه أساس الحكومات والتحويلات.

والكل يعلم أنه لا سند تاريخى لكل هذه الأكذوبه، فمن أين أن الإنسان فى أول أمره كان شيوعياً ثم صار كذا وكذا.

والذى يراجع أدلتهم يجدها فى غايه الوهن والبدائيه.

الثانيه: تزييفهم لإراداه الإنسان، حيث جعلوا الشيوعيه التى هى أسوأ أنواع الديكتاتوريه التى عرفها تاريخ الإنسان الطويل، هى من إراداه الطبقة العامله، وأى عامل يريد الاستبداد من حكامه، وكل ما فى الأمر أن جمله من زعماء الشيوعيه رأوا أن هذا التزييف أحسن سلم للتسلط على رقاب العباد وأزمه البلاد، كما جعل فرعون من ذى قبل خوف تغيير الدين سلماً للتسلط، قائلاً فى موسى (عليه السلام): {إنى أخاف أن يبدل دينكم} (١١)، وهذا هو شأن كل مستبد حيث يأتى إلى الناس بما يفهمون ليغفلهم ويتسلط عليهم بما أخفاه من جوهر مآربه.

ديكتاتوريه الرأسماليه

ديكتاتوريه الرأسماليه

أما الحكومات الرأسماليه، فإن عملها مع الشعوب أشبه بالاستعمار الفكرى الذى يتبع المستعمر بالفتح المستعمر بالكسر، لأنه أصابه غسل المخ، فإن تلك الحكومات أقنعت شعوبها بصحة الانتخابات وهى غالباً مزيفه، حيث

ص: ٣٥

١- سوره المؤمن: ٢٧.

إن المال المتمركز في أيدي القلة، يجمع حول نفسه الجماعات الضاغطة والإعلام والضمائر المشتركة، وبذلك يكون الحكم بيد من يريده رأس المال لا بيد من يريده الشعب، وهذه ديكتاتوريه مغلفه بغلاف من الديمقراطيه والحريه، وتكون النتيجة الاستبداد لكن مشوباً بشيء من الحريه الصوريه.

ولا- علاج للشعب في مثل هذه الحكومات إلا أن يراقب عدم تجمع المال، وإنما يتتفى التجمع، إذا كان المال في قبال خمسه أشياء فحسب: العمل الجسدى، والعمل الفكرى، وشرائط الزمان والمكان، والعلاقات الاجتماعيه، والمواد الأصلية.

كما ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب (الفقه: الاقتصاد)، وحينذاك يكون المال بيد الكل، كل بقدر حقه الطبيعى، ولا يكون هناك تجمع غير مشروع للمال، وبذلك لا يكون للمال قبضه على الإعلام والجماعات الضاغطة والضمائر، ويكون الدور لإرادة الشعب في من ينتخبه.

ومن المعلوم أن المنتخب الطبيعى للشعب، لا يقدم بضرر الشعب بتقليص حرياته، وبتسليط المؤسسات والموظفين عليه.

وإذا تحررت شعوب الرأسماليه من الحكام المزيفين، لا بد وأن تحرر سائر الشعوب المضطهده، إذ الشعوب لا- تفكر في الاستعلاء، وإنما الذى يفكر في الاستعلاء هم الحكام المزيفون، حيث تتوفر فى أيديهم الأموال والأسلحه والسلطه، فيفكرون فى المزيد منها حيث لا رقيب عليهم.

نتائج أنانيه الحكام

نتائج أنانيه الحكام

وحيث يجرى دم التزييف والأنانيه فى عروق الحكام، لا ينعكس الاضطهاد

الذى يمارسونه على الشعوب المستضعفه فحسب، بل ينعكس ذلك على شعوب أنفسهم أيضاً، وإنما يختلف الأمر بين الشعبين، من جهة الرقابه فى الجملة عليهم فى داخل بلادهم من الحزب المعارض، بينما لا- يوجد مثل هذا الشىء بالنسبه إلى سائر الشعوب، فإن الطبيعه إذا انحرفت تكون منحرفه مع الكل، ولذا ورد: «من أعان ظالماً سلطه الله عليه»^(١)، فالظالم الذى من طبيعته الظلم، يظلم من غير فرق بين المظلومين، أكانوا من شعبه أم من شعب آخر، وفى المثل: (عجله الديكتاتوريه إذا تحركت تسحق حتى أقرب المقربين إلى الديكتاتور).

وحيث إن الشعوب فى البلاد التى تسمى بالديمقراطيه، تعرف تلاعب الساسه بمقدرات الناس، وأنهم ديكتاتوريون فى أثواب مهلهله من الديمقراطيه، وأنها تعرف أن الرؤساء إنما يعملون لأجل أنفسهم أكثر مما يعملون لأجل شعوبهم، فإن ذلك من لوازم الديكتاتوريه، إذ الديكتاتور أنانى يريد نفسه لا غيره، وأنها تعرف أن الضرر عليه، والنفع ليس له.

مثلاً فضائح حكام إمريكا وبريطانيا تؤدى بسمعه الشعبين، وذلك أكبر ضرر على الشعب، ولا فوائد ملموسه للشعب، إن الشعب يعطى الضرائب، ويخضع لنظام الجندييه، وتقلص من حريته، بينما لا يعود بمقدار ذلك نفع إليه.

ص: ٣٧

أقول: حيث إن الشعب يعرف هذه الحقائق الثلاثة المره، اشتهرت بينها أن السياسه لعب وخذاع وجر نفع للحكام على حساب الشعوب، كما أنها لا تهتم بالانتخابات كما ينبغي.

فمثلاً: فى عام (١٩٥٦) م كان الذين حق لهم الانتخاب فى إمريكا (١٠٢/٧٠٠/٠٠٠) بينما لم يقدم للانتخاب منهم إلا اثنان وستون مليوناً.

أما فى روسيا فلا انتخابات إلا لأعضاء الحزب، والناس بعد لا شىء، يساقون أسوأ مما يساق الأغنام، حيث إن الأغنام تساق قسراً فى قبال شبع بطونها والعنايه بها، أما الشعب الروسى أو الصينى وما أشبه فعليهم الغرم وليس لهم حتى شبعه بطونهم.

ونتيجه للخذاع السياسى الذى فهمته شعوب الحكومات التى تسمى بالديمقراطيه لا يهتم الشعب بالسياسه، ولا يهتمه ما يدور فى فلك الحكومه لأن القضييه لا تعنيه.

وإنى لأذكر كيف أن الأمه فى العراق إبان حكم الملكيين _ حيث كان بعض الديمقراطيه سائداً فى العراق، وإنما نقول بعض الديمقراطيه لأن الديمقراطيه هى أن يتبدل كل جهاز الحكم، بينما فى العراق كانت الملكيه الوراثيه هى التى تسود وتحكم، وإنما كان باختيار الشعب بعض أقسام الحريه الضئيله _ كانت لا تهتم بالانتخابات، مع أنهم كانوا يغلفونها بأغلفه كثيفه من الدعايه، وكيف أن الشعب لم يكن يهتم بأى حدث يحدث فى العراق، حتى أن الشعب ما كان يهتم بوجود القاعده العسكريه البريطانيه فى (الجبانيه)، وإذا قيل له إنه خلاف الاستقلال، كان يتلقى الكلام بالسخرية قائلاً: وهل نحن مستقلون، وهل إن إرادتنا بأيدينا حتى نفكر فى دفع هذا الخطر، وقد نظم أحد الشعراء:

إن الوزاره لا أبا لك عندنا

ثوب يفصل فى معامل لندنا

اشاره

السياسه من صميم الإسلام

(مسأله ٥): السياسه من صميم الإسلام، وهنا سؤالان:

الأول: ما هي السياسه؟

الثاني: بأى دليل هي من صميم الإسلام؟

ما هي السياسه؟

ما هي السياسه؟

والجواب عن الأول: إن السياسه عباره عن (إداره البلاد والعباد)، وهي وإن عرفت في كتب السياسه بتعاريف مختلفه، إلا أن الجامع أو الأجمع لخصوصياتها هي ما ذكرناه.

نعم لا شك في أن حدود هذا التعريف أمر غير مبين، إذ لكل صاحب نظر أن يوسع أو يضيق حدود هذا التعريف بما يلائم نظره، لأن الإداره قد تشمل حتى أمور الناس الشخصيه من مأكلا ومشرب ومسكن وزواج وما أشبهه، كما تفعله الحكومات الشيوعيه، ولذا عرف بعض علماء الشرق الروسى السياسه: بأنها عباره عن الأمور اليوميه للناس، وعليه فإداره البلاد والعباد في نظرهم إداره كل شؤون البلاد والعباد، بما لا يبقى للناس حريه في أى شأن.

كما أن الإدارة في مثل اليابان البلد الأكثر رأسماليه، أضيق دائره من الإدارة في مثل بريطانيا الأكثر ميلاً إلى الاشتراكيه، إلى غير ذلك.

وهذا التهلل في التعريف للسياسه ليس بدعاً، فإن أى شىء متوسط بين المفهوم الوضعى والحقيقه الخارجيه يصاب بمثل هذا التهلل، لوضوح أن الأشياء الخارجيه لها حدود خاصه بقدر سعه وجودها، والمفاهيم الوضعيه لها حدود ضيقه بقدر الوضع الذى وضعه واضع المفهوم.

مثلاً الإنسان له مفهوم خاص بقدر سعه وجوده الخارجيه. والصلاه لها مفهوم خاص بقدر ما وضع الشارع هذا الاسم على الذى قصده من المسمى. أما السياسه والاقتصاد والاجتماع وما أشبه منها، فتعريفاتها تكون مهلهله، لأنها ليست مفاهيم وضعيه، ولا حقائق خارجيه، وإنما يراد بها الجامع بين الأفراد الخارجيه، حيث لا يعلم ما هى الأفراد الخارجيه لها بالضبط حتى يعلم حدودها. ولذا فإنك إذا راجعت كتب السياسه أو الاقتصاد أو الاجتماع، ترى اختلاف التعاريف، والبحث والنقاش حول حدود تلك التعاريف.

تهلل حدود السياسه

تهلل حدود السياسه

والسياسه إنما أصابها ما أصابها من عدم وضوح حدودها الدقيقه لأمرين:

الأول: إنها تشمل بنحو كل أفراد الإنسان، سواء عاشوا فرادى أو جماعات، فى حكومات بدائيه أو متحضره، ومن الواضح أنه كلما كان استيعاب

ص: ٤٠

معنى لفظ أكثر، كان جعل تعريف جامع مانع له أصعب، لأنه تكون الأفراد المشكوك دخولها وخروجها عن ذلك المفهوم الذى يراد جعل التعريف له كثيره، ويقدر هذه الكثره يصعب جعل التعريف الجامع للأفراد الطارد للأغيار، مما يصطلح عليه بالطرد والعكس، لذلك المفهوم.

الثانى: إن المسائل المرتبطه بالسياسه كثيره، وكثره المسائل المتنوعه المتشعبه توجب صعوبه التعريف، فإن كل مسأله اقتصاديه أو اجتماعيه أو تربويه أو عسكريه أو غيرها تصعب عند التأمل بالسياسه، ومن المعلوم أن تشتت المسائل يوجب صعوبه التعريف. وعلى هذا، فالتعريف المتقدم الذى ذكرناه للسياسه، لم يكن تعريفاً يطمئن فيه إلى العبارة، بل هو أشبه بشرح اللفظ، بتدليلها بلفظ لعله أوضح فى أذهان غير المطلعين من لفظ: (السياسه) ذاتها، وهذا هو مراد من قال فى بعض تعريفات السياسه: إنها نسبيه.

إطلاقات النسبيه

إطلاقات النسبيه

فإن النسبيه لها إطلاقات:

١: إطلاق على كل الأشياء، كما ذهب إليه بعض المفكرين، فقالوا بأن كل أشياء العالم نسبيه، فليس لدينا شىء ثابت، وهذا الإطلاق باعتقادنا خطأ، لوضوح أن من الأشياء ثابتة أبدية، فهل (أربعة زوج) و(المثلث له ثلاثه أضلاع) و(الكل أعظم من الجزء) و(مزج الخل بالعسل يولد شيئاً ثالثاً) وغيرها أمور نسبيه.

٢: وإطلاق على بعض الأشياء مما أنها نسبيه حقيقه، مثل نسبه زيد، فهو بالنسبه إلى عمرو أب، وبالنسبه إلى خالد ابن، ومثل السقف المتوسط بين العلو والسفل، فهو تحت بالنسبه إلى الأول، وفوق بالنسبه إلى الثاني، ومثل: الدينار، فهو كثير بالنسبه إلى فلس، وقليل بالنسبه إلى ألف دينار.

٣: وإطلاق على التعريف غير الجامع والمانع، فمثل هذا التعريف نسبي، أي يعرف المعرف في الجملة، فليس بأجنبي عن المعرف، وليس بمطرد منعكس، جامع لكل الأفراد ومانع عن كل الأغيار.

هذا إلماع إلى معنى السياسه وتعريفها في الجملة.

كيف أن السياسه من صميم الإسلام

كيف أن السياسه من صميم الإسلام

وأما أن السياسه من صميم الإسلام، فلأن الإسلام هو الدين المستوعب لأحكام ما يفعله الإنسان، سواء كان فعل الجوارح الظاهره أو فعل الجوانح، فكل أفعال الإنسان مشموله للأحكام الخمسه، حتى أن تفكيره السيء منهي عنه نهى تحريم أو كراهه، وتفكيره الحسن مأمور به أمر وجوب أو استحباب، ولذا قال السيد بحر العلوم:

موضوعه فعل مكلفينا

غايته الفوز بعليينا

نصوص شرعيه عامه

نصوص شرعيه عامه

وقد روى الكافي، عن حماد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول:

ص: ٤٢

«ما من شيء إلا وفيه كتاب وسنه» (١).

وروى أيضاً، عن سماعه، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) في حديث، قال: قلت أصلحك الله، أتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) الناس بما يكتفون في عهده، قال (عليه السلام): «نعم وما يحتاجون إليه إلى يوم القيامة»، فقلت: فضاع من ذلك شيء، فقال (عليه السلام): «لا هو عند أهله» (٢).

وروى أيضاً عن مرزم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن الله تبارك وتعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء، حتى والله ما ترك شيئاً يحتاج إليه العباد، حتى لا يستطيع عبد أن يقول: لو كان هذا أنزل في القرآن، إلا وقد أنزل الله فيه» (٣).

أقول: المراد الحكم العام والخاص كما حقق في محله، ولذا قال الصادق (عليه السلام) في حديث المعلى: «ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله، ولكن لا تبلغه عقول الرجال» (٤).

وفي الكافي في حديث، عن عبد العزيز، عن الرضا (عليه السلام): «وما ترك» أي الرسول (صلى الله عليه وآله) «شيئاً يحتاج إليه الأمة إلا بينه، فمن زعم أن الله لم يكمل دينه فقد رد كتاب الله» (٥).

أقول: قد ذكر (عليه السلام) قبل ذلك آية الإكمال: {اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي} (٦).

إلى غيرها من الروايات العامة المتواتره الشامله للسياسه وغيرها.

ص: ٤٣

١- الكافي: ج ١ ص ٥٩ ح ٤.

٢- الكافي: ج ١ ص ٦١ ح ٩.

٣- الكافي: ج ١ ص ٥٩ باب فضل العلم ح ١.

٤- الكافي: ج ١ ص ٦٢ ح ٦.

٥- الكافي: ج ١ ص ٦٢ ح ١٠.

٦- سورة المائدة: ٣.

وهناك روايات خاصة بالسياسة، مثل ما ذكره الإمام الرضا (عليه السلام) كما في الكافي، في أوصاف الإمام، من قوله (عليه السلام): «عالم بالسياسة»^(١).

وفي زياره الجامعة الكبيره في أوصاف الأئمة (عليهم السلام): «وساسه العباد».

وقال علي (عليه السلام) في كتابه لمالك الأشر، كما في تحف العقول: «فاصطف لولايه أعمالك أهل الورع والعلم والسياسة»^(٢).

وقال (عليه السلام) في نفس الكتاب في مكان آخر: «فولّ جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك... وأجمعهم علماً وسياسة»^(٣).

وقال (عليه السلام) كما في الغرر: «خير السياسات العدل»^(٤).

وكتب (عليه السلام) في كتابه إلى معاوية، كما في نهج البلاغه: «متى كنتم يا معاوية ساسه الرعيه»^(٥)، فإن مفهومه أن غيرهم الساسه، وليس إلا الإمام بعد الرسول (عليهما السلام)، ومن بعد الإمام نوابه.

إلى غير ذلك من ألفاظ السياسة الواردة في الروايات.

الأنبياء سياسيون

الأنبياء سياسيون

أما الأنبياء (عليهم السلام) كانوا ساسه، فقد ورد في جملة من الروايات، كما يراها الطالب

ص: ٤٤

١- الكافي: ج ١ ص ٢٠٢ ذيل ح ١.

٢- تحف العقول: ص ٩٧.

٣- تحف العقول: ص ٩٣.

٤- غرر الحكم: الرقم ٥٠٣٧.

٥- نهج البلاغه: الكتاب ١٠.

فى (مجمع البحرين) وغيره فى هذه ماده، بالإضافه إلى دلالة الآيات عليه، كما فى قوله: {إنى جاعل فى الأرض خليفه} (١)، و {يا داود إنا جعلناك خليفه} (٢). إلى غيرهما.

بضميمه قول الرسول (صلى الله عليه وآله): «اللهم ارحم خلفائى، قيل يا رسول الله ومن خلفائك، قال: الذين يأتون من بعدى ويروون حديثى وستى» (٣).

وقد ذكرنا جملة من الأدله على ذلك فى كتابى (التقليد)، و (القضاء) و كتابى (الحكم فى الإسلام) و (الاقتصاد) فراجع.

ومما تقدم ظهر أن السياسه من صميم الإسلام، وأن كل محاوله لفصل الدين عن السياسه هى من قبيل محاوله فصل العباده عن الإسلام، وقد كان دأب الأنبياء والأئمه (عليهم السلام) والعلماء أخذ زمام السياسه بأيديهم ما قدروا، فإن لم يتمكنوا من ذلك وجهوا الناس إلى وجوب ذلك مهما قدروا، وكانوا (عليهم السلام) يرجعون الناس إلى علماء الأمه ونواب الأئمه، كقوله (عليه السلام): «فانى قد جعلته عليكم حاكماً» (٤)، وغير ذلك.

وقد وقع الخصام بين الأئمه (عليهم السلام) والعلماء وبين أصحاب الأهواء من أمويين وعباسيين، ومن حذى حذوهم فى التصدى لمرجعيه الأمه، وأخذ زمام السياسه منذ وفاه الرسول (صلى الله عليه وآله)، فتاره حكم الأئمه (عليهم السلام) والعلماء

ص: ٤٥

١- سورة البقره: ٣٠.

٢- سورة ص: ٢٦.

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٦٥ الباب ٨ من صفات القاضى ح ٥.

٤- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠١ الباب ١١ من صفات القاضى ح ٩.

وتاره غضب حقهم، حتى جاء دور المستعمر، فأدخل في الميدان عنصراً جديداً هو عنصر انفصال الدين عن السياسة، وأشاع بواسطة عملائه: أن العالم الديني الخير هو الذي يشتغل بالعبادة والإرشاد، ولا يتدخل في شؤون السياسة، وذلك لأنهم رأوا أن العلماء هم السد المحكم أمام استعمارهم للبلاد وتسلبهم على رقاب العباد.

وأقل نظره إلى المذاكرات المعنيه بهذا الشأن أمثال: (مذكرات المس بل) و(كينياز الكوركي) و(مستر همفر) وغيرها يجلى هذه الحقيقه.

واجب العالم الديني

واجب العالم الديني

وعلى هذا، فالواجب الشرعي على العالم الديني، كوجوب الصلاه والصيام، أن يهتم لإبعاد الحكام الظلمه عن الساحة الإسلاميه، ليقبض زمام الأمة العلماء الراشدون، فيسيرون بالأمة كما أراد الله سبحانه.

وهذا ما فعله العلماء في هذا القرن الأخير مع الغض عن القرون السابقه، أمثال السيد المجاهد، والميرزا الكبير الشيرازي، والآخوند صاحب الكفايه، والميرزا الثاني وغيرهم.

فإن في ترك الأمر بيد الحكام الظلمه هدم الإسلام كله، وأحياء الكفر والفسق كله، قال علي (عليه السلام): «لولا حضور الحاضر وقيام الحججه بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا- يقاروا على كظه ظالم، ولا- سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها»^(١).

ص: ٤٤

وقال (صلى الله عليه وآله): «إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه وإلا فعليه لعنة الله»^(١).

ص: ٤٧

١- الكافي: ج ١ ص ٥٤ باب فضل العلم ح ٢.

الاضطلاع بالسياسه واجب

(مسأله ٦): يجب اضطلاع العالم الدينى بالعلم السياسى، بل ذلك وظيفه كل متدين، على نحو الوجوب الكفائى.

وذلك لأنه يتوقف عليه إداره أمور المسلمين، بل إنقاذ المستضعفين من براثن المستكبرين، ونشر الإسلام، وهدايه الناس من الظلمات إلى النور، اللذان هما واجبان أيضاً.

قال سبحانه: ﴿وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين﴾ (١).

وقال تبارك وتعالى: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمه والموعظه الحسنه وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ (٢).

إلى غيرهما من الأدله الأربعة الداله نصاً أو بالمناط على الإنقاذ والهدايه.

ومعرفه السياسه لا تكون إلا بمعرفه ما لا يقل من أمور سته: معرفه الدين، والاقتصاد، والحقوق، والاجتماع، والنفس، والتاريخ، وذلك لأن معرفه السياسه لا يمكن إلا بهذه المعارف السته.

ص: ٤٨

١- سوره النساء: ٧٥.

٢- سوره النحل: ١٢٥.

((١: الارتباط بين السياسة والدين))

١: فالدين داخل فى تركيبه الأمم والشعوب بما لا يمكن فصلهم عنها، أما البلاد الإسلاميه والمسيحيه والبرهميه والبوذيه ونحوها، فتدخل الدين فى شؤونها واضح.

وأما البلاد الشيعويه، فالشيعويه على مسيرتها أكثر من نصف قرن والقسوه التى مارستها ضد الدين وأهله، لم تتمكن أن تستأصل المتدينين، ولا- أن تفلح جذور الدين عن نفوس غير المتدينين، ففى الاتحاد السوفياتى زعميه الديكتاتوريه والإلحاد العالميين زهاء مائه مليون مسلم، كما فى مجله اكتوبر، بالإضافة إلى الأعداد الكبيره من المسيحيين وقله من اليهود وسائر الأديان والمبادئ، والصين الشيعوى فيه بقدر ذلك من المسلمين، وملايين كبيره من البوذيين، بالإضافة إلى وجود قدر لا يستهان به من المسيحيين.

أما الذين ألقوا عن كاهلهم شرف الدين وانخرطوا فى سلك الإلحاد، فحيث إن الإلحاد لا يملؤ الروح والفكر، فإن للإنسان جانباً مادياً تملؤه الماده، وجانباً روحياً لا يملؤه إلا الروحيات، بقوا مرتبطين إلى الدين، والدين يوجههم من طرف خفى، شأؤوا أم أبوا، اعترفوا أم أنكروا، وحيث إن الشعوب موجهه بالتوجهات الدينيه علناً أو خفيه، لا بد لمعرفة السياسه التى هى إداره عامه للشعوب، من معرفه الدين والأمواج التى يحدثها الدين فى الناس على طول الزمان، فإن الإنسان لا يتمكن أن يدير إذا لم يعرف طبيعه الذين يريد إدارتهم، والتيارات التى توجههم وتأخذ بأزمتهم.

ولذا فاللازم أن يعرف الإنسان السياسه من خلال معرفته بالدين، وكيفيه أخذه لزام الحياه فى الأفراد والشعوب، هذا من الناحيه العلميه التى نحن بصددھا الآن، فإن الإنسان لا يفهم السياسه إذا لم يفهم الدين.

وكذلك من

الناحية العملية، والتي لسنا نحن بصددها الآن، فإن السياسي لا يتمكن أن يدير البلاد إن لم يأخذ بالاعتبار في أعماله وقراراته الناحية الدينية في الشعب، ولذا فشل ناصر مصر وشاه إيران وقاسم العراق وأيوب باكستان وسوكارنو إندونيسيا، وإلى آخرهم في إداره البلاد، وكانوا في صراع دائم مع شعوب هذه في البلاد، إلى أن سقطوا غير مأسوف عليهم متحملين سخط الناس وكرههم وازدراءهم، بينما كانوا قد جعلوا أنفسهم في دعاياتهم أنصاف آلهه، بل عبر خطيب في العراق في الإذاعة عن قاسم: بياله الكائنات، وقال شاعر البعث: آمنت بالبعث رباً لا شريك له.

الدين العلمي والعملية

الدين العلمي والعملية

ومما تقدم تبين أن المراد بالدين العلمي الذي لابد للساسه من معرفته، وأن المراد بالدين العملية في الأوساط الذي لايد للسياسي من رعايته، هو الدين الذي له تيار في الاجتماع، يعتقد به الناس ويعملون _ قليلاً_ أو كثيراً _ على طبقه، لا الدين المزيف الذي يزيفه الحكام ويريدون أن يكون وسيله لهم إلى مآربهم السياسيه والاقتصاديه، فمعرفة الدين المزيف لا تعطى معرف السياسيه، كما أن العمل بالدين المزيف وإرادته إجرائه في المجتمع لا يسبب علاقه الشعب بالحكام، بل بالعكس يوجب انفصالهم عن الحكام، حيث يصفونهم حينذاك بالدجل والنفاق، وقد ورد في حديث شريف: «إن الحيله في ترك الحيله».

فعلم السياسيه يعطى للإنسان علم كيفيه الإدارة، وما لم يعلم الإنسان الدين

السائد فى الاجتماع كيف يعلم كيفه الإدارة، وإذا لم يعلم كيفه الإدارة لم يكن عالماً بالسياسه، هذا بالنسبه إلى العلم.

أما بالنسبه إلى العمل، فإن الاجتماع السائر فى تيار دينى خاص يرفض كل ما يقاوم ذلك التيار.

جوله الباطل

جوله الباطل

فالسياسى الذى يريد تزييف الدين معناه أنه يقاوم التيار، وسرعان ما يلفظه الاجتماع وإن تمكن أن يخذعهم أو يسيطر عليهم بالقوه برهه من الزمان، ولذا ورد: «للباطل جوله وللحق دوله»، وقبل ذلك قال سبحانه: {لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد متاع قليل} (١).

(٢: الارتباط بين السياسه والاقتصاد))

اشاره

((٢: الارتباط بين السياسه والاقتصاد))

٢: والاقتصاد يتفاعل مع السياسه، فكل منهما يرتبط بالآخر ويتداخل فيه، فإن المال يأتى بالسياسه كما أن الساسه يضعون ضوابط للمال، فالسياسه فى الإسلام يتوقف على فهم الاقتصاد الإسلامى السليم الذى هو عبارته عن: (كون المال فى قبال خمسه أشياء: العمل الفكرى، والجسدى، والمواد الأوليه، وشرائط الزمان والمكان، والعلاقات الاجتماعيه)، كما فصلنا ذلك فى كتاب (الاقتصاد).

كما أن المراد بالتفاعل التفاعل السليم، مثلاً منتخب الأمه يجب أن يكون مثقفاً، والمثقف لا يتكون إلاً بالمال، فإن المثقف ثمره المعاهد والمدارس والمكتبات والمختبرات وما أشبه، وكل ذلك يتوقف على الاقتصاد، وإذا أخذ

ص: ٥١

المثقفون أزمه البلاد تصرفوا في كيفية تسيير الاقتصاد، ولو في إطار الإسلام مثلاً، إذ الكليات الإسلاميه تنزل إلى الساحة العلميه حسب الاجتهادات الخاصه في حدود الشريعة، فإذا لم يكن اقتصاد لم يكن مثقفون صالحون لإداره البلاد، وإذا صار المثقفون الصالحون تأثر بهم الاقتصاد، وإذا لم ينظر السياسى إلى السياسه من زاويه الاقتصاد أيضاً لم يستوعب السياسه، كما أن السياسه إذا لم تأخذ بالاعتبار الاقتصاد، لم تكن سياسه متكامله.

هذا إذا لاحظنا السياسه والاقتصاد بالنظر الإسلامى في كليهما.

السياسه فى الرأسماليه

السياسه فى الرأسماليه

أما إذا لاحظنا السياسه والاقتصاد بالمفهوم الرأسمالى لكليهما، فالتفاعل بين الأمرين خارجاً، ولزوم فهم الاقتصاد فى فهم السياسه واضح، إذ الديمقراطيه لا تكون إلا بالانتخابات، وهى لا تكون إلا بالمال الذى يحركه رأس المال لانتخاب الذين سيكونون عونهم فى حفظ ثروه الأثرياء وفتح الطريق أمامهم بالتشريعات القانونيه لأجل مزيد تكديس الثروه، وإذا جاء المنتخبون إلى مجالس التشريع أو إلى مناصب التنفيذ مثلاً رئاسه الجمهوريه، كان أكبر همهم الوفاء لمن أوصلوهم إلى تلك المراكز، فكل لائحته تقدم إلى مجلس الأمه تريد إنصاف الفقراء من الأثرياء تجمد، كما أن كل لائحته تقدم لأجل زياده من رأس مال الأثرياء تصدق بسرعه.

وهكذا تكون السياسه فى خدمه الاقتصاد، والاقتصاد فى خدمه السياسه، وهل يمكن فهم السياسه إلا بفهم أسسها وثمارها وهما الاقتصاد.

واخيراً يأتى الدور إلى لزوم فهم الاقتصاد فى فهم السياسه بالنظر الماركسى، بعد الغض عن النظر إلى الاقتصادين الآخرين، وهما الاقتصاد الاشتراكى والاقتصاد التوزيى، ووجه الغض وضوح كليهما من فهم تدخل فهم الاقتصاد بأقسامه الثلاثه فى فهم السياسه.

فإن الماركسيه ترى أن الاقتصاد أساس كل شىء، من السياسه والاجتماع والدين والأخلاق والحقوق والفن وغيرها، فإن كل ذلك فى هذا المنطق البناء الفوقى للاقتصاد الذى هو البناء التحتى، فإذا كان الاقتصاد بيد الجميع كان البناء الفوقى شكلاً خاصاً، وإذا كان الاقتصاد بيد الرأسمالى كان البناء الفوقى شكلاً آخر، إذ لو كانت وسائل الإنتاج بيد زمره خاصه اضطرت تلك الزمره أن تنظم السياسه والأخلاق والدين وغيرها بشكل يضمن بقاء الاقتصاد بأيديهم.

أما إذا كانت وسائل الإنتاج بيد المجموع، كانت السياسه وغيرها بحيث تقدم المجموع لا زمره خاصه، مثلاً إذا كان المال بيد عدده خاصه من التجار صرفوه لياتوا بأناس يخدمونهم فى مجلس الأمه وفى السلطه التنفيذيه وفى السلطه القضائيه وفى الإعلام وفى غيرها، فتكون السياسه والقضاء والإعلام وغيرها ذات لون خاص، بينما لو كان المال بيد المجموع، كما فى الشيوعيه على ادعاء الشيوعيين، صرفوه بحيث تكون السياسه والقضاء والإعلام وغيرها تخدم المجموع على زعمهم، لا أن تخدم طبقه خاصه على حساب المجموع.

تقسيم الأدوار المزيف

وقد قسم الشيوعيون أدوار التاريخ إلى أربعة:

الأول: دور الشيوعيه الأولى، حيث لا إنتاج ولا أدوات إنتاج، وإنما كان الناس يعيشون رحلاً، يقتاتون ثمار الغابات وصيد البر والبحر، ولم تكن هناك ملكيه فرديه ولا حكومه، إذ لا نظام ولا سياسه ولا غيرها من الدين والأخلاق والفن والجيش ونحوها.

الثاني: دور العبيد، حيث ظهرت بعض آلات الصيد والنار ونحوهما، فاستولى عليها جماعه من الناس وأخذوا يستولون على آخرين لقاء سبع بطون الآخرين بما يصطادونه من الصيد بآلاتهم ووسائلهم، وحينذاك أخذت تظهر بعض الأنظمه المرتبطه للربط بين السيد والعبيد.

الثالث: دور الزراعة، حيث اكتشفت أدوات الزراعة وتعلم البشر كيف يزرع، وأخذ البشر في هذا الدور يستقر في أماكن خاصه من الأرض، كسيف البحار وشطوط الأنهار وقرب مجارى العيون والسيول، وهنا استولى جماعه خاصه على أدوات الزراعة، مما قسم المجتمع إلى طبقتين، وظهرت الملكيه الفرديه للطبقه المالكه لأدوات الزراعة وللأرض، وحينذاك وضعت القوانين التى تربط المالك بالزارع، وأنظمه القضاء وما أشبه، وذلك لأن تحفظ تلك القوانين والأنظمه أدوات الزراعة والأرض فى أيدي الملاكين. وفى هذا الدور ظهرت السلطه الديكتاتوريه، حيث كان الملاكون يجمعون حول أنفسهم كل وسائل بقاء السلطه فى أيديهم، لئلا تنفلت من أيديهم الملكيه الفرديه الوسيعه، فوضعوا الدين وخلقوا الإله _ بزعمهم _ لأن يقولوا للفلاحين إنهم يستمدون سلطتهم

من الله الخالق للكون، فلا- حق للفلاح- في مخالفتهم، لأن المخالفه تثير على الفلاح غضب الإله، كما وضعوا الأخلاق، مثل أن الخيانه قبيحه، حيث أرادوا بذلك أن لا يخونهم الفلاح في الاستيلاء على قدر من الحاصل، وكذلك وضعوا قوانين القضاء بما يخدمهم.

وهكذا إلى أن جاء الدور الرابع وهو دور الصناعه، والذي كان الإنتاج بسبب المكائن الكبار، وحينذاك تنازل الملاكون عن بعض الديكتاتوريات الموجوده في زمان الزراعة، في قبال الاستيلاء على أكبر قدر من رأس المال، حيث رأوا أن رأس المال لا ينمو إلا بإشراك أكبر عدد ممكن من الشعب في الرأي، لتكوين المجالس التشريعيه والتنفيذيه حتى تشرع ما يفيد توسيع العمل وغزو الأسواق، بحمايه جيش من الشعب يحفظ الأسواق العالميه الذي يريد رأس المال غزوها، إذ من دون اشتراك الشعب في الحفظ والرعايه والحراسه ونحوها لا- يتمكن رأس المال من امتصاص خيرات سائر الشعوب، ومن فتح الأسواق لمنتجات الرأسمالي، ولذلك فقد عمل رأس المال في ميدانين:

أ: ميدان حصر أدوات الإنتاج بيده مما بسببه يتمكن من المزيد من تملك الربح.

ب: ميدان الديمقراطيه المزيفه، ليمكن بذلك من جلب أكثر عدد من الشعب في خدمته، وبذلك نافق رأس المال في إعطاء حريات صوريه، وانتخابات مزيفه للناس، في حال أنه أوجد الجماعات الضاعطه والإعلام المزيف الذي يحتوش الشعب، وصب قسماً من المال لاشرء الضمائر، كل ذلك لكي يأتي إلى الحكم بمن يريده مشرعاً ومنفذاً وقاضياً، ليكونوا جميعاً في خدمه ما احتوى عليه من رأس المال، كما تقدم بيان ذلك في بيان معرفه السياسه من خلال معرفه الاقتصاد، في الأسلوب الرأسمالي.

قالوا: وحيث

ص: ٥٥

وعى العمال والفلاحون ومن إليهم دور الرأسمالية فى امتصاص حق الطبقة الكادحة، أخذوا يرفضون سيادة الرأسمالية عليهم، وأخذوا بالقوه فى روسيا الشيوعيه بأزمه البلاد، وأعادوا الدور الأول للبشر الذى كان الشيوعيه، وهكذا تتوسع الشيوعيه حتى تشمل كل أقطار العالم، وإذا سادت الشيوعيه زالت الدوله عن الوجود، لأنه لا يبقى حينئذ الاحتياج إلى الدوله.

هكذا قالوا.

تفنيد الأدوار الأربعة

تفنيد الأدوار الأربعة

وبهذا الاستدلال المبنى على ادعاءات فقط، جعلت الشيوعيه للاقتصاد الدور الأساسى فى كل شىء، والتي منها السياسه، فالسياسه وليده الاقتصاد، ولذا فالشيوعى إذا أراد أن يدرس السياسه لابد وأن ينظر إليها من زاويه الاقتصاد.

وحيث ذكرنا فى كتاب (الفقه: الاقتصاد) و(ماركس ينهزم) وغيرهما من الكتب نقد النظرية الشيوعيه بشىء من التفصيل، لا نرى حاجه إلى تكراره هنا، وإن كان لا بأس بالإلماع إلى:

١: إنه لا دليل على أدوار التاريخ المذكوره.

٢: وإنه لا دليل على أن الاقتصاد هو المحرك للتاريخ.

٣: وإنه لا دليل على أن الاقتصاد أساس للسياسه والدين والأخلاق وغيرها، بل الدليل فى كل ذلك بالعكس.

٤: ثم لم تكن رأسماليه فى بلاد روسيا بل كانت بلاد زراعيه، فكيف قفزت إلى الشيوعيه طافره دور الرأسمالى.

ص: ٥٦

٥: بالإضافة إلى أن الشيوعيه لم تطبق فى روسيا ولا فى غيرها إلى الآن.

٦: وإن بلاد الشيوعيه أسوأ من كل ناحيه من بلاد الرأسماليه، على أنها سيئه أيضاً.

إلى غيرها من الإشكالات الكثيره التى أوردت على الشيوعيه، ولم يجدوا حتى عن أحدها جواباً.

ارتباط الحقوق بالسياسه

اشاره

ارتباط الحقوق بالسياسه

٣: أما مدخله معرفه الحقوق فى معرفه السياسه، فلأن السياسه تنبع عن الأنظمه الحقيقه فى الجمله، فإن الأنظمه الحقيقه والتى تدرس فى كليه الحقوق، هى قوانين عامه توضع لأجل إجرائها على المجتمع فى الارتباطات الفرديه والاجتماعيه، سواء فى الاجتماعيه ربط الفرد بالدوله أو العكس، أو ربط الدوله بدوله أخرى أو ما أشبه ذلك، فمثلاً الحقوق تضع القوانين لأجل القوى الثلاثه (المقننه والمنفذه والقضائيه) ولأجل روابط هذه القوى بعضها إلى بعض، ولأجل الحريات العامه، والأمور التى تجرى فى البلد والأحزاب والمنظمات والصحف وسائر وسائل الإعلام وغيرها.

والإنسان إذا أراد معرفه السياسه، لابد وأن يعرف هذه الأمور الحقيقه، والسياسى غالباً يجعل الحقوق إطاراً لما يريد تطلبه من الدوله أو الأمه، فاللازم أن يعترف السياسى بهذا الإطار، وأن يجتهد فى كيفية التطبيق على الخارج، وأحياناً يختلف الاجتهادات حتى إلى طرفى النقيض.

إن الاتكاء السياسى إلى القوانين الحقيقه حتى فى مورد تناقض الاحتمالات، يظهر بالمثل

الآتي، حيث إنه لا إشكال أن الأدلة الأربعة هي معتمد الفقهاء في استنباط الأحكام، ومع ذلك فقد تناقض الاجتهادات لا في الحكم فحسب، بل وحتى في الاستفادة من مدرك واحد.

مثلاً- يرى أحد الفقهاء بطلان المعاطاه أو جوازها، استناداً إلى قوله سبحانه: {يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود} (١١)، حيث يقول: إنها ليست عقداً فهي باطله، أو لا- أقل من كونها جائزه وليست بلازمه، بينما يرى الفقيه الآخر صحه المعاطاه ولزومها استناداً إلى نفس هذه الآيه، حيث يقول: إنه عقد عرفي، إذ لا يلزم في العقد اللفظ فيشملة قوله سبحانه.

وكما أن الإطار لم يختلف في المسأله المذكوره وإن اختلفت الاجتهادات إلى حد طرفي النقيض، كذلك الإطار الحقوقي لا يختلف في الاجتهادات السياسيّه وإن وصلت إلى طرفي النقيض.

وكذلك يتوقف العرفان السياسي على عرفان القانون الأساسي، والقانون الأساسي في الحقيقه موجز لكل قوانين البلاد الموضوعه، أو التي ستوضع، فبينما قوانين الاقتصاد والاجتماع والقضاء وغيرها قد تكون مئات الألوف، يكون القانون الأساسي في نفس الوقت أقل من ألف، مثلهما في ذلك مثل (الكتاب) و(السنه)، حيث إن الثاني شرح للأول وتفسير وتبيين له.

وعليه، فاللازم لمن يريد عرفان السياسيّه معرفته للقانون الأساسي، كما يلزم عليه إن أراد إداره سياسيّه البلاد، أن لا يخرج من إطاره وإن كان له الحق في أن يجتهد في هذا الإطار.

ص: ٥٨

الأدلة الأربعة فقط المصدر للدستور

وحيث انجر بنا الكلام إلى هنا، لابد من الإلماع إلى حقيقته يلزم أن لا يغفل السياسي الإسلامي عنها، وهي أن القانون الأساسي – الدستور، الذي يدون لأجل بلد إسلامي لابد وأن يؤخذ من الأدلة الأربعة حسب الأحكام الأولية، فإذا تدخلت في الدستور أحكام ثانوية كالاضطرار والعسر والأهم والمهم ونحوها سقطت تلك المادة عن صلاحية كونها ضمن الدستور.

كما أن الدستور إذا وجدت فيها مادة ملفقه من الإسلامي وغير الإسلامي كانت تلك المادة غير صالحه، وهكذا الحال إذا تغافل الدستور عن شيء إسلامي وان كان التغافل لمصلحه ثانويه.

ولهذه الأسباب الثلاثة التي ذكرناها، ينبغي أن يكون بعض المواد في (دستور الجمهوريه الإسلاميه في إيران) مؤقتاً لا- دائماً حسب الظروف الاضطراريه الخاصه، ويجب حذفها إذ أريد أن يكون القانون إسلامياً بحتاً ودائماً.

فمثلاً: النص على أن الرئيس يلزم أن يكون إيراني الجنسية إنما هو وقتي للظروف الطارئه المعاصره، وإلا فإن المسلمين أخوه، لا فرق بين عربهم وعجمهم وسائر جنسياتهم في صلاحية تسنم أى منصب رفيع من المناصب، فإن اشتراط الجنسيه الخاصه من مخلفات القوميه التي لم يعترف بها الإسلام من أول يوم، بل فيما ورد على لسان رسوله الكريم (صلى الله عليه وآله): «الناس سواسيه كأسنان المشط، لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى»^(١).

ولا شك أن مجلس

ص: ٥٩

الخبراء الذين وضعوا هذه المادة كانوا يعلمون كل العلم بما ذكرناه، لكنهم آثروا إقحام هذه المادة مراعاة لظروف طارئه، لأن الظروف الطارئه الاستثنائية التي تمر بها البلاد في حال الثوره، تفرض ملاحظه مثل هذا الشرط اضطراراً.

ومثال آخر: مسأله جعل التجاره (تعاونياً، فردياً، شعبياً) بينما هذه ماده ملتقطه من حكم أولى ومن حكم ثانوى، بينما كان اللازم (جعل التجاره حره بشروطها المقرره في الإسلام فحسب).

والمثال الثالث: حذف (المضاربه ونحوها) من القانون وذلك مراعاة لظروف خاصه.

والمثال الرابع: فصل السلطات بعضها عن بعض، مع أن ذلك ليس حكماً أولياً، وإنما هو مأخوذ من الغرب، وأى مانع من أن يكون نائب المجلس قاضياً، أو الوزير نائباً إذا كان صالحاً، إلى غير ذلك.

ثم إنه وإن كان من الممكن الجواب عن كل هذه المآخذ بالحكم الثانوى، إلا أن الحكم الثانوى لا يصلح أن يكون ماده دائمه في الدستور إلا بعنوانه حكماً ثانوياً، فهل يصح أن يجعل من ماده الدستور (منع التجول في الليالي) لظرف خاص اكتفت وضع القانون الأساسى، ومجرد الاستحسان في التفكيك بين السلطات الثلاث لا يكفى في التشريع الأساسى الدائم.

انتهاك الساسه للنظم الحقيقه

انتهاك الساسه للنظم الحقيقه

وكيف كان، فقد اندفع بما تقدم من بيان لزوم معرفه السياسى للقوانين الحقيقه، الإشكال الذى ربما يتبادر إلى بعض الأذهان، من أنه لا فائده في هذه

المعرفه بعد أن كانت القوانين الحقوقيه لا- تطبق غالباً، فإن الشعوب بما فيهم الحكام يتجاوزون القوانين فى أعمالهم، والغالب أنها تكون ذريعه للوصول إلى مآربهم.

فمثلاً القوانين الديمقراطيه، أول من ينتهكها هم الحكام والنواب، حيث إن المهم لديهم الوصول إلى الكراسى، سواء كان ذلك الوصول عن الطرق القانونيه، أو عن طريق الإرشاء واشتراء الضمائر وتزييف الانتخابات.

وكذلك الكلام فى القضاء وسائر قطاعات الدوله، والشعب لا يشذ عن ذلك، حيث إن أسهل شىء عندهم انتهاك القانون، وفى مثل هذا الجو الذى فيه القانون أهون شىء، أيه فائده لمعرفه السياسى للحقوق، وأى احتياج للسياسه إلى القانون الحقوى.

وجه الاندفاع: إن الانتهاك شىء، والمسلميه لدى الجميع ليكون مورد الأخذ والعطاء ومرجعاً لدى الاختلاف والتنازع شىء آخر، وهل يتمكن أن تعيش أمه بدون مسلميات تجعل المرجع والمنطق، فإن الفرد يحتاج فى حياته الشخصيه والاجتماعيه إلى ما يبنى عليه أمره من الأصول والمقررات، وإلا كانت حياته فرطاً، كما قال سبحانه: {ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً} (١١).

والإنسان المفرط لا يصلح للبقاء لأنه هادم، فكيف يصلح للعشره وأن يكون للاجتماع الذى يراد إصلاحه، وإذا صارت الأمه مفرطه فأجدر بها أن تزول، كما قال الشاعر:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

ص: ٦١

التدقيق فى المجتمع

ومما تقدم ظهر أمر آخر أيضاً، وهو أن السياسى ليس بإمكانه أن يكتفى بمعرفة القوانين الحقوقية بما فيها الدستور، إذ لا يعرف الاجتماع من خلال مطالعته القانون، وذلك لما تقدم من أن القانون ينتهك دائماً، بل اللازم عليه أن يدقق النظر فى الاجتماع أيضاً، لأن السياسى يريد الانطلاق من الاجتماع لإصلاح الاجتماع، وإذا لم يعرف المجتمع وقدر تطبيقه للقانون وهتكه للقانون، كيف يمكنه إصلاح المجتمع.

فإن الطبيب الذى لا يعرف الداء لا يمكنه إعطاء الدواء، ومجرد معرفه الطبيب بالقوانين الطبيه والأمراض والأدويه لا يكفى فى اعطائه الدواء الملائم، إذا لم يشخص مواضع العطب والخلل.

الارتباط بين السياسه وبين علم الاجتماع

إشاره

الارتباط بين السياسه وبين علم الاجتماع

٤: أما احتياج السياسه إلى علم الاجتماع، واحتياج السياسى إلى أن يكون عالماً بالاجتماع، فلأن السياسه شكل من أشكال الروابط الاجتماعيه.

فعلاقه العائله بعضهم إلى بعض رابطه اجتماعيه، وعلاقه المتعاملين أحدهم بالآخر رابطه اجتماعيه، وعلاقه التلاميذ بالأستاذ، وعلاقه المجرم بمن وقعت عليه الجريمه، وإلى غيرها من العلاقات، كلها روابط اجتماعيه، والسياسه وهى علاقه مجموع الشعب بهيئه حكامه، وبالعكس من أكبر الروابط الاجتماعيه، لوضوح أن ما عداها محدود بقطاعات خاصه، بينما هذه (السياسه) تشمل كل الأمه بمختلف قطاعاتها.

فإن بحوث علم الاجتماع من أمثال: الارتباط بين الطبيعه

والمجتمع، وبين العلم والمجتمع، وكيفيه السلوك الاجتماعي، وتقسيم المجتمع إلى طبقات، والأمور المرتبطه بالشخصيه والمؤسسات الاجتماعيه، والطوارئ على المجتمع كالحرب والسلام والتقدم والجمود، والتكامل الاجتماعي، وغيرها مما يذكر في علم الاجتماع من المسائل، ترتبط بالسياسه مباشره، حتى إن علم السياسه (وهو علم الإدارة العامه) لا- يتم إلا- به، وحتى إن السياسى لا يتمكن من الإدارة إلا بالعلم بتلك المواضيع.

تبادل الاحتياج بين العلمين

تبادل الاحتياج بين العلمين

ثم إن (علم الاجتماع) و(علم السياسه) يتبادلان الاحتياج، فالسياسه بدون الاجتماع ناقصه، كما أن علم الاجتماع بدون علم السياسه ناقص، فإجمالاً كل داخل فى كلى الآخر، فالسياسه تأخذ عينات من علم الاجتماع لتجعلها موضع الدراسه والاعتبار، كما أن علم الاجتماع يأخذ جملاً- من علم السياسه ليطالعها ويفهم على ضوءها بعض الروابط الاجتماعيه، حيث إن علم الاجتماع بصدد فهم الروابط الاجتماعيه.

وبدون معرفه السياسى علم الاجتماع من ناحيه المفهوم، ومطالعه لذات المجتمع من ناحيه الانطباق، لا يتمكن أن يكون منطلقاً عن المجتمع، كما لا يتمكن أن يكون موجهاً للمجتمع، فهو كما ذكرنا فى الموضوع الثالث المتقدم، كالطبيب الذى لا بد له من علم الطب مفهوماً وانطباقاً ليتمكن من العلاج.

الارتباط بين علم النفس والسياسة

٥: ومن هنا يظهر وجه احتياج السياسة إلى علم النفس، حيث إن مهمة السياسة الإدارية، والإدارة لا تكون إلا على البشر ولأجل البشر، وبدون أن يتعرف السياسى على النفسيات للأفراد والفئات، كيف يتمكن من الإدارة.

فان حجر الزاوية فى كل شىء إنسانى هو فرد الإنسان، وفرد الإنسان (جسد) و(نفس) و(روح)، فالجسد هذا المشاهد السفلى، والروح نفحة قدسيه، قال سبحانه: {ونفخت فيه من روحي} (١)، همها السمو بالإنسان، والنفس شىء بين ذين الشئين يجرها الجسد تاره إلى السفلى، وتجرها الروح تاره إلى العلو.

ولذا نشاهد الازدواجيه فى الإنسان، حيث إن شيئاً فى داخله يأمره بالحسن، وشيئاً آخر فى داخله أيضاً ينهاه عن الحسن، وكذلك يأمره أحدهما بالقبيح وينهاه الآخر عنه، مما يظهر منه أنهما قوتان فى داخل الإنسان، فإن القوه الواحده لا يصدر منه إلا أمر واحد، وإلا لصدر كل شىء من كل شىء، كما قالوا فى الفلسفه.

ومن جهه توسط النفس بين السمو والانحطاط، بخلاف الروح التى هى ساميه أبداً، نرى فى القرآن الحكيم أنه إذا جاء فيه ذكر (الروح) قورن بالاحترام، بينما إذا جاء فيه ذكر النفس قورن بالاحتماليه، قال سبحانه: {ونفس وما سواها * فآلهمها فجورها وتقواها} (٢).

وإذ ظهر أن مهمه السياسى الإنسان، والإنسان جسد ونفس وروح، والروح ساميه أبداً فهو مكفى المؤونه،

ص: ٦٤

١- سورة الحجر: ٢٩، سورة ص ٧٢.

٢- سورة الشمس: ٧ _ ٨.

وإنما يبقى (الجسد) الذى من شأن الطبيب علاج عطبه، و(النفس) التى يجب على السياسى وغيره تقويمها، ظهر وجه احتياج السياسه إلى علم النفس.

ومن الواضح أنا لا نقصد أن السياسى وحده عليه تقويم النفس، بل القصد مدخليه السياسه فى ذلك، فإن المقوم الأهم للنفس الدين والأخلاق، وذكر الأخلاق بعد الدين من باب ذكر الخاص بعد العام.

جوهر النفس يؤثر فى أمور أربعه

والنفس إذا قومت تقوم كل شىء، حيث إن جوهر النفس يحيط به أربعه أمور:

١: النفس العامله، حيث إن جوهر النفس يؤثر فى عمل النفس أيضاً، ولذا جعلناهما شيئين.

٢: والبدن.

٣: والمحيط الاجتماعى بكلا شقيه، المجتمع الصغير كالعائله والمدرسه، والمجتمع الكبير وهى الأمه كلها.

٤: والمحيط الطبيعى من الأرض وما فيها وما عليها، ومن الواضح أنه إذا صلح جوهر النفس قامت النفس بإصلاح كل تلك المحيطات، وإذا ترك جوهر النفس وشأنه فسد وأفسد تلك المحيطات.

والساسه يجب أن تعرف الاجتماع، ومعرفه الاجتماع لا يمكن إلا بمعرفه النفس، وإصلاح جوهر النفس أهم مهمات السياسى، لما قد عرفت من أن الاجتماع من الأمور المحيطه بالنفس، فإذا صلح جوهر النفس صلح، وإلا لم يصلح.

ص: ٦٥

احتياج السياسى إلى التاريخ

٦: وأخيراً تحتاج السياسه إلى علم التاريخ، فالسياسى لا يكون سياسياً بمعنى الكلمه إلا إذا عرف التاريخ، لأن ما يجده الإنسان الآن فى الحال الحاضر ليس وليد نفسه، وإنما التاريخ الطويل له مدخله فى تكوينه، وإذا لم يعرف الإنسان العله لم يعرف المعلول، ولم يتمكن أن يعالج الأمر المطلوب علاجه.

مثلاً السياسى الذى يهمله أمر العراق، لابد له من العمل لإسقاط حزب البعث الذين طغوا فى البلاد فأكثرها فيها الفساد، وإسقاط حزب البعث إنما يتسنى للإنسان إذا عرف الظروف السياسيه والأحوال الاجتماعيه والأسباب الاقتصاديه التى كانت فى العراق مما ساعدت على تكون هذا الحزب، معرفه تحليليه فقهيه لا- سرديه، إذ لو لا- معرفه تلك الظروف والأحوال والأسباب لم يعرف الإنسان مكن المرض فى الأمه، وإذا لم يعرف مكن المرض لم يتمكن من إزالتها، لتعود الحاله الطبيعيه إلى البلاد.

المعرفه الفقهيه

المعرفه الفقهيه

وإنما قلنا يجب أن تكون المعرفه فقهيه لا سرديه، إذ العلم بمسلسل التاريخ لا يوصل الإنسان إلى جوهر المشكله، فمثل (سرد التاريخ) و(فقه التاريخ) مثل (الأحاديث) و(الفقه)، فالإنسان لا- يعرف الأحكام والمسائل بمجرد معرفه الروايات سرداً، وإنما الفقيه بحاجة إلى جمع الروايات ومعرفه عامها وخاصها،

ومحكومها وحاكمها، ومطلقها ومقيدها، وجهات الصدور فيها، إلى غير ذلك من قواعد الدرايه والرجال والأصول.

التاريخ المعاصر والسياسه

التاريخ المعاصر والسياسه

وبذلك يعرف أنه لا- يكفى للسياسى معرفه التاريخ فقط، بل اللازم عليه عرفان مجريات الأحداث والتيارات التى تتفاعل فى البلاد من الخارج، إذ كل بلد مهما كان معتزلاً عن العالم بالستار الحديدى، كبلاد الشيوعيين مثلاً، لابد له من الفعل والانفعال فى سائر بلاد العالم، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وغيرها، فإذا لم يعرف السياسى أحوال العالم المعاصر لا يتمكن فهم ما يجرى فى بلاده.

وهذا نوع من التاريخ أيضاً، فإن الزمان سيال يستوعب الكل، وينقضى عن الكل، وما يخفى فى باطنه يسمى (تاريخاً)، فإن كل لحظه سابقه على (الحال) تاريخ، سواء لوحظ بالنسبه إلى بلد السياسى، أو بالنسبه إلى سائر البلاد.

والتاريخ الذى يجب أن يعرفه السياسى، بعضه أهم من بعض، فالتاريخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى أهم من غيرها، كما أن التاريخ السياسى بصوره أعم لا يغنى عن معرفه التاريخ الدبلوماسى، وتاريخ الروابط بين الأمم.

معرفه تاريخ استيعابى

معرفه تاريخ استيعابى

ثم إن التاريخ الذى يجب على السياسى معرفته يجب أن يكون استيعابياً تصاعدياً، وكلاهما فيه قدر كبير من الصعوبه، إذ (الاستيعابى) بحاجه إلى معرفه

كدس كبير من التاريخ عمودياً، أى بامتداد الزمان، وأفقياً، أى بسعه الأمم والمكان.

مثلاً من يريد إعادة حكم الإسلام وتوحيد المسلمين تحت حكمه واحده كما أمر الإسلام، بحاجة إلى معرفه التاريخ منذ ميلاد المسيح عليه السلام عمودياً، كما أنه بحاجة إلى معرفه كل الأمم والأمكنه التي تفاعلت بعضها في بعض منذ عشرين قرناً أفقياً، وحيث إن ذلك لا يتسنى لإنسان واحد، يحتاج إلى الاعتماد على جماعات تخصص كل واحد في قطعه من التاريخ، قطعه زمانية أو مكانيه.

ومن الواضح أن القطعه لا تكون حينئذ متفاعله حتى تعطى وحده شامله هي مهمه السياسى، فاللازم أن يعتمد السياسى حينئذ على ذكائه فى استنتاج الوحده من تلك القطع المتعدده، وإلا لم يعرف الروح العامه للتاريخ، وقد فرض أن الروح العامه فى الغابر هي المؤثره فى العالم الحاضر.

أما التصاعدي، فلأن الاستنتاجات عن الأحداث، تختلف كلما تقدم الزمان وظهرت معالم الحق أكثر فأكثر، فمثلاً قد ينظر التاريخ إلى هارون كأمر المؤمنين، ثم كملك عادل، ثم كملك عادى، ثم كديكتاتور سفاك فاجر، فإنه كلما جلى التاريخ ظهرت الحقائق أكثر فأكثر، ومن المعلوم أن التاريخ الحقيقى هو المؤثر، لا التاريخ المزيف.

ولذا يجب على السياسى أن يتصاعد مع التاريخ، وإلا كانت النتائج عكسيه، فإن الرئيس العادل غير الرئيس الجائر، فى جعله أسوه واتباعه فى السيره، فإن التاريخ يتجدد بتجدد الحياه فى كل زمان، بسبب مؤرخين جدد، يستندون إلى مدارك جديده واستنتاجات جديده، فإذا لم يكن السياسى تصاعدياً فى فهمه

السياسه من خلال التاريخ، لم يتصاعد فهمه فى الأسباب، وبذلك يفشل فى علاجه للمسيبات، العلاج الذى هو مكلف به، باعتباره رجل سياسه عليه إداره الأمور على النحو الأفضل.

وحيث إن المؤرخين ينقسمون إلى مجموعات، وكل مجموعه تخالف المجموعه الأخرى فى النظريات، فاللازم على السياسى أن لا- يوطر تفكيره بإحدى تلك الإطارات، وإلا لم يكن استيعابياً يصل إلى أفضل النتائج، وفى الحديث: «أعقل الناس من جمع عقل الناس إلى عقله».

مثلاً- المؤرخون الماركسيون يجعلون أدوار التاريخ أربعة كما تقدم، ويستخلصون من ذلك أن الأساس لكل شىء الاقتصاد، ولذا يبنون تفكيرهم المستقبلى على الاقتصاد، بينما المؤرخ (توينبى) يقسم أدوار التمدن البشرى إلى واحد وعشرين قسماً، ويجعل لكل تمدن أربع مراحل، كمراحل الفرد من ولاده ورشد وشيخوخه وموت، كما يرى أن حجر الأساس فى تسيير الفرد الدين، وكذلك هو حجر الأساس فى التحولات الاجتماعيه، فى كل أدوار التاريخ عنده... ولعله يأتى المؤرخون الفرويديون ويجعلون المحرك الأساسى فى التاريخ الجنس، قياساً على كون المحرك الأساسى فى الفرد الجنس، حسب نظريه فرويد، وكذلك تأتى فئه رابعه يجعلون حجر الأساس الزعامه وحب السيطره، وهكذا.

ترجمه التاريخ وتطبيقه

ترجمه التاريخ وتطبيقه

وقد تبين مما تقدم أن اللازم على السياسى أن لا يجعل التاريخ كالميت

المحفظ الذى ينقله أصحاب الآثار من متحف إلى متحف، فالزمان ليس متحفاً، والتاريخ ليس ميثاً.

بل اللازم أن يترجم التاريخ _ الذى يريد أن يجعله أسوه _ إلى روح ثلاثم عصره، ليستفيد منه سياسياً فى حال كونه يتخذه أسوه أيضاً.

فمثلاً انتصارات الإسلام، يجب أن لا يغفل عنها جسماً وروحاً، لأجل نهضه إسلاميه جديده، وفى نفس الوقت يجب أن لا تتخذ جسماً هامداً يراد نقلها بأبعادها المعلومه تاريخياً إلى الزمان الحاضر، فإنه يكون حينئذ من قبيل المحاربه فى عصر الصاروخ بالسهم، والاستطلاع فى عصر الأواكس بالدخان الذى كان يعتمد عليه فى إرسال الأخبار المهمه إلى البلاد البعيده بسبب المنائر المنصوبه لذلك.

ص: ٧٠

السياسه علم وفن ومعرفه

(مسأله ٧): قد يتوهم أن السياسه ليست علماً، وإنما هي إداره، والإيداره عمل، وذلك يعتمد على ذكاء الإنسان وتجاربه وما يأخذه من المحيط.

وقد يتوهم أن السياسه ليست إلا إتقان فن الكذب والدجل والنفاق.

وقد يتوهم أن السياسه ليست من الإسلام، وأن العالم الديني هو العارف بالتفسير والتاريخ الإسلامى والفقه وما أشبه.

وكل هذه الاوهام لا- أساس لها من الصحه، فالسياسه علم كسائر العلوم، ولعل هذا التوهم نشأ من أن البريطانيين قلما يطلقون العلم على السياسه، وكثير من بلاد الشرق الأوسط كانت خاضعه للاستعمار البريطانى وسرت إليها ثقافتهم.

ولذا زعم جمع من المثقفين فى هذه البلاد تبعاً لهم، أن السياسه ليست علماً، وماذا هو العلم، إن العلم هو مجموعه كشوف للحقائق الكونيه، سواء كانت حقائق خارجيه، أو حقائق انتزاعيه، أو حقائق اعتباريه، والفرق بين الأخيرين أن الأمور الانتزاعيه له تقرر فى ظرف ما، سواء كان إنساناً أو عيناً أو لم يكن أحدهما، أمثال أن (الأربعه زوج) و(الكل يساوى أجزاءه) إلى غير

ذلك، حيث إنه إذا فرض عدم وجود مفكر كانت الأربعة زوجاً، والكل يساوي أجزاءه، وكذلك إذا لم يكن مخلوق أصلاً لم تخرج هاتان الحقيقتان عن واقعهما، فالأربعة كلما وجدت فهي زوج، وهكذا.

أما الأمور الاعتبارية فهي التي لا حقيقه لها في عالم ما، لا عالم الخارج والعين، ولا عالم الانتزاع، بل وجودها باعتبار المعبر حتى إذا لم يكن معبر لم تكن، مثل كون الدينار له اعتبار ماليه، فإن الدينار (الورق) لا يسوى فلساً واحداً، وإذا كان بدون اعتبار من يده الاعتبار لا يعطى في قبال مائه منه حتى قرص خبز واحد، بينما إذا اعتبره المعبر كان كل دينار في قبال مائه خبز مثلاً.

وإذا تحقق أن العلم عبارته عن مجموعته كشوف، فالسياسة علم، حيث إنه كشوف لكيفية الإدارة العامه، ولكيفية الارتباطات، وأنها عبارته عن مجموعته أغصان علوم، كعلم التاريخ والاجتماع والاقتصاد وغيره.

ولعل الذين نشروا أن السياسة ليست بعلم في البلاد الإسلاميه كانوا عامدين، حتى ينسحب المسلمون عن تعلم السياسة، فيخلو لهم الجو في أن يستغلوا جهل الناس، فيفعلوا ما يشاؤون، كما حدث ذلك بالفعل.

تركيز اليهود لانعدام الوعي السياسي

إشارة

تركيز اليهود لانعدام الوعي السياسي

إن عدم الوعي السياسي ركز إسرائيل في المنطقه، واقتطع لبنان الإسلامى وأعطاه للصليبيه، وجاء بحكومات الانقلابات التي ليس لها أى سند من العقل والمنطق حتى قدر قلامه ظفر، وشنت بلاد الإسلام إلى دويلات لا حول لها ولا طول، وجاء المستعمرون إلى البلاد تاره بالقوميه، وأخرى

بالشيوعيه، وثالثه بالاشتراكيه، ورابعه بالوجوديه، وهكذا، وجعلوا (القانون) مكان أحكام الإسلام، إلى غيرها وغيرها من المآسى التي لم يكن يمكن أن تقع حتى جزء منها لو كان الوعي السياسى موجوداً.

((هل السياسه ملوثه))

((هل السياسه ملوثه))

أما التوهم الثانى: فهو وليد لعمل المستعمرين، مفهوماً ومصداقاً، فإنهم هم الذين نشروا تفسير السياسه بالمعنى المذكور، حتى أبابها أصحاب الضمائر والدين، وبذلك يتسنى لهم أن يأتوا بعملائهم إلى الحكم، وفى غياب من الرشد الفكرى والوعى السياسى وفى جو وُصمت السياسه فيه بالانتهازيه والدجل والنفاق، مما سبب انسحاب الأخيار من الميادين، جاء الاستعمار بأتاتورك تركيا، وبهلوى إيران، وسادات مصر، وقاسم العراق، وغيرهم فى سائر بلاد الإسلام، هذا من جهه المفهوم.

وأما من جهه المصداق، فإن الذين دفع بهم المستعمر إلى سده الحكم فى بلاد الإسلام كان كل منهم مصداقاً لما نشره من المفهوم الآنف، حيث لم ير الناس فيهم إلا- بائعى الأوطان والمبتغين للشهوات الرخيصة والمنافقين والدجالين، إلى آخر قائمه صفاتهم المعروفه، وإذ (صدق الخبر الخبر) تجنب الصالحون السياسه أكثر فأكثر، مما فسح المجال أمام المستعمرين وعملائهم.

((هل السياسه ليست من الإسلام))

((هل السياسه ليست من الإسلام))

وأما التوهم الثالث، فقد كان من نشر المستعمر، حيث إن علماء الإسلام إذا انزوا عن الميدان تسنى للمستعمر أخذ أزمه البلاد، وجعل القوانين التى تخدم الكفر والكفار عوض الإسلام الذى فيه العزه والاستقلال والنجاه، وإلا فقد كان الرسول والائمة (عليهم الصلاه والسلام) كلهم يزاولون السياسه، وكذلك كان شأن العلماء قبل دخول المستعمر البلاد.

وهذه كتبهم الفقهيه وصفحات تاريخهم المشرق، تنبى عن بيانهم المسائل

السياسه وتدخلهم فى الأمور، كما ينبى عن تدخلهم أحوال الشريفين والفاضلين والمجسسين والعاملين والشيرازيين وغيرهم ممن سردت أحوالهم فى كتب مفصله.

ثم نرجع إلى الذين قالوا إن السياسه ليست بعلم ونقول لهم: ما هى ميزات العلم، لئرى هل أن السياسه علم أم لا.

ميزات العلم الثلاث

وإذا لاحظنا ميزات العلم، نجد أنها ثلاث ميزات رئيسيه:

الأولى: ميزه الضبط والمحاسبه.

الثانيه: ميزه الرؤيه المستقبليه.

الثالثه: ميزه الانفلات عن الخرافه ومشاكل الحياه.

ونرى أن كل هذه الميزات الثلاث موجوده فى علم السياسه.

((الضبط والمحاسبه))

((الضبط والمحاسبه))

أما الميزه الأولى: فالسياسه تضبط الاجتماع، وتجعل له الحسابات الدقيقه أو التقريبه، فمثلاً السياسه تبين الروابط بين الفرد والدوله، والدوائر بعضها ببعض، والدول بعضها ببعض، وتجعل للانتخابات والأكثرية والحريات وسائر الأمور السياسيه حسابات وضوابط.

وليس معنى ذلك أنها كالمحاسبات الرياضيه والهندسيه بتلك الدقه المتناهيه، وعدم التخلف حتى فى كل ألف واحد، كما هو شأن جملة من العلوم كالعلمين السابقين، وكالمنطق والكلام والفلسفه والفيزياء والكيمياء ونحوها، فإن من العلوم ما لا تخرم قواعدها إطلاقاً، ومن العلوم ما تجعل القواعد الأكثرية والضوابط الأغلبه، فمن القسم الأول الضرب حساباً، والمثلث هندسه، والأشكال الأربعة منطقاً، وأصول

ص: ٧٤

الدين كلاماً، ومباحث الوجود والعدم فلسفه، وآثار المادة بنفسها أو تفاعلها في غيرها فيزياءً وكيمياءً، حيث لا تخلف لقواعد هذه العلوم إطلاقاً.

كما أن من القسم الثاني مباحث علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم الطب ونحوها، حيث إنها غالبية لا تدقيقه.

مثلاً- (الاجتماع) يقول: الحرب تسرع عجله العلم إلى الأمام. وهذه القاعده ليست صادقه على كل الحروب، إذ منها ما تستنفذ قوى الشعب فتسقطه إلى الحضيض.

و(النفس) يقول: الإيحاء النفسى تلون النفس بلون الإيحاء. وليس ذلك إلا- أغليياً، إذ ربما لا ينفع الإيحاء في بعض السفهاء وأصحاب الاتجاهات القويه.

و(الاقتصاد) يقول: بقاعده العرض والطلب فى الرخص والغلاء. بينما قد يتدخل شىء آخر مما يأخذ الزمام عن القاعده المذكوره، فيقل العرض مع الرخص أو يكثر مع الغلاء.

و(الطب) يقول: إن الطعام الفلانى يوجب إسهاًلاً. بينما قد يتدخل عامل آخر فيورث الطعام المذكور إمساكاً.

ولذا ترى أن علماء هذه العلوم يعترفون بأغلبه قواعدهم الموضوعه لتلك العلوم، بينما ترى العلماء من القسم الأول يقولون بدقه قواعدهم المقرره دقه متناهيه.

وعلم السياسه من القسم الثانى، فقواعدها أغلبه لا دائميه، ومجرد ذلك لا يخرج السياسه عن كونه علماً، وهذا ما يعبر عنه عند بعض بأن أسبابها بالنسبه إلى مسيبتها من باب (المقتضى) لا من باب (العله التامه).

ثم إن ما ذكرناه من أغلبه قواعد بعض العلوم، لا يراد بها أنه لا ضوابط دقيقه لقواعد تلك العلم إطلاقاً، بل المراد أن البشر لم يصل فى معرفته إلى تلك القواعد بشرائطها وموانعها، وإلا فالله سبحانه جعل لكل شىء قاعده دقيقه

لا يمكن التخلف عنها قيد شعره، وإنما يصل علم البشر إلى بعض تلك القواعد بكل شرائطها وموانعها، فتكون القاعده مكتشفه بدقه كقاعده أرخميدس فى السوائل، وبعض قواعد نصير الدين فى الفلك، وقواعد رسطاليس فى المنطق.

وقد لا يبلغ علم البشر إلى كل تلك القواعد فى شرائطها وموانعها، فيضع القاعده الأغلبيه، كقواعد الطب، إنه لا شك أن سقمونيا مثلاً إذا اجتمع فيه الشرائط الواقعيه كان مسهلاً للصفرء. لكن حيث لا يعرف الطبيب كل تلك الشرائط بدقه، كان لا بد له أن يقول: إنه مسهل أغلبى، إذ ربما يصادف فقد شرط أو وجود مانع فلا يؤثر الأثر المذكور.

وهكذا بالنسبه إلى كل علم له قواعد أغلبيه لا قواعد دقيقه، ولذا كلما تقدم العلم فى أمر تقدم الضبط فى قواعد، حيث إن معنى تقدم العلم المزيد من معرفه الشرائط والموانع.

وإنما ادعينا أن كل القواعد الواقعيه دقيقه غايه الدقه، للقاعده العقليه المعروفه: (الواحد لا يصدر إلا من الواحد، ولا يصدر منه إلا الواحد) بالنسبه إلى الفاعل بالجبر، وإلا لصدر كل شىء عن كل شىء.

وإن شئت قلت: (قاعده العلل والمعاليل) عقليه بكل دقه، وتلك لا تدع مجالاً لعدم الانضباط ولو بقدر شعره، وإن الذى ندعى هو عدم كشف الإنسان حين كشف القاعده لكل شرائطها وموانعها، وإلا فمع اجتماع الشرائط وفقدان الموانع لا بد وأن تؤثر العله فى المعلول بدون التخلف.

الرؤية المستقبلية

الرؤية المستقبلية

أما الميزه الثانيه: وهى ميزه الرؤية المستقبلية، فإن العلم عباره عن مجموعه

كشوف يصل الإنسان بسببها إلى مناهل الحقائق، فيعطى العلم للإنسان رؤيه المستقبل، بأنه كلما تحقق السبب تحقق المسبب، وهل العلم إلا ذلك.

فعلم الطب مثلاً- يعطى للإنسان معرفه أنه كلما تعفنت الأخلاط كانت الحمى، أو كلما دخلت الجرثومه الفلانيه فى رئه الإنسان تحقق التدرن الرئوى.

وعلم الهندسه يعطى رؤيه أنه كلما تحقق المعين من أبعاد ثلاثه خاصه تحقق للجسم الاستيعاب بالقدر الفلانى.

وهكذا بالنسبه إلى سائر العلوم حتى اللفظيه منها، ففى علم النحو يقال: كلما تحقق وصف فضله نصب على الحاليه.

والسياسه هكذا تعطى الرؤيه المستقبليه، مثلاً فى فصل الانتخابات تعطى السياسه قاعده أنه كلما كان المرشح أكثر نزاهه وأكبر دعايه كان فوزه أقرب من فوز خصمه.

وفى فصل السياسه الدوليه نرى القاعده العامه القائله، بأنه كلما كانت الحضاره فى دوله أكمل، كانت السياده فيها على الدول الأقل حضاره منها أكثر، إلى غير ذلك من المسائل السياسيه التى تعطى الرؤيه المستقبليه.

انعدام الرؤيه للمستقبل

انعدام الرؤيه للمستقبل

أما ما نشاهد من عدم تمكن السياسى من الرؤيه الدقيقه للمستقبل فى كثير من الأحيان، فإنه يعود إلى أحد أمرين:

الأول: عدم اهتمامه بالمقدمات اهتماماً كافياً، وحيث غلظت عنده المقدمات لم تكن النتيجة المتوخاه.

الثانى: عدم دركه لكل الأسباب والشرائط والموانع، ومن الواضح أن النتائج تابعه لمقدماتها، لا- لما أدرك الإنسان من الإدراكات الناقصه غير الواقعيه،

وإلا فحتى العلوم الرياضيه إذا لم يهتم الرياضى بالمقدمات حق الاهتمام، أو لم يدركها حق الإدراك، لم يصل إلى فهم النتيجة الصحيحه.

الإنقاذ من الخرافه والمشكله

الإنقاذ من الخرافه والمشكله

وأما الميزه الثالثه للعلم: وهى ميزه الإنقاذ من الخرافه والمشكله، فهى متوفره أيضاً فى علم السياسه، فإن السؤال المطروح فى كل أنواع العلوم: إنه ما فائده العلم، وماذا ننتفع من التحقيقات حول علم ما، والجواب: إن العلم بالغض عن كونه فضيله، وعن كونه قد يكون لنفسه، فيقال: العلم للعلم، يعطى للإنسان أحد شيئين:

(١) الإنقاذ من الخرافه والبدائيه.

(٢) الخلاص من مشكلات الحياه.

فالإنسان يخلق خالى الذهن، كما قال سبحانه: {والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً} (١)، وهذا الفراغ الذهنى ينتج أول ما ينتج (البدائيه التفكيريه) ثم (عدم وصول الإنسان إلى الحياه السعيده) وكثيراً تصل البدائيه إلى الخرافه، فتزرع فى الذهن المواد الضاره وخلاف الحقائق مما يسمى بالخرافه، كما أنه كثيراً ما ينتج الفراغ الذهنى المشكلات الجمه، والتي أحياناً تؤدى إلى عطب الإنسان أو فقدته حياته.

فمثلاً من لا يعتقد بوجود إله عالم قدير حكيم، لا بد وأن يعبد الصنم أو أن ينتهى إلى أن الكون معلول طبيعه جامده عاجزه، وكلاهما خرافه، مثلهما مثل من يعتقد بأن مجلدات دائره المعارف من تأليف بقره، أو من تأليف

ص: ٧٨

الشمس والهواء والماء والتراب، وهل الطبيعه شىء إلا هذه الأمور الأربعة وما أشبهها.

ويأتى بعد ذلك دور المشكلات، فمن ينزل فى عينه الماء، ولا يعرف الطب وليس هناك طبيب، يعيش طول حياته أعمى، ومن ابتلى بحمى السل، ولم يكن طبيب ينقذه، اخترمه الموت فى ريعان شبابه، وهكذا بالنسبه إلى راكب البحر بدون ربان، وبانى الدار بدون قواعد البناء، حيث يغرق الأول ويخر السقف على الثانى فتتكسر عظامه، فيدخل فى قافله الزمنى والمعوقين.

وجود هذه الميزه فى السياسه

وجود هذه الميزه فى السياسه

والسياسه تغترف من منهل هذه الميزه الثالثه أيضاً، فإن من ليس بسياسى لابد وآن يزعم بأن الحاكم الديكتاتور ظل الله! وينفذ إرادته الله، وهى خرافه، بالإضافة إلى أنه يصبح عبداً يساق كما يشتهيهِ الديكتاتور حسب أهوائه، وذلك يوجب شقاء حياته، وأحياناً يجزره الحاكم المستبد جزر الأضحى فيكون قتيل جهله.

ص: ٧٩

اشاره

للسياسه ساحتان: داخليه وخارجيه

(مسأله ٨): الفقيه السياسى يجب أن يلاحظ السياسه فى ساحتين، ساحه الداخلى والساحه العالميه، وذلك لأن السياسه بنفسها لها الساحتان المذكورتان، فإن الإداره وأعمال القدره والنفوذ التى هى عباره اخرى عن السياسه، لا بد وأن تكون فى الداخلى، كما لا بد وأن تكون فى الخارج، ولكل منهما شعبتان.

للدائلى شعبتان

للدائلى شعبتان

الأولى: حفظ الداخلى بما هو وظيفه الدوله فى ضبط النظام وأخذ زمام العدل والإنماء، وما إلى ذلك.

الثانيه: الحيلولة دون تسرب السياسات الأجنبيه إلى الداخلى، هذا بالنسبه إلى داخل البلاد المحدوده بحدود هذه الدوله أو تلك.

للخارج شعبتان

للخارج شعبتان

وأما بالنسبه إلى الخارج، فللدوله شعبتان أيضاً:

الأولى: وضع التأثير على سائر الشعوب فى الإسهام بنظمها، وكف الظلم

عنها، وذلك لأن الإنسانية وحده واحده، واللازم على الإنسان بما هو إنسان خدمه الإنسان الآخر مهما كان لونه وعقيدته واتجاهه والنظام المسيطر عليه.

قال سبحانه: ﴿وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين﴾ (١).

وقال (صلى الله عليه وآله): «الناس سواسيه كأسنان المشط» (٢).

وقال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في كتابه إلى مالك الأشر: «إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق» (٣).

وفي الشعر المنسوب إليه (عليه السلام):

الناس من جهه التمثيل أكفاء

أبوهم آدم والأم حواء (٤)

وقد كان من أوليات الإسلام ما ذكره سبحانه: ﴿إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾ (٥).

وقال (صلى الله عليه وآله): «لكل كبد حراء أجر» (٦).

مما يوجب أن ينظر الإنسان إلى أخيه الإنسان بنظر الإنسانية، فيساعده ويخفف عنه المآسى والتي منها مأساه خرافه العقيدة.

الثانية: محاوله كف حكوماتها عن التأثير في البلد الإسلامى، مثلاً بسبب (الجماعات الضاغطة) وما أشبه، حيث إنه لو لم تتدخل الحكومه فى الحيلولة عن التأثير فى بلدها أثرت الحكومه الخارجيه فى البلد بمختلف أنواع التأثير

ص: ٨١

١- سورة النساء: ٧٥.

٢- الاختصاص: ص ٣٤١.

٣- نهج البلاغه: الكتاب ٥٣.

٤- ديوان الإمام على (عليه السلام): ص ٥ قافيه الألف.

٥- سورة الحجرات: ١٣.

٦- جامع الأخبار: ص ١٣٩ ف ٩٩، وبحار الأنوار: ج ٧١ ص ٣٧٠ ب ٢٣.

كما سيأتي بعض الكلام فى كيفية تأثير الدول بعضها فى بعض.

إذا عرفت ذلك نقول: المسرح الأول من مسرحى أعمال الدوله نفوذها وسياستها، هو مسرح الداخل.

إطلاقات الدوله ومعانيها

إشاره

إطلاقات الدوله ومعانيها

والدوله لها ثلاث إطلاقات:

الأول: أن يراد بالدوله (القوه التنفيذيه)، فيقال: قد صممت الدوله على كذا أو كفت الدوله يدها عن كذا فإن المراد بالدوله حينئذ القوه التنفيذيه.

الثانى: أن يراد بالدوله كل التشكيلات الحكوميه، من السياسيه والقضائيه والتنفيذيه وغيرها، وهذا الإطلاق أعم من الإطلاق الأول.

الثالث: أن يراد بالدوله ما يشمل الأمه أيضاً، وذلك كما يقال إن دوله العراق محده بآيران وتركيا والخليج، فإن الدوله يراد بها حينئذ مجموع السكان بحدودها الأرضيه الخاصه، وهذا الإطلاق أعم من الإطلاقين الأولين، واللازم تعيين المراد من الدوله بالقرائن المكتنفه بالكلام.

وبذلك ظهر أن قولنا: الدوله تعمل نفوذها فى مسرح الداخل، نريد بالدوله أحد الإطلاقين الأولين، والغالب إرادته الإطلاق الثانى حيث اعتاد الناس أن يريدوا بالدوله مجموع التشكيلات السياسيه وغيرها، فمجلس الأمه كمجلس الوزراء كالهئته القضائيه وسائر الإدارات مسرح أعمال نفوذها مجموع الأمه بما لها من الأرض.

((نقد بعض التعاريف))

((نقد بعض التعاريف))

وانطلاقاً مما عرفت من معنى الدوله، قد يعرف بعض السياسيين الدوله

بأنها الجبهه السياسيه والاداريه المتحضره المستقاه من إرادته الأمه، والتي تعمل لنفع المجموع فى المجموع. ولكن هذا التعريف بقيوده المذكوره لا يمكن انطباقه على كل الدول، أو بعباره أخرى إن التعريف المذكور تقريبي وليس جامعاً مانعاً، إذ:

أولاً: ليست الدوله الجبهه السياسيه والإداريه المتحضره دائماً، ففي الحكومات الديمقراطيه تعمل الأقلية غير الفائز به بالحكم، أيضاً فى مجال الحكم مع وجود الشرعيه لها، سواء فى مجلس الأمم، أو فى دوائر الإعلام، أو فى سائر الدوائر. نعم كلمه الفصل فى مورد الاختلافات، تكون للحزب الحاكم.

وفى الحكومات الديكتاتوريه تعمل الجبهه المعارضه نفس أعمال الأقلية فى الديمقراطيه، ولكن ليس مع الشرعيه الموجوده فى الديمقراطيه.

ومن الواضح أن للمعارضه تأثيرها فى حركه الدوله لأجل مآربها، فالجبهه المعارضه تقف من الدوله دائماً بالمرصاد، مما تخرب أحياناً، وتسبب صرف نظر الدوله عن أهدافها ومقرراتها أحياناً أخرى.

وثانياً: ليست الدوله مستقاه من إرادته الأمه إلا فى الدول الاستشاريه، وإلا فالدول الديكتاتوريه ليست الدوله مستقاه إلا من السلاح أحياناً، والاستعمار أحياناً، فليست الدوله ثمره الأمه، بل مفروضه عليها.

وإنما قلنا: (الاستشاريه) لأن الدوله النابعه من إرادته الأمه على قسمين:

الأول: الدوله الديمقراطيه، التى تنتخب الأمه فيها نوابها، وهم يعينون القوه التنفيذيه ويشرعون الأحكام، سواء للقوه القضائيه أو التنفيذيه أو الإداريه أو غيرها.

الثانى: الدوله الإسلاميه التى تنتخب الأممه نوابها، ليكونوا مآطرين للقانون الإلهى، ومعينين للقوه التنفيذيه، فإن الأممه فى الإسلام ليس بيدها التشريع، وإنما بيدها التنفيذ فقط، مع فارق آخر وهو أن الفقيه الجامع للشرائط يكون المشرف الأعلى على الدوله والأمم، كما سيأتى تفصيل الكلام فى ذلك فى مسأله آتية إن شاء الله تعالى.

وعلى هذا فكلتا الدولتين (استشاريه) وان لم تكن كلتاها (ديمقراطيه) ولذا استأثرنا كلمه (الاستشاريه) على ذكر (الديمقراطيه).

وثالثاً: ليس دائماً تعمل الدوله لنفع المجموع، وإن كانت ترفع هذا الشعار غالباً، إذ فى الدوله الديكتاتوريه إنما يكون العمل للحاكم الآخذ بزمام الحكم، سواء كان الحاكم واحداً كما فى الحكومات الملكيه، أو جماعه خاصه كما فى الحكومات الإشرافيه.

وفى الدوله الاستشاريه إنما يكون العمل للأكثرية، لوضوح أن تعارض مصالح الجماعات وعدم 'مكان جمعها، يجعل الدوله بين أن تعمل على حسب مصالح الأكثرية أو الأقلية، وإذا دار الأمر بين الاثنتين قدمت الدوله الأولى.

ولا- نريد بهذا الكلام أن الدوله لا- تعمل للجميع إطلاقاً حتى فى التعليم والطب وما أشبهه، بل المراد أن العمل ليس دائماً لنفع الكل، بل العمل فى كثير من الأحيان يكون لنفع الأكثر.

نعم يكون العمل لنفع الكل فى الحالات الطارئه، مثل حاله الحرب من عدو خارجى، أو حاله كارثه طبيعيه تهدد الكل، أو تحرك عواطف الكل، حيث إن الأممه بجميع فئاتها تقف صفاً واحداً، وتكون الدوله حينئذ عامله

ورابعاً: ليست الدوله تعمل فى المجموع مطلقاً.

(١) فإن الدوله الفدراليه، تشترك الدول الواقعه تحت الوحده فى أمور ثلاثه فقط، وهى: (الجيش والمال والخارجيه)، وإنما لكل دوله نظام خاص بها، وأحياناً يكون الاختلاف بين تلك الدول فى أنظمتها اختلافاً كبيراً.

(٢) وفى بعض الدول، حيث تضعف القوه المركزيه للدوله، تفوض الدوله لبعض مناطقها الحكم الذاتى، ولذا توجد سياسات صغيره فى أجزاء من الدوله، هى التى تحل القضايا وتعمل النفوذ، وإنما الدوله المركزيه تبارك تلك السياسات، إلى غير ذلك من الأمور التى تجعل التعريف السابق تعريفاً فى الجمله، لا تعريفاً جامعاً مانعاً.

وحيث إن الدوله الإسلاميه لها قانون واحد، هو الإسلام المستفاد من الكتاب والسنة والإجماع والعقل، ويكون رئيسها الفقيه الجامع للشرائط الذى تنتخبه الأمه، فالشكل الأولى لهذه الدوله هو الشكل المنطبق عليه التعريف المتقدم بكل قيوده.

نعم إذا اضطرت الدوله الإسلاميه لظروف قاهره أن تجعلها كالدول الفدراليه أو ما أشبه تلك، جاز حسب القانون الثانوى، قال سبحانه: {وأعدوا لهم ما استطعتم من قوه} (١١)، فكلما كانت قوه الدوله أكثر، كانت أقرب إلى الروح الإسلاميه.

ص: ٨٥

ثم إن أرض الدولة الإسلامية هي أرض واحدة، وكل أفراد المسلمين أخوه، وسواسيه في كل شيء مرتبط بالدولة، لا يفضل بعضهم على بعض اختلاف اللون أو اللغة أو العراق أو الحدود الجغرافيه أو غيرها، فالقانون يجرى على الكل على حد سواء.

فالأمة في الإسلام تتوحد على هذا الميزان، وبهذا ظهر أن ميزان (الأمة) عند الإسلام هو (العقيدة) فحسب، خلافاً لما اعتبره الغربيون ميزاناً.

فقد اختلفوا في ميزان وحده الأمة إلى قوانين:

الأول: إن الميزان إرادى، وهو إحساس الفرد بتعلقه باجتماع خاص، وتبعاً لهذا الإحساس يشترك الفرد مع اجتماع ما فى العمل ويربط مسيره ومصيره بذلك الاجتماع، وهذا الرأى ذهب إليه جماعه من علماء السياسة فى فرنسا.

الثانى: إن الميزان قهرى، وهو الاشتراك فى اللغة والأرض وسوابق التاريخ والثقافه العامه، وهذا الرأى ذهب إليه جماعه من علماء السياسة فى ألمانيا.

وهناك قول ثالث: يمزج بين الأمرين السابقين، فتكون الأمة واحده باعتبار العناصر القهرية والإراديه معاً.

ولو أردنا الموازنه بين هذه الآراء مع الغرض عن الميزان الإسلامى الذى ذكرناه، كان الميزان الأول أقرب إلى إنسانيه الإنسان.

مسرح الخارج وتدخلات الدول

اشاره

مسرح الخارج وتدخلات الدول

المسرح الثانى من مسرحى أعمال الدوله نفوذها وسياستها: هو مسرح

الخارج، فإن دول العالم منذ القديم كانت تتدخل بعضها في شؤون بعضها، بمختلف الأسباب والعلل.

فإن الإنسان لم يزل يطلب العلم والاستيلاء، وهما جناحا الإنسان إلى السمو إن صرفهما في الخير، كما أنهما من أسباب شقاء الإنسان إن صرفهما في الشر، حالهما حال الماء والنار إن صرفهما الإنسان في النافع نفعنا، وإلا كانت النار محرقه، والماء مغرقاً له.

وقد كان التدخل في الزمان السابق قبل وجود الصنائه والآله تدخلاً قليلاً، إلا ما إذا كان التدخل عسكرياً، أما في الحال الحاضر فالتدخل أخذ يتشكل بمختلف الأشكال والوسائل التي وضعها العلم في يد الإنسان، ولا مناص لأية دوله من هذا التدخل، شاءت أم أبت.

((عوامل الحيلولة))

((عوامل الحيلولة))

وأهم عامل للحيلولة أمام هذا التدخل _ بعد ملاحظه وجوب ترك الناس وحررياتهم في قبال ضرب الستار الحديدي حول البلاد مما يجعل الإنسان أسوأ من البهيمة كما فعلته الدول الشيوعيه _ هو تقويه المراكز في الداخل حتى لا يكون تأثير من الخارج وتأثر من الداخل.

وذلك بأن يمنح الإنسان داخل الدوله حاجته الفكرية والجسديه، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن نقص في الإنسان حتى يلتمس سده من التيارات الخارجيه، فإن الإنسان بطبيعته متطلب للكمال، فإذا وجد الكمال في بلده اتبعه، ولم يتأثر بالتيارات الخارجيه، أما إذا لم يجده في بلده ووجده في خارج بلده اتبعه، ولم يمنعه عن السير وراءه أى شىء.

وهذا هو سرّ ما يعمله الاستعمار من طمس معالم نقاط الكمال في البلد، ومن تزيين نقاط الكمال في بلد المستعمر، مهما كان الأمر بالعكس.

وقد مثل لذلك أحد المستعمرين قائلاً: إن ما في الإسلام مثله كمثل ضياء

ساطع النور، وما عندنا مثله مثل ضياء خافت النور، وإذا وجد الناس الضياء الساطع لم يلتفتوا حول الضياء الخافت، فالمهم أن نطفئ ذلك الضياء حتى إذا لم يجد الناس نوراً أقوى من النور الذى عندنا التفتوا حول نورنا تلقائياً.

ولعلنا نعود إلى تفصيل هذا الذى يفعله المستعمر بالبلاد المستعمره فى مسأله أخرى.

عوامل النفوذ

إشاره

عوامل النفوذ

وكيف كان، فعوامل تدخل الدول بعضها فى بعض، مما تجعل الدوله المتنفذه الدوله الأجنبيه مسرحاً لأعمالها السياسيه ولفوذ قدرتها، أمور:

١: عامل الدين

١: عامل الدين

الأول: عامل الدين أو ما يشبه الدين، فإن ترابط الشعوب بعضها ببعض فى الدين يجعل إمكانيه تدخل دوله فى دوله تتحدان ديناً أمراً سهلاً، والفكر لا حدود له مهما حاولت الحكومات جعل الحد له، هذا من ناحيه.

ومن ناحيه ثانيه، فإن الدين أو ما أشبه الذى له الاستيعاب العالمى، لا بد وأن يمهد لحو لنفسه فى كل مكان يمكنه ذلك، وكذلك سائر الافكار والمبادئ، ولذا تهتم الفئات الدينيه والأحزاب السياسيه بالتدخل فى شؤون الدول، وإذا كان بيد الدين أو الحزب السياسى الدوله كان التدخل أشد، حيث تملك الدوله وسائل التدخل الكثيره، من المال وأجهزه الإعلام وسهوله التحرك وغير ذلك.

ص: ٨٨

ومن الواضح أن الدين حيث يرتبط بالروح، أسهل في النفوذ من الحزب السياسي المرتبط بالماده، فإن الماده ليس لها من الإغراء ما يكون للدين حتى الدين المزيف إطلاقاً، أو المنحرف عن نبعه الصافى.

٢: عامل القدرات

٢: عامل القدرات

الثانى: عامل القدرات الكبرى، فإن الدول تنقسم إلى ثلاثه أقسام: الكبرى والمتوسطه والصغار.

والقدرات الكبرى تتدخل بشكل وبآخر فى القدرتين الأخرين، كما أن القدره المتوسطه تتدخل فى الأخيره، ولذا نرى أن القدرتين الأخيرين فى اضطراب دائم، وكلما حدثت الحروب أو ما أشبه بين قدرتين غير كبيرتين، تدخلت القدرات الكبرى فى الحلبه رأساً.

كما وجدنا ذلك فى قصه فيتنام وفلسطين وغيرهما، فإن روسيا وقفت إلى جانب فيتنام، وإمريكا ضدها، وكذلك الحال فى فلسطين فى الحرب العربيه الإسرائيليه، ولو أن وقوف روسيا إلى جانب العرب كان صورياً، بينما كان وقوف إمريكا إلى جانب إسرائيل واقعياً، كذلك بالنسبه إلى التدخل المصرى السعودى فى اليمن، والإيراني العراقى فى حرب الأكراد فى زمن الشاه، إلى غيرها.

ولذا فإذا تمكنت الدوله الكبيره من فرض سياستها فى الدوله الصغيره من وراء الستار فعلت ذلك، لتظهر نفسها بمظهر النزاهه والبراءه، وإلا تدخلت علناً إعلامياً ثم عسكرياً.

٣: عامل الثقافه

٣: عامل الثقافه

الثالث: عامل الثقافه، حيث إن الثقافه المشتركه توجب تفاهم الشعوب

ص: ٨٩

وذلك يسهل تأثير بعضها في بعض.

والثقافة تشمل اللغة والتقاليد والعادات وكيفية التفكير ووحده الأصول العقائديه والفروع الفقهييه وما أشبه، ولذا يحاول الاستعمار دائماً أن ينشر ثقافته في البلاد المستعمره، ليسهل بذلك استعمارها، ويتسابق المستعمرون في جذب طلاب المدارس إلى بلادهم ليتلونوا بلونهم، ويكونوا رسلهم إلى البلاد المستعمره بالفتح، فإن الإنسان لا يفرز إلا ما أخذ، فلو أخذ طلاب إندونيسيا مثلاً لون الثقافه البريطانيه أو الفرنسيه أو الروسيه، أفرزوا ذلك اللون في بلادهم، مما يسهل للاستعمار أن يفتح موضع قدم هناك.

ولهذه الجبهه نرى أن الاستعمار لما ورد بلاد الإسلام فعل أمرين:

الأول: تضعيف ثقافه الإسلام ولغته العربيه، فأعاد تقويه اللغات والآداب والرسوم المحليه التي كانت قبل الإسلام، كالسنسكريتيه في الهند، والفهلويه في إيران، والبشتو في أفغان، إلى غير ذلك.

أما في البلاد العربيه، فقد أحيوا اللهجات المحلبه بما سبب اندثار اللغه الفصحى، التي هي لغه القرآن والسنة، وفي جملة من المستعمرات منعوا اللغه العربيه إطلاقاً، كما في الجزائر، كما منعوا الخط العربي في بعضها كما في تركيا.

هذا إلى جانب إحيائهم سوايق البلاد، وذلك لقطع صلتهم بالإسلام الذي هو عامل وحده البلاد، وإحياء صلاتهم بسوايق البلاد، كما أحيوا الفرعونييه في مصر ناصر، والشاهنشاهيه المجوسيه في إيران الشاه، والبابليه في العراق، وهكذا أحيوا الكلدانيه والآشوريه والطورانيه والبرهميه وغيرها في مختلف بلاد الإسلام.

الثاني: تقويه ثقافه بلاد المستعمر، من لغه وآداب ورسوم وما أشبه،

فصار تعلم لغة المستعمر مفخره، والتأدب بآداب المستعمر فضيله، والدراسه فى بلاد المستعمر مباحاه، إلى غير ذلك.

وقد أثمرت هذه الثقافه ثمارها المره حتى بعد الاستقلال، فزعماء الهند الذين تعلموا ثقافه بريطانيا، ألغوا الإسلام الذى كان دين الهند منذ ألف سنه بعد أن استقلوا، وزعماء الجزائر الذين تعلموا ثقافه فرنسا، لم يعملوا بأحكام الإسلام بعد استقلالها، وزعماء إندونيسيا الذين تعلموا ثقافه هولندا، حالوا دون إحياء الإسلام بعد زوال الاستعمار الهولندى عن بلادهم، بل وزعماء ما يسمى بالاستقلال فى البلاد العربيه، هم الذين كانوا من أشد الناس عداوه للإسلام فى هذه البلاد.

٤: الأمم المتحده

٤: الأمم المتحده

الرابع: عامل الأمم المتحده ومؤسستها الكثيره، التى هى زهاء مائه وخمسين مؤسسه.

فإن هذه المؤسسه خلفت (عصيه الأمم) وممارستها الوقوف دون الحرب بين الدول التى هى أعضاء فى المؤسسه، والمؤامرات التى تحاك ضد الدول غير الكبرى، جعلت هذه المؤسسه لا قليله الفعاليه فحسب، بل آله بيد الدول الكبرى.

وقد صارت آله لإيجاد الاضطراب والفوضى والحروب فى العالم، حيث إن لهذه المؤسسه بفروعها الكثيره، وحدورها فى مختلف شعب الحياه، الثقافيه والاقتصاديه والاجتماعيه والتربويه وغيرها، اليد الطولى فى إيجاد الاضطرابات.

وهى تتعاون غالباً مع سفارات الدول الكبرى فى التدخل فى الشؤون الداخليه فى البلاد، وحيث إنها ملجأ للدول الصغرى كان ضررها أكثر، لأنه من قبيل الاستعمار الفكرى، بل إنها تنشر بالفعل الاستعمار الفكرى، فمثل الذين يلتمسون العون من هذه المؤسسه كما قال الشاعر:

المستجير بعمره عند كربته

كالمستجير من الرمضاء بالنار

وعلى أى حال، فالأمم المتحدة من وسائل البلدان الكبار للتدخل فى الشؤون الداخليه فى بلدان العالم.

وأحياناً تعمل مؤسسات الأمم المتحدة، لأجل توسعه الاستعمار الواحد، وأحياناً لأجل توسعه أكثر من استعمار، وأحياناً تتحد دولتان كبيرتان أو أكثر فى مقاومه ثورات الشعوب من خلال بث مؤامراتهم فى البلاد الصغيره.

وحال (جامعه الدول العربيه) و(مؤسسه الوحده الإفريقيه) و(مؤسسه دول عدم الانحياز) ليس بأفضل من حال (الأمم المتحدة)، فإنها أيضاً أدوات بيد الدول الكبرى لتوسيع نفوذها فى الدول الصغيره التى تشملها هذه الأغطيه البراقه.

وبكلمه واحده، حيث إن دول العالم الثالث ضعيفه فى كل شؤونها ومحتاجه إلى الدول الكبرى فى كل شؤونها، فهى مسرح لتدخل الدول الكبرى فيها، وقد قال على أمير المؤمنين (عليه الصلاه والسلام): «أحسن إلى من شئت تكن أميره»^(١)، «واستغن عن من شئت تكن نظيره»^(٢)، «واحتج إلى من شئت تكن أسيره»^(٣).

وقد قال الشاعر:

كل من كان ضعيفاً أكلته الأقوياء.

مسرح السياسه للحكومه

مسرح السياسه للحكومه

وكيف كان، فقد ظهر مما تقدم أن مسرح السياسه لحكومه ما أكبر

ص: ٩٢

١- غرر الحكم: الرقم ٢٤٠٥.

٢- غرر الحكم: الرقم ٢٤٠٦.

٣- غرر الحكم: الرقم ٢٤٠٧.

من الدوله المحدوده بالحدود الجغرافيه من ناحيه، وفي نفس الحال أصغر من الدوله المذكوره من ناحيه أخرى، ففي ناحيه أنها أكبر من الحكومه توسع نشاطها إلى داخل الدول الأخرى:

(١) إما بقصد الاستعمار، كما هو شأن الدوله المستعمره بالكسر.

(٢) أو بقصد الحفظ والوقايه، حتى لا تتآمر ضدها الدول الأخرى.

(٣) أو بقصد الهدايه والإنقاذ، حيث إن الحكومه تريد هدايه الآخرين الذين هم تحت نفوذ سائر الدول المنحرفه، وإنقاذ أفرادها عن الخرافه والظلم، وهذا غالباً هو شأن الحكومات الدينيه.

ومن الواضح الفرق بين الحكومات الاستعماريه والحكومات الدينيه المخلصه، حيث إن الأولى تريد الاخذ والاستغلال، والثانيه تريد العطاء والإنقاذ.

وليس معنى هذا الكلام أن الحكومه الدينيه دائماً كذلك، ولذا قيدناها بالمخلصه، إذ الحكومه قد تكون في سطحها دينيه وفي باطن استعماريه، كما هو كذلك بالنسبه إلى حكومات التبشير، بل المراد أن الحكومه إذا كانت منطلقه عن الدين الصحيح تكون ضد الاستعمار في جوهرها وفي عملها.

أما من ناحيه أنه أصغر، فقد عرفت أن جبهات سياسيه مجازه أو محظوره تعمل دائماً إلى جانب الحكومه الرسميه، والتي تسمى بالمشروع، ولذا تتقلص سياسه الحكومه الرسميه بقدر نفوذ تلك السياسات الظليه، فإن كانت مجازه عملت بصراحه، وحددت من السلطه السياسيه الرسميه علناً، وإن كانت محظوره عملت في الخفاء بالدعايه والتهريج والجماعات الضاغظه مما يقلص الحكومه الرسميه، أحياناً خوفاً، وأحياناً من جهه عدم قدرتها على تنفيذ مآربها.

هذا بالإضافة إلى ما تقدم من انحسار نفوذ الحكومات الفدراليه عن

الحكومات المهضومه في معدنها، والحكومات الضعيفه في قبال قطعات من الدوله لها حكم ذاتي في قبال الدوله المركزيه.

توحيد سياسه الدوله الإسلاميه

توحيد سياسه الدوله الإسلاميه

ثم إن الدوله الإسلاميه يلزم أن تكون لها وحده سياسيه، تضم كل أقطار بلاد الإسلام، تحت حكومه مركزيه واحده، وإذا لم يمكن جمع الأقطار في وحده شامله، كان من الممكن جعلها في حكومات ولايات، لها انتخابات حره لرؤسائها، وإن كانت كلها خاضعه لحكومه مركزيه واحده، تجمع شملها وتوحد صفوفها.

كما أن اللازم أن تكون الخارجيه والجيش والمال فيها واحداً، فتكون كلها مشموله لوحده اقتصاديه، كما هو الحال في بلدان قطر واحد، لا أن يغوص قطر في النعيم بينما لا يجد البلد الآخر لقمه العيش.

وقد قرأت في تقرير أن بعض البلدان الإسلاميه في الحال الحاضر دخل الفرد فيها في العام ما يقارب عشره آلاف دينار، بينما قطر آخر دخل الفرد فيها في العام عشرون ديناراً.

وبالوحده الاقتصاديه يحصل النمو الاقتصادى أيضاً، مثلاً أراضى السودان القاحله القابله للزراعه التى تعطى الكثير من احتياجات البلاد الإسلامى، تزرع بواسطه البلاد النفطيه، وهكذا.

لا للاحتكار التجارى

لا للاحتكار التجارى

وسوف تكون التجاره حره، كما هو المنهاج الإسلامى، لكن يمنع من الإجحاف.

أولاً: بواسطة اتجار الدوله، ومن الواضح أن بعض التجار لو باع الشيء رخيصاً، لم يتمكن الآخرون من الاحتكار والغلاء.

وثانياً: بواسطة المنافسه الحره بين التجار.

وثالثاً: بواسطة المعاقبه لمن سولت له نفسه بالغلاء، كما ذكرنا ذلك في (الفقه: الاقتصاد)، وهنا إلماعاً.

وكذلك سوف تكون للدوله الإسلاميه الواحده المتراميه الأطراف، وحده اجتماعيه، إذ وحده الدين ووحده القانون ووحده الاقتصاد ووحده السياسه لابد وأن تنتهى إلى وحده الاجتماع.

ولاء- تكون البلاد الإسلاميه الموحده كالولايات المتحده الإمبريكيه، حيث لكل قطر منها سياسه خاصه وقوانين خاصه، لوضوح الفرق بين الدوله العقائديه وبين الدوله الململمه، خصوصاً إذا فرضنا وحده اللغه العامه لكل الولايات، وهى اللغه العربيه، حيث إن الواجب على المسلم تعلمها من أجل الصلاه ونحوها.

وبذلك يعاد مجد الإسلام الغابر، ويأخذ الدين بزمام العالم، فينجى الناس من الديكتاتوريات، بقوانينه التى تضع {عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم} (١).

ص: ٩٥

١- سوره الأعراف: ١٥٧.

النظره الإسلاميه المستوعبه

(مسأله ٩): للإسلام نظره واقعيه إلى (الأفراد) الذين لهم شخصيه علميه أو سياسيه أو اجتماعيه أو اقتصاديه أو غيرها.

وإلى (التاريخ) الذي يضم الأفراد فى رحم التيار العام.

فليس الإسلام مما يخص بأهميته الأول وحده، ولا الثانى وحده، بخلاف المدارس الفكرية العالميه على الأغلب، حيث تهتم بأحدهما فقط.

فترى الإسلام تاره يذكر أحوال الأشخاص، صالحين كانوا أم طالحين، أمثال آدم (عليه السلام) والشيطان، وهابيل وقابيل، ونوح (عليه السلام) وولده، وإبراهيم (عليه السلام) ونمرود، وموسى (عليه السلام) وفرعون، وامرأه فرعون وامرأه لوط، إلى غير ذلك.

وتاره أخرى يذكر أحوال الأمم، كعاد وثمرود وقوم يونس وبنى إسرائيل، إلى غير ذلك.

فقد قال تعالى: {قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق} (١).

وفى الحديث: «من ورخ مؤمناً فقد أحياه».

ص: ٩٤

وقال أمير المؤمنين (عليه السلام): «فسر في ديارهم وانظر إلى آثارهم»^(١).

وأنشد (عليه السلام):

باتوا على قلل الأجدال تحرسهم

غلب الرجال فلم تنفعهم القلل^(٢)

إلى غير ذلك.

وهذه النظرة الإسلامية المزدوجة هي النظرة الواقعية، إذ كل واحد من الشخصيات والأحداث التاريخية، يتفاعل بعضها في بعض خارجاً، وكل واحد منهما يوضع نصب عين الإنسان اللاحق، والتاريخ أسوه، فإن الأختيار تحيي للأسوه، والأشرار تبقى ليرى الإنسان كيف أن شرم لم يعد إليهم وإلى غيرهم إلا بالخسران فيجتنب، هذا بالنسبة إلى الأفراد.

أما بالنسبة إلى الأحداث التاريخية، فالتاريخ تكاملي، إذ الإنسان الذي هو محور التاريخ وصانعه ميال بطبعه إلى الكمال، ولذا يرى التاريخ في حال التكامل، وكلما صنع في التاريخ بقى وبنى عليه أكمل منه، كالمصباح يتبدى بالسعف وإلى أن ينتهي إلى الذره، ووسيله النقل في البحر تبدى بالخشبه وإلى أن تنتهي إلى الباخره وهكذا، والزمان يسير إلى الأكمل، وقد فسر بعضهم قوله سبحانه: {لتركن طبقاً عن طبق} ^(٣) بذلك.

تفاعل الإنسان والتاريخ

تفاعل الإنسان والتاريخ

والإنسان العبقري والتاريخ المتصاعد يتفاعل أحدهما مع الآخر، ويستفيد

ص: ٩٧

١- نهج البلاغه: الخطبه ٢٢٤.

٢- ديوان الإمام علي (عليه السلام): ص ٣٢١.

٣- سوره الانشقاق: ١٩.

أحدهما من الآخر، فالعبرى يستفيد من التاريخ قدر تكامله إلى زمانه، مثلاً العبرى يركب الطائره بسرعه للوصول إلى محل تدريسه، ويستنجد بالطابعه لإيصال أفكاره إلى الطلاب.

كما أن التاريخ يضع نسبه جديده فى بنائه التكاملى من العبرى، فابن سينا يقدم الطب، والعلامه يقدم الفقه، والمجدد الشيرازى يقدم استقلال إيران.

نسف مدرسه ماركس

نسف مدرسه ماركس

وبذلك تبين أن اهتمام مدرسه ماركس بالتاريخ وعدم الاهتمام بالأفراد، لأن التاريخ تكاملى يسير لإجل انقاذ الإنسان من يد استثمار الإنسان، وذلك يكون بتعميم الشيوعيه، غير تام.

إذ يرد عليه:

أولاً: إن النظره إلى التاريخ فقط ليست نظره مستوعبه، كما عرفت لزوم ازدواجيه النظره.

وثانياً: إنهم لم يلتزموا بهذه النظره، ولذا أخذوا يهتمون بماركس وانجلز ولنين وستالين وماو وكاسترو وكيم، فإذا كان الأمر كما ذكروا فلماذا هذا الاهتمام.

وثالثاً: إن التاريخ الذى قالوا به من أدوار أربعه، لم يدل عليه دليل، بل الدليل دل على عدمه، كما ذكرناه سابقاً، وفى (كتاب الاقتصاد) و(ماركس ينهزم) وغيرهما، فكبراهم بتكامل التاريخ تام، لكن صغراهم ترقيع دل الدليل على عدمه.

ورابعاً: التكامل اختيارى وليس بجبرى، إذ الإنسان يصنع هذا التكامل، والإنسان مخير وليس بمسير، كما ثبت فى علم الكلام والفلسفه.

ص: ٩٨

كما تبين مما ذكرناه من ازدواجيه الأمر أن الأهميه ليست للأفراد فقط، كما تقوله المدرسه الأخرى التى شاعت فى الغرب والشرق، ولها بقيه إلى الآن.

ثم يشتهه غالباً بعض مناصرى هذه المدرسه، بل هو اشتباه عام لكثير من المؤرخين، حيث يذكرون على الأغلب (السلطين) و(الديكتاتوريين) و(الفاتحين) ومن إليهم، مع أنهم جزء وليسوا بكل، بل اللازم إلى جنب أولئك ذكر العلماء والخطباء والمؤسسين والبناء ومن إليهم ممن تعاونوا فى تكميل الحياه والإنسان.

وقد تقدم أن الإنسان يكمل نفسه وجسده ومجتمعه ومحيطه الطبيعى، وقد سار أثرهم الشعراء الذين يتبعهم الغاؤون، فترى ديوان فلان عربياً كان أو فارسياً، مليئاً بمدح الطغاه والمستبدين والقتله وممتهنى كرامه الإنسان، أما الأمه فلا أثر لهم فى أمثال هذه التواريخ والدواوين.

وكيف كان، فاللازم أن يكون مسرح السياسه أمور ثلاثه:

١: الأشخاص الذين لهم مدخلية فى السياسه بالمعنى العام.

٢: والتاريخ بما فيه الأمم، حيث إن الفرد العبرى بدون الأمه لا يقدر على البناء، كما أن ضده بدونها لا يتمكن من الهدم.

٣: الإطارات الحقيقه والقوانين التى لها مدخلية فى صنع الإنسان والتاريخ، إذ فى كل هذه الإطارات ينمو أو يسقط الإنسان والتاريخ، وإن لم تكن الإطارات بوحدها بانيه وهادمه.

وإذ قد عرفت أن المسير للتاريخ إلى الإمام الذى يجب أن يكون مسرحاً للنظر السياسى، هو الأفراد والقيادات جميعاً، نقول: إن هاتين تظهران فى ثلاثه وحدات: (الوحده العليا) و(الوحده الوسطى) و(الوحده القاعديه).

الوحده العليا: الدوله

فالوحده العليا هي الدوله، حيث إنها تكون في صدد تسيير دفة الحكم والسير بالبلاد والمجتمع إلى حيث الهدف المنشود، ولا يهتم في الأمر أن يكون المسير للدوله فرداً كما في الدكتاتوريات، أو جماعه كما في حكومه الأشراف ونحوهم، أو نواب الأمه كما في الاستشاريات، ديمقراطيه كانت أم لا.

إذ المهم في كلامنا الآن أن الدوله هي مركز التصميم الذي يجب أن ينظر إليه السياسى، ولا بد أن يعلم أن الدوله لسعه قدراتها الماديه والمعنويه من أهم عوامل تسيير المجتمع.

أما قدرتها الماديه فواضح، وبها توظف الناس رغباً ورهباً في مختلف الخدمات، والتي منها الجيش والشرطه والأمن والقضاء وغيرها.

وأما قدرتها المعنويه، فلوضوح أن الدوله تستمد شرعيتها من أمرين:

الأول: القانون، فإن القانون مسلم الاتباع عند قطاعات كبيره من الأمه، والدوله تنفذ القانون، سواء كان القانون موضوعاً في الدين، أو بسبب نواب الأمه، أو بسبب قيادات الحزب، وحتى الدول الديكتاتوريه تزيف إرادته جماعه باسم (مجلس قياده الثوره) أو (مجلس الشعب) أو ما أشبه ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن نقول بين قوسين: (إن الأمم يجب أن لا تخدع بأمثال هذه الظواهر إطلاقاً، وإلا تمشت فيهم الديكتاتوريه المطلقه مما يوجب هلاك الحرث والنسل، وقتل الأبرياء وفتح باب السجون والتعذيب ومصادره الأموال وخنق الأصوات إلى آخر الأمور الديكتاتوريه، بل اللازم أن تعي الأمه، فإن كانت الحكومه دينيه كان اللازم أن يكون القانون حسب دساتير الدين الموجوده

فى منابعه، وأن يكون تطبيق الكلى على الشخصى حسب رأى أكثرية مجلس الأمه المنتخبه بكل حريه وأمانه، وإن كانت دوله غير دينيه يجب أن يكون القانون والتطبيق حسب رأى أكثرية الأمه كذلك).

الثانى: المعنويات، فقد تكون هذه بسبب أن الدوله على طبق معنويات الناس كما فى الدول الدينيه، والدول التى لها مبادئ خاصه منطبقه على مبادئ الناس المسلم بها لديهم.

وقد تكون هذه بسبب القوه الخامسه، التى تنظمها الدوله داخل صفوف الناس بقصد تهيئه الرأى العام على وفق أعمال الدوله، فهذه القوه الخفيه بالإضافة إلى وسائل الإعلام هى التى تحتوش الناس لقبولهم أعمال الدوله.

وهذه القوه قد تتمكن من التأثير على رأى الأ-كثريه إذا كانت غير واعيه، أو إذا كانت أعمال الدوله ملائمه نوعاً ما، وقد لا تتمكن إلا من إيجاد رأى ثان فى المجتمع، بسببه لا تكون الدوله منفرده فى الميدان لتصب الجماهير عليها اللعنه والبراءه.

وإذا تمكن وعاه الأمه من سلب الشرعيه عن أعمال الدوله لم تتمكن القوه الخامسه من أداء رسالتها، بإضفاء الشرعيه على أعمال الدوله، وسرعان ما ينكشف للجماهير زيف الدوله، فإن تمكنوا من إسقاطها بالطرق المقبوله أسقطها كذلك، وإلاّ توسلوا بالقوه، ولذا يجب على الدول الديكتاتوريه أن لا تطمئن بهذه الأساليب فى بقائها، وأفضل لها أن تعدل سياستها تجاه الأمه من السير فى مثل هذا الخط المنحرف الذى يؤدى أخيراً بنفسها وسمعتها.

وبما تقدم تبين أن بين (القانون) و(المعنويه) عمومًا من وجه، حسب اصطلاح المنطقيين، إذ ربما يكون قانون ومعنويه، وربما يكون قانون دون معنويه، كما فى حكومات الاستعمار حيث يوضع القانون على يد المستعمر وعملائه، إلاّ أن الناس ينظرون إلى القانون شزراً، وربما تكون معنويه دون

قانون كما فى الحكومات الدينيه، حيث أكثره الشعب متدينون، وبعد لم توضع القوانين التى تستند إليها الدوله فى أمورها.

والتجربه والمنطق يدلان على أن الحكومات الدينيه أكثر دواماً من غيرها، والسبب أن الحكم تحمله القلوب والأبدان، بينما الحكومات غير الدينيه حاملها الأبدان فقط، وإذا اختلف القلب والبدن كان الأجدر أن ينتهى الحكم فى مده وجيزه، بخلاف ما إذا اتفقا، إذ لا مبرر لسقوط الحكم حينئذ بسرعه.

الوحده الوسطى: الجماعات

الوحده الوسطى: الجماعات

والوحده الوسطى الجماعات ذات النفوذ والفعاليه فى الجماهير، كالجمعيات والمنظمات والأحزاب، سواء تشكلت باسم الدين أو الدنيا، أمثال الجمعيات الاقتصاديه والطبيه والثقافيه وغيرها، وهذه الجمعيات والجماعات إن كان هدفها الوصول إلى الحكم كانت أحزاباً سياسيه وما إليها، وإن لم يكن هدفها ذلك كانت جماعات اجتماعيه واقتصاديه وغيرها.

وعلى أى حال، فأمثال هذه الوحدات تؤثر فى السياسه دائماً، إما تأثيراً مباشراً إذا هدفت السياسه، فتطلب من الدوله إجراء سياسه خاصه مما توجب اضطرار الدوله القبول، أو تحول دون أعمال الدوله سياسه خاصه مما تحد مسار حركه الدوله، وإما تأثيراً غير مباشر إذا لم تهدف السياسه، كما إذا تصرفت فى الاقتصاد، حيث إن الاقتصاد وجه ثان للدوله.

ولنفرض أن الجماعات الصناعيه عملت للتقليل من الصناعه، فإن الصناعه تقل ويؤثر ذلك فى بيع الدوله مصنوعاتها للخارج، مما يؤثر فى ضبط

الدولة رقبه الأسواق الخارجيه، وهذه ضربه سياسيه تتلقاها الدوله، وبقدر الضربه يضعف وزن الدوله فى الخارج.

وعلى أى حال، فأمثال هذه الوحده الوسطى تكون مسرحاً لمطالعه السياسى لها، كمسيره لسياسه الدوله فى الجمله.

وكثيراً ما تجعل الدوله بين بعض هذه الوحدات وبين وحدات أخرى تنافساً بقصد عدم إمكانها الضغط على الدوله بالقدر الطبيعى، ولا- يمكن ذلك إلا- إذا جعلت الدوله تنافساً طبيعياً، إذ الجمعيه المصطنعه العميله للدوله لا تقدر على التخفيف من الضغط الطبيعى الذى تورده الجمعيه الحقيقيه على الدوله.

مثلاً- إذا كانت بعض التجمعات العماليه حول معمل تضغط على الدوله، فيإمكان الدوله أن تكوّن معملاً- آخر يجتمع حوله العمال، يضغطون على التجمع الأول، ليكفوا الضغط عن الدوله من جهه ضغطهم المضاد على التجمع الأول.

الوحده القاعديه: الجماهير

اشاره

الوحده القاعديه: الجماهير

والوحده القاعديه هى ثالث الوحدات فى ملاحظه السياسى، وهم جماهير الناس الذين ليسوا من الوحدات السابقتين، ومع ذلك لهم مطالب منبعثه عن الدين أو القوميه أو الاقتصاد أو غيرها، توجب الضغط على الدوله فى سياستها حتى تلتزم الدوله سياسه خاصه إيجاباً أو سلباً أو تعديلاً.

وأسلوب ضغط الجماهير على الدوله، مع أنهم ليسوا بمتشككين فى شكل خاص، هو ضغطهم على الجماعات ذات النفوذ وعلى أفراد الدوله مما ينعكس الضغط على الدوله، وأحياناً يجتمعون فى مظاهرات وإضرابات جماهيريّه إذا كانت مطالبهم قويّه، والدوله فى ما إذا كانت استشاريه بكلا شقيها، تفادى الرأى العام غالباً بمختلف

الأساليب والأسباب، لأن الرأي العام إذا صار ضد الدوله يسقطها.

أما فى الحكومات الديكتاتوريه، فهى غالباً تتجاهل الرأي العام وتقبله بالعنف، لكن هذا لا يدوم زماناً طويلاً، وإنما تتمكن الدوله أن تقاوم مده حسب قوه المعارضه العامه أو ضعفها، وأخيراً تسقط حيث تأخذ الجماهير مطالبها.

((١: الانبعاث عن الدين))

((١: الانبعاث عن الدين))

(أ): فالانبعاث عن الدين، فيما إذا كان عمل الدوله مخالفاً للدين، حيث إن الجماهير المتدينه تأخذ فى المجتمع وإبداء الرأي والضغط على الجماعات ذات النفوذ وعلى الأفراد المنخرطين فى سلك الدوله.

والمثال الظاهر لمثل هذا الانبعاث، ما حدث فى ايران إبّان قصه التبّاك، وإبّان الدعوه إلى المشروطه: الدستور، وإبّان الدعوه إلى تأميم البترول، وإبّان الدعوه إلى إزاله الملوكيه لتأخذ الجمهوريه الإسلاميه مكانها، وكذلك ما حدث فى العراق حيث الدعوه إلى إسقاط البعثيين الذين ثبت عمالتهم لبريطانيا وإسرائيل وإمريكا، فقد كان الانبعاث فى كل هذه الموارد دينياً بحتاً.

وأدل دليل على ذلك أن العلماء المراجع قادوا هذه المعارك والجماعات الصغيره الذين ألقوا دلوهم فى الدلاء، لم يكن لهم أى تأثير يذكر، وإنما هم أرادوا تسجيل موقف ليكون لهم فى المغانم نصيب، وهذا بالنسبه إلى الجماعات الصغيره الصادقه فى الوطنيه.

أما غيرهم من عملاء الشرق والغرب الذين أدخلوا أنوفهم فى المعركه، فليس المهم الكلام حولهم، إذ هؤلاء كانوا يمثلون الاستعمار والثوره المضاده،

ص: ١٠٤

وإن تظاهروا فى ثوب الوطنيه والإخلاص.

تحطم الثورات لنقص الوعى السياسى

تحطم الثورات لنقص الوعى السياسى

ولا بأس هنا بالإلماع إلى أنه إذا كانت الجماهير وراء هذه الحركات فلماذا تبدل الأمر، إلى أن جاء عملاء الغرب إلى الحكم بعد فتره وجيزه من الحرکه.

فالبهلويان والملوكيون ومن بعدهم وهم عملاء الغرب، كيف جاؤوا إثر تلك الحركات الجماهيريه الثوريه.

والجواب: إن الجماهير الذين وقفوا وراء العلماء لتحرير بلادهم عن الاستعمار والاستبداد، كان ينقصهم الوعى السياسى، ولذا لم يصنعوا التنظيم اللائق بحفظ الحكم، كما لم يهيؤوا الجو الصناعى الذى يسند الحكم، فإن هذه الثلاثه هى أساس الحكم فى الوقت الحاضر: (الوعى) و(التنظيم) و(الكفاءه الذاتيه).

ومن الواضح أن الوعى يستدعى الأمرين الآخرين، إذ الجماهير المسلمه الذين قاموا بتلك الحركات لم يشعروا بأن الغرب الذى يقف وراء التخريب قد أعد عدته، والثوار الذين قاموا بالحركات أمثال (الآخوند) و(الشيرازى) و(الشيخ النورى) وغيرهم (رحمهم الله) ماتوا بالسم أو قتلوا، فلم يكن لهم زمان التوعيه وإن صرحوا بما وعوا للجماهير حتى قال (النورى): (المشروطه التى يطبخها البريطانيون لا- تنفعنا)، (ولماذا تستوردون قوانين القضاء من باريس وقوانين مجلس الأمه من انكلترا)، ولذا أصر على إضافه (المشروع) إلى (المشروطه).

والجماهير كانت غافله عن المؤامرات الاستعماريه، وعن أساليب الحكم

فى العصر الحاضر، وكانوا يزعمون أن مجرد التقويض يكفى فى رجوع الزمام إلى الإسلام، ولذا لم ينظموا أنفسهم التنظيم اللائق، ولم يسرعوا فى صنع الاكتفاء الذاتى، وجاء المستعمرون ونظموا عملاءهم، كما أن الحاجه سببت خضوع المحتاج إلى المحتاج إليه، كما قال على (عليه السلام): «احتج إلى من شئت تكن أسيره»^(١)، وبذلك ضاعت البلاد.

وهكذا حدث فى تركيا بعد تحطيم الغرب الخلافة الهشه التى أنهكتها مخالفه الملوك _ الذين سموا أنفسهم بالخلفاء _ للدين، ولم يكونوا يشبهون خلفاء الرسول (صلى الله عليه وآله) فى قليل أو كثير.

واجب حركات التحرير

إشاره

واجب حركات التحرير

وعلى هذا، فاللازم على حركات التحرير فى بلاد الإسلام أن يهتموا بهذه النواحي الثلاث:

- ١: إيجاد الوعى السياسى والاقتصادى والاجتماعى بين الأمة بقدر الكفايه، فإن الواعى لا يستعد للخضوع ولا تنطلى عليه المكائد.
- ٢: التنظيم الدقيق، وقد قال تعالى: {وأعدوا لهم ما أستطعتم من قوه}^(٢)، والتنظيم من أهم وسائل القوه، وقد قال على (عليه السلام): «ونظم أمركم»^(٣).
- ٣: والعمل للاكتفاء الذاتى صناعه وسلاحاً وأرزاقاً وغيرها، وإلا فبدون هذه الثلاثه، لا يمكن تحرر يبقى.

ص: ١٠٦

١- غرر الحكم: رقم ٢٤٠٧.

٢- سوره الأنفال ٦٢.

٣- نهج البلاغه: الكتاب: ٤٧ ومن وصيه له (عليه السلام) للحسن والحسين (عليهما السلام) لما ضربه ابن ملجم لعنه الله.

((استطلاع الرأى العام))

((استطلاع الرأى العام))

ثم إن استطلاع الرأى العام له صورتان:

الأولى: الاستطلاع من الجمعيات والمنظمات وما أشبهه، كالأستطلاع من قراء الصحف، حيث إن نسبة انتشار الصحف بين الجماهير دليل على قدر رأى الناس، مثلاً لو كانت هناك صحيفتان، إحداهما تطبع مليوناً، والأخرى ربع مليون، كان ذلك دليلاً على أن إقبال الناس على الأولى أضعاف الثانية، فإذا كان لكل من الصحيفتين خط سياسى مستقل، أو خط اقتصادى مستقل، كان ذلك دليلاً على أغلبية الرأى الأولى عند الأمه، وإلا لم يكثر مشترو الأولى، ولم يقل مشترو الثانية.

الثانية: من الجماهير مباشرة، بسبب السؤالات فى كافه المجالات التى يراد الاستطلاع بواسطتها، فينزل أعضاء المؤسسه الاستطلاعيه، مؤسسه كانت أو جريده أو غيرهما، إلى الشارع يسألون الماره والدكاكين والدور وغيرها، عن رأيهم حول القضيه الفلانيه، كالحرب أو السلم، أو حول الشخص الفلانى مثل من هو أليق بالحكم فى الانتخابات القادمه، ونتيجه الآراء تدل على الرأى العام مائه فى مائه أو أقل.

ومثل تحصيل هذا الرأى ليس لفائده تنبؤ المستقبل، ليكون ترفاً فكرياً بل ينفع السياسى والاقتصادى والدينى والاجتماعى، فرداً وموسسه ومنظمه، ليعملوا على طبق تلك الآراء، مثلاً رجل اقتصادى يريد معرفه نوع السياره التى يرغب فيها الناس أكثر ليصنعها، أو منظمه سياسيه تريد استطلاع رأيهم حول المنتخب المستقبل ليسانومه، أو رجل يريد أن يعقد فى داره مجلس وعظ فيريد استطلاعهم حول الخطيب المرغوب فيه، وهكذا.

نصوص الشريعه فى الرأى العام

نصوص الشريعه فى الرأى العام

ويظهر من المطالعات الإسلاميه، اهتمام الإسلام بالرأى العام، فقد كان

الرسول (صلى الله عليه وآله) يقول: «أيها الناس أشيروا علي»^(١)، ويستطلعهم حول الحرب. وكذلك شاور (صلى الله عليه وآله) في قصة إعطاء التمر لليهود، وأخذ برأى من أشار إليه بالمنع.

وفي قرآن الحكيم: {وأمرهم شورى} ^(٢).

وقال تعالى: {وشاورهم في الأمر} ^(٣).

وورد أيضاً: إن علياً (عليه السلام) إذا بعث والياً، قاله له: اقرأ كتابي عليهم فإذا رضوا بك كن والياً عليهم.

وقصه استشارته (عليه السلام) في صفين، والمرأه التي جاءت شاكية إليه (عليه السلام) فعزل الوالى بشكايتها، وغيرهما معروفه ^(٤).

وقال على (عليه السلام) للأمه: «فلا تكفوا عن مقاله بحق، أو مشوره بعدل» ^(٥).

وقال (عليه السلام) أيضاً: «من استبد برأيه هلك» ^(٦).

وقال (عليه السلام): «من شاور الرجال شاركها في عقولها» ^(٧).

وقال (عليه السلام): «لا ظهير كالمشاوره» ^(٨).

وقال (عليه السلام): «ولا مظهره أوثق من المشاوره» ^(٩).

وفي الحديث: «خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر» ^(١٠)، فإن المجمع عليه لاريب فيه» ^(١١).

ص: ١٠٨

١- شرح نهج البلاغه لأبن أبى الحديد: ج ٣ ص ٣٢٩ وص ٣٦١.

٢- سوره الشورى: ٣٨.

٣- سوره آل عمران: ١٥٩.

٤- انظر وقعه صفين: لنصر بن مزاحم.

٥- نهج البلاغه: الخطبه ٣١٦.

٦- نهج البلاغه: الحكم ١٦١.

٧- نهج البلاغه: الحكم ١٦١.

٨- نهج البلاغه: الحكم ٥٤.

٩- نهج البلاغه: الحكم ١١٣.

- ١٠- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ١٨٥ الباب ٩ من صفات القاضی ح ٢.
- ١١- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ١٨٦ الباب ٩ من صفات القاضی ح ١١.

ومن هذا الباب حججه العرف العام فى معانى الألفاظ، والذى يستدل له بقوله سبحانه: {وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه} ((١)).

وفى الكافى: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم» ((٢))، إلى غير ذلك.

بل الإسلام يحبذ استطلاع الآراء حتى فى الأمور الشخصيه، أمثال الزواج، كما استشار على (عليه السلام) فى زواجه بفاطمه أم البنين.

والرضاع، كما قال سبحانه: {وتشاور} ((٣))، مما يدل على سبق الإسلام بقرون ما اكتشفه المتأخرون من الغربيين من الاهتمام بالرأى العام، فإن ذلك حدث عنهم فى عام (١٩٣٠) م وجعل (جورج كلوب) له أسساً فى عام (١٩٣٥) م.

وقد يستطلع الفرد أو المؤسسه الرأى العام بالنسبه إلى الماضى، ليتخذ منه عبره للمستقبل، مثلاً يسأل عن الحرب العراقيه القوميه مع الأكراد بعد انتهائها، ليظهر إيجابيه أو سلبيه الرأى العام تجاهها، ليتخذ من ذلك درساً لما إذا تهيأت الظروف فى المستقبل لمثل تلك الحرب، هل الأفضل خوضها، أو تفاديها بالتنازلات وما أشبه.

الرأى العام والعاطفه العامه

إشاره

الرأى العام والعاطفه العامه

ومن الجدير بالذكر أن هناك فرقاً بين الرأى العام والعاطفه العامه، فإن الأول من آثار الجذور الناشبه فى الأنفس، والتى تبقى مده طويله فى الاجتماع

ص: ١٠٩

١- سورة إبراهيم: ٤.

٢- الكافى: ج ١ ص ٢٣ كتاب العقل والجهل ح ١٥.

٣- سورة البقره: ٢٣٣.

وأحياناً تكون كرواسب يرثها الأبناء من الآباء، أما الثانى فليس إلا وليد ظروف خاصه، تشتعل فى النفوس كالنار فى الهشيم، ولا تلبث أن تزول بسرعه، أمثال الانقلابات العسكريه التى تأتى بعد طول الكبت والإرهاب، فيلتف الناس حولها عاطفياً، بزعم أنها جاءت منقذه، وحيث إن الشوار _ على فرض إخلاصهم، وهذا ما لم نشاهده فى كل الانقلابات التى شاهدناها _ لا يعرفون إداره البلاد، ولا يعرفون الناس حق قدرهم، سرعان ما ينفص الناس من حولهم، حتى لا يبقى إمامهم إلا السلاح والسجن، وحينذاك يظهر الرأى العام على حقيقته فى كرههم وازدرائهم والسعى للتخلص منهم.

((مردود الرأى العام))

الرأى العام والعاطفه العامه

ثم إن من الغنى عن الذكر أن الرأى العام له مردودان:

الأول: المردود الإيجابى، وهو فى الرأى العام المتفق عليه.

الثانى: السلبي، وهو فى الرأى العام المتضارب بين رأيين مثلاً، فإنه وإن لم يعط الإيجابيه، إلا أنه يعطى السلبيه بالنسبه إلى الأمر المخالف لكلا الرأيين، فإذا كان رأيان فى انتخابات هذا أو ذاك، استفيد منه عدم مساعده الرأى العام لانتخاب الثالث المرشح مثلاً.

((٢: الانبعث عن القوميه والوطنيه))

إشاره

((٢: الانبعث عن القوميه والوطنيه))

(ب): والانبعث عن القوميه والوطنيه، عامل آخر من عوامل تكوين الرأى العام الضاغط على الدوله من القاعده.

والمراد بوحده القوم أنهم من نسل واحد وإن كانوا مختلفى اللغات وفى أراضى ذات دول متعدده، كما أن المراد بوحده الوطن أنهم فى أرض واحد وإن كانوا من نسل مختلف وبلغات مختلفه، فقد اعتاد الإنسان أن ينضم إلى الآخرين ليقوى جانب نفسه، فقد يختار آخرين من لغته، أو من قومه، أو فى أرض محدده، أو من دين واحد، أو ما أشبه ذلك، وكثيراً ما يشدد هذا الانضمام أمام عدو خارجى، أو حاجه داخلية، كالاتياج

إلى تكوين سد لحفظ الماء من جهة رى الأراضى التى تعود إلى الجميع بالنفع.

ويلحق بهذا القسم الانبعاث من لون واحد.

أنواع انقسام التجمعات

أنواع انقسام التجمعات

ثم إن هذا التجمع حول أحد هذه الأمور، والذي يكوّن الرأى العام:

١: قد يكون غير حاد، فيكون مطلب الرأى العام المكوّن من ذلك الانبعاث هو جلب النفع لنفسه، أو دفع الضرر عن نفسه، بدون التعدى على الآخرين.

٢: وقد يكون حاداً، بأن كان معتدياً على الآخرين.

٣: وقد يكون أكثر حده، وذلك بأن يرى التفوق لجماعته على الآخرين خلقه، كما كان اليهود يقولون: {نحن أبناء الله وأحباؤه} (١)، وكانوا يقولون: إن سائر الناس من أولاد البغال والحمير، وكما ظهر فى التاريخ الحديث الفاشيه والنازيه وغيرهما.

وغالباً الدول الغالبه كالأفراد الغالبين يزعمون هذا الزعم، ولذا كان السلطان يسمى نفسه بظل الله، إذا لم يزعم أنه الله، كما قال فرعون: {ما علمت لكم من إله غيرى} (٢)، وكما قال نمرود: {أنا أحيى وأميت} (٣).

وقد جاء الإسلام لينظر إلى الحقيقه، فينسف كل هذه المعايير، لأمرين:

الأول: كذب هذه المعايير، فقد قال سبحانه: {إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم} (٤).

ص: ١١١

١- سورة المائده: ١٨.

٢- سورة القصص: ٣٨.

٣- سورة البقره: ٢٥٨.

٤- سورة الحجرات: ١٣.

وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «الناس سواسيه كأسنان المشط»^(١).

وقال على (عليه السلام) فى شعر المنسوب إليه:

الناس من جهه التمثال أكفاء

أبوهم آدم والأم حواء

فإن يكن لهم من أصلهم نسب

يفاخرون به فالطين والماء^(٢)

بل روى السيوطى، عنه (عليه السلام) أنه قال: «من تعزى بعزاء الجاهليه فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا». فمن أين له الفخر وقد خرج من مخرج البول مرتين، وهذا هو المعنى المتبادر من الحديث.

ودليل الكذب وضوح أن اللغة والأرض والقوم لا يرتبط بالكمال، فإن الكمال بالنفس.

يقول الشاعر:

اقبل على النفس واستكمل فضائلها

فأنت بالنفس لا بالجسم إنسان

الثانى: إن هذه المعايير توجب نضوب الفضائل، وظهور الرذائل، إذ الإنسان الذى لا يفتح إلا على قومه أو لغته أو أرضه، لا يتعاون مع الآخرين، وكثيراً ما يزدري بهم، فإن الانغلاق يوجب رؤيه النفس فوق الآخرين، كما قال سبحانه: {كل حزب بما لديهم فرحون}^(٣).

إذ يصنع هذا الإنسان المنغلق صمناً من قوقعته يعبده من دون الله، ومن الطبيعى أن يزدري مثل هذا الشخص بالآخرين، ولذا قال شاعرهم:

بلادى وإن جارت على عزيزه

وقومى وإن جاروا على كرام

خلاقاً للروايه التى تقول: «خير البلاد ما حملك»^(٤).

ولماذا البلاد الجائره عزيزه، والقوم الجائرون كرام؟

- ١- الاختصاص: ص ٣٤١.
- ٢- ديوان الإمام علي (عليه السلام): ص ٥ قافيه الألف.
- ٣- سوره المؤمنون: ٥٣.
- ٤- نهج البلاغه: قصار الحكم ٤٤٤.

ومن شعب نضوب الفضائل، عدم تقدم العلم ولا العمران، حيث إن تقدمهما رهن التعاون، والمفروض أن تقديس القوم والأرض واللغة كلها يمنع التعاون.

وهكذا حال اللون، إن للأبيض الحق في أن يتزوج بمن يريد، وكذا الأسود، لكن ليس لأحدهما الحق أن يرى نفسه فوق الآخرين، وقد حدث هذا بالفعل في الأمم غير المتدينه، حيث إن كلا من اللونين يرى نفسه أجمل من الآخر وأفضل.

وقد كان من خطط الإسلام الحكيمه، نسف كل هذه الاعتبارات، ولذا تقدم في فتره وجيزه ذلك التقدم الهائل، فقد قال (صلى الله عليه وآله): «لا فضل لعربي على عجمي، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى»^(١).

فالتقوى معناها الفضيله النفسيه، ومن المعلوم أن الفاضل مقدم على المفضول، لكن ليس بمعنى الأنانيه ورؤيه النفس خيراً، بل معنى القيمه الذاتيه، كما قال على (عليه السلام): «قيمه كل امرئ ما يحسن»^(٢).

وتبعاً لهذه الفلسفه الإنسانيه الرفيعه، نرى رسول الإسلام (صلى الله عليه وآله) يجلس إلى جنبه أبوذر العربي، وسلمان الفارسي، وصهيب الرومي، وبلال الحبشي، ويتزوج ابنه الحسين (عليه السلام) بشهربانويه الفارسيه، ولما قال ذلك الرجل: من هذا العجمي المتصدر بين العرب، نهره رسول الله (صلى الله عليه وآله). ويقول على (عليه السلام) لما أعطى لعربييه وفارسيه عطاءً بالسويه: «إني لا أجد في كتاب الله فضلاً لبني إسماعيل على بني إسحاق»^(٣)، إلى غيرها من النصوص الكثيره

ص: ١١٣

١- الاختصاص: ص ٣٤١.

٢- انظر: نهج البلاغه: الحكمة ٨١، وغرر الحكم: الرقم ٦٨٣١.

٣- الغارات: ص ٤٦.

والسيره الوضاه التي لم يصل العالم إليها بعد، ولن يصل إلا إذا قبل رساله الإسلام، عقيدته وشريعته ونظاماً.

يقظه العالم الإسلامى

يقظه العالم الإسلامى

ولما رأى المستعمرون يقظه العالم الإسلامى بعد طول سبات، بفعل الديكتاتوريات والابتعاد عن تعاليم الإسلام، نشروا فكره القوميه وتقديس القديم بين الأممه الواحده لتبديد أوصالها.

فجاؤوا إلى البلاد العربيه بالقوميه العربيه، وإلى إيران بالقوميه الفارسيه، وهكذا فى تركيا، والهند، وأفغانستان، وإندونيسيا، وغيرها، كما جاؤوا بتقديس القديم أمثال دين المجوس والفرعونيه والآشوريه والبابليه وما أشبه، وهكذا جاءوا بالشيوعيه والوجوديه والبعثيه ونحوها، لقلع جذور الإسلام، وتفتيت الأممه الواحده.

هذا من ناحيه، ومن ناحيه ثانيه جاؤوا بالانقلابات ليركزوا عملاءهم، ويفعلوا ما يشاؤون بالإسلام والمسلمين، وفعلوا ما أرادوا، لكن المسلمين أخذوا فى اليقظه من جديد، وذلك بفضل عدّه أمور:

١: انكشاف الأمر لكثير منهم بسبب اقتطاع فلسطين وجعلها يهوديه، واقتطاع لبنان وجعلها مسيحيه، واقتطاع بلاد المسلمين فى كل من روسيا والصين وجعلها شيوعيه، واقتطاع الهند وجعلها وثنيه.

٢: إشعال نار الحرب فى جمله من البلاد ضد المسلمين، كإرتريا والفليبين وبورما وأفغانستان والعراق ولبنان واليمن وغيرها.

٣: نهب خيرات البلاد، كالنفط وسائر المعادن بواسطه عملائهم، نهباً لم يسبق له مثل طول التاريخ.

٤: كبت المسلمين وإذلالهم وإهانتهم، بأنواع من الكبت والإرهاب والسجون والإعدامات وغيرها.

٥: تجزئه البلاد الإسلاميه إلى قطع، وجعل حدود وهميه لها، يحفظها عملاء لهم أمام المسلمين، بينما أهل الغرب والشرق يدخلون البلاد بكل حريه.

٦: فرض التخلف الزراعى والصناعى والتجارى والثقافى على المسلمين بمختلف الوسائل والحيل.

٧: نشر الأديان المزيفه بين المسلمين، كالهوايه والبهايه والقاديانيه، بقصد تفتيتهم وتضعيف شأنهم أكثر فأكثر.

٨: تبديل القوانين الإسلاميه بالقوانين الوضعيه، بما فى الثانيه من النقص والتهافت ومخالفه طبيعه البشر.

إلى غيرها من الأسباب التى لا يهمنى ذكرها فى هذا الكتاب.

وبذلك جدد المسلمين عزمهم لخوض الكفاح من أجل رفض المبادئ المستورده، وإرجاع الحكومه الواحده، ولذا أخذ يظهر زيف القوميات، وكذب المبادئ المستورده، ولم يبق أمام المستعمر للبقاء فى بلاد الإسلام وإبقاء عملائه إلا قوه السلاح، وهى قوه ضعيفه أمام عظيمه الأمم ووعيتها، {ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذله} (١).

((٣: الانبعث عن الاقتصاد))

اشاره

((٣: الانبعث عن الاقتصاد))

(ج): وأخيراً يأتى دور الانبعث عن الاقتصاد، الذى هو من عوامل تكون الرأى العام.

فإن الاقتصاد أحد أسس الإنسان فى حياته الفرديه والاجتماعيه، فإن ماركس وإن أخطأ خطأً جسيماً، حيث زعم أن الأساس الوحيد هو الاقتصاد _ كما بينا زيفه هنا وفى بعض الكتب الأخر _ إلا أنه أحد الأسس، ويسبب تجميع

ص: ١١٥

١- سورة آل عمران: ١٢٣.

الرأى العام، فى حالتين:

الأولى: خوف انهيار الاقتصاد الموجود، كما إذا كانت الأمة تعيش على معدن أو زرع أو ماء أو ما أشبهه، فأخذت عوامل الطبيعه أو نحوها فى نفس ذلك المورد، كما إذا أخذ المعدن فى الانتهاء، أو الزرع فى عدم الفائدة، كما إذا سدت طرق حمل الحاصل إلى الأسواق التى يباع فيها، أو أخذ الماء فى النضوب، أو ما أشبه ذلك، فإن الأمة إذا تحطم اقتصادها تتحطم، كما تحطمت سبأ وغيرها فى قصص مذكوره فى القرآن الحكيم وغيره.

الثانية: عدم استقامه الاقتصاد، مما يسبب الجوع والفقير والمرض والموت، فيتجمع الرأى العام حول حل المشكله، لأجل إنقاذ الأمة من تلك الحاله.

ثم إن ما ذكرناه من (أ) و(ب) و(ج) وإن لم تكن الحالات الوحيدة لتكوين الرأى العام عند الأمة، إلا أنها أكثرها دوراً.

التفاعل الثلاثى

التفاعل الثلاثى

بقى شىء، وهو أن القمه والقاعده والوسط، يؤثر بعضها فى بعض، ويتأثر بعضها من بعض، فالقاعده تؤثر فى الأحزاب والمنظمات والجماعات، لتؤثر هى بدورها فى القمه فى مطالب الرأى العام.

وبالعكس إذا أرادت القمه شيئاً من القاعده، والوسط غالباً يكون جهاز امتصاص التعديل وامتصاص الضغط من الجانبين.

ولهذه الشؤون كان اللازم على السياسى الاطلاع الكامل على أحوال هذه الأطراف بكل دقه.

ص: ١١٤

بين الشخصية الإنسانية وشلال التاريخ

(مسأله ١٠): لا شك أن للتاريخ سيراً تصاعدياً، يضم تحت جناحه كل شيء من الأحداث.

ومرادنا بقولنا تصاعدياً ليس على الإطلاق، فإن التاريخ يتعثر في سيره أحياناً، بل أحياناً كثيرة، كما ليس مرادنا حتمية التاريخ الذى ذكره ماركس وأتباعه، إذ لا دليل على هذه الحتمية على الكيفية التى ذكروها، بل قد عرفت فى هذا الكتاب وفى غير هذا الكتاب بأن الأدله دلت على بطلان نظريه ماركس، سواء فى الفلسفه أو فى السياسه أو فى الاقتصاد، بل حتى فى تنبؤاته.

فقد صدق فى الفلسفه المقوله القائله بالإثبات والنفي ونفى النفي، أى التقرير فى الجانب الموجب، والنقيض فى الجانب السالب، والتوفيق فى الوضع الجديد المتولد من الأولين، وقد ذكرنا بطلان هذه النظرية، فى كتاب (الفقه: الاقتصاد)، وكتاب (ماركس ينهزم)، وبذلك تسقط تسميه ماركس هذه الفكره بالعلميه، فى قبال نظريه الخياليين ودعاه الإصلاح ودعاه الانقلاب.

حيث قال: إن الأول ليس بواقعى وإنما يصلح فى عالم الخيال، والثانى لا ينفع، لأن الإصلاح الفوقى غير منتج، بل اللازم تغيير بنيه الاجتماع، والثالث غير صحيح إذ الانقلاب بدون وصول المرحله السابقه حد النضج لا يؤثر فى تغيير البنيه

وإنما يغير الشكل فقط.

وبما رددناه في ذين الكتابين، ظهر أن نظريته أيضاً ليست علميه، وإنما هي كسائر النظريات الخياليه، وقد دلت التجربه الشيوعيه على بطلان هذه النظرية.

ماركس: لا للسياسه

اشاره

ماركس: لا للسياسه

وقال ماركس في الحقل السياسى: بإلغاء علم السياسه، بسبب اختفاء الدوله عاجلاً أو آجلاً، ولذا لا يدرس الماركسيون السياسه دراسه مستقله، بل يلحقونها ببقية أجزاء النظرية الماركسيه، ويدرسونها في إطارها.

واستدل لهذه النظرية بأن في المجتمع طبقتين متصارعتين: المستغلون والمستغلون، بالكسر وبالفتح، فإذا كانت وسائل الإنتاج بيد الرأسماليين احتاج الأمر إلى الدوله لحفظ مصالح أولئك إزاء الطبقة العامله، وإذا صارت الوسائل بسبب الثوره البروليتاريه بيد الطبقة العامله احتاج الأمر إلى الدوله لحفظ هذه الطبقة إزاء الطبقة الرأسماليه، أما إذا صار التوزيع والاستهلاك عادلاً، فالكل عمل بقدر جهده، والكل استهلك بقدر احتياجه، اختفت الدوله تلقائياً، إذ لا تكون حينذاك طبقتان حتى تحتاج إحدى الطبقتين إلى الدوله في قبال الطبقة الأخرى.

وهذه النظرية أشبه بالخيال، فالدوله لإقامه العدل، ولتنظيم النظام، ولتقديم الأمه إلى الأمام، فكيف يتسنى كل ذلك، وإن فرض مستحيلاً عادياً ذهاب الطبقيه.

وقال ماركس في الاقتصاد بنظريه فائض القيمه، وأن القيمه الاقتصاديه للسلع هي بقدر ما بذل في إنتاجها من عمل، وقد سبقه إلى هذا ديكارت، كما

سبقه إلى نظريه في الفلسفه هيجل مع تعديل.

وطبقاً لهذه النظرية قال: بأن الرأسمالي يسرق من العمال والفلاحين ما هم مستحقون له بإزاء عملهم.

وقد ذكرنا في كتاب (الفقه: الاقتصاد) وكتاب (الاقتصاد الإسلامى المقارن) بطلان هذه النظرية، وأن القيمه فى قبال خمسسه أشياء: (العمل الجسدى، والفكرى، والمواد، وشرائط الزمان والمكان، والعلاقات الاجتماعيه).

صحيح أن الرأسماليه الغربيه أيضاً باطله، كما ذكرناه فى الكتابين، لكن ذلك لا يعنى صحه نظريه ماركس.

وقال ماركس فى تنبؤاته: بأن العالم الصناعى سوف يهدم إلى الشيوعيه بمعاول هدم الطبقة العامله للرأسماليه، ثم لم يذكر صورته العالم الخالى عن الطبقيه، وكأنه كان يفترض أنه على أثر استيلاء العمال على الحكم تصح الأوضاع الفاسده التى هى وليده الرأسماليه، بطريقه آليه تلقائيه، ومن ثم يتجمد التاريخ إلى الأبد ويصبح المجتمع بدون دوله.

والتنبؤ الأول لم يقع، بل وقع ضده، وهو انهدام العالم المتخلف الزراعى فى روسيا، ولم تصح الأوضاع الفاسده، بل إن روسيا أشد فساداً من العالم الرأسمالى، والتاريخ لا- يعقل أن يتجمد، والحكومته لم تختف، بل صارت أشد الحكومات ديكتاتوريه وطمعاً^(١).

وإذا ظهر عدم صحه نظريه ماركس السياسيه، والتى لسنا نحن بصددها الآن، نرجع إلى ما كنا بصدده من أن للتاريخ سيراً تصاعدياً، لكنه ليس كل شىء، كما أن للشخصيه الإنسانيه الأثر القوى فى الاجتماع والاقتصاد

ص: ١١٩

١- راجع فى شأن تنبؤات ماركس الاقتصاديه، كتاب بيريجو ونحوه.

وغيرها، كما تقدم الإلماع إلى ذلك في المسأله السابقه.

((بين الشخصيه والتاريخ))

((بين الشخصيه والتاريخ))

ويأتى هنا سؤالان:

الأول: هل أن الشخصيه الإنسانيه عامل مؤثر فى عالم السياسه، أم عامل بسيط فى شلال التاريخ الجارف.

الثانى: وهو نتيجه جواب أول شقى السؤال الأول، هل بالإمكان تغيير الشخصيه العامله ووضع غيرها مكانها، أم لا.

فإذا كانت الشخصيه لها الأثر الكبير فى الحياه، لم يمكن تغييرها إلى إنسان آخر، فليست الشخصيه كالموظف العادى الذى يمكن تغييره إلى موظف آخر، أما إذا لم تكن الشخصيه كذلك، بل كانت قطره فى بحر التاريخ، وإنما الأثر الكبير لشلال التاريخ الجارف، كانت الأهميه للتاريخ، وأمكن تبديل الشخصيه.

وفائده هذا الاختلاف فى السياسه هى هل أن السياسى يجب أن يجعل ثقل بحثه وعمله على الأشخاص الساميه، أو أن يجعل ثقل بحثه وعمله على التاريخ.

الماركسيون غالباً يذهبون إلى النظره التاريخيه، بينما جماعه آخرون من المفكرين ذهبوا إلى النظره الشخصيه، مع أن مقتضى القاعده أن لا نغالى بإحدى النظريتين، بل نقول: إن لكل من التاريخ والشخصيه دوراً كبيراً فى التأثير على الآخر، فالإنسان الكبير يغير مجرى التاريخ بقدر، كما أن شلال التاريخ يلون الإنسان الكبير بلونه، فبدون المؤهلات التاريخيه لا يمكن أن تبرز الشخصيه الكبيره، كما أنه بدون المؤهلات الشخصيه لا يمكن أن يتغير مجرى التاريخ.

أما لماذا ذهب كل صاحب رأى إلى رأيه، فماركس حيث أراد أن يعطى كل الدور للاقتصاد الصانع للتاريخ، لم يكن يقدر على إعطاء الدور للشخصية الإنسانية، ولذا جعل ثقله على التاريخ، بينما كثير من المفكرين وجهوا أنظارهم إلى الملوك الديكتاتوريين والقاتحين القسا، بل وشيئاً من أنظارهم إلى أمثال الأنبياء (عليهم السلام) والعلماء، كأفلاطون وأرسطو وأشباههم، فرأوا أن التاريخ مشى فى ركبهم وتبعهم، لا العكس، ولذا جعلوا الثقل على الشخصيات، وقد عرفت لزوم جعل الثقل على كلا الأمرين.

أقوال فى مركزه الشخصيه

أقوال فى مركزه الشخصيه

ثم إن الذين قالوا بأن مركز الثقل الشخصيه، انقسموا إلى ثلاث فئات:

الأولى: من قال بأن الشخصيه المؤثره هى الطبقة الحاكمه والأبطال، من غير نظر إلى أن الحاكم أو البطل المؤثر فى التاريخ هل توفرت فيه اللياقه النفسيه أم لا.

الثانيه: من قال بأن الشخصيه المؤثره هى أصحاب النفسيات الغيبيه، والتي استمدت القوه والشعله من الغيب، بدون أن يكون للشخصيه العمليه والتربويه مدخل فى تكوين شخصيته.

الثالثه: من قال بأن الشخصيه المؤثره هى أصحاب النفسيات المرباه تربيه قويه جديره بأن تجعل الإنسان شخصيه، فلا أثر للغيب فى ذلك، وإنما المؤثر تقويه النفس وتربيتها والإقدام فى الأمور المهمه.

ولا يخفى أن الغالب عدم إنكار كل فئه رأى الفئه الأخرى إنكاراً كلياً،

وإنما الكلام فى مركز الثقل حتى يكون القول الثانى قولاً- ثانياً، والاختلاف المذكور ليس اختلافاً فى مجرد العلميات، بل له آثاره، فإذا كان الثقل لشلال التاريخ، يكون اللازم الاهتمام بصنع التاريخ حسب القدر الممكن، كالأرض إذا صلحت أنبت نباتاً حسناً.

أما إذا كان الثقل لأمر غيبى، لم يكن علاج بيد الإنسان، إذ الغيب خاص به سبحانه، {وربك يخلق من يشاء} (١)، {وما تشاؤون إلا أن يشاء الله} (٢).

نعم إذا كان الثقل للتربيه والإيحاء والتلقين والإقدام كان من الممكن إيجاد كل ذلك.

وكل الآراء الثلاثه مقبوله بنسبه جزئيه.

أما أن الثقل لأى الأقسام، فذلك بحاجة إلى مطالعات دقيقه، وإحصائيات كثيره.

نعم، لا- شك فى أنه لا- يستوى الكل فى ذاتيه النفسيات، كما لا تستوى أزمته التاريخ وأمكنته فى الصلاحيه للإنماء وإظهار الكفاءات، وكذلك لا تتساوى كيفيه التربيه فى بروز القابليات.

ثم إن المراد بشلال التاريخ ألوف العوامل التى تحقق الإنماء والإظهار، من العوامل الغيبيه والطبيعيه والاجتماعيه وغيرها، ولعل شخصاً بارزاً فى التاريخ لم يكن يظهر لولا- أى جزئى من الجزئيات المكتنفه بحياته، وكثيراً ما يقرأ الإنسان أن صفعه معلم، أو موت حبيب، أو غبطه التسامى، أو صدمه مفاجئه أثرت فى تغيير مجارى حياه إنسان.

ص: ١٢٢

١- سورة القصص: ٦٨.

٢- سورة الدهر: ٣٠.

إشاره

سمات الشخصية السياسيّه

ثم إنه لما كان وضع اليد على بعض الصفات التي تغير التاريخ بقدرها مما يساعد السياسي في تفهم مجريات التاريخ في الماضي والمستقبل، ذكر بعض علماء السياسة عدّه من هذه الصفات، نذكرها نحن أيضاً تبعاً بدون الإسهاب وذكر الخصوصيات.

١: فالسياسي قد يكون بطبعه محارباً، وقد يكون مسالماً.

فالأول يبقى النزاعات ويهتم لتشيديدها، بل ويخلق عداوات جديده، بالعكس من القسم الثاني، حيث يقلل العداوات كماً وكيفاً، ويسلك الطرق الأقرب إلى السلم، والقسم الثاني هو الذي حبذه الإسلام.

قال سبحانه: {فبما رحمه من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله} (١).

وقال سبحانه: {ادع إلى سبيل ربك بالحكمه والموعظه الحسنه وجادلهم بالتي هي أحسن} (٢).

وقال سبحانه: {وإن جنحوا للسلم فاجنح لها} (٣).

وقال سبحانه: {ادخلوا في السلم كافة} (٤).

وقال سبحانه: {ادفع التي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوه كأنه ولي

ص: ١٢٣

١- سورة آل عمران: ١٥٩.

٢- سورة النحل: ١٢٥.

٣- سورة الأنفال: ٦١.

٤- سورة البقره: ٢٠٨.

حميم ولا يلقاها إلا الذين صبروا ولا يلقاها إلا ذو حظ عظيم} (١).

إلى غيرها من الآيات والروايات الكثيره، والسيره الطاهره للأنبياء والأئمه (عليهم الصلاه والسلام).

٢: والسياسى قد يكون صاحب نظريه خاصه، وقد لا يكون كذلك، بل يدور مع السياسه حيث ما دارت.

فالأول يهتم لتطبيق السياسه على نظريته، سواء كانت نظريه دينيه أو إلحاديه أو غيرهما، بخلاف الثانى حيث يعمل الأوفق بمزاجه، ومن المعلوم أن الإسلام يربى السياسى من القسم الأول، حيث إنه دين عقائدى، وله فى كل مسرح نظريه، سواء كان اجتماعياً أو اقتصادياً أو غير ذلك.

ولا- يخفى أن كلاً- من القسمين من السياسى قابل للانعطاف، إلا أن صاحب النظرية إنما يكون انعطافه فى مسائل ينطبق عليها قاعده الأهم والمهم، بخلاف غيره حيث يتوخى الفائده.

وإن شئت قلت: إن الثانى انتهازى بخلاف الأول، وقد ينطبق على الثانى قوله سبحانه: ﴿ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً﴾ (٢)، بخلاف الأول الذى ينطبق عليه قوله سبحانه: ﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ (٣).

كما أنه فرق واضح بين (قاعده الأهم والمهم) وبين (قاعده الهدف يبرر الواسطه)، حيث إن القاعده الأولى تقدم الأهم وهى قاعده عقلاييه، بينما القاعده الثانيه تقدم الهدف مساوياً كان أو مرجوحاً أو راجحاً.

٣: والسياسى قد يكون ثورياً، وقد يكون مصلحاً.

فالأول يريد الثوره

ص: ١٢٤

١- سوره فصلت: ٣٤ _ ٣٥.

٢- سوره الكهف: ٣٨.

٣- سوره الكهف: ٣٩.

على الأوضاع، لأن يقلبها إلى الصالح بنظره، بينما الثانى يريد الإبقاء على صلاح الأوضاع وإن رأى خراباً أراد ترميمه وإصلاحه، مثلها مثل من يريد هدم الدار ليبنى داراً بطرز جديد، ومن يريد تعمير بعض جوانب الدار التى وصل إليها العطب.

أما ما قد يرى من تحول الثورى إلى المصلح وبالعكس، فهو معلول أن الثورى قد يحصل على النظام المطلوب له فيهتم لإصلاح الفاسد من البناء الجديد، بينما قد يرى المصلح خراب تمام الدار فيريد بناءه من جديد على الطرز السابق.

وبما ذكرنا ظهر أن الإسلام يريد الثورى المصلح فى كل حال، ثورياً بالنسبة إلى الأبنية غير الإسلاميه، ومصلحاً بالنسبة إلى الأبنية الإسلاميه التى أصابها العطب والفساد.

نعم حيث إن الإسلام دين عالمى، فهو ثورى ما دام هناك بناء غير إسلامى، فإذا شمل الإسلام العالم كله انقلب إصلاحياً، قال سبحانه: ﴿وما لكم لا تقاتلون فى سبيل الله والمستضعفين﴾ (١)، فما دام هناك سبيل الله مصدود، ومستضعف حقه مهدور، فالثوره مستمره.

٤: والسياسى قد يكون عنيداً، وقد يكون محنكاً.

فالأول يواجه المشاكل بروح التعصب والعناد، ولا يعرف الطرق الدبلوماسيه والحلول السياسيه، أما المحنك فهو بالعكس، يحل المشاكل من أقرب الطرق، كالطبيب البصير الذى يداوى المرض بالعلاج الأيسر الأسلم، وقد ورد فى وصف الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله): «طبيب دوار بطبه، قد أحكم مراهمه، وأحمى

ص: ١٢٥

ولذا فالإسلام يريد تكوين السياسى المحنك الذى يدفع بالتى هى أحسن، وفى الحديث: «لو وضع الرفق على شىء زانه، ولو وضع الخرق على شىء شانه»(٢).

والإسلام يرى القلع والقمع والبتر والقطع ضروره، ويرى أن الضرورات تقدر بقدرها، وفى الآيه الكريمه: {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر}(٣).

والسياسى العنيد وإن أرضى كبرياءه، إلا أن العاقبه تعاكسه، بينما المحنك وإن لم يرض كبرياءه فى أول مرحله، إلا أن العاقبه المحموده تحالفه.

٥: والسياسى قد يكون عالمياً، وقد يكون إقليمياً، وليس الفارق النطق بالأمرين، فما أيسر أن ينطق الإنسان بأنه عالمى، بل الواقع والتخطيط.

فالأول يخطط ويعمل فى نطاق العالميه حسب الممكن، والثانى يعمل فى نطاق الإقليميه، والإسلام يرى الأول.

قال على (عليه السلام): «الناس إما أخ لك فى الدين، أو نظير لك فى الخلق»(٤)، وقال: «أحب لغيرك ما تحب لنفسك»(٥)، إلى غير ذلك من المعايير العالميه التى زخرت بها الشريعه الإسلاميه.

٦: إلى غيرهم من أقسام السياسيين الموجودين فى الخارج، كالمقدم والمحجم، والعميق والسطحي، وغيرهم.

ولا يخفى أن هذه التقسيمات إنما

ص: ١٢٦

١- نهج البلاغه: الخطبه ١٠٨.

٢- تحف العقول: ص ٣٩ باب مواظب النبى (صلى الله عليه وآله) وحكمه.

٣- سوره البقره: ١٨٥.

٤- انظر نهج البلاغه: الخطبه ٥٣.

٥- نهج البلاغه: كتاب ٣١.

هى بالنسبه إلى السياسه والساسه، مجرداً عن اعتبار الشريعه.

((من أقسام السياسه والسياسى))

((من أقسام السياسه والسياسى))

أما إذا لاحظنا هذا الاعتبار، فالسياسه إما شرعيه تلاحظ الدنيا والدين، وإما عقليه تلاحظ الدنيا الموزونه، وإما ماديه تلاحظ الدنيا الشهوانيه.

والسياسى ينقسم بهذا الاعتبار إلى الأقسام الثلاثه.

١: فالسياسه الشرعيه تخطط لسلامه الدنيا والدين، كما قال سبحانه: ﴿ومنهم من يقول ربنا آتتنا فى الدنيا حسنه وفى الآخره حسنه وقنا عذاب النار﴾ (١١).

وكما قال (عليه السلام): «ليس منا من ترك آخرته لدنياه، وليس منا من ترك دنياه لآخرته» (٢).

وفى كلمه أخرى قال (عليه السلام): «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً» (٣).

٢: أما السياسه الفلسفيه، أى التى ينظر إليها الفلاسفه وأصحاب العقول المجرده عن الشريعه، فإنها تخطط لسلامه الدنيا عن الأخطار والمكاره، والتى يعيش كل إنسان فيها بسلام ورفاه، وبذلك تسقط الشهوات العاجله لأجل العافيه.

٣: وأخيراً يأتى دور السياسه الماديه التى لا تهتم إلا بالشهوات، ومن الطبيعى أن يرتطم الإنسان تحت ظل هذه السياسه، فى أحوال المشاكل والأمراض والمنازعات، إذ الدنيا محدوده فإذا أراد الإنسان أن يسير فيها بدون ضوابط وموازن ارتطم بالحدود، ونشب الخلاف بين الأفراد الذين يريدون الانتهاز

ص: ١٢٧

١- سورة البقره: ٢٠.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٩ الباب ٢٨ من مقدمات التجاره ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٩ الباب ٢٨ من مقدمات التجاره ح ٢.

من مناهلها المحدوده، والنيل من فرضها القليله.

ولعل إلى ما ذكرناه أشار بعض علماء المسلمين في تقسيمه السياسه، إلى (طبيعيه وعقليه وشرعيه):

فالأولى: ما تحمل الناس إلى مقتضى الغرض والشهوه.

والثانيه: ما تحملهم إلى مقتضى جلب المصالح الدنيويه ودفع مضارها.

والثالثه: تحملهم إلى ما يصلحهم في دنياهم وأخراهم. وذلك لما هو واضح من أن الإسلام دين ودنيا، أو بالأحرى إن الإسلام يرى الأولى والأخرى مملكه واحده لرب واحد، والكل عبيده، وبهذه النظره وضع الخطط العامه لصالح العبيد في أرجاء هذه المملكه الواحده، العاجله منها والآجله.

وكيف كان، فالسياسى الإسلامى هو الذى يضيف إلى المحامد التى ذكرت في الأقسام الستة السابقه، المنهجيه الإسلاميه فى أسلوبه السياسى.

ص: ١٢٨

السياسه علم أم علوم

(مسأله ١١): فرق بين (العلم) و(العلوم)، فالأول له موضوع واحد، بينما الثانى له موضوعات متعدده، والعلم الواحد ليس علوماً، وكذلك العكس، فعلم النحو علم واحد، وكذلك علم الاقتصاد وغيرهما.

وأما إذ لاحظنا الأدب، قلنا العلوم الأدبيه، الشامله للصرف والنحو والمعانى وغيرها.

وبهذا الميزان يظهر أن ما اصطلاح عليه جماعه من علماء السياسه القدامى بتسميه هذا العلم بالعلوم السياسيه، كان فى غير محله، إذ هو بمثابة أن نقول: العلوم النحويه أو العلوم الاقتصاديه، إذ السياسه موضوع واحد له مسائل كسائر العلوم.

أما أولئك الذين جعلوا هذه التسميه، فكان منطلق تفكيرهم أن جميع العلوم الإنسانيه تهتم بالحياه السياسيه، بوجه أو بآخر، فليس للسياسه ميدان خاص، بل لكل علم من العلوم الإنسانيه فرع مرتبط بالسياسه، كالتاريخ السياسى، والجغرافيا السياسيه، والاقتصاد السياسى، وعلم النفس السياسى، وعلم الاجتماع السياسى، وإلى غير ذلك.

لكن هذا المنطق لا يكفى لرفض وحده العلم السياسى، فهذه فروع من السياسه، أخذتها سائر العلوم، لا أن كل فرع علم.

ولذا جاء جمع من المتأخرين قبل أربعين عاماً تقريباً وصححوا هذا الانحراف، وأرجعوا الأمر إلى ما أشار إليه القدماء من كون السياسة علماً لا علوماً، فقالوا: (علم السياسة).

والأمر وإن كان اصطلاحياً ولا مشاحه في الاصطلاح، إلا أن التحديد الواقعي في الأمور الاعتبارية أجدد بأن لا يخطأ الإنسان في مسارب تلك الأمور الاعتبارية، كما التحديد الواقعي في الأمور الخارجيه يحفظ الإنسان من التيه.

((أقسام موضوع السياسيه))

((أقسام موضوع السياسيه))

ثم إن جمعاً من علماء السياسة حددوا موضوع هذا العلم بالنظر والعمل، والعمل قسموه إلى الداخليه والدوليه، فالموضوع له أربعة فروع أساسيه:

الأول: يشمل:

١: النظرية السياسيه.

٢: وتاريخ الأفكار السياسيه.

وإنما جعلوا التاريخ من العمل، لأجل مساعده العلم بذلك في تعليم السياسه، وفي تمرين الذهن لإعداد العالم على التطبيق الخارجيه.

الثاني: المؤسسات السياسيه الشامله:

١: للمؤسسات السياسيه المقارنه.

٢: والمؤسسات التشريعيه كالدستور.

٣: والمؤسسات التنفيذيه كالحكوم.

وهذه الثلاثه بمجموعها تتحلل إلى ست مؤسسات هي (الدستور) و(الحكوم المركزيه) و(الحكوم الإقليميه والمحليه) و(الإداره العامه) و(وظائف الحكومه الاقتصاديه والاجتماعيه) و(المؤسسات السياسيه المقارنه).

الثالث: الأمور التي هي بمنزله النسبه الأولى للسياسه، حيث إن منها منطلق السياسه، وفيها يكون النضج السياسى، وما إلى ذلك.

وقد قسم علماء السياسة الجدد هذا إلى أربعة أمور:

١: الرأى العام.

٢: الفئات أو الجماعات.

٣: الأحزاب السياسيه.

٤: مشاركته الإنسان فى الإدارة أو الحكومه.

وقد تقدم فى المسأله السابقه أن هذه الثلاثه _ بتوحيد الثانى والثالث _ بمنزله القمه والوسط والقاعده، وعليه يكون التدرج السياسى من الرأى إلى الفئه إلى الدخول فى الحكم تنفيذاً أو تشريعاً.

لا يقال: فأين مكان القضاء؟

لأنه يقال: القضاء داخل فى قسم التنفيذ، وإن لم يصطلح عليه بذلك.

الرابع: وأخيراً يأتى دور العلاقات الدوليه التى هى عبارته:

١: عن السياسه الدوليه.

٢: والتنظيمات والإدارات الدوليه.

٣: والقانون الدولى.

ومما تقدم يظهر نقص علم السياسه عند من يعرفه بأن السياسه علم الدوله، اللهم إلا إذا أراد السعه فى معنى تعريفه ذلك، حتى يشمل مثل الرأى العام والفئات الضاغطه وما أشبهه، لكن مثل هذا المعرف للسياسه بذلك إنما يشرح السياسه بما يخص الدوله فقط، فيكون حاله حال من يخصص علم الاقتصاد بالنقد مثلاً، أو علم البلاغه بالبيان فقط.

نعم، لا شك أن أهم فروع علم السياسه علم الدوله، ومن هذا المنطق انطلق

ص: ١٣١

اليونانيون والمسيحيون والمسلمون في سالف الزمان في محور دراساتهم للسياسة.

١: فالفلاسفة اليونانيون الذين تعرضوا للسياسة، كان محور كلامهم الدولة المثلى، ولا يخفى أن تخطئه بعض لهم بأنهم مثاليون لا واقعيون، غير جدير بالاعتناء، إذ هم أرادوا التخطيط لسعادة الإنسان، فمهما وصل الإنسان إلى ذلك المخطط كان أقرب إلى السعادة، مثالهم في ذلك مثال كل عالم وباحث يهدف أخير المطاف، وصل إليه الإنسان بسرعه أو ببطء.

٢: والمسيحيون تعرضوا للعلاقة بين الدولة والكنيسة، انطلاقاً مما أثر عنهم (ما لله لله، وما لقصير لقصير).

٣: والمسلمون انطلقوا من فكره الدولة الشرعيه والخلافه الإلهيه.

فالمحور عند الأولين (الإنسان)، وعند المسيحيين (الله)، وعند المسلمين (كلاهما)، حتى جاء الساسه المحدثون فنظروا إلى السياسة بما أنها سياسه مبتدئاً بنشأه الدوله وسياستها، وهذا وإن كان خطأً عند المسلمين، كالرأى الأول والثاني، إلا أن لكل وجهه نظر منطلقه من خلفياته الفكرية.

ص: ١٣٢

بحوث فى الدوله والأمه

(مسأله ١٢): لقد تقدم الكلام حول الشخصيه السياسيه والمسرح السياسى، وأن المسرح السياسى هو الذى يظهر فيه السياسى كرجل سياسه، كما أن المسرح السياسى قد يكون محصوراً فى حدود البلاد الذى هو موطن رجل السياسه، وقد يتعداه إلى سائر الأمم والبلدان.

ثم إن السياسى القدير هو الذى يتمكن من تعدى حدود بلاده، وإعمال السياسه فى البلدان الأخرى، وذلك لأن السياسه كالشجره لها جذور، وكلما قلت جذور الشجره كانت عرضه للسقوط أكثر فأكثر، خصوصاً عند هبوب العواصف، ولذا اعتاد السياسيون الأقوياء على تحصيل الصداقات خارج حدود بلادهم، والنفع حيثئذ يكون متبادلاً بين الجانبين، فيشد أحدهما أزر الآخر، هذا بالإضافة إلى أن بعضهم يشتري الصحف والرجال وما أشبه خارج البلاد.

وكيف كان، فموضع الكلام حول السياسه، فى أمرين:

أ: الدوله.

ب: الأمه.

فالأمه تكون موضعها المملكه، والدوله هى المتصرفه فى كليتهما، وربما

ص: ١٣٣

يتعدى السياسى حدود بلاد إلى سائر البلاد والأمم كما ذكرنا.

كما أن السياسه قد يكون مسرحها بين الأمم، كما تقدم فى المسأله السابقه.

((الحاجه إلى الدوله))

((الحاجه إلى الدوله))

أما الدوله، فهى أرقى التشكلات البشريه لإداره أمور جماعه كبيره فى مختلف شؤونها.

وكلما تقدم العلم والصناعه وكثر البشر فى منطقته وتعددت أحوال الأمم، كان الاحتياج إلى الدوله أكثر، حيث إن العلم يزيد حاجات البشر، والكثرة توجب تبادل العلاقات أكثر، وتعدد أحوال الأمم يؤثر تلقائياً على أحوال غيرهم، وكل ذلك يرفع درجه الاحتياجات، وبارتفاع درجه الاحتياجات يكون الاحتياج إلى الدوله المنظمه لهذه الاحتياجات، والممليه لفراغات الحاجات أكثر فأكثر.

١: مثلاً- بعد أن تدخلت فى الحياه الماء والكهرباء والمواصلات الحديثه، واحتاج الناس إلى معامل التصفيه، ومكائن الكهرباء والمطارات والمحطات وما أشبه، زادت وظيفه الدوله باعطاء هذه الحاجات، بينما لم تكن من ذى قبل.

٢: والفرق واضح بين الدوله التى تشرف على إصلاح شؤون مليون إنسان، وبين الدوله التى تشرف على إصلاح شؤون مائه مليون، حيث إن الأولى تعالج مشاكل علاقات مليون، بينما الثانيه تعالج مشاكل مئات الملايين من العلاقات، حيث إن التضاعف العددى فى الأفراد لا يوجب التضاعف العددى فى العلاقات، بل يوجب التضاعف الهندسى.

مثلاً- علاقه إنسان واحد بآخر علاقتان من الطرفين، أما إذا وجد إنسان ثالث صارت العلاقات ستاً، فإذا وجد رابع صارت العلاقات اثنتى عشره، وهكذا كلما زاد فرد زادت العلائق بالقياس السابق.

وبذلك يعرف وجه كثره

ص: ١٣٤

الاحتياج إلى الدوله فيما إذا تعددت الأمم، وتعقدت الظروف لكل أمه، حيث إن تعدد الأمم حاله حال الثانى، وتعقدت ظروفها حاله حال الأول.

وبما تقدم ظهرت شدة الاحتياج إلى الدوله، كلما تقدم العلم، وكثر أفراد البشر.

النظريه الماركسيه فى الدوله ونقدها

النظريه الماركسيه فى الدوله ونقدها

لكن الماركسيين خالفوا ذلك، فهم يرون الدوله أمراً عارضاً، لم تكن فى أول أزمته البشر، حيث لا وسائل للإنتاج، وإنما حدثت عند ظهور الملكيه وبروز وسائل الإنتاج، حيث أخذ بعض البشر يستغل البعض تبعاً للطبقيه، فظهور الدوله إنما هو انحراف فى طبيعه البشر، والدوله هى الحافظه لمصالح الأقلية المستغلين بالكسر، ضد الأكثرية المستغلين بالفتح، وإذا تمكنت الأكثرية من الاستيلاء على وسائل الإنتاج زالت الطبقيه، وتساوى الكل فى الانتاج والاستهلاك، كل يعمل بقدر طاقته، ويستهلك بقدر حاجته، وإذا زالت الطبقيه زالت الاحتياج إلى الدوله.

وهذه النظريه يرد عليها أمور:

الأول: ما تقدم من وجه الحاجه إلى الدوله، فليس الاحتياج إلى الدوله من جهه ما ذكروا، بل من جهه ما ذكرنا من الأمور الثلاثه (١ _ ٢ _ ٣)، وهذه الثلاثه التى هى مبعث الاحتياج إلى الدوله باقيه ما بقى الإنسان إنساناً.

وقد ذكرنا فى بعض المسائل السابقه زيف نظريه الإنسان المتوحش الأول التى ذكرها دارون، وتبعه عليها ماركس وغيره، فإن العقل والنقل متطابقان

ص: ١٣٥

على تحضر الإنسان منذ أن وجد وسيبقى متحضراً إلى النهايه.

الثانى: إن قولهم: (إن الدوله وليده الطبقات المتضاده) لازمه اختفاء الدوله إذا اختفت الطبقات المتضاده، مع أنا نجد عدم اختفاء الدوله فى ذلك الحال، كما إذا توحدت الطبقات أمام خطر داخلى كالسيول والأوبئه، أو خارجى كالحرب، ففى الحرب العالميه الأولى والثانيه اتحدت الطبقات، ولم تختف الدوله، بل كان الاحتياج إليها أكثر، ولماذا حاربت طبقه العمال الألمان طبقه العمال الفرنسيين فهل الحرب كانت طبقه، وكذا حارب المسلمون اليهود فى فلسطين والفرنسيين فى الجزائر، وقد سببت هذه الحروب توحيد طبقات المسلمين، ومع ذلك لم تختف الدوله، بالإضافة إلى أن الشغليه حاربت الشغليه ولم تحارب طبقه طبقه.

الثالث: إن النزاع ليس بين الطبقتين الاقتصاديتين، المستغلون بالكسر، والمستغلون بالفتح فقط، حتى إذا اختفت الدوله، بل النزاع له منطلقات متعدده، كالقوميه والثقافه والدين والرئاسه وغيرها، والدوله حيث إنها الحافظه للعدل وعدم تعدى بعض على بعض تبقى، ما دامت هذه المنطلقات موجوده وإن اختفت طبقه الاقتصاديه.

الرابع: الدوله لا تحفظ مصالح طبقه ضد طبقه، حتى يكون وجودها رهن وجود المصالح، فإذا اختفت المصالح اختفت الدوله، نعم ذلك ممكن فى الدوله المنحرفه.

إذ الدوله غالباً تراعى كل الجوانب، وإن كانت رعايتها لبعض الجوانب أكثر فى بعض الأحوال، فالماركسيون نظروا إلى بعض الدول ثم عمموا أحوالها إلى كل دوله، مع أن من أوليات المنطق أن (الجزئى لا يكون كاسباً ولا مكتسباً).

وسنذكر فى آخر هذا الفصل النظرية الإسلاميه حول الدوله، لمزيد توضيح هذا الأمر.

الخامس: لو كان تسلم العمال لوسائل الإنتاج يوجب اختفاء الطبقات الموجب لاختفاء الدولة، فلماذا نرى في كل البلاد الشيوعيه وجود الطبقات وقد مر على بعضها زهاء ثلثي قرن، حيث إن ثوره اكتوبر في روسيا كانت سنه (١٩١٧م)، وقد ملك العمال كل شىء حسب زعمهم.

السادس: لا أنه لم تختف الدوله في روسيا وسائر بلاد الشيوعيه فقط، بل ازدادت شده وصلابه ومؤسسات ودوائر.

وبالسادس والخامس ظهر بطلان ما ادعوه من التلازمين (تأميم وسائل الإنتاج لاختفاء الطبقات) و(اختفاء الطبقات لاختفاء الدوله).

الدوله في منظار على عليه السلام

الدوله في منظار على عليه السلام

قال على أمير المؤمنين (عليه السلام) كما في نهج البلاغه: «لابد للناس من أمير بر أو فاجر».

— الظاهر أن المراد حاكم بر في بلاد الأبرار، وحاكم فاجر في بلاد الفجار، لأن كل طائفه تنتخب من نفسها، أو كما ورد: «كيفما تكونوا يوئى عليكم» — .

«يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفىء، ويقا تل به العدو، وتأم ن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوى، حتى يستريح بر، ويستراح من فاجر» (١)، انتهى كلامه (عليه السلام).

وقال عبد الله بن عباس: دخلت على أمير المؤمنين (عليه السلام) بنذى قار، وهو يخصف نعله، فقال لى: «ما قيمه هذه النعل»، فقلت: لا قيمه لها، فقال (عليه

ص: ١٣٧

١- نهج البلاغه: الخطبه ٤١.

السلام): «والله لهى أحب إلى من إمرتكم، إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً» (١).

وقال عليه السلام: «فقد جعل الله لى عليكم حقاً بولايه أمركم، ولكم على من الحق مثل الذى لى عليكم، والحق أوسع الأشياء فى التواصف، وأضيقتها فى التناصف، لا- يجرى لأحد إلا- جرى عليه، ولا يجرى له إلا جرى عليه، ولو كان لأحد أن يجرى له ولا يجرى عليه لكان ذلك خاصاً لله سبحانه دون خلقه، لقدرتة على عباده، ولعدله فى كل ما جرت عليه صروف قضائه، ولكنه سبحانه جعل حقه على العباد أن يطيعوه، وجعل جزاءهم عليه مضاعفه الثواب، تفضلاً وتوسعاً بما هو من المزيد أهله».

«ثم جعل سبحانه من حقوقه، حقوقاً افترضها لبعض الناس على بعض، فجعلها تكافأ فى وجوهها، ويوجب بعضها بعضاً، ولا يستوجب بعضها إلا ببعض».

«وأعظم ما افترض الله سبحانه من تلك الحقوق، حق الوالى على الرعية، وحق الرعية على الوالى، فريضة الله سبحانه لكل على كل، فجعلها نظاماً لألفتهم، وعزاً لدينهم، فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة، ولا تصلح الولاة إلا باستقامه الرعية، فإذا أدت الرعية إلى الوالى حقه، وأدى الوالى إليها حقها، عز الحق بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على إذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، وطمع فى بقاء الدوله، ويشت مطامع الأعداء».

«وإذا غلبت الرعية واليهما، أو أجحف الوالى برعيته، اختلفت هنالك

ص: ١٣٨

الكلمه، وظهرت معالم الجور، وكثر الأوغال في الدين، وتركت محاج السنن، فعمل بالهوى، وعطلت الأحكام، وكثرت علل النفوس، فلا يستوحش بعظيم حق عطل، ولا بعظيم باطل فعل، فهناك تذلل الأبرار، وتعز الأشرار، وتعظم تبعات الله سبحانه عند العباد»(١).

وسأله (عليه السلام) رجل: العدل أفضل أم الجود، فقال (عليه السلام): «العدل يضع الأمور مواضعها، والجود يخرجها من جهتها، والعدل سائس عام والجود عارض خاص، فالعدل أشرفهما وأفضلها»(٢).

وقال (عليه السلام): «الحق القديم لا يبطله شيء، والله لو وجدته» _ أي المال المغصوب _ «قد تزوج به النساء وملك به الإمام لردده، فإن في العدل سعه، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق»(٣).

وقال (عليه السلام): «أما والذي فلق الحبه وبرأ النسمه، لولا حضور الحاضر وقيام الحجه بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظه ظالم، ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عطفه عنز»(٤).

وطلب منه (عليه السلام) بعض أن يعمل حسب القاعده المعروفة: (الغايه تبرر الوسيله) فقال (عليه السلام): «أتأمروني أن أطلب النصر بالجور، والله ما أطور به ما سمر سمير، وأم نجم في السماء نجماً، لو كان المال لى لسويت بينهم، فكيف وإنما المال مال الله»(٥).

ص: ١٣٩

١- نهج البلاغه: الكتاب ٣٤.

٢- نهج البلاغه: الحكمة ٤٣٧.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ١٥.

٤- نهج البلاغه: الخطبه ٣.

٥- نهج البلاغه: الخطبه ١٢٦.

وقال (عليه السلام): «وليس امرؤ _ وإن عظمت في الحق منزلته، وتقدمت في الدين فضيلته _ بفوق أن يعان على ما حمله الله من حقه، ولا امرؤ _ وإن صغرت النفوس واقتحمته العيون _ بدون أن يعين على ذلك، أو يعان عليه»(١).

وقال (عليه السلام): «فلا تكلموني بما تكلم به الجابره، ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ عند أهل البادره، ولا تخالطوني بالمصانعه، ولا تظنوا بي استثقالا في حق قيل لي، ولا التماس إعظام لنفسى، فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقاله بحق، أو مشوره بعدل»(٢).

وقال (عليه السلام) في كتابه إلى عامله بأذربايجان: «وإن عملك ليس لك بطعمه، ولكنه في عنقك أمانه، وأنت مسترعى لمن فوقك، ليس لك أن تفتت في رعيته»(٣).

وقال (عليه السلام) في مرسومه العام: «فأنصفوا الناس من أنفسكم، اصبروا لحوائجهم، فإنكم خزان الرعيه، ووكلاء الأمه، وسفراء الأئمه»(٤).

وفي عهد الإمام (عليه السلام) إلى مالك الأشر حين ولاه مصر:

(وأشعر قلبك الرحمه للرعيه، والمحبه لهم واللفظ بهم، ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان، إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق... ولا- تقولن إنى مؤمر أمر فأطاع، فإن ذلك إدغال في القلب ومنهكه للدين وتقرب من الغير... فإن حقا على الوالى أن لا يغيره على رعيته فضل ناله، ولا طول خص به، وأن يزيده ما قسم الله له من نعمه دنوا من عباده، وعظفاً

ص: ١٤٠

١- نهج البلاغه: الخطبه ٢١٦.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ٢١٦.

٣- نهج البلاغه: الكتاب ٥.

٤- نهج البلاغه: الكتاب ٥١.

على إخوانه»(١).

وهنا نكتفى بهذا المقدار من كلام الإمام (عليه السلام)، لكفايته في عرض النماذج الذي نحن بصدده، وإن كانت جملة من الآيات والروايات الواردة عن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) والأئمة الطاهرين (عليهم الصلاة والسلام) بهذا المعنى كثيرة، وسيأتى الكلام حول بعضها.

ص: ١٤١

١- نهج البلاغه: الكتاب ٥٣.

(مسأله ١٣): وأما (الأمه) فهى الجماعه التى ربطت أنفسها بعضاً ببعض لمصير واحد، فلهم علائق متبادلله، سواء كانت لهم لغه واحده أو عدله لغات، ودين واحد أو عدله أديان، وهكذا، وقد تقدم فى بعض المسائل السابقه وجه توحيد الأمه وسبب تمايز بعضها عن بعض، وأن لعلماء السياسه الألمان والفرنسيين رأيين مختلفين فى هذا السبب.

وسيكون الكلام فى هذا الصدد فى أربعه أمور:

الأول: الفرق بين الأمه والناس.

الثانى: ظهور الأمم فى طول التاريخ واختفاؤها.

الثالث: العناصر التى تشكل الأمم.

الرابع: المكان الجغرافى المحدود الذى تعيش فيه كل أمه بما أنها أمه واحده.

((الفرق بين الأمه والناس))

((الفرق بين الأمه والناس))

أما الأول: فالناس أعم من الأمه، لأن الأمه لا تطلق إلا على مجموعه ربطت مصالحها بعض ببعض، بحيث توحدت فى وحده ما، وتمكنت أن يتفاعل بعضها فى بعض بنوع من التفاعل وجعل العلائق بينها، ولها إطلاقان باعتبارين:

١: الإطلاق المرتبط بالحدود الجغرافيه، فيقال: الأمه الهنديه،

٢: الإطلاق المرتبط بالحدود الدينيه، فيقال: الأمه الإسلاميه، فى قبال الأمه المسيحيه مثلاً.

ومن الواضح أن الأمه بأى من الاعتبارين يلاحظ فيها وحده خاصه، ويكون بينهما عموم من وجه، على الاصطلاح المنطقى، فالأمه الهنديه تشمل الأمه الإسلاميه وغيرها، والأمه الإسلاميه تشمل الأمه الهنديه وغيرها.

أما بين الناس والأمه فعموم مطلق، إذ الناس أوسع مفهوماً من الأمه، نعم قد يتحدان مفهوماً بسبب الإضافه، فيقال: الأمه العربيه، والناس العرب.

وحيث إن الغالب صياغه كل شىء من فلسفه نظريه خاصه، اختلفت الاصطلاحات فى الأمه أيضاً، مثلاً الاجتماع والاقتصاد والسياسه قد تصاغ من فلسفه الدين، وقد تصاغ من فلسفه القوميه، وقد تصاغ من فلسفه الجغرافيا، فإن المفكرين يجعلون فلسفه لأنفسهم ويرجعون كل الأنظمه إلى تلك الفلسفه.

فالمتمدين مثلاً يلاحظ فى المسائل الاقتصاديه الحلال والحرام، بينما القومى يلاحظ ماذا ينفع قومه، وماذا لا ينفع، ومن ينطلق من الفلسفه الجغرافيه يلاحظ ما ينفع الذين يعيشون فى هذا القطعه الخاصه من الأرض.

وأما من وضع فلسفته على اللون _ كما فى إفريقيا وإمريكا _ فإنه ينطلق من فلسفه وجوب الاهتمام بهذا اللون دون ذاك، فيضع اقتصاده على طبق تلك الفلسفه، ولذا تجد أفكاراً اقتصاديه متعدده فى مكان واحد، فالمسلم فى العراق مثلاً ينطلق من الاقتصاد الإسلامى، بينما القومى ينطلق من الاقتصاد للأمه العربيه، وهكذا الملاحظ للحدود الجغرافيه الخاصه ينطلق من الاقتصاد العراقى.

أقول: حيث إن الغالب اختلاف صياغه المسائل من فلسفات خاصه، كان اصطلاح (الأمه) أيضاً مما تأثر بهذه الصياغات، فقد يلاحظ فيها الدين فيقال: (الأمه الإسلاميه) من دون نظر إلى اللغه والحدود الأرضيه، وقد يلاحظ فيها اللغه فيقال (الأمه العرييه) من دون نظر إلى الدين والحدود الأرضيه، وقد يلاحظ فيها الأرض فيقال: (الأمه المصريه) من دون نظر إلى الدين واللغه.

وقد ظهر بما تقدم أن الإطلاقات المختلفه ليست مجرد اصطلاحات، وإنما يترتب على ذلك الأبنيه الفوقيه التي تبنى على هذه الفلسفات التي انطلقت منها الصياغات المتعدده، وكثيراً ما يقع الخلط والمغالطه، لعدم اهتمام الشخص في صياغاته بالمنطقات والأسس الفكرية.

تكون الأمه المسلمه

تكون الأمه المسلمه

ولا- بأس في المقام أن نشير _ في مثال الرابطه بين المنطقات الفكرية وبين العمل في تكوين الأمه في قبال سائر الأمم _ إلى الأمه الإسلاميه، والتي يقاس عليها سائر الأمم في كيفية الارتباط بين المنطلق الفكرى لها، وبين تكونها أمه واحده لأجل ذلك المنطلق.

فالإسلام بنى أمته على العقيدته بالتوحيد، إذاً فالأرض وما فيها كلها الله، والناس مخلوقون لله، والتشريع لله، والجزاء على الله، حيث يجازى المحسن بالإحسان، وأما المسيء فإن شاء عفى عنه وإن شاء عذبه، والمشئته حسب المصلحه لا اعتباطيه فيهما.

ومن هذا المنطلق بنى الإسلام على الصلاه والصوم والحج والزكاه والولايه.

فالصلاه لدوام الارتباط مع الله، والصوم للسيطره على النفس، ومن الواضح أن النفس مبعث الخيرات والشور، فإن جوهر النفس إذا صلح

ص: ١٤٤

صلحت النفس والبدن والمحيط الاجتماعى والمحيط الطبيعى، والحج لاجتماع المسلمين حتى يحلوا مشاكلهم ويتشاوروا فيما يقدمهم ويهيئوا الأسباب لإنقاذ المستضعفين ولإعلاء كلمه الله، والزكاه مال لابد للنظام منه، والولايه بشقيها قياده الأصلح، فإن القياده إذا كانت صالحه رشيده صلحت الأمة، وإذا لم تكن كذلك وقعت الأمة فى مهاوى الضلال والانحطاط.

والمراد بشقيها: الشق المعين الذى انتهى دوره الظاهر، وإن بقيت القياده فى حال ستار، لفلسفه مذكوره فى مسأله الإمام الغائب (عليه السلام)، والشق المنطبق على كل واحد توفرت فيه المواصفات الشرعيه ورضايه أكثرية الأمة، كما ذكرناه فى كتاب (الحكم فى الإسلام).

وإذ قد ظهر المنطلقان الأول والثانى للإسلام، ظهر كيف تكونت الأمة الإسلاميه التى نحن بصدددها، فالأمة هى كل من يؤمن بالله الواحد، ويتمسك بشريعته المنزله على خاتم أنبيائه محمد (صلى الله عليه وآله).

وقد قرر فى الشريعة أن الأقليات التى تعيش فى بلاد الإسلام ملتزمة بشروط الإسلام، تعيش فى أمن وسلام، من جهه نفسها وعرضها ومالها.

وعلى هذا الاساس، فالمسلمون كلهم أخوه، ولهم حقوق وواجبات متساويه، إلا ما خرج لفلسفه خاصه، كالرجل والمرأه وما أشبه فى بعض الأحكام. فلا فضل للغه على لغه، ولا للون على لون، ولا لقطر على قطر، ولا لعرق على عرق، ولا لمكانه اجتماعيه على غيرها، فالعربى والعجمى، والأبيض والأسود، والعراقى والمصرى، وبنو تميم وبنو ساسان، ورئيس الدوله وكناس البلديه، كلهم سواء أمام القانون الإلهى، والمفاضله بالتقوى، وليست تلك المفاضله فى أن يشمل القانون أحدهما دون الآخر، وإنما المفاضله عند الله، فكلاهما متحد الحكم بالنسبه إلى العبادات والمعاملات والأحوال الشخصيه والجنايات

والكفاءات، أليس إلههم واحد، وأليست شريعتهم واحده، فلماذا التفاضل بغير الكسب، {لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت} ((١))، و{لهن مثل الذى عليهن بالمعروف} ((٢)).

حكومه واحده لكل المسلمين

حكومه واحده لكل المسلمين

ومن هذا المنطلق تتكون الدوله الإسلاميه الواحده لكل مسلمى العالم، حيث قال سبحانه: {إن هذه أمتكم أمه واحده} ((٣)).

وحيث إن الاتحاد قوه، وقد قال سبحانه: {وأعدوا لهم ما استطعتم من قوه} ((٤)).

إلى غير ذلك من الأدله المذكوره فى محلها، فالمسلم فى كل بلاد الإسلام مواطن، له جميع حقوق المواطنه، لا تفصله عن سائر المسلمين حدود جغرافيه ولا لغه ولا لون ولا غير ذلك.

بل الإسلام يقول فوق ذلك: إن كل البشر فى كل الأرض «إما أخ لك فى الدين، أو نظير لك فى الخلق»، فالتفرقات: لغه وقوماً وحدوداً كلها مصطنعه، وإنما الفارق الوحيد هو الدين، وذلك لا إكراه فيه، وإنما منطق واستدلال واتباع للأفضل الذى دل عليه البرهان، ولذا قال سبحانه: {ادع إلى سبيل ربك بالحكمه والموعظه الحسنه وجادلهم بالتى هى أحسن} ((٥))، إلى غيرها من الآيات والروايات بهذا الصدد.

والفرد المسلم _ ضمن هذه الأمه الواحده ذات المبادئ المنطقيه _ حر

ص: ١٤٤

١- سوره البقره: ٢٨٦.

٢- سوره البقره: ٢٢٨.

٣- سوره الأنبياء: ٩٢.

٤- سوره الأنفال: ٦١.

٥- سوره النحل: ١٢٥.

فى أخذه وعطائه، وسفره وإقامته، وإبداء رأيه بمختلف وسائل الإظهار، وعمله أى عمل شاء، من زراعه وصناعه واكتساب وعمل جسدى أو فكرى، أو غير ذلك.

كما أنه حر فى أن يملك ما يشاء من الأرض وغيرها، بشرط عدم الغصب وعدم الضرر بالآخرين بأى نحو من ألوان الضرر، وعدم أخذ الفرصه من الآخرى على ما ذكرنا تفصيله فى (كتاب الاقتصاد).

ولا يخفى أن هذا المنطلق الصحيح المبني عليه تلك الشريعة الكامله، والذي انطبق كثير من بنودها فى زمان الإسلام الأول، كان هو سر دخول الناس فى دين الله أفواجاً، وامتداد دوله الإسلام إلى أقاصى الأرض، صحيح أن الأمويين والعباسيين وأشباههم كانوا لا يطبقون الإسلام على أنفسهم وذويهم، إلا أن الخط العام فى البلاد كان الإسلام، مثلاً لم يكن الحد الجغرافى واللسان واللون والعرق مفرقاً بين لون ولون، وكان العلماء حفظه الشريعة، ولذا كانوا مضطهدين من قبل الخلفاء (الملوك)، وكذا كان القضاء ونحوه بأيديهم، وكان الحكم على عمومهم مستقى من الكتاب والسنة والإجماع والعقل، أى من الإطار الإسلامى، على اختلاف الاجتهادات داخل هذا الإطار، وكانت الحريات متوفره، فالناس مسيطون على أنفسهم وأموالهم^(١)، يتحرك أحدهم من أقاصى البلاد الإسلاميه إلى أقاصيها بدون مانع أو رادع، يعمر كيف شاء، وكذلك كانت شؤونه التجاريه والزراعيه والصناعيه وغيرها.

ص: ١٤٧

١- راجع بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢ ح ١١.

ولما رأى الناس احترام الإنسان تحت لواء الإسلام، بينما لم تكن توفر لهم هذا الاحترام سائر الأديان والأنظمة الموجودة في ذلك الوقت، ورأوا صحة عقيدته والشريعة بالاستدلال والمنطق، أخذوا يتهافتون على الإسلام.

ولم يقف دون الناس في دخولهم في الإسلام كل المناقشات العقائديه التي صاغها علماء سائر الأديان والمذاهب ضد الإسلام، لأنها كانت مناقشات واهيه لا يتمكن الالتزام بها حتى من أصحابها.

وكذلك لم تنفع كل الاتهامات السياسييه التي صاغها سياسوا الدول الكافره لتوقيف مد الإسلام، أمثال الاتهام بأنه دين السيف ونحوه، لأن الاتهام _ كما يقال _ سهل، ولكن إقامه الدليل عليه صعب، فقد رأى الناس أن حروب النبي (صلى الله عليه وآله) كانت كلها دفاعيه، وبعض الحروب الأخر بعده (صلى الله عليه وآله) وإن كانت هجوميه إلا أنها كانت هجومياً على الحكام الذين كانوا ضد الشعوب، لأجل منعهم عن الظلم، والمعيار في كل زمان هم الشعوب لا الحكام الظلمه، فرأت الشعوب كذب الاتهام، ولذا لم تمتنع عن الدخول في الإسلام.

وبعد أن كان المسلمون يأخذون بزمام البلاد، لم يكونوا يظهرون التعصب، بل يجعلون نفس أهل البلاد حكاماً، كما صنعه الرسول الاعظم (صلى الله عليه وآله)، وبعده كان كذلك على الأغلب، وإذا كان الحاكم يأتي من طرف الدوله كان يحتف به العلماء والشعراء والمثقفون من أهل البلاد، ليكونوا جهاز ضغط على الحاكم إن أراد بالمسلمين أو بغيرهم من الشعب سوءاً.

ثم لم يكن الحكام يجبرون الناس على الإسلام، فقد كان قانون: {لا إكراه

فى الدين} (١) هو الحاكم فى هذا السبل، أأأاً من النبى (صلى الله علىه وآله) آىآ لم بببب لا أسارى بدر، ولا أهل مكه، ولا- أهل طائف، ولا غيرهم من الذين وقعوا آآ سلطته على أن بسلموا، بل كانوا ببعون الأمر للشعوب أنفسهم، إن شأؤوا أسلموا وأقاموا الصلاه وأدوا الزكاه، وإن شأؤوا بقوا على دينهم وأدوا الجزيه، فى قبال آوفبر الدوله لهم الحربه والأمن، الحربه والأمن الذين لم آآلم الشعوب بمآلهما قبل ذلك.

كما لم بكن الحاكام بببرون الناس على آبببر لآآهم، وإنما بغير بعضهم لآآهم كأهالى العراق ومصر وما أشبه آلقائياً، آباً لهم بالإسلام ولآآه، وإنما لم بببر البعض الآخر لآآه كأهالى ببران والهنء، لأنهم رأوا بامكانهم البمع ببب اللآآبب: المآلبه والإسلاميه، ولذا نبب فىهم آفظه لآه الإسلام على برار ما نبب فىهم من آفظه دينه، أمآال صاحب القاموس والكلببى (رحمه الله).

هذا كله بالإضافه إلى أن الشعوب رأوا أن الإسلام آآب باب العلم وربب العلماء وآسن أآوالهم الأآآماعبه والأآآصاءبه والعائلبه، بالإضافه إلى آآسببب أآوالهم السبباسبه، بما بهر الأبصار، ومن الطببببب أن الناس بلبآون آول النور أببما وآآوبه.

آآآ كان رسول الله (صلى الله علىه وآله) بحر العلم الذى لا ببببب، والآآآن ببآع على الإنسان آآآاً بببببب من المآرفه المآآآبببب، والإمام على (علىه السلام) كان بببول: «سلونى قبل أن آآآآونى» (٢)، وآآ آآصببب الآرببببب أن إماماً واحداً من الأآمه (علىهم الصلاه والسلام) ألقى من العلم على أربعه آلاف

ص: ١٤٩

١- سورة البقره ٢٥٤.

٢- نهج البلاغه الآآبببب: ١٨٩.

تلميذ، أو عشرين ألف تلميذ، ما تمكن التلاميذ بسببه من تأليف أربعمائه كتاب فى مختلف العلوم، والتي منها الكيمياء والفيزياء والطب والنجوم وغيرها، كما أحصى التاريخ أن تلاميذ الأئمة من الإمام على (عليه السلام) إلى الإمام العسكرى (عليه السلام) ألفوا ما لا تقل من ستة آلاف وستمائه كتاب، أى ما يقارب كتاب واحد فى كل عشره أيام لمدته مائتى سنه، هذا بالإضافة إلى سائر الكتب التي ألفها آخرون من العلماء.

وهكذا وبهذه الأوصاف وتحت هذه الظروف، تكونت الأمة الإسلاميه الواحده.

ص: ١٥٠

ظهور الأمم واختفاؤها

(مسأله ١٤): الثاني من الأمور الأربعة في ماده (ب) بحث ظهور الأمم في طول التاريخ، والتي شكلت المسرح السياسى في كل زمان ومكان، وبهذا الصدد نقول:

إن تأسيس الأمم ابتداءً منذ زمان آدم (عليه السلام)، حيث إنه جاء إلى العالم بحضاره سماويه، كما اتفقت على ذلك الأديان، خلافاً لغيبيات دارون وماركس وأتباعهما(١).

حيث زعم الأول التطور في الخلقه، وزعم الثاني التكامل في الحضاره، فكلا- المذهبين غارق في الغيبيات بدون أساس، لأن دارون قال بكيفيه خلق الإنسان، كما قال بما ينتهى إلى الإنسان من الشكل، حسب نظريته في التطور، وهل هذان إلا أمران غيبان بدون دليل.

وماركس قال بتدرج الحضاره، ثم جمودها في المستقبل على الشيوعيه العالميه، وهل هذان إلا أمران غيبان بدون دليل. بل الأدله العلميه نسفت كل ما ذكره هذان الاثنان حول ماضى الإنسان وحضارته وحول مستقبل الإنسان وحضارته.

أما الألهيون الذى قالوا بالإنسان الأول، والحضاره الأولى، ويقولون بانتهاء الحضاره والإنسان، فقد أقاموا لذلك أدله علميه لا تستند إلى الغيب فقط، والأدله العلميه تنتهى إلى المنطق المبنى على أوضح البديهيات، وهى (قانون

ص: ١٥١

١- المراد بالغيبيات هنا تخريصاتهم حيث قالوا ما لم يشاهدوه، وبلا دليل، بل الدليل على خلافهم.

التناقض) المبنى عليه (استحاله ظهور المعلول بدون عله) لأنه يستلزم كون الشيء واجباً ممكناً في آن واحد.

فالفرق بين غيبيات دارون وماركس، وبين علميات المتدينين، كالفرق بين من يقول: أَلف الكتاب الفلاني حصاه لا شعور لها ولا علم ولا- قدره، وبين من يقول: أَلفه عالم قدير، فمع أن كليهما لم يرا المؤلف إلا أن قول الأول خلاف العقل، وقول الثاني وفق العقل، وحيث إن هذا البحث خارج عن مرمى النظر السياسي نتركه لمحلّه.

وإنما نرجع لنقول: لا- شك أن الحضاره التي نعيشها الآن، التي تشمل الأمم بهذه الصوره الفعلية، إنما هي وليده التدرج، ولا منافاه بين وجود الخطوط العامه لحضاره، وبين أن الجزئيات والتفاصيل كانت ولائذ الأزمنه المتتاليه.

((تاريخ عهود البشر))

((تاريخ عهود البشر))

وقد قسم بعض علماء التاريخ عهود البشر إلى أربعة أدوار: (العهد القديم) و(القرون الوسطى) و(العصر الحديث) و(العصر الحاضر).

ولا يخفى أن هذا التقسيم فيه نوع من الأنانيه، إذ (العهد القديم) الذي جعلوه عصر التوحش قول بدون دليل، بل قد ظهر في الحفريات ما ينسف هذا الرأي، حيث دل على وجود حضاره راقية للبشر في نفس الأزمنه التي ذكروا أنها عهد قديم.

كما أن (القرون الوسطى) والتي قالوا عنها مظلمه، إنما يصح بالنسبه إلى الغربيين، لا- بالنسبه إلى أجزاء آخر من العالم كان يحكمها المسلمون، وبذلك ظهر أن التقسيم المذكور، ناش عن رأى أناني يرى النفس فوق الآخرين، و{كل حزب بما لديهم فرحون} (١).

نعم هنالك اصطلاح على جعل العهد القديم، مبتدئاً من عشرين قرناً قبل ميلاد المسيح (عليه السلام) أي قبل أربعة آلاف سنه تقريباً، وعدم وجود

ص: ١٥٢

الحضاره القويه فى هذه الحقبه يدل على التاريخ.

وكيف كان، فالعهد الأول ينتهى إلى سنه (٣٩٥) بعد الميلاد، ثم تبدئ القرون الوسطى من (٣٩٥) حيث موت (تئودوز) وتنتهى فى عام (١٤٩٢) م حيث اكتشفت إمريكا لمره ثانيه بواسطه (كرستوف كولمبس)، حيث إن إمريكا اكتشفت قبل ذلك بواسطه رجل يسمى (أحمد)، كما ذكره جمع من العلماء المنقبين فى التاريخ، ولعل المكتشف الثانى مشى على خريطه المكتشف الأول.

أما العصر الثالث فيبتدئ من ذلك العام وينتهى بعام (١٧٨٩) م حيث الثوره الفرنسيه، حيث يبتدئ الزمان المعاصر والذى دام إلى الآن، وكما كان الأمر بالنسبه إلى (القديم والوسطى) مشتملاً على الأنانيه كما عرفت، كذلك الأمر بالنسبه إلى (الجديد والمعاصر)، حيث قد عرفت كيف أنهم أسسوا الأساس على كشف إمريكا) وثوره فرنسا.

وعلى هذا، فالأمر بحاجه إلى بحث علمى نزيه لتقسيم الأدوار التاريخيه حسب الحضارات والأمم، وقد تعرض لذلك جمع من علماء المسلمين، وتقسيمهم أقرب إلى النزاه التاريخى والبحث العلمى، وحيث إن تفصيل ذلك خارج عن مهمه البحث نتركه لمطانه، وإنما نقول: إن (الأمه) والتي نحن بصدددها الآن، مفهومها فى الحال الحاضر غير مفهومها فى الأديان، حيث إن العهد الحاضر لا يقيم للدين وزناً، ولذا فالأمه عباره عن القوميه الخاصه، أو الذين يعيشون فى مكان جغرافى خاص، أو ما أشبه ذلك، بينما الأمه فى اصطلاح الأديان هو كل من قبل ذلك الدين، مثل الأمه المسيحيه والأمه الإسلاميه.

ص: ١٥٣

الأديان السماويه عامه، وخصوصاً الإسلام، الذى يكون أقرب إلى المطالعه لقرب عهده، كانت تكوّن الأمم، وتغير جذور حياه الإنسان، التى كانت ناشبه فى عروق الفرد والمجتمع، وذلك لأن الدين السماوى بطبعه، حيث يبنى على المصلحه الإنسانيه، يقلع جذور المناهج المبنيه على مصلحه القوم أو اللغه أو الحدود الجغرافيه.

فمثلاً- جاء الإسلام حيث الأمم المتشثته، التى حكّم التثت لا بين اللغات والحدود والقوميات والألوان فحسب، بل وحتى حكم بين الأمه الواحده أيضاً، فالعرب قبائل متحاربه مع وحده قوميتها ولغتها وحدودها الأرضيه.

والفرس طبقات حتى فى تحصيل العلم، حتى أن سواد الناس كان يحظر عليهم التعلم، كما يظهر ذلك من قصه (درفش كاوه) وغيرها، والعلماء مضطهدون حتى أن ألف سنه من تاريخ فارس، منذ تأسيسه إلى ظهور الإسلام لم يظهر فيه إلاّ رجلان لهما الاسم والشهره الواسعه، واضطهد كلاهما، أحدهما نبى المجوس الذى ورد عن على (عليه السلام) إنهم قتلوه وأحرقوا كتابه، والثانى (بوذر جمهر) الحكيم المشهور الذى سجنه (هرمزد) سنتين فى صندوق داخله محددات ثم أمر بصلبه عارياً.

ولم يكن حال الروم أحسن، فقد كانت التفرقه والاضطهاد من أظهر سماتهم، كما ذكرت أحوالهم فى تواريخ بهذا الشأن.

وقد جاء الإسلام بكل المعايير الإنسانيه، بالعكس تماماً من الجاهليه، ولذا انضوى تحت لوائه مختلف الأديان والشعوب بسهولة فاتقه، فأول ما انضوى تحت لوائه قبائل العرب، ثم الفرس وأهالى سوريا وفلسطين والحبشه ومصر والبربر وغيرهم، أى العالمان

المتحضران، حيث ذهبت الدوله الفارسيه بكاملها وتحولت إلى الدوله الإسلاميه.

أما الروم فلم يتحول كله، وذلك لأنهم اعتزوا بما كان فيهم من إثاره علم، بالإضافة إلى أن الأمويين وقد تسلموا أريكه الحكم لم يهتموا بالإسلام بل ضربوه، فلم يعرف العالم الغربى لا رونق الإسلام المنهاجى، ولا أسوه الإسلام العلميه، فإن الناس قد جبلوا على النظر فى المنهج، ثم التطبيق، فإذا كان المنهج سليماً والتطبيق جذاباً أنجذب الناس إليه، أما إذا لم يكن أحدهما كان الانجذاب ضعيفاً، فكيف إذا ما كان كلاهما مفقوداً.

وقد أورثت الثقافه الأمويه الدخليه بواسطه علماء البلاد، سلب الإسلام رونقه، أما العمل الأموى فكان نسخه أخرى أو أفسى من نسخه ما عند الروم وغيرهم، فلماذا ينجذب الناس إلى الإسلام والحال هذه.

ولذا فقد تشنت الأمه الواحده فى زمان الأمويين، وإن لم يظهر التشنت على السطح لشده بأسهم، وقامت السلطه الزمنيه مكان السلطه الدينيه، وإن تزيت أحياناً زى الدين للخداع، وبذلك هيأت الظروف للثوره الداخليه التى قام بها العباسيون، وللغزو الخارجى من الغرب تاره تحت لواء الصليب، ومن المشرق أخرى تحت لواء الإلحاد، وهكذا تحولت تلك الأمه الواحده النقيه المنهج والسيره إلى أمه فى ثنايا التاريخ وأوراق الكتب.

ولولا محاوله الأئمه (عليهم السلام) إيقاف الثقافه الدخليه من الأمويين والعباسيين داخلاً، والغرب والشرق غزواً، لكان الإسلام اليوم غير ظاهر الملامح، وأصابه ما أصاب الأديان السماويه السابقه، وقد تقدم أن تلاميذهم أخرجوا إلى العالم كتباً بمعدل كتاب واحد فى كل عشره أيام تقريباً مده قرنين من الزمن، ومحاولات

التجديد من العلماء والدول وإن تعددت لإرجاع الإسلام إلى حالته الأولى وإرجاع المسلمين إلى الأمة الواحدة، إلا أنها لم توفق إلى الآن لذلك، وعمده السر في عدم التوفيق عدم وجود الوعي الكافي بين المسلمين إلى الآن.

ولقد كان هذا مثلاً من أمثله تكوين الأمة الواحدة، كما كان مثلاً لتفتت الأمة الواحدة إلى أمم، فقد كان الذين دخلوا في الإسلام أمماً، ثم تحولوا من جهل الداخل وكيد الكفار والمستعمرين من الخارج إلى أمم تجمع أفرادها لواء القومية تارة، ولواء الشيوعية أخرى، ولواء الحدود الجغرافية ثالثة، ولواء اللغات المختلفة رابعة وهكذا، فبينما كان على (عليه الصلاة والسلام) يحكم رقعة شاسعة من الأرض بلغات وقوميات وما أشبه، تحولت تلك الرقعة الآن إلى خمسين دولة.

ولم يكن التجمع تحت لواء العرب، حيث يحلو للشرق والغرب تسميه الإسلام بالعرب، إلا لأمرين:

الأول: إحياء الأصل العربي في قبال سائر الأصول، حتى يرى المسلم العربي أن الأصل هو كونه عربياً لا كونه مسلماً، فيدافع عن العرب لا عن المسلمين.

الثاني: الفصل بين المسلمين بعضهم عن بعض، فلماذا يحن الباكستاني والاندونيسي والإيراني والتركي وغيرهم على الدين الذي جاء لمجد العرب ولتحتيهم، وأخيراً لا روابط ولا وحده بين المسلمين حسب هذا المنطق.

عليه فاللازم على المسلمين أن يعوا إمكان رجوع الأمة الواحدة إذا وفروا في أنفسهم عناصر الإرجاع، وأمامهم منذ نصف قرن تلاحم الأمة الروسية ذات حكومه تستوعب مائتين وخمسين مليوناً، وتلاحم الأمة الهندية ذات حكومه تستوعب

ثمانمائة مليون، وتلاحم الأمم الصينيه ذات حكومه تستوعب ألف مليون، مع وجود التناقضات الهائله بين محتوى كل هذه الحكومات، والأمه الإسلاميه ذات ألف مليون مسلم، ليس لهم حتى عشر تلك التناقضات.

ص: ١٥٧

العناصر التي تشكل الأمم

(مسأله ١٥): الثالث من الأمور الأربعة في ماده (ب) بحث العناصر التي تشكل الأمم، ورؤوس هذه العناصر أمران:

الأول: العنصر المعنوى.

الثانى: العنصر المادى.

ففى الأول: يكون سبب تكون الأمة وحده العقيدة، فلا اعتبار لسائر الموازين، وهذا ما يوجد فى الأديان، حيث إن العقيدة الواحدة تكوّن الأمة الواحدة.

نعم قد يكون أهل الدين يعتقدون بقوميه الدين، فالدين لا يكون الوحده الجامع بل الدين والقوم الخاص يكونان معاً جامعاً، كما فى اليهوديه المنحرفه، حيث إنهم يدعون أن دينهم خاص بهم، فلا يقبلون دخول إنسان فى دينهم، ولا شك أنه تحريف، حيث إن الأدله دلت على أن دين موسى (عليه السلام) كان عالمياً، ولذا كان (عليه السلام) من أولى العزم، كما ثبت فى علم الاعتقاد، والظاهر أن هذا التحريف دخل فى دينهم لأجل شدة إرادته انطوائهم على أنفسهم، حيث إن مبادئهم التي وضعوها فى التوراه والتلمود لم تكن تنسجم مع الناس، فاضطروا إلى الانطواء، وأورث الانطواء زعمهم قوميه الدين حتى لا يدخل فيهم داخل يطلع على أسرارهم، وربما كان الدخول بعنوان التجسس، فأوا من

الافضل اختراع مبدأ قومية الدين.

كيف تتكون الأمة على العنصر المادى

كيف تتكون الأمة على العنصر المادى

أما فى الثانى، أى كون سبب تكون الأمة العنصر المادى، فقد اختلفوا فيه على أقوال:

١: كون الأصل الواحد هو سبب تكون الأمة الواحد، فالمشتق من الأصل العربى مثلاً أمه، والمشتق من الأصل الحبشى أمه أخرى وهكذا، وهذا ما ذهب إليه جماعه من علماء فرنسا وألمانيا قبل هتلر، ونفخ فيه هتلر للأغراض سياسيه.

٢: كون الاقتصاد المشترك هو سبب تكون الأمة الواحد، سواء كان منبع الاقتصاد الماء أو المعدن أو الزرع أو غيرها، فالناس المجتمعون على هذا الاقتصاد والمنتفعون به يشكلون أمه واحده.

قال فرعون: {أليس إلى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى} (١١)، وكان سد مأرب سبب وحده أمه سبأ فلما انهدم السد تفرقوا أيدى سبأ، إلى غيرهما من الأمثله بالمصلحه الواحده إلى أن تتجمع لديها أناس.

وهؤلاء حيث لا بد لهم من التزاج وتنظيم العلاقات الاجتماعيه والاقتصاديه والجنائيه والعائليه وغيرها بينهم، هذه العلاقات والأنظمه تصهرهم فى بوتقه واحده وتجعل منهم أمه واحده، ولذا إذا انهدمت تلك المصلحه الاقتصاديه تفرقوا، وتفككت الأمة إلى أن تزول من الوجود، لتجمع أشلاؤها فى أعضاء أمه جديده، أم أمم جديده، إذ ليس معنى تحطم الأمة عدمها، بل معنى ذهاب سماتها، ولذا لم ينعدم الآشوريون

ص: ١٥٩

والفينقيون والكلدانيون وغيرهم، بل اضمحلت وحدتهم ودخلوا تحت وحدات جديدته.

٣: كون تجمع عوامل متعدده سبباً لتشكيل أمه واحده، وهؤلاء بين من يرى أن القوميه واللسان والدين هي المقومات الأساسيه لتكوين الأمه الواحده، وهم جمله من علماء السياسه، وبين من يرى عدم كفايه تلك فقط، بل اللازم إضافه العامل الاقتصادى والتاريخى ونحوهما إلى تلك العوامل، وهم جمله من علماء السياسه الفرنسيين، فإنهم يرون المسير المشترك والمصير المشترك، والحروب والأحزان والأعياد والأفراح والانتصارات والانكسارات هي التي توحد الأفراد والمجتمعات وتجعل منهم وحده واحده.

ولا يخفى أن عوامل متعدده تتجمع حتى تشكل الأمه الواحده، أهمها المعنويات، حتى عند المنكرين للمعنويات كالشيوعيين، إذ لا نقصد بالمعنويه إلا المثل التي يؤمن بها جماعه من الناس، سواء كانت تلك المثل مستمده من العقل والبرهان، أو من الأوهام والسفسطات.

وبعد المعنويات تأتي الماديات، كالأموال المتقدمه في (٣٢)، لكن ليس كل واحد من تلك الأمور مما لا بد منه، بل يتبادل بعضها مكان بعض، مثلاً قد تكون القوميه، وقد تكون اللغه، وقد تجتمعان من باب منع الخلو، على اصطلاح المنطقيين.

ولذا فالأقليات التي تريد الاستقلال السياسى قد توفق لذلك، حيث تتجمع فيهم عوامل الأمه الواحده، وقد لا توفق حيث لا تكون كذلك، ولذا نشاهد أن بعض الأمم الكبيره التي تتجزؤ بعض أجزائها تستقل في أمه واحده ذات استقلال سياسى، وبعضها لا تستقل كذلك، وربما تساعد العوامل الأجنبيه في إضفاء الأمه الواحده وعدم إضافتها على الجزء المذكور، وانفصال جزء عن أمه

واحدته إلى الاستقلال أصعب من انضمام جزء ضعيف مستقل إلى أمه كبيره، لأن الأمه الكبيره بإمكانياتها الكثيره تتمكن من هضم الأمه الصغيره في نفسها، بينما قد لا يتمكن الجزء الذي يريد الانفصال من الاستقلال لعدم توفر إمكانيات الأمه المستقله لها.

فمثلاً الجزء الذي يريد الاستقلال بحاجه إلى المثقفين والسلاح والمال والمراكز وغيرها، وكثيراً ما لا تتوفر لها كل ذلك، بينما إذا أرادت أمه كبيره هضم عضو ضعيف، تمكنت أن تشملته بكل المقومات المذكوره.

وأحياناً ينفصل عضو من أمه، لكن عدم توفر الإمكانيات لها يجعلها ضعيفاً في سيرها إلى الاستقلال الذاتي، ولذا يسير إلى الفناء حتى تصطادها أمه قويه فتحضم في داخل تلك الأمه القويه، وبالعكس فأحياناً يتصل عضو قوى بأمه كبيره، لكن إمكانياتها المتوفره تجعلها تنفصل عن الأمه الكبيره بعد مرور زمان.

وفي العصر القريب انفصلت فيتنام إلى جزأين ثم اتصلت، واتصلت سوريا بمصر ثم انفصلت، وكوريا، واليمن، وألمانيا المجزئات، تحاول الرجوع إلى الوحده، كما أن البلاد الإسلاميه المنهضمه في روسيا والصين، وايرلندا المنهضمه في بريطانيا تحاول الانفصال.

ومن ذلك يعرف أن محاولات الاتصال يلزم أن تكون عن تخطيط تحتى للوحده، كما أن محاولات الانفصال يجب أن تكون عن تخطيط تحتى للانفصال، ومن الواضح أن كلا القسمين من التخطيط يشتمل على جانبين، إيجابى إلى الهدف، وسلبى عن الأمر المرغوب عنه، فاللزام في محاوله الاتصال التخطيط لإيجاد عواملها، وكذلك التخطيط لإزالة عوامل الفرقه، وبالعكس في محاوله الانفصال.

التفكير السياسى الموحد

ونوعيه التفكير السياسى هى أهم عامل لإضفاء التوحيد أو الانفصال، إذ التفكير السياسى هو الذى يستوعب جميع مقومات التوحيد، ومقومات التجزئه، سواء المقومات الإيجابيه أو السلبيه.

ولا- يخفى أن من أهم عوامل وحده الأمم، عامل الاستقامه الفكرية والرفاه المادى، كما أن من أهم عوامل وحده تجزأه الأمم عامل الانحراف الفكرى والجشوبه الماديه، فإن حال الاجتماع حال الفرد، فكما أن الفرد يتطلب دائماً صحه الفكر ورفاهه الحياه، كذلك الاجتماع، ولذا الأمم الكبيره التى تريد هضم الأمم الصغيره فى نفسها تسبغ عليهم أولاً نوعيه ثقافتها وكيفيه تفكيرها، وثانياً تعددهم بالتحريير، فإن صدقت التفت حولها الأمم الصغيره بسرعه، وبقوا فى داخلها بل انصهروا فيها انصهاراً كاملاً، وإن كذبت كان الأمر بالعكس.

((دخول الأمم فى الإسلام))

((دخول الأمم فى الإسلام))

ولذا نرى الأمم دخلت فى الإسلام بسرعه، حيث إن فكره مبنى على المنطق والعقل، والقرآن الحكيم أشار بالعقل ودعى إلى التعقل، وطلب من الناس إعمال فكرهم ورويتهم، ضاربين بالتقاليد عرض الحائط، وفى نفس الوقت دعا إلى الحريه والرفاه وتحكيم الكفاءات.

فقال سبحانه: {يضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم} (١).

وقال سبحانه: {من حرم زينته الله التى أخرج لعباده، والطيبات من الرزق} (٢).

وقال تبارك وتعالى: {إن أكرمكم عند الله أتقاكم} (٣).

ص: ١٦٢

١- سورة الأعراف: ١٥٧.

٢- سورة الأعراف: ٣٢.

٣- سورة الحجرات: ١٤.

وقد كان سبب تحطم العالم المسيحي هو عكس ذلك تماماً، فتعقد الفكر المسيحي المحرف الذي يبتدئ بكون الواحد ثلاثه ويكون الثلاثه واحداً، وضغط الكنيسه على كل أنواع الحريه والرفاه والكفايه كان سبب تحطمه السريع. ونفس هذا السبب موجود الآن فى العالم الشيوعى، حيث تنبؤ عن تحطمه السريع مما يظهر بوضوح من:

١: تنازلاته الكثيره عن مبدأ ماركس.

٢: وإنقاذ الغرب له فى الحرب العالميه الثانيه.

٣: وتقويه إمريكا له بالتكنولوجيا والقمح لبقائه إلى الآن.

٤: وأخذ رومانيا ويوغسلافيا وبولندا والصين فى الانفلات.

٥: والاضطرابات الداخليه التى أخذت تهددها بالانفجار، وذلك بسبب توفر عاملى التجزئه فيه.

أ) حيث ابتناء عقيدته على مصادمه العلم والعقل، بصحه التناقض وباللأاءات الخمسه: لا دين، لا أخلاق، لا عائله، لا حريه، لا ملكيه.

ب) وحيث إن مثل هذه العقيده المطبقه بكل قسوه، لا تدع مجالاً لأبسط أنواع الرفاه والحريه والكفاءه.

ص: ١٦٣

الحدود الجغرافيه للأمم

(مسأله ١٦): الرابع من الأمور الأربعة فى ماده (ب) هو بحث المكان الجغرافى للأمم الواحده، ونقول بهذا الصدد:

((أمة بلا دوله))

((أمة بلا دوله))

١: إنه من الممكن أن تكون الأمة الواحده بدون مكان جغرافى، وذلك لعوامل سببت تشتت الأمة الواحده، سواء كانت تلك العوامل نابعه من داخل الأمة أو من خارجها، كما فى اليهود الذين عاشوا زهاء أربعين قرناً بلا مملكه واحد، وقد كان ذلك نابعاً من داخل أنفسهم، حيث إنهم انتهزيون، فلا يتمكن أن يعيش بعضهم مع بعض فى مكان واحد، إذ من طبيعه الانتهازى المستغل التصادم، والتصادم يخالف وحده المكان الجغرافى، وبسبب هذا الأمر نفسه أيضاً كانوا يعيشون بين الأمم فى مواقع، وكلما ظهر استغلالهم لتلك الأمم التى عاشوا بينها أخرجهم أهل البلاد، كما أخرجوا من روسيا وبريطانيا وألمانيا، وبعض البلاد الإسلاميه وغيرها.

أما تجمعهم الحالى فى فلسطين المغتصبه فشىء لا يدوم، وقد ظهر الآن ولما يمر على دولتهم ثلث قرن، آثار الانشقاق والنفاق والتخاصم بينهم، وأثر ذلك على هجرتهم من هذه البلاد زرافات، ولولا الضبط الشديد للدوله

الغاصبه لهم، لكانت الهجره بأعداد أكبر، بالإضافة إلى انضمام الغرب والشرق بكل وسائلهما لبقائهم هناك، ليكونوا رأس رمح الاستعمار فى جسم الأمة الإسلاميه.

لكن القسر لا يدوم، واليهود ما داموا متمسكين بمبادئهم تبقى طبيعتهم التجزيه، وصدق الله سبحانه حيث قال: {إلا بجبل من الله وحبل من الناس} (١١)، فإذا غيروا مبادئهم إلى مبادئ الله، خرجوا عن الذله، وكذلك إذا قواهم الناس فيما لو بقوا على مبادئهم، فالواو فى الآية المباركه بمعنى (أو)، مثل: (الكلمه اسم وفعل وحرف).

((أمة ودول متعدده))

((أمة ودول متعدده))

٢: كما أنه من الممكن أن تكون للأمة الواحده عدّه أماكن جغرافيه، كما فى المسلمين الآن، وذلك لعوامل داخلية كقله الوعي، أو خارجيه كشتيت القوى الكبرى الخارجيه للأمة الواحده.

وقد اجتمع كلا الأمرين فى الوقت الحاضر بالنسبه إلى الأمة الإسلاميه الواحده، مما لسنا نحن الآن بصدد تفصيله.

أما كيف يتحد المكان الجغرافى للأمة حتى تكون أمه واحدّه، فذلك لأن من عاده الإنسان أن يتزوج للشهوه وللنسل وللتقوى بالأولاد، وللتعاون وللدين ولغير ذلك مما ذكر فى علم الاجتماع، وتكوّن العائله ينتهى بالآخره إلى وحدات قبائليه، كبيره أو صغيره، إما ثابتة فى مناخ ملائم ذى ماء وهواء وعشب، على سيف البحار وشفاف العيون والأنهار غالباً، وهذه المقومات للحياه العائليه والقبليه إن دامت طول السنه سكنوا ذلك المحل فى بيوت طينيه ونحوها، وإن كانت المقومات فضيله صاروا رحلاً للاستنفاع بالمكان المناسب، لكن كونهم رحلاً لا يدوم، فحيث توجد الثقافه للحياه ذلوا الطبيعه حتى

ص: ١٦٥

١- سورة آل عمران: ١١٢.

تلائم بقاءهم فى المكان الواحد دائماً، حيث إن السفر بطبعه صعب، فىنزح الإنسان إلى الاستقرار.

فإذا صارت هناك فى رقعته فسيح من الأرض وحدات عائلته ثم قبله تأخذ فى النمو البشرى والزراعى وما أشبهه، ثم تأخذ العلاقات بين تلك العوائل والقبائل فى النمو والتشابك، وهذان الأمران: النمو المادى والنمو المعنوى، أول نواه للأمة الواحد، فإن تلك القدرات الصغيره والمتجمعه فى شكل وحدات عائلته أو قبله تتبدل تدريجياً إلى قوه واحده لها مقومات خمس أساسيه:

مقومات الدوله

مقومات الدوله

الأول: إن حدود المناطق تتبدل إلى حدود الدوله، فبينما كان لكل قدره صغيره حدود خاصه بها، فى القرية أو فى المدينه الصغيره أو ما أشبهه، تتخذ تلك القدرات فى وحده جغرافيه كبيره تضم كل تلك الحدود.

الثانى: إن قوانين تلك المناطق، والتى كان لكل منطقته قانون خاص بها، فى باب العائله وباب الجنائيات وباب المعاملات وسائر الأبواب، تتحول إلى قانون واحد يعم الجميع.

وربما لا يقدر القانون الواحد أن يفرض نفسه كوحيد فى الميدان، فىكون القانون العام الجديد إلى جانب القوانين السابقه، فلكل من المتخصصين أو المتعاملين أو نحوهما أن يرجع إلى أى قانون يشاء من القانون العام أو القانون الخاص، كما هو الحال فى بعض القوانين، مثلاً

ص: ١٦٦

فى الإسلام يحق للأقليات الرجوع إلى قوانين أنفسهم فى أمورهم، كما يحق لهم أن يرجعوا إلى القانون العام للأمم الإسلاميه.

الثالث: إن اقتصاديات القدرات الصغيره تتحول إلى اقتصاد عام شامل للجميع، فالبحر الذى فى جانب، والمعدن الذى فى جانب، والغابه التى فى جانب، وهكذا لا يختص بأهل جانبه، كما كان كذلك قبل تكون الحدود الجغرافيه الموسعه، بل الجميع يشتركون فى الجميع بكيفيه أو بأخرى، حسب الموازين الاقتصاديه التى جعلت منهاجاً للعموم من رأسماليه أو اشتراكيه أو شيوعيه أو إسلاميه أو غيرها.

الرابع: إن المجتمعات الصغيره تتحول إلى مجتمع كبير فى تقاليد وأعرافه وعاداته، مثلاً كان بعض المجتمعات الصغيره تجعل أعيادها وأحزانها ومناسباتها فى أيام أبطالها، ولما تحول إلى المجتمع الكبير لم يعد لتلك المناسبات معنى، لأنها أصغر من مناسبه الأممه الكبيره، فولاده ابن رئيس القبيله ليست قابله لأن يحتفل الشعب كله لأجلها، وكذلك موت أخ الرئيس، أو انتصار القبيله على قبيله أخرى ليس له أهميه على مستوى الأممه، فكل هذه تلغى تلقائياً، ويأخذ مكانها يوم الاستقلال ويوم إخراج الأجنبي من كل تلك الرقع الكبيره من الأرض، إلى غير ذلك.

كما أن تلقائيه الاندماج لكل بعض فى المجموع يجدد العلاقات فى مناسبات أخرى، فالزواج من بنات القبيله ليس احتكاراً على شباب القبيله، كما أن دعوه التأيين للموت لا يكون خاصاً بأفراد القبيله، وهكذا فالتقاليد والأعراف والعلاقات كلها تجدد على مستوى المجموع، لا على مستوى كل قطعه قطعه.

الخامس: توسيع الشبكات الإداريه، فالجبايه للمال، والانخراط فى

الجيش، ودوائر القضاء، وكيفيه صرف المال على المشاريع العمرانيه والثقافيه والصحيه وغيرها، تكون على مستوى الأمه فى حدودها الجغرافيه الجديده، بينما كانت فى السابق على مستويات أصغر، إذ العقل المفكر وهى الدوله يكون عقلاً لكل الجسم ويدير كل الجسم، لا كالسابق الذى كانت لكل قبيله ونحوها دائره صغيره تهتم بشؤون القبيله مثلاً، وحينئذ يكون التقسيم حسب العدل، لا حسب قدره القبيله وضعفها، مثلاً كانت موارد قبيله كذا تمكنها من جعل قاض واحد لألف إنسان، بينما القبيله الأخرى لكثيره موارد تستطيع من القاضى الواحد لكل خمسمائه إنسان، وحيث صارت الواحده يكون التقسيم حسب النفوس وعدد القضاء، فلكل سبعمائه وخمسين قاض واحد.

هذه هى أهم المقومات التى تتبدل حسب التبدل الجغرافى، فالإطارات الصغيره للجماعات الصغيره كلها تنتهى لتعطى مكانها للإطار الكبير للأمه فى حدودها الجغرافيه الجديده.

((تحولان جديدان فى الأمه))

((تحولان جديدان فى الأمه))

ومن الجدير بالذكر أن نقول: إنه حسب النمو البشرى وسرعه الاتصالات، مما سببت سرعه اتصال البشر بعضهم ببعض وتفهم البشر بعضهم لبعض، لا بد وأن يحدث تحولان جديدان عند الشعب:

((الفهم الأصلح))

((الفهم الأصلح))

الأول: التحول إلى الفهم الأصلح، فإذا كان أحدهم يعتقد أن لا رب، والآخر يعتقد بأن هنالك ريبين، والثالث يعتقد برب واحد، لا بد وأن ينتخب المجموع الأقرب من هذه الآراء الثلاثه إلى العقل والمنطق، حيث إن الإنسان بطبعه ميال إلى الأخذ بالأصلح.

وكذا الكلام فى سائر الشؤون، كالمناهج الاقتصاديه والسياسيه والاجتماعيه والتربويه وغيرها، وكما يحق لأديسون يوم اكتشف الكهرباء أن يقول: ستغزو الكهرباء العالم، لأن تفوق طبيعه الكهرباء على المصباح

النفطى يوحى بذلك، وهكذا بالنسبه إلى تقدم الطائره على الدابه، والباخره على القوارب الشراعيه، إلى غير ذلك، كذلك يحق للفكر الأصلى أن يقول: بأن فكره سيغزو الأفكار الأخر، حيث إنها تعطى مجالها للفكر الأصلى، ومن هنا يكون مفهوم الآيه الكريمه: {ليظهره على الدين كله} (١) طبيعياً إلى جانب كونه غيبياً، وفي الأحاديث الشريفه كثره تدل على ذلك.

((العالم والحكومه الواحده))

((العالم والحكومه الواحده))

الثانى: توحد العالم فى حكومه واحده، بكل مقومات تلك الحكومه الواحده من اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه وغيرها، لأن بلدان العالم اليوم مثلها مثل تلك القبائل المتناثره التى تنتهى إلى حكومه واحده، فكما أن الإطارات الصغيره تتحطم لتعطى مكانها للإطار الكبير الذى هو الدوله، كذلك إطارات الدول تتحطم لتعطى مكانها للإطار الكبير الذى هو العالم.

وليست المحاولات الكثيره من الأمم لجمعها فى وحدات، مثل جامعه الدول العربيه، والوحده الإفريقيه، ورابطه العالم الإسلامى، وتجمع دول عدم الانحياز، أو لجمعها فى وحده واحده كالأمم المتحده، إلا طريقاً إلى تلك الوحده الحقيقيه، وقد بشر بذلك الدين الإسلامى فى أحاديث متعدده، ومسأله قرب ذلك اليوم أو بعده منوطه بالرشد الفكرى للإنسان، فحينما حصل ذلك الرشد تحولت الدول إلى دوله واحده.

وحيث هذا التحول الواسع تكون الأمور الخمسه السابقه حسب الإطار العالمى، فلا حدود لبلد، وتكون القوانين لكل البلاد، والاقتصاد الموحد للجميع، والمجتمع يكون بسعه العالم، والشبكات الإداريه تستوعب كل الكره الأرضيه.

ص: ١٦٩

ولنرجع إلى ما طرحناه في أول المسألة من المكان الجغرافي للأمم، فنقول: إن المكان الجغرافي الواحد للأمم له حدود خاصة،
توجب أموراً ثلاثة:

((الحدود المائية والفضائية))

((الحدود المائية والفضائية))

الأمر الأول: إن الحدود ليست خاصة بالأرض، بل الحدود تشمل الفضاء أيضاً دائماً، وقسماً من البحر فيما كانت الدوله مطله
عليه، وتعين الحدود الدوليه بواسطه القوانين الدوليه التي تطبقها لجان خاصه من العلماء.

((لا حدود بين بلاد الإسلام))

((لا حدود بين بلاد الإسلام))

وبعد أن عرفنا سابقاً أنه لا حدود بين المسلمين إطلاقاً، فكل أرض الإسلام بلد لكل مسلم، وأن هذه الحدود كلها مصطنعه،
عاملها الجهل الداخلي والاستعمار الخارجي، نقول: كل مسلم لا بد له أن يهتك هذه الحدود حسب إمكانه، لأنه من باب دفع
المنكر والنهي عنه، فالواجب على المسلمين خرق قوانين الحدود، وليس من يدخل بلداً آخر من بلده بدون المراسيم متسللاً،
وإنما هو فاعل لما هو حقه الطبيعي، كمن يدخل من غرفه من غرف داره إلى غرفه أخرى، واللازم تخصيص التقيد بالمراسيم
الحدوديه بصوره الاضطرار، وإلا كان المقيد بها فاعلاً للمنكر، حاله حال من يأكل الميتة في حال الاختيار.

الحدود بين بلاد الإسلام وبلاد الكفر

الحدود بين بلاد الإسلام وبلاد الكفر

وأما بالنسبه إلى الحدود بين بلاد الإسلام وبلاد الكفر، ففيه أمران:

الأول: ما كان الكفار سيطروا عليه وهو من بلاد الإسلام، كروسيا المسيطره على الجمهوريات الإسلاميه، وكاليهود المسيطرين
على فلسطين، وهنا حال القطعه المغتصبه المسيطر عليها الاستعمار حال سائر قطع بلاد الإسلام، فلا حدود بين الأردن وفلسطين
المستعمره بالفتح، وكذلك لا حدود بين

أفغانستان وتاجكستان المستعمره بالفتح، فإن حال القطعتين حال غرفتين لعائله واحده غصب إحداهما غاصب.

الثانى: ما لم يكن كذلك، أمثال لندن وباريس، وفيه تختلف الأحكام فهو (باعتبار) أرض الكفر، لها أحكام أرض الكفر، مثل أحكام اللقطه وأحكام الأموات وأحكام اللحوم وما أشبه ذلك، و(باعتبار) أرض الله الفسيحه التى منحها لعباده المؤمنين، فلهم التمتع بما يشاءون منها، ولا احترام لقوانين الكفار بالنسبه إلى تجزئتها.

نعم يستثنى من ذلك ما لو كانت بين الكفار وبين المسلمين معاهده، فاللازم على المسلمين احترام تلك المعاهده، وذلك لأن دليل الوفاء بالعهد بين الحكومه الإسلاميه وبين الحكومه الكافره وارد على دليل: (حل ما فى الأرض) (١)، ودليل: (كل شىء مطلق) (٢)، وغيرهما من الأدله، كما هو واضح.

ومما تقدم ظهر أن الحدود الفضائيه والحدود البحريه حالهما حال الحدود الأرضيه، التى تعين من قبل الدول، لا احترام لها إطلاقاً إلا فى مورد المعاهده فقط، مع قيد أن تكون المعاهده من قبل الدوله الإسلاميه المشروعه، لا ما يسمى بالدول الإسلاميه، فإن الإسلام لا يقبل كون الدوله إسلاميه إلا بشرطين من:

١: كون قانون الدوله قانون الإسلام.

٢: وكون رئيس الدوله رجلاً- يرضاه الإسلام وترضاه أكثرية الأمم، كما ذكرناه فى كتاب (الحكم فى الإسلام)، وبدون هذين الشرطين فكل أعمال الدوله غير نافذه، والمسلمون أحرار فيما يفعلونه فى نطاق الأحكام الإسلاميه

ص: ١٧١

١- الوسائل: ج ٦ ص ٣٨٤ ح ١٨.

٢- انظر: الوسائل: ج ١٨ ص ١٢٧ الباب ١٢ من صفات القاضى.

أى إنهم لا- يقيدون بمقررات الدوله، وفي مثل هذه الدوله لا احترام لأموال الدوله، بل هى من قسم مجهول المالك المرتبط بالحاكم الشرعى.

مقررات الدوله الإسلاميه

مقررات الدوله الإسلاميه

أما مقررات الدوله الإسلاميه الشرعيه، فالواجب اتباعها، وإن كان بعضها خلاف بعض الأحكام الأوليه، لا من جهه إطلاق ولايه الفقيه، فإن ولايه الفقيه ليست مشرعه، بل اللازم على الفقيه كغيره أن يسير فى النطاق الإسلامى، وإنما يلزم الاتباع فى ما كان خلاف الأحكام الأوليه من جهه الحكم الثانوى التابع من الاضطرار، وملاحظه الأهم والمهم، وما أشبه ذلك.

مثلاً يحرم عمل العشار، ويحرم العشر والمكوس فى الإسلام، فإذا رأى الفقيه الرئيس للدوله جعل الحدود على الاقتصاد الذى يدخل من الخارج أو يخرج من الداخل، لأنه إذا لم يجعل ذلك سبب تهاجم الاقتصاد الأجنبى مما يسبب تضرر بلاد الإسلام وإفلاس المسلمين، جاز أن يجعل ذلك من باب «لا ضرر»^(١)، وقاعده الأهم والمهم^(٢) وغيرهما، وحينئذ يجب اتباعه وكان المال المأخوذ عشرًا حلالاً للدوله، ويدل عليه الأدله المذكوره والتي منها ما قاله على (عليه السلام) كما فى الكافى، من أنه لم يتقيد ببعض الأحكام، خوفاً من انهدام عسكره.

لكن مثل هذا الحكم الثانوى لا- يكون قانوناً، بل يبقى حكماً ثانوياً مقدراً بقدره، لقاعده: (الضرورات تقدر بقدرها)، فإذا ارتفعت الحاله الثانويه لزم على الفقيه إرجاع الأمر إلى ما كان، ولو لم يرجع لاشتباه ونحوه انتهى مفعول

ص: ١٧٢

١- انظر: الكافى: ج ٥ ص ٢٩٢ ح ٨.

٢- انظر: القواعد والفوائد، للبحروردى.

أمره بالنسبه إلى الحكم الثانوى، حاله حال ما إذا علم اشتباه الفقيه، وقد قال (صلى الله عليه وآله): «فقد اقتطعت له قطعه من النار» كما فى كتاب القضاء(١).

ومما تقدم يظهر أنه يلزم أن يكون القانون الثانوى مجعولاً من قبل الفقيه أو نائبه، فحكم النائب حكمه، كما أن حكم والى الإمام (عليه السلام) حكم الإمام، فلا يتقيد الأمر فى جعل القوانين الثانويه بمباشره الفقيه بنفسه.

((الحدود بين الدول))

((الحدود بين الدول))

الأمر الثانى: إن الحدود الجغرافيه للدوله، تميز الدوله عن الدوله الأخرى فى سيادتها على أراضيها، من جهه (المكوس) و(حدود الدخول والخروج) و(المنايع) و(المياه) و(إمكانيه العمل)، حيث يصح لها أن تزرع هنا دون هناك، وتبنى هنا دون هناك، إلى غير ذلك.

وإذا أرادت أن توجر قسماً من حدودها أو تعطيتها مجاناً لدوله أخرى مده من الزمان، لقاعده عسكريه أو ما أشبهه، كان لها ذلك، ولا يضر ذلك باختيارها إذا كان الإيجار ونحوه ملاً لإرادتها.

((الحدود والتميز بين الشعوب))

((الحدود والتميز بين الشعوب))

الأمر الثالث: إن الحدود الجغرافيه تميز الشعب عن باقى الشعوب، فالساكن فيها خاضع لأوامر هذه الدوله سواء كان مواطناً أو لا. وقد تقدم أن الإسلام لا يجعل الناس درجات، فالمسلمون كلهم إخوه، والأقليات كلها لها حكم واحد، فليس هناك مسلم له الدرجه الأولى، وآخر له الدرجه الثانيه، وثالث أجنبى مقيم فى البلد، كما هو الحال فى الدول، سواء منها ما يسمى بالدوله الإسلاميه أو التى لا تسمى بهذا الاسم، فإن هذه القوانين قوانين كافره، يجب محوها عن بلاد الإسلام.

ص: ١٧٣

١- انظر: الوسائل: ج ١٨ ص ١٥٧ الباب ٢ من صفات القاضى، ومستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ٣٦٦ ب ٢ أبواب كيفيه الحكم.

وقد عرفت أن الحدود الجغرافيه لا قيمه لها فى بلاد الإسلام إطلاقاً، وإنما القيمه الوحيده للمعاهده التى يبرمها البلد الإسلامى الشرعى مع البلد الكافر، ولم تكن هذه الحدود الموجوده الآن إلى قبل القرن السابع عشر المسيحى، وإنما نظمت الحدود بهذا الشكل منذ ذلك الزمان، وذلك تبعاً لضيق النظر الغربى فى تحطيم الحريات الإنسانيه.

ولو رجع الغرب إلى العقل، ولو لم يأخذ بالإسلام، يجب عليه إلغاء الحدود فى وجه الإنسان، وإنما يجوز عقلاً الحدود إذا كان اضطراراً، وإلاّ فلماذا تقيّد حريات الإنسان، ويكون أسوأ من الطيور والبهائم وما أشبهه، فاللزام أن يكون الإنسان حراً أينما سافر وسار، وكيفما استفاد من الأرض وخيراتها، وحيثما تاجر، وللدوله أن تأخذ الضرائب (1) ممن وجدته فى بلادها عند حيلولة وقت الضريبه، ومن الواضح أن (بلادها) غير (الحدود).

وحيث لسنا الآن بصدد الاستدلال لبطلان القانون الغربى بتحديد البلاد، وإنما مهمه هذا الكتاب الموضوع السياسى فقط، نترك الأمر فى الحدود صحهً وبطلاناً إلى موضعه، ويكفى أن نلمع أن الحدود منذ القرن السابع عشر الميلادى قد أوجد للإنسان مشاكل جمه، لم يكن لها قبل ذلك عين ولا أثر.

ص: ١٧٤

١- أى الشرعيه منها، لا كالضرائب الكثيره فى عالم اليوم.

القدره الإنسانيه وآثارها فى الحقل السياسى

(مسأله ١٧): البحث حول القدره بحث طويل، لا يهمنى فى هذا الكتاب إلا بقدر ارتباطه بالسياسه، فنقول:

البحث فى القدره حول أمور:

((القدره الإيجابيه والسلبيه))

((القدره الإيجابيه والسلبيه))

الأول: أن القدره تنقسم إلى إيجابيه وسلبيه.

فالقدره السلبيه عباره عن المقاومه، وهذا ما يأتى من كل شىء يقاوم، حياً كان بقسميه: (ذى الحياه الإراديه: الإنسان والحيوان، وذى الحياه غير الإراديه أى النبات) أو لم يكن حياً كالجماد بأقسامه الثلاثه: (السيال، وغير السيال، سواء كان السيال كالماء، أو كان كالهواء) فإن فى كل هذه الأمور قدره المقاومه، وحتى السيال الأولى كالهواء، يقاوم النور ونحوه بنحو من أنحاء المقاومه.

ووجه تسميه هذا القسم من القدره بالسلبيه واضح، حيث هى حاله فى الشىء لولاها لم تحصل تلك المقاومه.

ومما ذكرنا يظهر أننا لم نصل إلى جوهر القدره ولم نعرف حقيقتها، ولذا كان تعريفنا لها بمنزله (الرسم) لا- (الحد) على الاصطلاح المنطقى، وتدخل حقيقه القدره فى ضمن دائره جهل الإنسان، حيث إن عرفان حقائق الأشياء من أصعب الأمور، فإن الوجود الذى هو من أوضح الأمور فى نفس الوقت معرفه حقيقته من أصعب الأشياء، وكما قال السبزوارى (رحمه الله عليه):

فكيف بمثل القدره، التى ليس لها من الظهور ما للوجود.

أما القدره الإيجابيه، فيمكن أن تعرف تعريفاً رسمياً أيضاً، بأنها التأثير فى الأشياء، والتأثير تجمعه أنحاء ثلاثه:

أ) تأثير إرادى، كما فى الإنسان والحيوان، وإن كان فرق بينهما أيضاً، بأن الإنسان يعمل القدره عن إرادته وتعقل، بينما الحيوان يؤثر عن إرادته بدون تعقل، ويظهر الفرق بين الإراده والتعقل أن الثانى متطور حيث القياس والاستنتاج والتصاعد، بخلاف الأول حيث إنها مجردة عن التعقل، وليست إلا عملاً روتينياً يؤدي غريزياً، ولذا لا تطور فيه، ومن هذه الجبهه لم نر تصاعد عالم الحيوان، فعالمه الآن مثل عالمه قبل ملايين السنوات، إن فرض أن عمر الحيوان هذا المقدار المديد.

نعم هناك بعض العلماء يفترضون إمكان تصاعد عالم الحيوان إلى التعقل إن صرفت له الطاقات الكثيره، كما تطورت الوسائل الآليه، بعد صرف الطاقات لها، وهذا البحث خارج عن مهمه الكتاب، ولذا ندعه لموضعه فى علم الحيوان.

ب) تأثير حيوى غير إرادى، كما فى النبات، حيث إنه يؤثر فى التقدم والاطراد، فيأخذ من الماء والهواء والضوء والأملاح بتأثيره فيها فيجعلها جزءاً من نفسه، ثم ينمو ويشق الأرض والفضاء، كل ذلك تأثير، وقد عرفت أن التأثير هو القدره الإيجابيه.

ج) تأثير غير إرادى، يصدر من الجماد، لكن بضميمه قدره أجنبيه إليه، كما فى تأثير السكين فى الشق، والحجر المرمى فى الخرق، وماء الشلال فى التخريب أو البناء، والهواء ونحوه فى جمله من الأشياء، لكن هذه الأمور بدون

المحرك لا- تتحرك حتى تؤثر، وحتى في الشلال المحرك جاذبيه الأرض، وهي أجنبيه عن الماء، وفي الهواء تمديد الحراره لها، وتقليص البروده إياها، كما هو واضح.

القدره الإنسانيه

القدره الإنسانيه

وكلامنا في هذا المبحث في (القدره الإنسانيه) التي هي مرمى نظر السياسى فنقول:

الأمر الثانى: إن القدره في الإنسان عباره عن الأمر والطاعه، فهي داخله في قسم التأثير والتأثر، فهما من قبيل المتلازمين أو من قبيل الكسر والانكسار، حيث إن المتلازمين أمران، أما الكسر والانكسار فهما وجهان لعمل واحد، إذا نسب العمل إلى المؤثر سمى كسراً، وإذا نسب إلى المتأثر سمى انكساراً.

والقدره هكذا، فوجهها في طرف المؤثر (أمر)، ووجهها في طرف المتأثر (إطاعه)، ولولا أحدهما لم تعقل قدره، فهما اثنان في الذهن لا في الخارج.

والغالب أن الأمرين قله والمطيعين كثره، ولماذا الأمر هكذا.

فهل إن الناس سواء في القدره، وإنما بعضهم يعلمها وبعضهم لا يعملها، حتى أن القدره مثل قابليه العلم والكتابه والصنعه بعض يكتسبه وبعض يتركه، فإذا اكتسبها الكل كانوا سواء في الفعلية، فتقسم القدره بينهم حينئذ فلا أمر إلا وهو مطيع، ولا مطيع إلا وهو أمر، حتى إن بعض علماء الغرب قال: إن الديمقراطيه الحقيقيه هي ذلك، وإنه كلما تصاعد الإنسان اقتربت أعداد الأمرين وأعداد المأمورين، أو أنه ليس كذلك فكما في الحيوان، يكون حيوان مسلطاً على حيوانات آخر،

ص: ١٧٧

وان كانوا إخوه عن أب وأم واحد، كذلك فى الإنسان.

ولماذا يطيع المطيعون، فهل عامل ذلك الخوف من الأمر، أو عن فوت المصلحه التى يتوخونها، لكن الكلام فى أنه كيف تمكن الأمر من جمع القوه حتى يخشى منه المطيعون، أليس تلك القوه تنتهى إلى القوه البشرىة الذين هم أعضاء تنفيذ إرادته الأمر.

وننقل الكلام إلى أولئك البشر الذين هم أعضاء تنفيذ إرادته، وأعوانه على المطيعين، فهل أولئك خافوا فوت مصلحتهم فانضموا إليه، ويأتى الكلام فى أنه ما هى تلك المصلحه، والحال أن مصالحهم توجد بدون أمر الأمر، وبدون تعاونهم مع الأمر، وبدون إطاعتهم للأمر.

إننا يجب أن نطالع القدره بما هى هى، ثم نلاحظها فى إطار الدوله، حيث إن هذا الإطار هو مرمى نظر السياسى، الذى نحن بصدده فى هذا الكتاب.

إنه لا-شك فى وجود القدره فى جميع أفراد الإنسان بما هو هو، كما أنه لا-شك فى تفاوت أفراد الإنسان فى هذه الصفه، كتفاوتهم فى الشجاعه والكرم وسائر الصفات، كما لا شك فى أن هذه الصفه الكامنه فى الإنسان قابله للظهور وللنمو إلى حد ما {فسالت أوديه بقدرها} (١)، والغالب أن أهل القدره فى الخارج يصلون إلى هذه المرتبه الظاهره من قدرتهم، بأحد سببين:

١: كونهم فى ظروف القدره، كما إذا ولد فى عائله تملك القدره، كأبناء السلاطين، ومنه ما إذا وصل نفسه بالقدره المهيئه، كما إذا صار موظفاً عند ذى القدره كوزراء السلاطين.

٢: كونهم استمروا فى إنماء قدرتهم، كما إذا كون حزباً أو ما أشبهه.

حيث يكون الأول كابن التاجر الذى ولد فى مال أبيه، والثانى كالذى يتجر

ص: ١٧٨

١- سورة الرعد: ١٧.

حتى يصل إلى المال، وما ذكرناه هو الذى يجده الإنسان بالفطره.

وعلى أى حال، لابد للآمر فى كلا القسمين أن تكون له حاله آمريه، وهى ما تسمى بالقدره الطبيعیه.

وإلى هنا ظهر الجواب عن السؤال الأول، وهو هل الناس سواء فى القدره؟

والمتحصل من الجواب: عدم استوائهم، وإنما كلهم ذو قدره فى الجملة، وبعضهم يكون فى ظرف حسن، وبعضهم ينمى قدرته، وبعضهم لا يكون فى ظرف حسن، ولا ينمى قدرته.

أسباب الطاعه

أسباب الطاعه

أما الجواب عن السؤال الثانى، وهو لماذا يطيع المطيعون؟

فحاصله: إن الأطاعه لأحد سببين، إما لجلب النفع، أو لدفع الضرر.

لكن تزايد القدره فى جانب الأمرين، وتزايد الإطاعه فى جانب المطيعين، ناش عن جهل المطيعين، فإن القدره كالثروه، فكما أنها مشتركه بين الجميع، وإنما الرأسمالى يظلم العمال باستيلائه على أكثر من حقه فى حقوق العمال، وإنهم إنما يتركونه واستيلاءه لجهلهم بقدر حقههم وبقدر حقه، إذ ليس حقه إلا بقدر عمله، أى الفكرى والجسدى، كما ذكرناه فى كتاب (الفقه: الاقتصاد)، كذلك الكلام فى القدره، فإن القدره مشتركه بين الجميع، وإنما جهل المطيعين بأن أى قدر منها حق الأمر، وأن أى قدر منها حق المطيعين، يسبب أن يتركوا الأمر يستولى على قدراتهم، بينما إذا لم يكن هذا الجهل أعطوا الأمر بقدر قدرته الذاتيه، وكانت لهم باقى القدرات.

فإذا فرضنا أن التفاوت الذاتى من القدره فى نفس جمله من الناس

بين (١ و ٢ و ٣) كان حق من فى الدرجه الثالثه نصف مجموع القدرات، فله أن يأمر يقدر النصف، ويأتمر من الاثنىن الآخرىن بقدر النصف، بينما يوجب جهل الأول والثانى أن يستولى الثالث على قدرتهما، فالثالث يستولى على ست درجات من القدره، بينما الأولان لا يحصلان حتى على حقهما، أى النصف من مجموع القدره التى فرضناها سته.

ويظهر ذلك جلياً إذا فرضنا أن كل قدره تتحول إلى درهم مجسم، فإذا استولى الثالث على سته دراهم كان معنى ذلك أنه سرق ثلاثه دراهم، أما إذا استولى على ثلاثه دراهم وبقي درهم للأول ودرهمان للثانى، كان معنى ذلك أن أحداً لم يسرق من الآخر شيئاً.

وكون الحكم استشارياً كما فى الإسلام، أو ديمقراطياً كما فى رأى علماء السياسه الغربىين، وقد ذكرنا الفرق بينهما فى بعض المسائل السابقه، معناه هو توزيع القدره، حسب المواهب الذاتيه التى يظهرها الإنسان القادر فى طاقاته الخارجيه، حتى يكون الحال فى المثال: أن للأول قدر درجه، وللثانى قدر درجتين، وللثالث قدر ثلاث درجات، فإذا ترجمت القدره وجسمت فى المال أو فى السلاح أو فى صلاحيه الأمر وإطاعه الناس، كان للأول من الحاصل السدس، وللثانى الثلث، وللثالث النصف.

أما أن يستوعب الثالث على الكل، أو على خمسه أسداس، أو على أربعة أسداس، فذلك ظلم للآخرىن، وكذلك إذا استولى الأول على أكثر من السدس، أو استولى الثانى على أكثر من الثلث.

وإذا علمنا هذا القانون فى القدره، كونها مثل الثروه لكل بقدره، وجب أن نسير إلى أن يطبق القانون فى الخارج حتى لا يكون ظلم.

الأمر الثالث: تنقسم القدره إلى قدره ذاتيه، إى إن الإنسان بنفسه له قدره، سواء كان هناك من يمدده أم لا، ولا كلام فى هذا القسم.

وإلى قدره عرضيه، وهى ما يستمدده الإنسان من الخارج لأجل السيطره على الآخرين، وهذا هو محل البحث، وقد اختلفت فيه أنظار السياسيين إلى أقوال، أهمها اثنان:

الأول: إن قدره الأمر مستمد من الله سبحانه، بمعنى أنه لا حق لأحد أن يتسلط على أحد إلا بإجازة الله تعالى.

الثانى: إن القدره مستمد من الشعب.

والأول كان نظر الكنيسه فى القرون الوسطى، حتى أن الملوك والرؤساء عندهم كان عليهم أن يستمدوا سلطانهم من البابا الأكبر الذى كانوا يرون أنه خليفه عيسى المسيح (عليه السلام) والواسطه بينهم وبين الله تعالى.

والثانى هو نظر الديمقراطيين، حيث يرون وجوب استمداد القدره من الشعب.

ونظر الإسلام: إن بعض أقسام القدره مستمد من الله سبحانه فقط، كما فى الرسول والإمام (عليهما السلام)، وبعض أقسام القدره مستمد من الله ومن الأمه، حيث إن الرئيس يلزم فيه شرطان:

١: أن يكون فقيهاً عادلاً جامعاً للشرائط.

٢: أن تختاره أكثرية الأمه، لما دل على وجوب الشورى فى الحكم، كما ذكرنا دليله فى كتاب (الحكم فى الإسلام) -

وعليه فإذا انتخبت أكثرية الأمه إنساناً لا توجد فيه شروط الإسلام، لم يكن ذا سلطه بنظر الإسلام، بل كان غاصباً، وكانوا أعوانه فى اغتصابه للمنصب.

كما أنه إذا لم ينتخبوه وإن كان بشروط الإسلام، لم يكن له أن يزاوِل السلطه والقدره.

وإذ يوجد الشرطان فى إنسان، الشرط الشرعى ورضى الأمه، لا يفرق أن يجعل المرضى ملكاً ما دام عمره، أو لفته معينه.

وفى كلا الحالين إذا فقد أحد الشرطين سقط عن الأهليه فور فقده.

كما لا- فرق بين أن يجعل ميزان رضى الأمه رضى نوابهم الذين هم فى مجلس الشورى، أو رضى الأمه مباشره، ففى الأول أكثره مجلس الشورى إذا اختارت إنساناً كان له الحكم، بينما فى الثانى تختار نفس الأمه مباشره الرئيس لها.

ولا- يخفى أن كل النظريات الثلاثه (الإلهيه) و(الأميه) و(المركبه) إنما يمكن تطبيقها فى الخارج إذا آمن بتلك النظرية الناس، مثلاً فى أمه لا تؤمن بأن القوه إلهيه، لا يمكن أن يسيطر عليهم إنسان باسم الإله، وكذلك لا يمكن ذلك بالنسبه إلى النظريتين الأخرين، نعم يمكن أن يرى الرئيس نفسه مؤهلاً وإن لم ير رأى الناس، كما إذا كان الشعب ينتخبه حسب ميزان الديمقراطيه، بينما يرى هو (الإلهيه) أو (المركبه).

ومما ذكرنا تبين أن (ولايه الفقيه فى الحكم) التى نقول بها، ليست خلاف (الاستشاريه) فى الحكم، بل تزيد على الاستشاريه شرطاً جديداً، وهو أن يكون المنتخب واجداً لشرط الفقاهاه والعداله وسائر الأوصاف المذكوره فى كتاب التقليد، ويكون حينئذ على الحكم التنفيذى والقضائى والإدارى رقيباً من قبل الأمه، رقيب هو نوابهم فى مجلس الشورى، ورقيب هو الفقيه المنتخب من عندهم، ويكون الحكم حينئذ أقرب إلى الصواب من الحكم الديمقراطى الذى اخترعه الشرق والغرب.

وإنما نقول أنه شرقى غربى، لأنه ورد فى التواريخ انتهاج كلا الجانبين هذا النهج فى برهه ما من الزمان فقد، سن هذا النظام داريوش الأول عام (٥٢١)

قبل الميلاد، كما أنه سن في الهند، وفي الصين، وفي آتنا، نعم اختفى النظام الاستشارى فى كل العالم حتى أظهره الإسلام، بقوله سبحانه: {وشاورهم} (١)، و {أمرهم شورى} (٢)، وأخذ به الغرب فى العصر الحاضر.

لكن يجب أن نعترف بأن الغرب خلط الشورى بمادتين ساميتين:

الأولى: ماده الاقتصاد فى الداخل، فإن الاقتصاد هو الآخذ بزمام الحكم بالآخره، حيث ذكرنا فى كتاب (الفقه: الاقتصاد) فى أعداد أضرار الرأسماليه ما يوضح ذلك، فإن الرأسماليين: القله بيدهم الإعلام والانتخابات، وتلقائياً تقع فى أيديهم السلطه التنفيذيه والسلطه القضائيه، التابعه للقانون الموضوع حسب أهوائهم.

الثانيه: ماده الاستعمار فى الخارج، حيث إنهم يريدون أن يفتحوا الأسواق فى الخارج، وفتح السوق ملازم للاستعمار، كما ذكرنا تفصيل ذلك فى الكتاب الآنف ذكره.

القدره والطغيان

القدره والطغيان

الأمر الرابع: القدره من طبيعتها الطغيان، قال سبحانه: {إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى} (٣). وقال على (عليه السلام): «من ملك استأثر» (٤).

ص: ١٨٣

١- سورة آل عمران: ١٥٩.

٢- سورة الشورى: ٣٨.

٣- سورة العلق: ٦.

٤- انظر نهج البلاغه: الحكمة ١٦، و غرر الحكم: الرقم ٧٧٥٤.

وقال الشاعر:

الظلم من شيم النفوس فإن تجد

ذا عفه فلعله لا يظلم

ولذا فكر عقلاء العالم منذ القديم فى ترويض القدره، كما فكروا فى الوقوف أمام طغيان البحر والكوارث الطبيعیه، وهناك مناهج لهذا الترويض نذكر منها ثلاثه:

((مناهج ترويض القدره))

((الترويض الدينى))

((الترويض الدينى))

الأول: الترويض الدينى، ويعتمد على عاملين:

١) العامل الداخلى، بتهديب النفوس وتخويفها من عذاب الله سبحانه.

وهذا مقدم على كل شىء، ولذا قال سبحانه: {يزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمه} (١).

وهذه الرقابہ إذا حصلت، فهى من أشد الرقباء دقة ومحاسبه وضبطاً. قال عليه السلام: «وكيف أظلم أحداً بنفس يسرع إلى البلى قفولها، ويطول فى الثرى حلولها» (٢).

وقال: «والله لأن أبيت على حسك السعدان مسهداً وأجرّ فى الأغلال مصفداً، أحب إليّ من أن ألقى الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) يوم القيامة ظالماً لبعض العباد وغاصباً لشىء من الحطام» (٣).

إلى غير ذلك من الآيات والروايات التى تدل على جريان آثار النفس المرباه المؤدبه على جوارحها، بحيث تكفها عن الظلم، بخلاف النفس غير المرباه التى تنضح منها الأنانيه والكبرياء.

قال يوسف النبى (عليه السلام): «رب قد آتيتنى من الملك وعلمتنى من تأويل الأحاديث فاطر السماوات والأرض أنت وليى فى الدنيا والآخرة توفنى مسلماً وألحقنى

ص: ١٨٤

١- سورة الجمعة: ٣.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ٢٢٤.

بالصالحين} (١).

وبالعكس من ذلك قال فرعون: {أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى} (٢).

فالملك له ومبعث الخيرات من تحته، أما يوسف (عليه السلام) فملكه من الله، وعلمه من الله، والملك كله لله لأنه فاطره، وهو المشرف عليه فى الدنيا والآخرة، ومنتهى رغبته أن يبقى مسلماً صالحاً إلى حين الممات.

٢) العامل الخارجى، بالقوانين التى توقف الإنسان عند حده، وقوانين عقوبات الجنايات، وقوانين الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر: (الرقابه الاجتماعيه).

وعدم تطبيق الناس لهذه القوانين _ حتى طغت قدره الحكام وفعلوا ما يشاؤون، وبمعاونه نفس الناس الذين كان من المفروض أن يكونوا عوناً على الحكام، لا للحكام على الناس _ ذنب الناس لا ذنب القانون، كما أن عدم تطبيق الناس لقوانين الديمقراطيه عند من يؤمن بها، حتى صار الاستغلال الداخلى والاستعمار الخارجى، ذنب الناس لا ذنب الديمقراطيه.

مع فارق بين الدين الاستشارى التربوى، والديمقراطيه، هو أن الدين مستوعب لجانبى الروح والجسد، وفى جانب الجسد مستوعب لكل ما يصلح، بينما الديمقراطيه خاصه بجانب الجسد، فليس لها جانب روحى، وفى جانب الجسد أيضاً حكمها ناقص وليس بمستوعب، فالديمقراطيه تعطى ربع الإصلاح بينما الدين _ ونقصد الأديان السماويه غير المحرفه _ يعطى الوحده الكامله للإصلاح.

((الترويض الديمقراطى))

((الترويض الديمقراطى))

الثانى: الترويض الديمقراطى، حيث إن الديمقراطيين فكروا أن يقفوا

ص: ١٨٥

١- سوره يوسف: ١٠١.

٢- سوره الزخرف: ٥١.

سداً أمام طغيان القدره، وذلك بجعل زمام القدره بيد الناس، ومن الطبيعي أن الإنسان لا يطغى على نفسه، فلا يقتل نفسه، ولا ينتهك عرض نفسه، ولا يتلف أموال نفسه، إلا شاذاً.

إلا أن الديمقراطيين أخفقوا في ترويض القدره، فالذين استند الزعماء إليهم في القدره أصبحوا هم عبيد القدره، حالهم في ذلك حال العمال حيث أوجدوا هم المال، لكنهم أصبحوا عبيد المال، حيث يتصرف فيهم الرأسماليون بقدرتهم التي حصلوها من أموالهم كيف شائوا.

وفي ظل الديمقراطيه ولد (هتلر) و(موسيليني) و(الشاه) و(إسرائيل) والاستعمار، وقامت الحرب الجزائريه، كما قامت الحربان العالميتان، وفي ظل الديمقراطيه أصبح ألف مليون جائع في العالم، وأصبح بمعدل حرب إقليميه في كل شهرين ونصف منذ ستين سنه، وقذفت القنابل الذريه على بلاد اليابان، كما أن في ظلها تصاعدت الطبقيه في نفس بلاد الرأسماليه بصورة حاده.

من أخطاء الديمقراطيه

وسبب ذلك أمران:

أ) إن الديمقراطيه لم تضع برامج لتهديب النفس، فهي كما إذا نظر إلى الشيء من زاويه واحده، ومن المعلوم أن الإنسان ليس كالطين والخشب يستجيب لداعي التغيير حيث يأخذ الإنسان فأساً فيقطع الخشبه، أو معولاً فيهدم البناء، أو يصنع من الطين آجرأ، ومن الخشب بابأ، بل الإنسان عواطف وأهواء وشهوات إلى آخرها، وبدون التهذيب لا يخضع للقانون، مهما كان القانون

ص: ١٨٤

نزياً، ووضع العءول المسءقءمون، وعلىه فمآذا ءءول ءون ءمآه الءءمقراطءه أن ءكونوا هآءمءن لها، كمآ ءءء بالفعل، من ءفر فرق بءن أن ءكون ءمآه من قءبل المشرعءن أو المنفذءن أو الءعاه أو القضاه.

ب) إن الءءمقراطءه العربءه، اسءءلها رأس المال فى صالءه، ولذا فهى رأسمآلءه فى قالب الءءمقراطءه، والرأسمآلءه لا ءعمل إلا لصالء نفسها، أما الأمه فهى لءسء فى مرمى ءفكءر الرأسمآلى، إن همه أن ءءصل على أكبر قدر من المال ولو بقتل الناس وإشعال نار ءءروب.

وإلءك شاهءاً من الشواهد لهءه ءءقءه، قالها إءزنهآور الرءءس الإمرءكى عئء انءهاء ولاءءه الءانءه عام (١٩٤١) م:

(إن الولاىاء المءءءه لم ءعرف صناعه الأسلءه ءءى نشوب آءر ءرب عالمءه... وأصبءنا منذ ذلك ءءن مءرءن على أن نءلق صناعه للأسلءه ذات أبعاء شاسعه، وأضفنا إلى هءه الصناعه ءلاءه ملآءن ونصف من الرءال والنساء ىرءبءون بالمؤسسه الءفاعءه ارءبأءاً مباءراً، وأصبءنا ننفق سنوياً على الأمن العسكرى أكثر من الءءل الصافى للشركاء الإمرءكءه. وهءا ءءواءر بءن مؤسسه عسكرىه ضءمه، وبءن صناعه كبرىه للأسلءه هو ءءربه إمرءكءه ءءءه، ولذلك فإن كل مءءنه وكل مءلس من مءلس الولاىاء وكل إءاره من إءارات ءءكومه الفءرالىه، ءشعر بالءأءءر الكلى لهءه الءءعه الءءءه، سواءً كان هءا ءأءءر اقءصاءياً أو سءاسياً أو روءىاً، ونحن نقر بءاءءنا لمءل هءا ءءطور، ولكن علءنا أن لا نغفل عن مضاءعفاءه، لأن هءه المضاءعفاءء ءءمر عملنا ومواردنا وءءاءنا، أى إنها ءمر بءنه مءءمعنا، فءءوب علءنا أن نءءر من اكءساب المركب العسكرى الصناعى لقوه ءأءر فى مءالس

الحكومه، سواء أسعى المسؤولون عنه لاكتساب هذا التأثير أو لم يسعوا إليه، ويكمن فى مثل هذا التأثير خطر كارثى، وهو خطر نشوء قدره تحل محل جميع القدرات الأخرى، وهو خطر موجود ويمكن أن يستمر. فعلىنا أن لانتبح مطلقاً لقوه هذا المركب الجديد، أن تهدد حرياتنا وعملياتنا الديمقراطيه، ولا بد أن يكون المواطنون فى حاله يقظه وبصيره، تمكنهم من إكراه الآله الدفاعيه الصناعيه العسكريه، على أن تظل خاضعه لأساليبنا وأهدافنا السليمه، وتؤمن لهم أن يضمنوا نمو سلامتنا وحرياتنا معاً).

ولذا فالديمقراطيه، أصبحت جوفاء لا وسيله للحد من القدره، بل آله بيد المقتدرين ضد المستضعفين، ولا علاج للديمقراطيه من هذه المشكله إلا بالحد من سيطره رأس المال، هذا مع الغض من نقص الديمقراطيه بذاتها، حيث تفقد مناهج للروح كما تقدم.

وقد ذكرنا فى كتاب (الفقه: الاقتصاد) أنه لا بد وأن يكون المال بإزاء خمسه أشياء هي: (العمل الفكرى، والجسدى، والمواد الأوليه، وشرائط الزمان والمكان، والعلاقات الاجتماعيه)، ومثل هذا المال لا يتكوّن منه رأس المال بالمعنى الغربى، حتى يتبع ذلك القدره الموجه للأخذ بأزمه الديمقراطيه.

وقد أصبحت القدره الاقتصاديه المستظهره بالديمقراطيه المزيفه ذات حدين، حد التزييف لإرادته الشعب فى الداخل، وحد الاستعمار فى الخارج.

ثم إن هذا الاستعمار للخارج، حيث إنه صار من منهج من بيدهم القدره السياسيه الاقتصاديه،

وحيث إنه لا- تزوج طبيعه الإنسان بأن تكون ظالمه فى مكان دون مكان، أثرت تلك الطبيعه فى الداخل أيضاً، حيث الظلم لنفس الشعب إلا بقدر الخوف من الأحزاب المناوئه التى لها شىء من الحريه، ولذا فقد تحول ما يسمى بالبلدان الديمقراطيه إلى بلدان للظلم لنفسها ولغيرها، وأخذت الحريات تتقلص إلى أن يخنق الحبل عنق صاحبه.

((الترويض الشيوعى))

((الترويض الشيوعى))

الثالث: الترويض الشيوعى، حيث فكر الشيوعيون أن يقفوا سداً أمام طغيان القدره التى بيد الرأسماليين بتوزيع المال على العمال، فمن كل بقدر طاقته، ولكل بقدر حاجته. وإذا سقطت آله المال عن يد الرأسماليين، لم تكن هنالك قدره طاغيه، ويعيش الكل بسلام، وقالوا: إن هذا لا- يمكن فى مرحلته الأولى إلا بديكتاتوريه البروليتاريا، حتى ينتهى إلى سقوط الدوله، فيعيش الناس بدون دوله، كما تقدم تقريب وجه سقوط الدوله.

لكن انعكس الأمر فصارت القدره فى هذا المنهج أطفى: حيث جمع أولئك الذين صارت بيدهم القدره السياسيه بين (المنهج الديكتاتورى) إذ قد عرفت أنهم انتهجوا منهج ديكتاتوريه البروليتاريا، وبين (القدره السياسيه) وبين (القدره الاقتصاديه). أما فى المنهج الرأسمالى فقد أصبح القانون ديمقراطياً ظاهرياً، والقدره السياسيه بيد الدوله، والقدره الاقتصاديه بيد التجار، ولذا عجت بلاد الشيوعيه بمظالم لم يسبق لها مثيل.

ولنسمع ذلك من لسان المفكر اليوغسلافى (دجلاس) على ما كتبه (حسن صعب) بالنسبه إلى الطبقة السياسيه الماركسيه:

(فجميع التغييرات التى يحدثها الزعماء الشيوعيون تملئها قبل كل شىء مصالح الطبقة الجديده وأمانها، شأن هذه الطبقة الآن شأن أيه فئه اجتماعيه أخرى، فهى تعيش وتتصرف وتدافع عن نفسها وتتقدم، تحدها الرغبه فى أن

تزيد قدرتها).

قال الصعب: (وبلغ نقد القدره السياسيه الشخصيه المطلقه أشد ما يمكن أن يبلغه فى الحمله التى شنها خروشوف على ستالين، فى التقرير الذى قدمه للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفياتى، وقد استهل خروشوف التقرير بقوله: عمدت اللجنه المركزيه بعد وفاه ستالين إلى تنفيذ سياسه ترمى لإعلان استنكار التعاليم الماركسيه اللينينيه لإعلاء فرد ما ورفعته فوق البشر، ونعته بصفات خارقه للطبيعه تشبه صفات الآلهه، وتفترض فى هذا الإنسان أنه يعرف كل شىء ويرى كل شىء ويفكر بكل شىء ويستطيع أن يفعل أى شىء، وهو معصوم عن الخطأ فى كل ما يفعل).

ولا نريد أن نطيل البحث بذكر الأرقام والشواهد على أن الشيوعيه فى كل مكان لم تحد من طغيان القدره، بل زادت أضعافاً مضاعفه، حتى أن كوبا البلد ذا التسعه ملايين نسمة، فيه نصف مليون سجين، وأن (ماو) الصين قتل فى ثوره ثقافيه واحده مليونى إنسان، وأن روسيا قتلت إلى الآن فى أفغانستان مليون إنسان، وشردت زهاء ثلاثه ملايين، مع العلم أن الشعب الأفغانى زهاء عشرين مليوناً، إلى غير ذلك من مآسيهم فى أوروبا الشرقيه وفى غيرها.

مناقشه فكره (راسل)

مناقشه فكره (راسل)

ومما ذكرنا تبين وجه النظر فى فكره (راسل) حيث قال: (وإن الديمقراطيه الكلاسيكيه والديمقراطيه الماركسيه الجديده أرادتا ترويض القدره وأخفقتا فى ذلك، أخفقت الأولى لأنها سياسيه صرفه، وأخفقت الثانيه لأنها اقتصاديه صرفه، ولا يمكن أن تحل المشكله إلا بالجمع بين الاثنين)..

وجه النظر أن الجمع بينهما

ص: ١٩٠

أيضاً لا ينفع حيث لا يكون تهذيب للروح، إذ الاهتمام بنصف الإنسان لا يصلح الإنسان.

هذا مع الغض عن أن أى قانون يضعه إنسان لا يمكن أن يكون كاملاً، حيث إن الإنسان لا بد وأن يعيش فى شرائط وظروف خاصه وهى تكون وراء وضع القانون مهما كان نزيهاً، والقانون الصالح لشرائط وظروف لا يصلح لغيرها، فيكون فى غير تلك الشرائط والظروف جائراً، فإن معنى عدم الصلاح الجور.

لا يقال: والإسلام أيضاً لم يتمكن أن يضع حداً لطغيان السياسه، ولذا نشاهد الظلم بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) وإلى الآن، إلا فى فترات؟

لأنه يقال: فرق بين كون القانون منحرفاً، وبين كون التطبيق منحرفاً، فقد يكون الطريق ملتويماً وقد تسير السياره فيه بالتواء، والنقص فى الديمقراطيه الغربيه والشيوعيه فى نفس القانون، أما الحكام الظلمه فى بلاد الإسلام فقد انحرفوا عن القانون.

إذ قد عرفت أن الديمقراطيه الغربيه لا تقف دون كثره المال عند الرأسمالى وإن كان يجمعه من مجهود الآخرين، وإذا زاد المال فى أيدي قله، ونضب عن أيدي الكثره، تلاعب أهل المال بالمقدرات كلها، وطغت قدرتهم بسبب المال، كما أن الشيوعيه أرسلت دعائمها على جمع المال والقدره وإضفاء الشرعيه على الديكتاتوريه، ومن الواضح أن جمع هذه الثلاثه فى مكان يوجب أبشع أنواع طغيان القدره.

أما فى الإسلام فـ (المال له ضوابط) و(لا ديكتاتوريه) و(القدره من الله لمن فيه الشرائط ممن تنتخبه الأمه).

الأمر الخامس: فى القدرة الاجتماعيه، التى يحصلها الإنسان من ربط نفسه بالمجتمع، وذلك لأن الإنسان ضعيف غايه الضعف، حتى من أضعف الحيوانات بل النباتات، إذ الحيوان مهما كان ضعيفاً يتمكن من تحصيل شؤون نفسه بنفسه بدون مساعده الحيوانات الأخرى، بينما الإنسان لا يتمكن من ذلك إلا بمساعده الآخرين، ولذا فكل إنسان لابد له من ربط نفسه برابطتين:

الأولى: الرابطه الاجتماعيه، حيث يجتمع من الآخرين من عائله أو نحوها، وحتى إذ كان يعيش فى الأ-كواخ وبيوت الطين والكهوف، حيث يتعاون الجميع فى تحصيل اللباس والمسكن والمأكل ونحوها، وإذا شذ إنسان فعاشر وحده فى جزيره، لأنه انكسرت سفينته أو ما أشبهه، فذلك اضطرار أو انحراف فردى.

الثانيه: الرابطه السياسيه، فيما إذا كان هناك حكم أى لون من الحكم كان، حيث إن الإنسان له مصالح عاليه، وتلك المصالح تؤمن بواسطه الدوله، فيربط الإنسان نفسه بالدوله، حيث يتفيؤ تحت ظلالها، وفى قبال ذلك يطيع أوامرها كرهاً أو طوعاً.

وقد يكون الارتباط بجماعه سياسيه ارتباطاً عضوياً، كما إذ صار عضواً فى حزب أو منظمه أو ما أشبهه، وقد يكون الارتباط بجماعه غير سياسيه لأجل وحده الهدف بين هذا الفرد وتلك الجماعه، كجمعيه ثقافيه أو اقتصاديه أو تربويه أو نحوها من الجماعات الكثيره ذات الأهداف المختلفه.

وبهذا تبين أن الارتباطات على أربعة أقسام، لأنها إما تلقائيه، أو تعمديه، وعلى كل حال إما سياسيه أو غير سياسيه، والنتيجه فى الكل واحده، هو كسب القدره.

ثم أهداف الإنسان الذى انضم إلى جماعه إما معنويه مثل كسب الشهرة والحكم، أو ماديه مثل كسب الملابس والمآكل والثروه أو إرضاء الشخصيه بإبداء رأيه أو إمكانيه الخدمه للآخرين، إلى غير ذلك.

العلاقه بين الفرد والجماعه

العلاقه بين الفرد والجماعه

ثم إن الجماعه كما تعطى للفرد المنضم إليها قدره فوق قدرته الفرديه، تأخذ منه قسطاً من حريته، حيث إن الواجب عليه أن يترك بعض آرائه وقدراته الفرديه إزاء رأى الجماعه وعملها، فلو كان فرداً مثلاً استراح فى أيام العطله، بينما إذا انضم لزم عليه أن يعمل، وكذلك لو كان فرداً انتخب زيداً للنيابه فى مجلس الأمه مثلاً، بينما حيث صار منضمّاً إلى الجماعه وصار رأى الجماعه انتخاب عمرو، لزم عليه أن ينتخب عمرواً ويترك رأيه لرأى جماعته، لكن حيث إن الإنسان يوازن بين حريته الفرديه وبين قدراته الاجتماعيه، ويرى أن الثانيه أهم، يرجح الأهم على المهم.

وبذلك يقع الفرد المنضم إلى الجماعه فى كثير من الأحيان، بين تناقض آرائه وآراء الجماعه، ويقع فى داخله تدافع فى اتخاذ أى المسلكين، أترك مسلك نفسه وفى ذلك وخز ضميره، أو يترك مسلك الجماعه وفى ذلك تأنيب الجماعه وأحياناً عقابهم له بالطرد أو الإهانته أو ما أشبه ذلك.

وفى بعض الأحيان يجد الإنسان والجماعه فى مفترق الآراء حلاً وسطاً، وبذلك يكون تنازل من كل جانب عن بعض آرائه.

لكن قد لا يتحمل الفرد التنازل عن رأيه لرأى الجماعه، والجماعه تصر

على رأيها، فيخرج الفرد عن الجماعه، ملتزماً بكل عواقب ذلك السيئه، وقد يتخطى إلى أن ينضم إلى أعداء الجماعه، أو إلى تشكيل جماعه جديده تكون بالنتيجه في قبال الجماعه الأولى، وقد يحدث الانشقاق في الجماعه فتصبح كتلاً تعادى بعضها بعضاً، وإن اجتمع الكل في إطار عام يحترم الكل ذلك الإطار، كما يحدث ذلك في غالب مجالس الأمه ولهيئه الوزراء وما أشبه ذلك.

وفي النظر الفلسفي: اختلاف الآراء رحمه، إذ لولاه لجمدت الحياه، فإن الحياه تتقدم بالابتكار الموجب لاختلاف المبتكر وغيره، بالإضافة إلى أن الاختلاف دافع إلى التناقس الموجب لتقدم عجله الحياه، نعم اللازم أن لا يخرج الاختلاف عن موازينه العلميه والعملية إلى موازين التخاصم والتحارب.

ثم إنه كلما كان الانسجام بين أفراد الجماعه أكثر، كان التقدم الخارجى والاطمينان النفسى فيهم أكثر، وبالعكس كلما كان التخاصم وعدم الانسجام أكثر.

ولذا فالواجب على الجماعه أن يقرروا ضوابط للعمل تحد من نشاط التخاصم والنزاع، أمثال الشورى بأخذ أغلبه الآراء، والقرعه إن تعادل الجناحان، وقرار الحلول الوسطى فيما لو أمكن فيه ذلك، إلى غير ذلك.

وفي الإسلام ضوابط كثيره بهذا الصدد، أمثال: {أمرهم شورى} (١)، و«القرعه لكل أمر مشكل» (٢)، و«إنصاف الناس من نفسك» (٣)، و«أحب لغيرك ما تحب لنفسك» (٤)، مما قد ذكر في كتاب العشره، وفي كتب الأخلاق بإسهاب.

ص: ١٩٤

١- سورة الشورى: ٣٨.

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ١٩١ الباب ١٣ من كيفية الحكم.

٣- نهج البلاغه: الكتاب ٥٢.

٤- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٤٤ الباب ١٢١ من العشره ح ٧.

وتعلق الفرد بالجماعه قد يكون شديداً، إما طمعاً أو خوفاً، بحيث يتنازل الإنسان عن كل ارتباطاته العائليه والاجتماعيه لأجل ذلك الارتباط، فيضحى بمصالحه الطبيعيه لأجل مصلحه جماعته، وأحياناً يضحى بنفسه فى سبيل ذلك الارتباط، خصوصاً إذا كان معتقداً بالثواب والأجر فى الآخره.

ولا- يخفى أن إطاعه الفرد لجماعته التى انضم إليها لا- توجب الضغط عليه دائماً، فإن الأمر إذا كان بدون الموازين أوجب الضغط، أما إذا كان بالموازين التى قررت للأفراد واعتقد الفرد بها، لم يكن الأمر ضاغطاً عليه، بل كثيراً ما يوجب السرور والبهجه، حيث يرى الفرد فى الإطاعه راحه ضميره ووصوله إلى هدفه.

ولذا فاللازم أن يكون للجماعه هدف ووسيله واضحان، وتعمل الجماعه لتهيئه الجو العام لذلك الهدف ولتلك الوسيله، وكلما كان جو الحريه أوفر للأفراد فى الجماعه وكان الإنصاف أكثر سياده وكانت الشورى حقيقه، كان تعلق الفرد بالجماعه أوثق، وتحققت الإطاعه بصوره تلقائيه مع الرضا الكامل، إذ الإنسان يعبر المعنويات احتراماً بمثل ما يعبر الماديات اهتماماً، ولذا وضع الإسلام خطوط الشورى، وكان الرسول (صلى الله عليه وآله) يقول: «أيها الناس أشيروا على»^(١)، إلى غير ذلك مما تقدم الإلماع إليه، وقد قال (صلى الله عليه وآله): «يسعى بدمتهم أذناهم»^(٢).

فكل فرد كان يرى نفسه كغيره فى الجماعه الإسلاميه، فلا يحس بثقل الأوامر عليه، ولذا ذكروا فى فن القيادة أن الرئيس الناجح هو الذى يشعر جماعته بأن ما يفعله هو رأى الجماعه، لا أنه استبد بالأمر.

ص: ١٩٥

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٣٢ الباب ٢٤ من العشره ٥١.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٥٦ الباب ٣٠ من القصاص فى النفس ح ٤.

ثم إن انتماء الإنسان قد يكون إلى جماعات متكافئه أو متسلسله، كما إذا كان عضواً في جماعه اقتصاديه وجماعه سياسيه، وكما إذا كان عضواً في جماعه، وفرداً في دوله.

وفي مثل هذا الحال قد يتصارع رأى الطرفين، ويكون لكل رأى تطلب لانضمام هذا الفرد إليه، فإذا كان رأى الجماعه السياسيه انتخاب زيد لأنه أقدر على الإدارة، ورأى الجماعه الاقتصاديه انتخاب عمرو لأنه أكفأ في تقديم الاقتصاد، أو كان رأى الجماعه عدم الحرب لأنها جماعه سلام، ورأى الدوله الحرب باعتبارها ضروره لهيبه الدوله، وقع العضو في تضاد هل يطيع هذا أو ذاك، وفي كل إطاعه خساره الطرف الآخر، بل أحياناً عقوبته، كما إذا لم يطع الدوله حيث يكون معرضاً لعقوبه المخالفين.

نعم أحياناً يكون هنا فرجه يتمكن الفرد من الفرار عن المحذور، لكن الفرجه ليست دائماً، فعلى الفرد أن ينتخب أحسن الطريقتين بنظره، لأن المقام من باب الأهم والمهم، وهى قاعده عقلائيه.

ثم إن كلاً من الجماعه والفرد ينقسم إلى (أهوج) و(معتدل)، فالاقسام المتصوره أربعة، إذ مع كلاً حالى الجماعه حالان للفرد، وخير الأقسام ما كانا معتدلين.

فالجماعه الهوجاء هى التى تفرض رأيها على الفرد، وإذا خالف فى رأى أو عمل، تجعله محل الضغط أو تفصله، ويكون الرأى فيها بيد فرد أو قله يفرضون آراءهم على المجموع، وكانت آراؤها بدون الاستقاء من الشرائط والظروف.

والفرد الأهوج هو الذى يدخل الجماعه بدون ملاك، ويخرج منها بدون

مبرر، ويكثر المخالفه، ويستبد برأيه وإذا خالف الجماعه اشتغل بالتخريب.

وبالعكس من الجماعه الهوجاء والفرد الأهوج، الجماعه والفرد المعتدلان، فليس كل إنسان يدخل فى الجماعه أو يخرج عنها اعتباطاً وبدون رؤيه، وإذا كان فى الجماعه أعمل رؤيته فى القرارات، ولا يغتر بالانتصارات، ولا ييأس من الانتكاسات، بل يعالج الأمر بالواقعيه والرؤيه الرزينه، سواء فى صنع القرارات أو فى مقابله الانتصار والانتكاسار، كما أنه ليس كل جماعه تعمل الديكتاتوريه فى قبال الفرد.

نعم هناك بعض الجماعات تعمل الديكتاتوريه، فلا تحترم رأى الفرد، ولا تجنح إلى الاستشاره، وتخلط الحق بالقوه الباطله، ومثل هذه الجماعه تكون خطراً على الفرد.

ص: ١٩٧

شروط تقدم الجماعات

(مسأله ١٨): حيث انتهى بنا الكلام فى المسأله السابقيه إلى الفرد فى ضمن الجماعه، وإلى الجماعه المشتمله على الأفراد، من جهه تبادل القدرات، واستفاده كل منهما من الآخر امتداد قدرته نحو الأهداف التى يتوخاها كل منهما، نعطف عنان الكلام فى هذه المسأله إلى المؤهلات التى تؤهل الإنسان لأن يكون عضواً صالحاً فى الجماعه، سواء كان رئيساً أو غيره.

فإن الجماعه إنما تتركب من الأفراد، كما أن المجتمع الكبير إنما يتركب من الجماعات، فإن صلح الفرد وكان بالمستوى اللائق فى الإطار الفكرى المناسب، صلحت الجماعه، لأنها ليست إلاً أفراداً، وإذا صلحت الجماعات صلح المجتمع الكبير، والعكس بالعكس، وإذا توفرت فى العضو هذه المؤهلات كان أقرب إلى بلوغ أقصى قدره مما يقربه إلى الهدف.

ومن المؤهلات:

أ: الهدوء والتوازن

أ: الهدوء والتوازن

الهدوء والصفاء والتوازن الفكرى والعملى، فإن القلق والهياج والخلط

فيهما خليفه بأن تجعل من الإنسان عضواً فاسداً مفسداً، فهو لا يتعد عن قدره فقط، بل يسقط قدراته أيضاً في الوصول.

وكما يلزم أن يكون العضو بنفسه متصفاً بتلك الصفات الحسنه الآنفه الذكر، كذلك يلزم أن يكون له الإيحاء بهذه الصفات إلى غيره، فإن للإيحاء أيضاً تأثيراً كبيراً في كبح جماع الهيجان الذي قد يحدث عند النقاش في الاجتماعات.

وعلى العضو إذا رأى من نفسه هياجاً لا يتمكن من كبحه، أو رأى ذلك في النقاش، أن يعتزل انعزالاً بسلام، لا بشده ليهدي من نفسه ومن الآخرين، والانعزال في هذا الحال يعطى الإنسان الهدوء الذي يهيئ المناخ الملائم للتفكير وتحري المخرج.

ومما يؤثر سلباً على الهدوء الدخول في الجانبيات، فإن المهم عند النقاش أن ينظر الإنسان إلى الهدف ويسير إليه، ولا يدخل فيما لا يهم الأمر.

واللازم أن لا يقول السياسى القدير أبداً أن له أتعاباً كثيرة، وأنه مشغول الذهن، وأنه لا يستجيب ذهنه، أو لا يسعه عمله، فإن كل ذلك يوحى إلى النفس بما يقوله الإنسان، وينتهى به الأمر إلى الاعتقاد بصحة ما يقول.

ب: الصبر في المشاكل

ب: الصبر في المشاكل

الصبر على المشاكل وعلى السير إلى الهدف، فإنه من أقوى سمات القدره، قال سبحانه: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَظَفَرَ أَنْ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (١)، والصبر ضمان لحفظ النظام ولحفظ الهدوء، ولتبصر العواقب ولمعرفه ارتباط الأشياء بعضها ببعض.

ص: ١٩٩

ولذا ورد: «والصبر من الإيمان كالرأس من الجسد»^(١)، فإنه المسيطر المسير للأمر، كما أن الرأس هو المسير للأعضاء والمسيطر عليها.

وقد قال أحد الفلاسفة: (أخضع نفسك لتستطيع إخضاع الآخرين، فإن لم تفعل ذلك لم تستطع أن تسطير على الآخرين)، والوجه في ذلك واضح، فإن الناس لا يخضعون لهش النفس الضعيف الإرادة، أما إذا تمكن الإنسان من جمع نفسه وتقويتها صلحت للسيطره على الآخرين، ومن بعض علل الصوم هو هذا، حيث إن الصوم يوجب تقوية الإرادة والسيطره على الذات، وفي الآيه الكريمة: {واستعينوا بالصبر والصلاه} ^(٢)، فمن يعرف فن الصبر يعرف فن الإصبار، ومن يقدر على الخضوع، فإن الصلاه خضوع لله سبحانه، يقدر على الإخضاع.

واللازم أن يوحى العضو إلى الأعضاء بالصبر، فيقول لهم: اصبروا وثقوا وكونوا مثابرين تتذلل لكم الصعاب، قال سبحانه: {يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون} ^(٣)، والمرابطه والتقوى أيضاً نوعان من الصبر.

ج: معرفه الناس

ج: معرفه الناس

والعضويه تتطلب أول ما تتطلب معرفه الناس، حتى يتمكن الإنسان أن يضع كل أحد موضعه، ويعامل كل فرد وكل جماعه المعامله اللائقه به وبها.

ص: ٢٠٠

١- نهج البلاغه: قصار الحكم ٨٢.

٢- سوره البقره: ٤٥.

٣- سوره آل عمران: ٢٠٠.

يجب أن يعرف الإنسان أن الناس لا يطلبونه لحل مشكلاتهم، وإنما يريدون منه الاستماع الجيد لمشكلاتهم، ثم حل الميسور من تلك المشكلات، وهذا ما يقدره العضو غالباً بقدره، وقد ورد عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكم» (١).

والأخطاء التي تصدر عن العضو الآخر أو عن سائر الناس، يجب على الإنسان السياسي أن يلاحظها مراعيًا الظروف المحيطة بالخطأ، ولذا قد يكون خطأ واحد من إنسان واحد، مختلفاً في درجات البشاعة بين زمان وزمان وشرط وشرط، وهكذا بالنسبة إلى الخطأ الواحد من نفرين.

د: مستويات مختلفه

د: مستويات مختلفه

تختلف درجة العضو في الجماعه باختلاف فهمه وحزمه وهمته، بالنسبه إلى الهدف، فقد يكون عضو فاطر الهمه لا يؤمن بالهدف إيماناً كاملاً، وقد لا يفهم الهدف حق فهمه، وقد لا يكون حازماً عند سيره إلى الهدف، وكل ذلك مما يقلل قيمه العضو، ويجعله سياسياً فاشلاً.

ولذا فاللازم أن يجتنب العضو عن الأقوال المثبطه، والروح السلبيه، والفكره التشائميّه، فإن السياسى الناجح هو الذى يكون إيجابياً، ويخلق فى نفسه مزيداً من القدره، فمثل (هذا الأمر لا يفيد) و(لن نقدر عليه) و(لا نصل إلى الهدف) و(ليس هنالك مخرج من المشكله) و(لا أجد ما يمكن عمله)، إلى غير هذه الجمل، لا تفيد العضو إلا تأخراً، والجماعه إلا انحطاطاً.

ص: ٢٠١

واللازم أن ينقل العضو إيمانه بالهدف وإمكانه إلى سائر الأعضاء، وبذلك يكون الاقتراب إلى القدره أكثر فأكثر.

ه: القدره

ه: القدره

والقدره أمانه في ذمه الإنسان، لا يحق له تبذيرها ولا تجميدها.

فالأول: أن يصرفها في غير مصرفها، سواء كان مصرفاً باطلاً، أو مصرفاً أقل من المصرف المقرر.

والثاني: أن لا يصرفها.

والأول كما إذا صرف ديناره المقرر صرفه في كتاب درسه في الأفيون أو في كتاب دون درسه.

والثاني كما إذا جمد الدينار فلم ينتفع به، والإنسان القدير ليس ملكاً لنفسه بل للمجتمع، إذ القدره مستمده من الجمع، فإذا لم يستعمل القدره حق قدرها كان قد خان.

قال الله سبحانه: {إن عرضنا الأمانه على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنا وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً} (١١)، إنه ليظلم نفسه والآخرين، ويجهل قدر نفسه والآخرين، فلا يرد الأمانه أصلاً، أو لا يؤديها حق أدائها.

والقدره كالشجره، كلما صرفها الإنسان نمت أكثر فأكثر، وجاءت بقدرات جديده، بينما إذا لم يصرفها، أو لم يجعلها في المكان اللائق بها، تقلصت و

ص: ٢٠٢

ذبت حتى تموت.

قال سبحانه: {أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه} (١).

وفي الحديث: إن ملكاً ينادى ويدعو: اللهم أعط كل منفق خلفاً، وكل ممسك تلفاً (٢).

واللازم على ذى القدره أن ينمى قدرته، فإن القدره أيضاً قابله للنمو، فالقدره السياسيه والاقتصاديه والعلميه وغيرها كلها قابله للنمو، وإنما نمو كل قدره حسب موازين تلك القدره.

و: الفكر المتكامل

و: الفكر المتكامل

الفكر المتكامل والجرأه والمبادره واتخاذ القرار من الأمور الضروريه للإنسان ذى القدره، وعليه فاللازم على القدير أن لا يقدم بدون تفكر فى جوانب الأمر، وإلا كان ما يفسده أكثر مما يصلحه، ثم إذا فكر لكنه تجبج وتردد لم ينفعه تفكره، والسابقون هم الفائزون فاللازم المبادره.

قال سبحانه: {والسابقون السابقون أولئك المقربون} (٣).

وقال تعالى: {سارعوا} (٤).

و: {استبقوا} (٥).

و: {فى ذلك فليتنافس المتنافسون} (٦).

يقول أحد الحكماء: (الجرىء من فكر فى الأشياء بهدوء، ودرسها بدقه، ووازن بين

ص: ٢٠٣

١- سورة الحديد: ٧.

٢- الكافى: ج ٤ ص ٤٢ باب الإنفاق ح ١.

٣- سورة الواقعه: ١٠.

٤- سورة آل عمران: ١٣٣.

٥- سورة البقره: ١٤٨.

٦- سورة المطففين: ٢٦.

الأمر واختار الأصلح، ثم بادر وأسرع، لا يلوى على شيء).

ولذا يكون الروتين أضر شيء بالقدرة، وإذا رأى ذو القدرة أن أمره يسير بروتين، لزم عليه أن يخترع أمراً جديداً يمكنه المبادره في نطاقه، فإذا فتح مدرسه وتجمد، فكر في فتح مكتبه ثم مستشفى ثم مطبعه وهكذا.

وكذلك يجب أن يكون دائماً على أهبة الاستعداد للعمل، ويفكر لكل ظرف في رد فعل حسن وسريع، فالحياء عباره عن مجموعه قرارات وإنجازات، وكل من كانت قراراته وإنجازاته أكثر، كان أكثر حيويه وأجدر بالاحترام والتقدير.

ولذا فلا يجوز انتظار الوقت الأفضل إلا في موارد خاصه، أما من يقول إنه ينتظر ذلك، فليس إلا تهرباً من المسؤوليه في بعض الأحيان، ومثله من يقول: إنه يتحرى العمل الأفضل، وليتذكر صاحب القدره المثل المشهور: (من لم يحطم المتاعب حطمته).

ز: الإراده الفولاذيه

و: الفكر المتكامل

ليتذكر صاحب القدره دائماً أن إرادته التنفيذ عامل من عوامل النجاح، والمريد للتنفيذ إذا أوصد أمامه ألف باب دخل من الباب الواحد والألف، فليس الجو مهما كان خانقاً بدون فرج، كما أن الجو لمن لا يريد التنفيذ لا يوجد فيه ولا كوه، فالأعداء تلبد الأجواء.

وإذا أراد ذو القدره أن يعالج معضله مستعصيه كان عليه أن يحللها، فإن العضلات الصعاب عباره عن أمور صعبه تجمعت في صوره واحده، كالعقد في الخيط تحل عقده عقده، وكلما كان الإنسان أكثر

نفوذاً وعملاً وحلاً للصعاب كان أجدر بالحياه وبأن يكون سياسياً بارعاً، فإن السياسه كالبناء له أحجار توضع بعضها فوق بعض حتى يكون بناءً متكاملًا، وإذا لم يقدر الإنسان من عمل كبير، فخير له أن يعمل أعمالاً- صغاراً، فإن بتجميع القطرات يكون البحار، وبيجمع الذرات يكون الصحارى.

ح: الانضباط

ح: الانضباط

ومهما كان الانضباط رائد الإنسان القدير فى كل شأنه، ازداد قدره على قدره، وهو عبارته عن وضع العمل المناسب فى المكان المناسب وفى الزمان المناسب، وكذلك بالنسبه إلى وضع الأفراد فى أماكنهم، فالشجره قد تعطى ألف برتقاله إذا كانت فى مكان مناسب، بينما لا تعطى حتى مائه فى المكان غير المناسب.

والانضباط لا يأتى إلا بعد رؤيه مستقبلية وحاليه، ليعرف مقادير الأشياء ومواقعها، فهو العمل ضمن فكره مدروسه بإتقان، بعد أن يفهم القدير بسبب الدراسه المشاكل ويضع الحلول وكيفيه رد الفعل لها، والانضباط يجب أن ينفذ فى جو مرح، ولا يكون قاسياً، وإلا حطم الروح مما يوجب قله التقدم، فإن الروح والجسم يشتركان فى تقديم الأمور، فإذا انسحب أحدهما من الميدان لم يقدر الآخر على أمر.

ط: رفع المستحيل

ط: رفع المستحيل

وليعلم السياسى القدير أن لا مستحيل إلا ما ينتهى إلى النقيضين، جمعاً أو

رفعاً، فكل شيء ممكن حتى ما إذا أراد توحيد ألف مليون إنسان تحت حكمه واحده، ولقد فعل مثل ذلك غيره قبله، فإذا قال: إنه لا يمكن فتح مدرسه أو تشكيل منظمه أو إنقاذ بلد، كان ذلك منبأ عن عدم جدارته بنفسه، لا عن عدم إمكان العمل.

واللازم فى السير أن يجعل برنامجين الطريق وبرنامج المتاعب، فإذا فعل ذلك وارتطم بالمشكلات لم يؤثر ذلك عليه، حيث قد أدرجه مسبقاً فى برنامجه العام.

وهناك قد تأتى حواجز استثنائية، ولا يهتم بها السياسى القدير، حيث إنه هضم أمثالها، وقد قالت الفلاسفه: (حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد).

وكلما قوى العضو نفسه كان أجدر بالوصول إلى الأهداف، فمهما قويت النفس قل ضغط الانفعالات والاضطرابات عليها، ولذا ورد فى الحديث: «المؤمن أصلب من الجبل، فإن الجبل يقتطع منه والمؤمن لا يقتطع منه» (١).

ى: التخطيط السليم

ى: التخطيط السليم

أما الأمانى فهى بضائع النوكى، أى الحمقى، كما يقول على (عليه السلام) (٢)، فالقدره لا- تأتى بالأمانى، وإنما بالتخطيط السليم، ووضوح الرؤيه المستقبلية، وتحرى الوسيله التى تنتج الهدف، بأيسر الطرق وأقربها.

وما من شك فى أن كل أسباب السعاده ليس بيد الإنسان، بل منها ما بيد التقدير، ولذا

ص: ٢٠٦

١- انظر: نهج البلاغه: الخطبه ٣٧.

٢- انظر: من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٣٨٤ ح ٥٨٣٤ وفيه: وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي وَصِيَّتِهِ لِابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: « يَا بُنَيَّ إِيَّاكَ وَالِاتِّكَالَ عَلَى الْأَمَانِيِّ، فَإِنَّهَا بَضَائِعُ النَّوْكَى وَتَنْبِيْطُ عَنِ الْآخِرِ » .

قال سبحانه: {أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون} (١).

وقال: {وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى} (٢).

وقال: {نبلوكم بالخير والشر فتنة} (٣).

وإنما الكلام فيمن ينال السعاده، إنه هو الذى يهيئ كل الأسباب الممكنه، مثله فى ذلك مثل من ينال الصيد، فإنه ليس كل أسباب الصيد بيد الإنسان، لكن مع ذلك الذى ينال الصيد هو الذى هيا أسبابه الممكنه، وإلى غير ذلك من الأمثله.

فمن سمع الإنسان أنه ذو حق فى التقدم لابد وأن يفهم السامع أن ما جناه من الثمره الطيبه إنما هو نتيجة جهده وعمل طويلين، قد يضرب بجذوره إلى ما قبل خمسين عاماً، فالماشى على الدرب باستمرار يصل كثيراً ما.

وإذا أصابه نوع من اليأس لما يجده من عدم الثمره، فليعلم أن الأعمال وإن كانت ثمر مضميه وثقيله وبلا نتيجة فى بعض الأحيان، إلا أن الواقع غير ذلك، فالجهد لا يكون ضائعاً، والتعثر ليس دائماً، وإنما بعض الأشجار يعطى الثمره بعد حين، وقد قال سبحانه: {ومثل كلمه طيبه كشجره طيبه أصلها ثابت وفرعها فى السماء تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها} (٤).

وكما أن البذور تختلف فى الإنتاج، وكذلك تختلف البذره الواحده فى الإنتاج حسب شروط الزمان والمكان، كذلك الأعمال السياسيه وبذل الطاقات والقدرات تختلف اختلافاً إنتاجياً، واختلافاً زمنياً.

ص: ٢٠٧

١- سوره الواقعه: ٦٤.

٢- سوره الأنفال: ١٧.

٣- سوره الأنبياء: ٣٥.

٤- سوره إبراهيم: ٢٤ و٣٥.

يا: اغتنام الفرص

يا: اغتنام الفرص

ومن أهم ما ينتج القدره اغتنام الفرصه، فبينما «إضاعه الفرصه غصه»^(١)، يكون انتهازها قوه، وقد ورد في الحديث: «انتهزوا الفرص فإنها تمر مر السحاب»^(٢).

والفرصه لا تطرق أبواب كل أحد، كما لا تستمر في طرق باب أحد، فاللازم أن يكون السياسى ذكياً، ينتهزها أينما وجدها، ولذا يقول أحد الحكماء: (انتهز الفرصه كلما وجدتها، ولا تجعل وقتك يذهب بتعلل، فإذا تذكرت في نصف الليل في الفراش الوثير أنك لم تفعل ما كان ينبغي عليك أن تفعله فانهض واعمله).

والحياه كلها قدرات وفرص، كالبحر كل جوانبه ماء، وإنما الكلام فيمن يغترف، فإذا لم تغترف واغترف غيرك فلا تلم إلا نفسك، واعلم أن اللوم لا ينفع.

ولا- يزعم الإنسان أن غداً أيضاً وقت، فهو وقت عمل ثان، ولا يستوعب غداً عمل نفسه وعمل اليوم الماضى، وانتهاز الفرصه يحتاج إلى يقظه دائمه، واستشاره مستمره، وعمل دائب، وتحرٍ للأفضل في كل لحظه.

يب: التواضع

يب: التواضع

والقدره تلازم التواضع، والسياسى القدير هو الذى يعلم أن الأراضى المرتفعه محرومه من مياه الأنهار، فالمتواضع مصب القدرات، ولأن البحر

ص: ٢٠٨

١- نهج البلاغه: الحكمه ١٨٨.

٢- نهج البلاغه: الحكمه ٢١.

ذو تواضع يجمع مياه الأمطار المستعليه، أما الربى فيسيل عنها الماء حتى لا يبقى فيها منه قطره، والحركات إنما تنجح بتجميعها قطرات القدره، حيث تتواضع للقدرات، بينما الحكومات إنما تفشل لاستعلائها، فتتحدّر عنها القطرات إلى أن لا تبقى فيها قطره فتسقط.

وإذا أراد الإنسان أن يعرف سر سقوط حكمه مع قدراتها الكثيره، وبدء حكمه مع أنه لا-قدره لها إطلاقاً في حال الشروع، فلينظر إلى مجنون الغرور والتواضع، فقبل الوصول إلى الحكم تواضع وأخذ في الصعود، ولما وصل إلى الحكم أخذ الغرور فأخذ في الهبوط، وهكذا حتى يسقط ويأخذ غيره مكانه.

ومن طرق التواضع أن يحترم الإنسان آراء الآخرين ويستشيرهم، فقد ورد في الحديث: «أعقل الناس من جمع عقل الناس إلى عقله»^(١).

وفي شعر منسوب إلى علي (عليه السلام): «وترى قفاك بجمع مرآتين».

فإذا فكر السياسى القدير أنه إنسان، وكل إنسان _ باستثناء المعصوم عليه السلام _ معرض للخطأ، لم يمتنع أن يتحرى الرأى الأصوب فى أموره، كما لم يمتنع أن يعترف بالخطأ إذا ظهر له ذلك، وفى المثل: (الاعتراف بالخطأ فضيله)، وهذان الأمران، الشورى والاعتراف بالخطأ، يزيدان الإنسان قدره، كما يزيدان الناس به ثقته.

ص: ٢٠٩

١- انظر الأمالى للصدوق: ص ٢٧ المجلس السادس ح ٤.

يج: البحث عن النقد

وعلى الإنسان الذى يتطلب القدره لإنجاح المهمات، أن لا يتطلب المديح ولا يقبله من أحد، بل بالعكس يجب عليه أن يفحص عن النقد، ويتطلب النقد البناء عن أصدقائه وعن الآخرين.

وفى الحديث: «خير الأصدقاء من أهدى إلى عيوبى»^(١)، فكل معرفه بالنقص توجب إكمال الناقص، وهو خطوه جديده إلى القدره، فإن القدره والكمال متلازمان.

أما إذا انتظر الإنسان مدح الآخرين له بما هو كذب وهش لمدحهم إياه بما ليس فيه، فهو أخذ فى السقوط، والقدره تنحدر عنه انحدار الماء من الشلال.

ومن أسباب سقوط الإنسان أن يمدح نفسه، وإذا أراد أن يتحدث بما عمله لأجل مصلحه فى الحديث مرتبطه بالمهمه، فاللازم أن يترك كلمه (أنا)، وإنما يستبدلها بـ (نحن)، فإن (أنا) يعنى إنه وحده عمل، بينما (نحن) معناه إنه جزء فى العمل، وإنما كانت جماعه عامله هو أحدهم، وفى ذلك تواضع واكتساب قدره.

كما أن اللازم اجتناب كلمات تدل على الغرور، مثل: (لقد قلت لكم)، (لقد تنبأت)، (لقد كنت أتوقع)، (سترون إصابه رأبى)، (ألا- تذكر أنى قلت هذا قبل مدته)، إلى غيرها مما يعطى تبجحاً، فإن أمثال هذه الألفاظ توجب انفضاض الناس، ولازمه تقليل القدره.

ص: ٢١٠

١- انظر الوسائل: ج ٨ ص ٤١٣ الباب ١٢ من أبواب أحكام العشره ح ٢.

وأخيراً، فليعلم الذي يريد تحصيل قدره أن حل الأمور لا يمكن بالأقوال المجردة والتأفف، وإظهار النفس بمظهر الجد مع الفراغ عن العمل، بل التقدير هو الإنسان الواقعي الذي يلاحظ الأمور بكل واقعيه، وبدون أن ينظر إليها بمنظار غير صحيح.

فإن عدم الانسجام مع الواقع في الفكر والعمل أول خطوه للعجز، فالتشائم والتفائل ورؤيه الأمور صغاراً أو كباراً بما ليس بواقع، كل بدوره ينقص قدره.

ولا يخفى أن الكلام في هذه المسأله ينتهي إلى مئات المواد، نكتفي منها بهذا القدر، تمشياً مع وضع الكتاب، والله المستعان.

بين الحقوق والقدرات

(مسأله ١٩): فى الشريعة الإسلاميه (الحق) يقال لما يطابق الواقع من جانب الواقع، و(الصدق) يقال له من جانب الخارج، فإذا قيل: زيد قائم، فإن لوحظ كونه خارجاً قيل له (حق)، وإن لوحظ الكلام المطابق لذلك الخارج يقال له (صدق)، فهما وجهان لشيء واحد.

و(المشروع) يقال لما شرع من قبل الله سبحانه، ولذا يكون ذلك خاصاً بالأحكام، ويكون أخص مطلقاً من (الحق)، ولا يشرع إلا ما يطابق المصلحه، عند العدليه حيث يرون أن الأحكام تابعه للمصالح والمفاسد الموجوده فى متعلق الأوامر والنواهي. والمصلحه ما تعطى نفعاً دينياً أو دنيوياً للفرد أو الجماعه، والمفسده بعكس ذلك، والنفع ما يلائم الإنسان.

أما فى الاصطلاح السياسى فـ (الحق) يقال لما اختاره كل الناس أو أكثريتهم قانوناً لأنفسهم، ولا يختار الناس شيئاً قانوناً لأنفسهم إلا فيما كانوا شركاء فى وضعه، وبقوا على رؤيتهم حسنه، أما إذا لم يشتركو فى وضعه بأنفسهم أو بنوابهم فهو (باطل)، كما أنه إذا وضعوه ثم وجدوا ضرره، لم يروه مشروعاً، فإن تمكنوا من إزالته أزالوه، وإلا أسندته القوه الديكتاتوريه وسقطت مشروعيته، فلا يكون حقاً.

ولذا فالحق والمشروع شيء مترجج عند السياسه، بينما كلاهما شيء ثابت عند الإسلام، وسر الفرق أن الاستناد إلى

الله سبحانه الثابت يوجب ثبات المسند، بينما الاستناد إلى الإنسان المتقلب الأحوال يوجب ترجيح المسند.

وبما ذكرنا تبين أن النسبه بين (القدره) و(الحق) فى الاصطلاح السياسى:

إن كل قدره استندت إلى القانون الموضوع من قبل الأكثرية ابتداءً واستدامهً فهى قدره حقه، وما عداها قدره باطله، بينما فى الاصطلاح الإسلامى القدره الحقه ما كانت مستنده إلى القانون الإلهى.

وبذلك تبين، أن القدره التى تريد النفوذ على الإنسان على قسمين:

الأول: ما يثقل على كاهل الأفراد والجماعات، وهى القدره التى يراها الفرد أو الجماعه غير حقه.

الثانى: ما لا يثقل، بل أحياناً يكون موجب الراحة والسرور، وهى القدره التى يرونها حقه.

وعليه فاذا تضادت القدرات، سواء كانت فى العرض كقدرتين لجمعيتين، أو فى الطول كقدره الجميعه وقدره الحكومه، لا بد وأن يرى الإنسان حقيه إحداهما، فإذا كان الإنسان حراً فى الاختيار اختار ما رآه حقاً. أما إذا كان الإنسان مضطراً، فهو يختار ما يضطر إليه وإن رآه باطلاً، كاختيار فرد المرشح من قبل الجماعه المعارض لسياسه الدوله الديكتاتوريه، حيث إن الفرد الخائف من الدوله المنضم إلى عضويه تلك الجماعه يقع بين أمرين متضادين، إلى غير ذلك من الأمثله.

والحقوق والقدرات فى المجتمع، توجب تنظيم الروابط، والإنسان فى هذا الدرب المعقد لا بد وأن يختار فى كل خطوه، ويرجع الأهم على المهم إذا لم يتمكن من حل الاختلافات بالحلول الوسطى، وفى صورته تضاد القدرات

لابد وأن ينتهي الإنسان إلى ما ينفع جانباً ويضر الجانب الآخر، وكثيراً ما يطيع الإنسان الأجواء الضاغطة وإن لم يرها حقاً، وذلك خوفاً من عواقب عدم الإطاعة، الذي يكون ضرره بنظره أكثر من ضرر سلوك الباطل الذي ليس بحق.

والجماعات السياسيّة غالباً يجدّون في أن يلبسوا قدراتهم لباس الحق حتى الديكتاتوريين منهم، وذلك لئلا يقاوموا من قبل الأمة من ناحيته، وحتى يحصلوا على أكبر قدر ممكن من النفع من ناحيته أخرى، حيث إن رؤية الناس الحق إلى جانبهم يوجب استجابتهم تلقائياً للجماعة السياسيّة، وفي ذلك أكبر الفائدة للجماعة.

ومما تقدم يظهر أنه كثيراً ما يستجيب الإنسان لأمر ما وإن لم يكن قانوناً، لأنه يراه حقاً، بل ويحاول أن يقدمه إلى مشرعي القانون لي جعلوه قانوناً، حيث إن القانون الموضوع من قبل الأكثرية أيضاً لابد وأن يستند إلى روح القانون الذي هو عبارته عن وجود المصلحة في نظرهم.

وغنى عن الذكر أنه إذا تكافأت المصلحتان أو المصلحة والمفسده، سرت تلك الروح إلى هيكل القانون، وتكون النتيجة تقديم الأهم، وإذ لا أهميه فالنتيجة التخيير.

كما أنه قد تتعارض القدرات في مقام التشريع، ويكون الغلب لمن خرج رأيه بالاقتراع، فالقرعه قدره هائله سريره، لا ضوابط لها، توجب ثقل الكفه بدون مبرر خارجي، يستند إليها العقلاء حلاً للتضاد، إذ لا علاج لهم سواها.

أما كيف تستند القدره العاقله في الإنسان إلى قدره غير عاقله في القرعه، فلإنه إنصاف يقرره العقل أيضاً، أو لأن تقديم هذا أو ذاك مجهول غير قاطع، يحال إلى القرعه التي هي مجهوله لكنها قاطعه، والإنسان واسطه فقط، إلى غيرهما من الاحتمالات الفلسفيه والتي لسنا بصدددها الآن، ولذا لم

نتعرض إلى فلسفه القرعه المذكوره فى الروايات.

أقسام قدره الجمعيه

إشاره

بين الحقوق والقدرات

ثم إن أيه جمعيه مرتبطه ببعضها ببعض لابد لها من قدره، فهى كالروح الساريه فى الجسم، وتنقسم القدره الموجوده فى الجماعه إلى قسمين:

الأول: القدره غير المتمركزه.

الثانى: القدره المتمركزه.

((القدره غير المتمركزه))

((القدره غير المتمركزه))

أما الأولى: فهى القدره الموزعه على أعضاء الجماعه، سواء كانت بنسبه واحده أو بنسب مختلفه، وهذه القدره هى المنحصره فى الجماعه، ولا ربط لها بالخارج عن الجماعه، كما لا رئيس ولا مرؤوس فيها.

وفى النظر إلى القدره لا من حيث ذاتها الموجوده، بل من حيث ظهورها فى الجماعه، وهذه القدره تسود الجماعه بدون تركيز لها، وبدون جعل ضوابط لها من قبل الجماعه، بل أفراد الجماعه حيث استقوا الآداب والرسوم من غيرهم، سواء كانت الجماعه مغلقه، أو تعيش فى جو اجتماعى، أخذ يعامل أحدهم الآخر حسب تلك الآداب والرسوم.

وإنما قلنا (سواء) لأن الجماعه قد تعيش فى جو صاحب، كالجماعه فى المدينه والقريه وما أشبه، وقد تعيش منعزله.

أما استقاء الآداب والرسوم فى الجماعه التى تعيش فى جو صاحب فواضح أنها كيف استقت من المجتمع آداباً ورسوماً تأتى بها إلى الجماعه، فكل فرد فيها يعامل الآخر كما عرف أن يعامل المجتمع.

وأما استقاء الآداب والرسوم فى الجماعه التى تعيش منعزله، ولنفرض رجلاً

وامرأه ذهباً إلى غابه وتوالداً وتناسلاً هناك منعزلين عن العالم إطلاقاً، كما يذكرون في جماعه تازارى التي تعيش في غابه من غابات إندونيسيا، حيث وصل إلى عام (١٩٦٧) م عدد أفرادها خمسة وعشرين فرداً منقطعين عن العالم إطلاقاً، فإنه لا شك أن للجماعه آداباً ورسوماً استقيت أولاً من الاجتماع الصاحب الذى عاش فيه الوالدان، ثم سرت تلك الآداب والرسوم إلى الأولاد والأحفاد، مع خلطها بشيء من الآداب والرسوم الجديده التي اقتضتها حياه الجماعه وسط الغابه، حيث التعاون المشترك في تهيئه الثمار للاكل، وتنظيف المكان، والطبخ، واستعمال الآلات الأوليه، ثم قضايا الزواج، وعلاج مرضاهم، وإلى غير ذلك.

ولابد وأن يحدث بينهم سلسله مراتب في الاحترام، وفي الرئاسه والمرووسيه وفي السيطره، فقد تحقق في علم الاجتماع وفي علم النفس وفي علم الحيوان أن الإنسان والحيوان وإن كانوا لوحدهم، لابد وأن يحصل بينهم سلسله مراتب ومسلط ومسلط عليه، فالدجاجه تفرخ عشره أفراخ، فإذا كبروا خاف بعضهم من بعض، وسيطر بعضهم على بعض، وهكذا في سائر أفراد الحيوان، وفي أفراد الإنسان.

إن القدره في مثل هذه الجماعه غير مركزه، حيث إن القدره الطبيعیه تسير الجماعه، كما أن القدره غير المركزه تسير الجماعه التي ينضم أعضاؤها لهدف واحد، بدون أن تقسم القدرات بين الأفراد، كما في الجماعات السريه غالباً، حيث إن الآداب والرسوم المستقاه من المجتمع هي السائده بينهم، بدون أن يسمى أحدهم رئيساً والآخر معاوناً وهكذا، فإنه من غير الشك أن سلسله

المراتب التي ذكرناها في الحيوان موجوده في الجماعات السريه، كما أن مما لا شك فيه أن الجماعه السريه قد تجعل لنفسها ضوابط فتركز القدره في بعض أفرادها أو بعض فئاتها، فهذه الفئه للمال، وتلك للقرارات، والثالثه للثقافه وهكذا.

إلا- أن الكلام في أنه قد تعيش أيضاً بدون تركيز قدره، فتكون القدره السائده فيها قدره غير مركزه، فلا ضوابط ولا قرارات، وإنما يربط الجماعه بعضها ببعض القدره الخفيه بسبب الضوابط والآداب والرسوم التلقائيه التي استقاها أفراد الجماعه من المجتمع الصاحب المدني أو القروي.

القدره المتمركزه

القدره المتمركزه

الثاني: القدره المتمركزه، حيث إن الجماعه تجعل لنفسها ضوابط وتوزع القدرات، وتكتب فيما بينها وثيقه العمل والحركه والتقدم.

وبذلك تتمركز القدره في وحدات خاصه، فرداً كانت أو فئه في ضمن الجماعه، وهذا هو المظهر الثالث من مظاهر القدره، بعد القدره الطبيعيه الكامنه والقدره الظاهره في الجماعه، كما ذكرناها في القسم الأول.

وهذه القدره المركزه قد تكون ضعيفه، فيما كانت حسب المقررات للجماعه فقط، وقد تقوى وتشتد إذا حصل الارتباط بين هذه الجماعه وسائر الجماعات البشريه، سواء حصل الارتباط بواسطه الحرب أو بواسطه الصداقات والتعاونات أمام كارثه، أو لأجل زواج هذه من تلك، أو بواسطه المعاملات.

وبهذه الارتباطات بين الجماعه يحصل أمران:

أ: تمركز واشتداد القدره في الجماعه أكثر فأكثر، فإن رئيس الجماعه

يكون أقوى عند الحرب _ حيث لزوم السمع والطاعة وصرامه النظام الحربى _ من الرئيس حال السلم، وكذلك سائر الفئات التى تمركزت فيها القدره عند الحرب، وكذلك عند أقسام الارتباطات الأخرى.

ب: استفاده كل جماعه من الجماعه الأخرى الآداب والرسوم، حيث إنه لدى المقاييسه بين الضوابط الموجوده عند هؤلاء وهؤلاء، ينتخب كل جانب الأفضل من الآداب والرسوم، وهذا هو سر عدوى صفات الأمم إلى الأمم الأخرى.

وقد ذكروا فى علم الاجتماع أن التجار والسواح والمحاربين والعيون ومن إليهم هم طلائع تغيير الأمم، حيث إنهم يرون آداباً ورسوماً جديده، فينقلونها إلى أمم أنفسهم، كما أنهم ينقلون آداب ورسوم أمم أنفسهم إلى سائر الأمم التى يحتكون بها.

((أسباب تمرکز القدره))

((أسباب تمرکز القدره))

ثم إن تمرکز القدره له سببان أساسيان:

(١) السبب الداخلى.

(٢) السبب الخارجى.

من غير فرق فى كون الجماعه عائله، أو حزباً، أو نقابه، أو حكومه، أو غيرها.

(١) فالسبب الداخلى هو الأمر النابع من داخل الجماعه، الموجب لتمرکز القدره، كالعلم والدين والمال والسلاح وما أشبه ذلك، فالعالم فى الجماعه قدرته أكثر من قدره غيره، وذلك لحس الاحتياج إليه فى الهدايه والإرشاد وفى رفع المشكلات الناشئه عن الجهل، فإن الجهل يوصل الإنسان إلى الطريق المسدود، بينما العلم يهدى الإنسان إلى الطرق السالكة التى تنتهى إلى المطلوب، من غير فرق بين علم الحرب أو علم الطب أو علم الهندسه أو سائر العلوم، ومن أقسام العلم العلم الدينى.

ص: ٢١٨

فالدين على قسمين:

أ) الدين الصحيح، أى الهادى للإنسان إلى مصالح دنياه وآخريته، ومن الواضح أن العلم الهادى إلى مصالح الدنيا إذا كان موجباً لتمرکز القدره يكون العلم الهادى إلى كلتا المصلحتين أكثر إيجاباً لتمرکز القدره.

والدين غريزه فطريه فى الإنسان ولا يرتبط بتحول الاقتصاد كما زعمه ماركس وأتباعه، ولذا نجد الدين يرافق البشر منذ ما حفظ التاريخ وإلى الآن، وقوله (الدين البناء الفوقى للاقتصاد) يشبه قول من يقول إن الشجاعه والجبن والذكاء والغباء بناء فوقى للاقتصاد، وقد ذكرنا فى جملة من كتبنا الاعتقاديه الأدله الفطريه والعقليه للدين فى مستويات مختلفه، أمثال: (كيف عرفت الله؟) (١١)، و(هل تحب معرفه الله؟) (٢)، و(العقائد الإسلاميه) (٣)، و(القول السديد فى شرح التجريد) (٤) وغيرها.

ب) الدين المزيف، وكما للنقد صحيح ومزيف، وللمصنوعات صحيح ومزيف، وللمعجونات صحيح ومزيف، كذلك للدين، فأحياناً يلبس الزيف لباس الدين، لأن اللابس جاهل، أو لأنه دجال، فقد يستغل بعض جهل الناس بالكوارث الطبيعيه، فيزعمون أنهم قادرون على رفعها بسبب الاتصال بالآلهه، وبذلك يستدرون القدره والمال من الناس الجهله، وكثيراً ما يرافق هذا الزيف ذكاء المستغل فيعطى لزيفه مثال الواقع، مما يستدر قدره متمركزه من الجهله

ص: ٢١٩

١- طبع فى بيروت مؤسسه الوفاء.

٢- طبع فى العراق مطبعه الآداب.

٣- طبع فى بيروت مؤسسه الوفاء ودار الصادق.

٤- طبع فى العراق مطبعه النعمان، وفى إيران قم دار القرآن الحكيم.

كما ينقل أن أحدهم كان راكباً في السفينه، ولما تلاطمت الأمواج وأشرفت السفينه على الغرق، قال لجماعته: إنه اتصل بالآلهه طالباً منها أن لا يغرقوا واتفق لهم السلامه، فقال له بعضهم وكان يعلم أنه مزيف: كيف قلت ذلك، قال: إن السفينه لا تخرج من حالين، فإن غرقت لم يبق أحد يخبر عن كذبي، وإن لم تغرق استعدت من قوه اعتقاد الجماعه بى بهذا النبأ الغيبي.

وكان آخر ينبئ عن المستقبل فى جماعه جهله، وأحياناً يطابق خبره الواقع، فلما سأله بعض أصدقائه عن مصدر علمه، قال: إنى أخبر أخباراً إجماليه، والأخبار الإجماليه تطابق أحياناً الواقع، مثلاً- أقول لكل فتاه تراجعنى: إنها تتزوج، ولكل محارب أنه سيتنصر، ولا بد فى الفتيات من الزواج وللمحاربين من الانتصار، أما من لم تتزوج ولم ينتصر فإذا استفسرنى عن عدم مطابقه كلامى، أقول له: إنه فعل ما يوجب سوء حظه، إلى غير ذلك من طرق الزيف.

ولذا كان الدين فى المزيفين خليطاً مع السحر والكهانه والقيافه وما أشبه، حيث إنهم كانوا يستمدون دينهم المزيف من هذه الأسباب، كما استمد ماركس طريقته من الغيبات حيث جعل التاريخ الغاير أدواراً بدون دليل يستند إليه، وكذلك قال: إن الشيوعيه هى الصيغه المستقبلية للبشر، حيث إذا وصل التاريخ إليها يتجمد وإلى الأبد، وكلا الغيبين ظهر زيفه كما حققه العلماء، وقد ذكرنا طرفاً من ذلك فى كتبنا الاقتصاديه، وفى كتب أخرى أمثال: (ماركس ينهزم) وغيره.

ولذا فالماركسيه تعد ديناً مزيفاً، استمدت قدرتها من جهل الناس، فسردت لهم الغيبات فى ظلام، فلما ظهر الزيف استمد القائمون بها قدرتهم من السلاح والسلطان، حالها حال كل دكتاتور يأتى إلى الناس باسم تهيئه مصالحهم، فلما استولى على الحكم جعل السلاح حاكماً.

المال والقدرة

المال والقدرة

والمال أيضاً من أسباب تمركزه القدرة، فالملكيه الصحيحه هي التي تكون في قبال الأشياء الخمسه، وهي توجب توزيع الثروه بين الجميع، ولا يكون هناك محتاج يضطر إلى إتعاب جسده وإعطاء قدرته للأثرياء، كما لا يكون هناك رأسمالي بالمفهوم الغربى أو الشرقى _ فإن الأول يجعل المال في أيدي التجار الكبار كما في أمريكا، والثانى يجعل المال في يد الطبقة الحاكمه كما في البلاد الشيوعيه _ يكون محل تمرکز القدرة.

وبهذا ظهر أن الملكيّه الخاصه الصحيحه، لا توجب إلا تمرکز القدرة بقدر الاستحقاق، مثل العلم الذى يركز القدرة بقدر تعب العالم، وإنما الملكيّه الخاصه الموجه لتمرکز القدرة الاعتباطيه هي سيطره فئه أو فرد على المال سيطره مطلقه تفعل ما تشاء، واللازم أن لا ينخدع الإنسان بالدعايه الشيوعيه، حيث يذكرون أنه لا ملكيه خصوصيه في بلادها، فالقله الحاكمه في تلك البلاد أقدر على التصرف في أموال الناس التي هي نتيجه أتعابهم، من قدره الرأسماليين في الغرب.

السلاح والقدرة

السلاح والقدرة

والسلاح هو الآخر من أسباب تمرکز القدرة، ولذا يعتمد الحكام الديكتاتوريون عليه في ضرب الداخل وحرب الخارج.

فهذه أمور داخلية توجب تمرکز القدرة، سواء كان من بيده هذه الأمور حصل عليها بالحق

أو بالباطل، سواء كان داخلياً في حزب سياسي أو نقابه صناعيه أو زراعيه أو غير تلك، كما إذا كان فرداً في أمه.

السبب الخارجى للقدرة

أشاره

السبب الخارجى للقدرة

(٢) أما السبب الخارجى لتمرکز القدرة، فهو أمثال الحروب والكوارث « نحو هيجان البحر والسيول والجفاف ونحوها، فإن العائله مثلاً التى تعيش فى سلام، لا تحتاج إلى الرئيس المتمركز فيه القدرة، أما لدى محاربه جماعه لهم، أو جفاف مياههم أو ما أشبهه، يحتاجون إلى رئيس يركزون فيه قدراتهم، لأجل إزاله تلك المشكله، إذ المشكلات لا تزال إلاّ بقدرات كبيره، والقدرة الكبيره إنما تكون وليده تمرکز القدرة.

وقد تبين مما سبق أن تمرکز القدرة يلازم التخصص، حيث إن القدرات المنتشره فى الأفراد يتجمع كل نوع منها فى فرد أو فئه، مثلاً- توزع فى الجماعه السياسيه التى هدفها الوصول إلى الحكم القدرات، ففئه للإعلام، وأخرى للاتصال بالمجتمع، وثالثه للمال، وهكذا، وكذلك القدرة الدينيه لدى تشكيلها، فجماعه للخطابه، وأخرى للدراسه، وثالثه لبناء المؤسسات، فإن الدين يسيطر على الناس من ناحيتين:

((مقومات سيطره الدين))

((مقومات سيطره الدين))

١: ناحيه الولايه الشرعيه، حيث إن حق التصرف فى الكون لله ولرسوله ولخلفائه (عليهم السلام) ولأمنائهم، بشرط أن يكون الأمين مرضياً من قبل الأكثرية، فإذا كان هناك أمينان واختارت الأمة أحدهما، كان هو الولي.

قال عليه السلام: «فإني قد جعلته عليكم حاكماً» (١).

وقال سبحانه: {أمرهم شورى} (٢).

وحذف المتعلق يفيد العموم، هذا بالاضافه إلى قوله (عليه السلام): «إياكم... أن تحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفساق، اجعلوا بينكم رجلاً قد عرف حلالنا وحرامنا» (٣) الحديث.

إلى غير ذلك مما ذكرناه في كتاب (الحكم فى الإسلام).

٢: ناحيه الإدارة الدينيه، فإن الإدارة الدينيه بيان أحكام الإسلام وفهم تطبيقها على الخارج لا يمكن إلا للعالم الدينى.

والحاصل: إن القدره تتمركز عند جعل الجماعه الوظائف الاقتصاديه والعسكريه والدينيه وغيرها، لفرد أو لفئه منهم، ووصول فرد أو جماعه إلى نوع من القدره المتمركزه يحتاج إلى أمرين:

أ) شرائط المجتمع الذى يعيش فيه، فإن المجتمعات تختلف فى شرائط الوصول إلى القياده، أى نوع من القياده.

مثلاً فى المجتمع الإسلامى لا تشترط الوطنيه أو القوميه أو اللون للوصول إلى المراتب الراقيه فى السلطه التشريعيه (تأطير القانون الإسلامى)، أو السلطه التنفيذيه، فكل من اكتملت فيه شروط الإسلام كان قابلاً للحكم، كان من أى قطعه جغرافيه من الأرض، أو من أى قوم، أو من أى لون، أو لغه، بينما فى المجتمعات القوميه أو الوطنيه أو العنصريه أو ما أشبه لا يصل إلا من كان له تلك اللغه أو ذاك اللون إلى آخره.

ب) المؤهلات النفسيه التى تدفع بالفرد إلى مقام قبول الجماهير له، إذ من الواضح أنه ليس كل فرد توفرت فيه شرائط القوميه أو غيره تقبله الجماهير

ص: ٢٢٣

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٤ الباب ١ من صفات القاضى ح ٥.

٢- سوره الشورى: ٣٨.

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٤ الباب ١ من صفات القاضى ح ٤.

((شروط الإسلام في منح القدره))

((شروط الإسلام في منح القدره))

والإسلام لا يعطى القدره إلا لمن اجتمع فيه شرطان:

١: شرط الكفاءه، فإن الإسلام دين الكفاءات، وقوله سبحانه: {إن أكرمكم عند الله أتقاكم} إشاره إلى الكفاءه، فالتقوى وهى التحذر عن المزالق الدينيه والدينيويه تعطى للإنسان الكفاءه الفائقه، التى لا تماثلها الكفاءات الدينيويه التى تشترطها القوانين الوضعيه، وأقل الفرق الرقابه الداخليه الموجوده فى المتقى دون غيره من أصحاب الكفاءات، ومن المعلوم أهميه الرقابه النفسيه فى تسيير الأمور على النحو الأصلى.

٢: شرط أن تكون القدره المعطاه لذى الكفايه قدره مشروع، أى بقدر الحق ابتداءً واستمراراً، فإن القدره المتمركزه ديكتاتورياً لا يعترف بها الإسلام، فلا تجمع القدره فى نظر الإسلام بالديكتاتوريه، كما أن القدره المتمركزه بالعدل تزال إذا مارست الديكتاتوريه، ولذا فتمركز القدره فى القاده إسلامياً تمرکز بالعدل ابتداءً وبقاءً.

قدره لاحقه

قدره لاحقه

بقى شىء، وهو أن ذا القدره المتمركزه، فرداً كان أو جماعه، يلتف حوله جماعه آخرون، يعطونه مزيداً من القدره، ويستمدون منه القدره، إذ أنهم يرون نجاحه نجاحهم، وسقوطه سقوطهم، فالتفافهم حوله يزيده قدره، كما أنهم بقدرته المتمركزه يستمدون منه القدره، مثله ومثلهم مثل ماء البحر وقطرات الأمطار، حيث إن البحر يستمد منها مزيداً من القدره، بينما تلك القطرات تصبى ذات

قدره كثيره باستهلاكها فى البحر، وكذلك فى قدره الجيش فإن الأفراد الذين ينضمون إلى الجيش يزيدونه قدره، كما أنهم يتقوون به.

وتصاعد القدره بالانضمام هندسى لا عددى، فإن تفاحه وتفاحه أخرى لا تزيد على تفاحتين، أما قدره وقدره أخرى تكون أكثر من قدرتين، ولذا الجيش يقدر على فتح المدن، بينما لا توجد هذه القدره الجديده بسبب الانضمام فى كل فرد فرد من أفراد الجيش.

فالقدره كالبذره إذا زرعت، حيث إنها تنمو وتعطى الأغصان والأوراد والأزهار والثمار، وعليه فالقدره ذات نماء وأطوار، وليست جامده محدوده كسائر الجوامد.

ص: ٢٢٥

أقسام القدره

(مسأله ٢٠): القدره قد تكون بالسلطه، وقد تكون بالشخصيه، وقد تكون بالسنديه، فإن كلها قدرات وإن اختلفت أسبابها:

١: السلطه

١: السلطه

فالسلطه هي القدره التي توجب خضوع الضعفاء أمام الأقوياء، والخضوع إنما يكون لرغبه أو لرهبه.

ثم الرغبه والرهبه قد تكون بالحق، وقد تكون بالباطل، فالديكتاتور يكون مرهوب الجانب، مرغوباً فيما عنده، وتكون سلطته بالباطل، بينما الحاكم العادل يرهبه الفساق والمجرمون، ويرجوه الضعفاء والمحرومون وسلطته بالحق.

وقد مر في مسأله سابقه موضوع الحق والباطل.

والسلطه قد تأتي بواسطه المال، وقد تأتي بواسطه السلاح، وقد تأتي بواسطه السياسه والحكم، وإلى غير ذلك.

ثم قد تكون السلطه حاصله بالتدريج، كمن يجمع السياسه قطره قطره، وقد تأتي فجئنه، كمن ينصبه السلطان أميراً، أو يختاره الناس رئيساً.

والقدره لها مصادر، ولها مراكز، ولها موارد، فإن كانت الثلاثه بالحق، كانت القدره

فى مجراها الصحيح، وإلا كانت باطله، مثلاً قد تكون الآراء مصدر السلطه، ويكون المركز الذى فيه الآراء له الكفاءه والقابليه والشرائط وتصرف السلطه فى إقامه العدل وإعطاء كل شىء حقه.

كما أنه بالعكس قد لا تكون آراء، بل قفز إلى الحكم بواسطه السلاح، وقد تكون آراء لكن حصلها غير الكفوء بالتزوير، وقد يجتمع الشرطان لكن يصرفه ذو السلطه فى ما ليس بموردها، وفى كل هذه الموارد يكون الأمر باطلاً.

٢: الشخصيه

٢: الشخصيه

والشخصيه هى القدره التى تعطى لفرد أو أمه رفعه على الآخرين، سواء كانت من ناحيه العلم أو المال أو السلاح أو الإداره أو الصناعه أو الفن أو غيرها، فالخطيب البارع، والكاتب القدير، والعالم المتفوق علماً، والفنان الماهر، والصناعى المتقدم، والبطل القوى، والإدارى الحسن الإداره، وغيرهم من أمثالهم، له قدره الشخصيه، ولذا يقال: فلان له وزن، فلان له ثقل، فلان له شخصيه.

وهذا يجرى فى الأمم والأحزاب والمنظمات والجمعيات، كما يجرى فى الأفراد أيضاً، والمحترفون حول مثل هذه القدره ينالون منها عاده، كالذى فى أمه قويه، أو ولد عالم عادل، أو زوجه خطيب بارع، أو ما شاكل ذلك.

وفى الحديث: «المرء يحفظ فى ولده»^(١)، وذلك ليس عطاءً من الاجتماع اعتبارياً، بل هو نوع تشجيع للفضيله، فإن الإنسان إذا عرف أنه تكون له الشخصيه لنفسه ولذويه إذا حصل على الكمال الفلانى، كان اهتمامه بتحصيله أكثر من اهتمام من يعلم أن شخصيته لا تتعداه إلى ذويه.

ص: ٢٢٧

١- انظر دلائل الإمامه: ص ٣٥ حديث فدك.

واحترام الناس لمثل هذه القدره، له عاملان:

الأول: التشجيع على الكمال.

الثانى: استفادتهم منها، فالعالم يفيض علماً، والفنان يعطى الرفاه، إلى غيرهما، وهذا هو سر انجذاب الناس إلى ذوى الشخصيه. والمنجذب قد لا يستفيد بنفسه إلا أنه يعيش حاله سرور وغبطه، كالإنسان الذى ينزح إلى بلد قوى ليجد السرور النفسى فى كونه من أتباع تلك الدوله.

٣: السنديه

٣: السنديه

والسنديه قسم ثالث من القدره، قد يحصلها الفرد أو الجماعه أو الأمه بسبب ما، مثلاً يقال: المحقق سند فقهى، والطريحى حجه فى اللغه، والكلينى مطلع على موازين الحديث، وإلى غير ذلك، والمقصود أنه إذا قال أو كتب أصغى إليه وأخذ قوله مدركاً.

وهذه السنديه تعطى للإنسان نوع قدره، وإن لم تكن قدره السلطه وقدره الشخصيه، إذ بين هذه الأقسام الثلاثه عموم من وجه، على الاصطلاح المنطقى، وإنما نسميها قدره لأن مفهوم القدره (وهو الخضوع للمقتدر) حاصل للسند.

ثم قد يكون السند فرداً، وقد يكون جماعه، مثلاً الجريده الفلانيه سند، والحال أن هيئه تحرير عشرون إنساناً، وحيث إنهم سند فالمنتسب إليهم وهى الجريده أيضاً سند، كما أن الأمه قد تكون سنداً مثلاً يقال أن هذا الكتاب صدر من النجف، أو فلان من أهالى كربلاء، ومجرد ذلك يكفى فى اعتماد الناس عليهما، بعد أن عرفوا القاطنين فى البلدين بالعلم والتزاه والخبره.

والسنديه لا تزول بالموت، بل تبقى إلى الأبد إذا مات سنداً، أمثال

ص: ٢٢٨

العلماء العظام ومن أشبههم، كما أنها لا تزول بانحراف السلطه عنهم، بينما لا تكون السنديه بالسلطه، فموسى بن جعفر (عليهما السلام) فى السجن وتحت الكبت سند، بينما هارون فى قمه السلطه ليس سنداً.

نعم قد يسقط السند إذا سقط مستنده، مثلاً إذا فسق العادل سقط عن صحه سنديته فى الشهاده، وإذا ابتلى العالم بالنسيان سقط سنديته فى ما يقول، وإذا خان الأمين سقطت سنديته فى ائتمان الناس عنده.

ومن الواضح أن السنديه إنما تكون إذا كانت واقعیه لا- بالتزوير، وإلا كان الشخص غير سند واقعاً، وإن زعم بعض الناس أنه سند، كالذى ليس بطبيب ويرى نفسه طبيباً.

كيف تدوم القدره؟

كيف تدوم القدره؟

ثم إن كل الأقسام الثلاثه من القدره، إنما تدوم بشرطين:

الأول: أن تكون القدره قد حصلت من مجاريها الطبيعیه، فإذا حصلت بالتزوير أو القفز أو الصدفة أو ما أشبه ذلك لم تدم، كما أن العكس أيضاً كذلك، فإذا خرج من له قدره حقيقیه عن مجرى القدره بالديكتاتوریه أو التزوير أو ما أشبه ذلك، لم يدم وسار إلى الانعزال.

ففى الأول: لو وصل إنسان إلى السلطه صدفة، أو حصلت له الشخصيه بالتزوير، كما إذا زور شهاده دكتوراه لنفسه، والحال أنه لم يحصل عليها حقيقه، أو جعل نفسه سنداً بالدعايه، فإنه سرعان ما ينكشف زيفه، وتنفلت القدره من يده، ولذا أجاب الإمام (عليه السلام) لمن سأله: ما الحيله، بقوله: «فى ترك الحيله»^(١)، وفى المثل: (سريع النمو سريع الزوال).

وقد أشار الشاعر إلى هذه

ص: ٢٢٩

١- بحار الأنوار: ج ٣٥ ص ٣٨٢.

الحقيقه بقوله:

ومن أخذ البلاد بغير حرب

يهون عليه تسليم البلاد

فالنمو يجب أن يكون طبيعياً.

وفى الثانى: لابد أن يظهر الحق، وقد قالت الحكماء: (القسر لا يدوم)، إذ القسر باق ما دام القاسر، فإذا زال القاسر ظهر الأمر على حقيقته.

وفى قصص القرآن الحكيم والتاريخ الغابر أمثله وعبر، قال سبحانه: ﴿ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمه ونجعلهم الوارثين * ونمكن لهم فى الأرض ونرى فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون﴾ (١).

فطالما ادعى فرعون ونمرود الربوبية، وطالما اضطهد موسى وإبراهيم (عليهما السلام)، لكن لم يدم الباطل فى عرشه، ولم يبق الحق فى مخبئه، بل ورث موسى (عليه السلام) ملك مصر، كما دُمّر فرعون، وظهر إبراهيم (عليه السلام) مسيطراً على التاريخ، بينما ذهب نمرود (إلى حيث أُلقت رحلها أم قشعم).

ولذا فاللازم على صاحب القدره الذى غصب السلطه أو الشخصيه أو السنديه إن كان أحب نفسه وأراد بقاء قدرته أن يحوّل الزيف حقيقه، فإذا زور شهاده الطب، درس الطب حتى يستحق الشهاده، وإذا زيف الانتخابات فوصل إلى السلطه، أن يهيهى آراء العام لنفسه بمختلف الوسائل والسبل الصحيحه.

كما أنه فى العكس اللازم لذى القدره الحقيقه أن يظهر زيف الغاصب بما يسقطه عن قدرته المغتصبه، ليرجع الحق إلى أهله، وفى الشريعه الإسلاميه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وإحقاق الحق وإبطال الباطل واجبات، والزيف

ص: ٢٣٠

مبغوض حتى في الدرهم، ولذا قال الإمام (عليه السلام) في النقد المزيف: «أكسره وألقه في البالوعه»^(١) فإن جزاء الزيف الكسر والتلويث.

الثاني: إدامه مقومات قدره، فمثلاً (السلطه) التي جاءت بالانتخابات المشروعه، إنما حصلت للسلوك الحسن، فإذا تغير سلوك المنتخب، سقطت سلطته عن القلوب أولاً، وعن الأبدان ثانياً، فإن تمكنت الجماهير من إسقاطه أسقطوه، كما سقط نكسون في فضيحة ووترغيت، وإن لم يتمكنوا من الإسقاط لم ينتخبوه مره ثانيه.

وكذلك حال (الشخصيه) الحاصله من أسبابها، فإن صاحب الشخصيه إذا لم يدم الأسباب سقطت شخصيته بما يذهب قدرته.

وهكذا بالنسبه إلى (السنديه)، فالسند يبقى سناً ما دام يستمر في تحفظه على مقومات السنديه، فإن زالت المقومات السنديه، مثلاً السياسى الفلانى حجه فى آرائه وتنبأته المستقبليه، لاتصاله الدائم بالعالم عن طريق وسائل الإعلام، فإذا قطع اتصاله بالعالم تدرج إلى ضعف آرائه وتنبأته، إلى حين يسقط نهائياً.

بل قسم من القدره بقاؤها بحاجه إلى تصعيدها الدائم، فمثلاً الطبيب المشهور إنما يبقى كذلك إذا أضاف كل علم جديد إلى علمه، أما إذا جمد واقنع بما تعلمه عند تخرجه من المعهد، تقدم عليه غيره وانتزع منه شهره، فتأخر إلى الصف الخلفى بعد أن كان فى الصف الأمامى.

وكذلك الدوله القويه ذات السلاح المتطور، إذا جمدت على سلاحها السابق، تقدمت عليها غيرها ممن استمرت فى تطوير السلاح، فبريطانيا قبل نصف قرن كانت أقوى الدول، والآذ رجعت فى الصف الثالث، بينما قفزت غيرها إلى الصف الثانى والأول، ولذا قرر الإسلام أن: «من ساوى يومه فهو مغبون، ومن كان غده شراً من أمسه فهو ملعون»^(٢)، أى مطرود من الخير.

ص: ٢٣١

١- راجع الكافى: ج ٦ ص ١٦٠ باب الغش ح ٣، فيه: (عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِذَا دَنَا نِيرٌ مَّضْبُوبَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَنَظَرَ إِلَى دِينَارٍ فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ قَطَعَهُ بِنِصْفَيْنِ، ثُمَّ قَالَ لِي: أَلْقِهِ فِي الْبَالُوعَةِ حَتَّى لَا يُبَاعَ شَيْءٌ فِيهِ غِشٌّ).

٢- انظر الوسائل: ج ١١ ص ٣٧٦ الباب ٩٥ من أبواب جهاد النفس ح ٥.

وأخيراً: فالأقسام الثلاثة (السلطة والشخصية والسندية) تلازم بعضها بعضاً خارجاً غالباً، وإن كان بينها تفاوت مفهوماً كما عرفت.

ثم إن لكل من الفرد والمجتمع نوعاً من القدره، وقد تتعارض القدرتان، ويقدم أقوامهما، كما إذا أراد الفرد انتخاب رئيس أو نائب، وأرادت جماعته انتخاب غيره، فإن قدره الفرد قد تطغى على الجماعه، وقد يكون العكس، ولا يلزم طغيان قدره الفرد الديكتاتوريه، إذ قد يكون الطغيان من جهه حب الجماعه للفرد، بما يوجب ترجيح رأيه على رأيهم.

وقد كان غاندى الزعيم الهندى يستفيد من هذه القدره (المحبويه) فى فرض آرائه على حزب المؤتمر، وكان الحزب رغم أنه يخالف رأى غاندى، يخضع له لطغيان محبوبيته عليهم.

وهذه القدره التى تكون للفرد أو الجماعه، قد تكون قدره غير مقيده بالحقوق، وقد تقيد بها، فإن القدره بذاتها مطلقه وحشيه، وإنما الروابط بين الفرد فى ضمن الجماعه، وبين الفرد بالنسبه إلى سائر أفراد المجتمع هى التى تقيد القدره وتحددها، مثلاً الفرد له قدره إبداء آرائه، لكن ربطه بالجماعه يحدد ذلك، حيث إن إبداء رأيه يوجب ضرر الجماعه، وكذلك فقد تكون الجماعه ذات القدره على إبداء رأياها، تتقيد برابطتها بالرئيس أو نحوه، فتكف عن إبداء رأياها، لأن الإبداء يضر ذلك الفرد.

وهذه الروابط التى توجد بين الفرد وبين جماعته، أو بينه وبين سائر أفراد المجتمع، تسمى بالحقوق، ومن هنا يتبين الفرق بين (الشخص الطبيعى) و(الشخص الحقيقى)، فالأول هو الفرد بدون ملاحظه روابطه، والثانى هو الفرد مع ملاحظه روابطه.

والجماعه أيضاً لها شخصيه طبيعیه، كما أن لها شخصيه حقيقیه.

ومن

ص: ٢٣٢

آثار ذلك، أن الفرد في ضمن الجماعة كل التزاماته تحت غطاء الجماعة، لا ترتبط به، وإنما ترتبط بمن له هذا المقام، فإذا تبدل رئيس الجمهوريه أو رئيس الوزراء أو غيرهما، وحتى في الجماعات الصغيره، لا يكون لهذا الفرد بعد خروجه عن ذلك المنصب، أى من تلك الالتزامات، بل كان الملتزم بها الفرد الجديد الذى خلفه فى مقامه، وكذلك إذا تبدل كل أعضاء الجماعة، كانت الأفراد الجديده التى تشكل الجماعة مكان الجماعة الأولى، لها كل تلك الحقوق، كما أن عليها كل واجبات الجماعة الأولى.

فإن الفرد فى ضمن الجماعة، أو بالنسبه إلى سائر الأفراد، وكذلك الجماعة فى قبال أفرادها، أو سائر الأفراد، أو سائر الجماعات، له ولها حقوق وواجبات، والحق أخذ والواجب إعطاء، فإذا تعادلا كان الفرد أو الجماعة فى حاله جمود وركود، أما إذا كانت الحقوق أكثر كان الفرد أو الجماعة فى حاله تأخر، كمن يستهلك أكثر مما يحصل، وإذا كان الأمر بالعكس بأن كانت الواجبات أكثر، كان الفرد أو الجماعة فى حاله تقدم، كمن يحصل أكثر مما يستهلك.

((التكامل والتطور))

((التكامل والتطور))

ثم إن للحقوق والواجبات تكاملاً وتطوراً:

أما التكامل، فهو أن الإنسان فى مسيره التاريخى يكشف حاجات جديده، هى بحاجة إلى ضوابط جديده، وهذه الضوابط هى الروابط، ولذا كلما سارت الأمم أو الجماعة ازدادت روابطها، حيث تكشف لهم الأيام حاجات جديده هى بحاجة إلى جعل ضوابط جديده.

ولا فرق فى ذلك بين أن يكون السائد على الجماعة الدين أو القانون، ففى الأول يطبقون الحاجه الجديده على الكليات الدينيه، وفى الثانى يضعون قوانين جديده، إن لم يكن قانون يمكن تطبيقه على الواقعه الجديده، ولذا قال (عليه السلام): «أما الحوادث الواقعه فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا»^(١)، فإن راوى الحديث

ص: ٢٣٣

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠١ الباب ١١ من صفات القاضى ح ٩.

يعرف كيف يطبق الكلى على الواقعه الجديده، وقد قال الإمام الرضا (عليه السلام): «علينا الأصول وعليكم الفروع»^(١).

وقد قرر في محله أن الإسلام ذكر كل حاجات البشر، إما في صور الجزئيات أو في صور القوانين الكليه، راجع (هكذا الإسلام) و(الأصول الأصلية للبشر).

وأما التطور، فلأن الجماعه تواجه ظروفًا مختلفه، كل ظرف له حقوق خاصه، وبتطور الظروف تتطور الحقوق، فمثلاً ظرف الحرب في الحقوق والواجبات غير ظرف السلم، وظرف تكاثر الناس في المدينه غير ظرف قتلهم، حيث إن تقسيم المدينه في حال الانتخابات تختلف في باب السياسه، كما أنها تختلف بالنسبه إلى المجتمع، حيث صعوبه المرور في حال الكثره مما يحتاج إلى قوانين جديده، وكذلك في حال تطور الاقتصاد، وإلى غير ذلك.

ثم إن مجموعه الحقوق التي توضع من جهه الروابط، سواء للامه أو للجماعه، تسمى بالضوابط، مثل ضوابط الإدارات وضوابط الجيش وضوابط المدارس وضوابط المقاومه الشعبيه وضوابط الحزب أو المنظمه أو الجمعيه، وهكذا.

وهذه الضوابط قسم منها مقدمه على الأمه والجماعه، حيث سبق أن وضعت، وقسم منها تضعها نفس الأمه والجماعه.

وهكذا تسير الضوابط على طول التاريخ كنهج جار، يتسع ويكثر ماؤه بروافد العيون التي تنصب فيه على طول الطريق.

ص: ٢٣٤

١- انظر: الوسائل: ج ١٨ ص ٤١ الباب ٦ من صفات القاضى ح ٥٢.

مهمة علم السياسة تجاه القدره

(مسأله ٢١): القدره حقيقه واحده حالها فى المجتمع حال الطاقه فى الكون، فكما أن القدره فى أمواج البحار وفى العواصف وفى الشلالات وفى النار وفى غير ذلك هى واحده، تعطى تاره البناء وأخرى الهدم، كذلك القدره فى المجتمع، سواء كانت فى السلاح أو الثروه أو العلم أو الدين أو الدعايه.

وكما أن النار إن قيدت بقيودها أعطت طبخ الطعام أو صهر الحديد المفيد للإنسان وغير ذلك، وإن أطلق سراحها قتلت، كذلك الثروه مثلاً إن زمت بزمام الصلاح كانت مفيده ومنعشه للمجتمع، بينما إن أطلق كونت الرأسماليه التى تضر الرأسمالى، وتضر الطبقة الكادحه.

وكذلك العلم إن صرف فى الصلاح نفع، وإن صرف فى صنع القنابل الذريه وما أشبه من أجل الفتك والتدمير ضرر، وقد قالت جمله من الفلاسفه القدماء: إن الماء والنار والتراب والهواء جوهر واحد، تتبدل صورها بهذه الأمور الأربعة.

وهنا يمكن أن يأتى هذا الكلام فى القدره، فهى حقيقه واحده تظهر فى مظاهرها المختلفه، ولذا يتمكن الإنسان أن يبدل بعضها ببعض، فالمال يجعله سلاحاً، أو دعايه، والسلاح يبدله إلى المال، والدعايه يبدلها إلى المال، وهكذا.

ولولا- الروح الواحده السائده فى الجميع لم يكن إمكان التبدیل، وهكذا يقال فى عالم الاقتصاد، فلولا أن الدهن والصوف يشتملان على روح واحده اقتصادیه، لم یبدل الرجل الريفى أحدهما بالآخر.

نعم هناك خطأ وقع فيه بعض، حيث زعم أن الروح العامه فى أنواع القدره المتعدده الروح العسكریه، وزعم آخر أنها الاقتصاد، وزعم ثالث أنها الدعایه، ووجه الخطأ فى ذلك أنه لا- وجه لجعل أحدها أصلاً والبقیه أشكالاً، بل الجميع أشكال، والروح السائده تختفى، فإن الشئ المشكل لا يمكن أن يكون جوهراً.

وقد قالوا فى الفلسفه: إن الكم والكيف وباقى المقولات التسع لا يمكن أن تكون جواهر، وإلا لم يتحول الجوهر من أحدها إلى الآخر، فالمربع لا يمكن أن يكون مثلثاً وهكذا، وعليه فالشمع لا شكل له بنفسه إطلاقاً، وإنما يتبادل عليه الأشكال، وإن لم يمكن رؤیه الشمع خالياً عن شكل.

ووظيفه العلم الاجتماعى والذى هو من فروع السياسه، اكتشاف طاقه القدره، وقوانين القدره، سواء فى:

(١) أسبابها.

(٢) أو مسياتها.

(٣) أو أسباب تحولها من شكل إلى شكل.

وعلى هذا فإذا عرفت القدره بما هى تتمكن من أن نعرف قوانينها، وإذا عرفت قوانينها أمكن ترويضها بما يوجب استعمالها فى الصلاح، والوقوف دون استعمالها فى الفساد، فنقف دون هدر القدره، كما نقف دون طغيان القدره،

ص: ٢٣٦

سواء في علم السياسة حتى لا- تظهر الديكتاتوريات، أو في علم الاقتصاد حتى لا- تظهر الرأسماليات (1)، أو في غيرهما من أشكال القدره، حال القدره في المجتمع حال النار في الطبيعة، فإن الإنسان إذا لم يعرف كيف يستخرجها من الزنار، وكيف يحوطها بالاحتياجات، إما لم ينتفع بها، وإما أحرقت، إلى غير ذلك.

وكلما عرفنا أنواع القدره، ودققنا في مزاياها، واستقرأنا خصوصياتها، نكتشف قوانينها أكثر فأكثر، ولذا يقول (راسل): يجب إلقاء النظره الفاحصه إلى أشكال القدره الرئيسيه، أمثال القدره الكهنوتيه، والقدره الملكيه، والقدره الغاشمه، والقدره الثوريه، والقدره الاقتصاديه، والقدره على التأثير في الرأي وغيرها، حتى نتمكن من ترويضها، وذلك بعد أن نعرف أن القدره في الجميع شيء واحد وهي تحقيق النتائج المطلوبه.

وإذا كان للقدره جوهر واحد ولها أشكال، فكل فئه تتطلب القدره في شكلها المطلوب لها، فالإنسان السياسي يندفع في طلب هذه القدره في شكلها الموجب بقبول الناس أمره ونهيته ونفوذه فيهم وإطاعتهم له، بينما الإنسان الاقتصادي يندفع في طلب هذه القدره (الجوهر) في شكلها الموجب لجمع الثوره والوصول إلى نتائج الثروه من الشخصيه الخاصه، إلى غير ذلك من أشكال القدرات.

وليس معنى ذلك أن الإنسان يحصل على شكل من أشكال القدره فقط بحيث يمكن عزله عن سائر الأشكال، بل معناه أن المهم لديه أولاً وبالذات هذا الشكل دون ذلك، وإن كانت الأشكال متشابهه لا يمكن عزل بعضها من بعض، كما تقدم الكلام في مثل ذلك في القدره السلطويه، والشخصيه، والسنديه.

ص: ٢٣٧

ويظهر من النصوص الإسلامية أن القدره واحده فى جوهرها، حيث إن كونه سبحانه قديراً، يفسر بالقدره على الخلق والرزق والإعطاء والمنع والإحياء والإماتة وغيرها، كما أن اكتشاف أسباب القدره داخل فى مثل: {قل انظروا} (١)، و{سيروا} (٢)، و{سخر لكم} (٣).

أما ترويض القدره فى النظر الإسلامى فقد سبق الكلام حوله، فى مسأله سابقه.

الأمر التى هى محور علم السياسه

الأمر التى هى محور علم السياسه

وإذ قد عرفت أن السياسه هى عباره عن أعمال القدره، وأن القدره حقيقه واحده لها مظاهر، وأن بعض أقسام أعمال القدره مصلح، وبعضه مفسد، فأهم ما يجب أن يبحث عنه فى علم السياسه أمور ثلاثه:

الأول: ما هو نوع السياسه الذى يجب أن يسود المجتمع حتى يوفر أكبر قدر من الخير لأكبر كميته من أفراد المجتمع، وإنما لم نقل كل أفراد المجتمع لأن الغالب _ إن لم يكن الدائم _ تضارب مصالح المجتمع حقيقه، ولا _ أقل من زعم التضارب عند جماعات من الناس، فلا يمكن أن يعم الخير فى المفهوم العرفى الجميع.

مثلاً فى الحال الحاضر، النظام الرأسمالى تضارب فيه مصلحه كبار الأثرياء مع مصلحه الطبقة العامله، والنظام الشيوعى تضارب فيه مصلحه الطبقة

ص: ٢٣٨

١- سوره يونس: ١٠١.

٢- سوره الأنعام: ١١.

٣- سوره الحج: ٦٥.

الحاكمه (المالكة للثروه والقدره) مع مصلحه بقيه الشعب، والنظام الديمقراطى تتضارب فيه مصلحه الأحزاب بعضها مع بعض، إذ كل يريد تنفيذ برنامجه والوصول إلى الحكم، والنظام الديكتاتورى تتضارب فيه مصلحه الديكتاتور ومصلحه الشعب، إلى غير ذلك.

الثانى: ما هى الوسائل التى تصطنعها الدوله لتنفيذ هذه السياسه، إذ قد تختلف الوسائل مع وحده الهدف، فمثلاً الهدف هو كبت العدو، فهل الوسيله إلى ذلك السلم والحرب، أو فى ما نحن فيه الهدف مشاركه أكثر الأمم فى صنع القرارات، أى حكومه الناس على الناس للناس، لكن هل الوسيله إلى ذلك كون الأمم تنتخب رئيس الجمهوريه مباشره، أو أن نواب الأمم ينتخبون رئيس الجمهوريه، إلى غير ذلك من أمثله تتعدد الوسائل مع وحده الهدف.

الثالث: ما هو نوع التأثير الذى يمكن أن يكون لنا فى اختيار هذه السياسه واختيار هذه الوسائل، إذ كما أن عللاً متعدده تعطى أثراً واحداً كذلك تكون حال الواسطه مع الأثر النهائى الذى يتوخاه الإنسان، إذ ليس المهم غالباً السبب والمسبب، بل المهم نتيجة المسبب، إذاً فالبحث السياسى قرار وكيفيه تنفيذ ونتائج تترتب على القرار، وكلاً من الثلاثه لها أشكال، ولذا يجب أن يبحث السياسى عن ما هو القرار الملائم، وعن ما هو التنفيذ الملائم لهذا القرار، وعن ما هو الأثر الذى يتوخاه من هذا القرار.

المؤسسات السياسيه

(مسأله ٢٢): الأمه هى التى توجد السياسه، والسياسه تكبر بمرور الزمان كماً وكيفاً، وكلما كبرت السياسه كبرت المؤسسات المرتبطه بها، سواء المؤسسات السياسيه أو الاقتصاديه أو الاجتماعيه أو الإداريه أو غيرها.

والإداره السياسيه للدوله أكبر الإدارات السياسيه فى البلاد، مثل دوائر الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسيه، فإنها كلها فى جنب الإداره السياسيه للدوله إدارات صغيره، وبين الإداره السياسيه للدوله وتلك الإدارات تجاذب وتدافع، فحيث إن كلاً منهما يستفيد من الآخر ويستند إليه يكون بينها تجاذب، أما حيث إن كلا منها يريد التوسع على حساب الآخر يكون بينهما تدافع.

ثم إن الإداره السياسيه للدوله أكمل الإدارات، وأكثرها أجهزه، وأشدّها تعقيداً، فإن الإمكانيات المتوفره للدوله توجب تكميل الإداره السياسيه، بينما الدوائر السياسيه الصغيره غالباً تشكو من نقص فى العنصر البشرى، ومن نقص فى العنصر المادى، بينما الدوله لا تشكو أى النقصين، نعم فى الدول الديكتاتوريه نقص فى العنصر البشرى للدوله، حيث إنها لا تقدر على جذب ذوى الخيره والحصافه.

وحيث كثرت أعمال الدوله يجب تكثير الأجهزه لتكون الأجهزه كافيه للحاجات المتكثره، كما أن الكثره المرتبطه توجب التعقيد، حيث إنه كلما كثر الارتباط كثر التعقيد، وقد تقدم أن الاثنين بينهما علاقتان، فإذا صار العدد ثلاثه كانت العلاقه سته، فإذا صار العدد أربعه صارت العلاقه اثنتي عشره وهكذا، ولذا تجعل الدول الحديثه إداره للتنسيق بين دوائرها المختلفه.

وفى هذا الإطار المكمل المعقد الكبير، يجرب السياسى حظه فى القرارات والحلول والتأثير، إذ كلما اتسع الأمر أكثر وتعقد وكثرت أجهزته يكون القرار أخطر، وحل المشكله أصعب، وكلاهما بحاجه إلى شده الانتباه، مع كثره العلم وطول التجربه، فكلما كان الطريق أطول وأكثر شوكاً، يكون المسير فيه بسلام إلى آخر الطريق أخطر وأصعب، خصوصاً إذا كانت حريه الصحافه وكان حزب منافس يتربص بأخطاء السياسى.

إذ كل خطأ صغير خليق بإسقاط السياسى عن عليائه إلى أسفل سافلين، كما يشاهد فى فضائح الحكام فى البلاد التى تتمتع بشيء من الحريات.

والغالب أن القرار فى الدول لا- يكون إلا- بأكثره آراء الساسه، فلا موضع - فى غير الدول الديكتاتوريه - للقرارات الفرديه، وحتى الذين يأخذون القرار فردياً يجبرون أصدقاءهم على الإمضاء على القرار، أو يعلنون فى أجهزه الإعلام أن القرار بالأكثره.

والقرار الصحيح هو الذى يعالج موضوعاً طبيعياً بأحسن علاج، فقد لا يحتاج الأمر إلى قرار، وقد يحتاج إليه، فوضع القرار فى الأول كعدم وضعه فى الثانى كلاهما غير ملائم للواقع.

كما أنه فى صورته وضع القرار حيث الاحتياج إليه، قد يكون القرار أقل، وقد يكون أكثر، وقد يكون مساوياً، وقد يكون أفضل، ولنفرض الواقع

طيراً، فهو قد لا يحتاج إلى الحب، وقد يحتاج، فأعطاؤه في الأول كعدم إعطائه في الثاني كلاهما غير صحيح.

وإذا احتاج فقد نعطيه أقل من حاجته، وقد نعطيه أكثر، وقد نعطيه بالقدر اللازم كما، لكن ليس أحسن حب نوعاً، وقد نعطيه أحسن الحب نوعاً، ومن الواضح أن خمسه من الأقسام الستة ليس على ما ينبغي.

مثلاً في الأمور الاجتماعيه، الرابط الجنسي أمر طبيعي، وهذا الأمر الطبيعي يحتاج إلى قرار وضع الآداب والرسوم والضوابط، فعدم الوضع كوضع الأقل مما يتطلب أو أكثر منه أو غير الأحسن كله خروج عن استقامه القرار.

ونحن في هذا الكتاب إنما نقصد القرارات السياسيه، لا- مطلق القرارات في الأمور الاقتصاديه أو الاجتماعيه أو نحوهما، وإنما ذكرنا الزواج من باب المثال، ففي عالم السياسه مثلاً توسيع العاصمه أمر يتطلبه الواقع، فعدم تقرير الدوله ذلك أو تقريره بأكثر أو أقل مما يتطلب أو توسيعه بما لا ينبغي _ مثل توسيعه من طرف واحد مثلاً بينما الذي ينبغي توسيعه من كل الجوانب _ كل ذلك خيال في القرار السياسى.

ثم إن الأعمه وهى المجتمع الإنسانى الكبير، لا يمكن استقامتها بدون القدره السياسيه المتشكله، كما لا يمكن صحتها بدون التشكل الصحيح للقدره السياسيه الكامنه فى الأمه. والأمر بالعكس أيضاً، حيث إن القدره السياسيه المتشكله لا يعقل وجودها بدون وجود الأمه، فالامران متلازمان استقامه، وإن كان الثانى بدون الأول لا يعقل، بينما الأول يعقل بدون الثانى.

نعم يصبح الأمر حينئذ فوضى ويكون كما قال الشاعر:

لا يصبح الناس فوضى لا سراهم لهم

ولا سراهم إذا جهالهم سادوا

ص: ٢٤٢

الأمه والقدره السياسيـه المتشكله تتفاعل إحداهما مع الأخرى، فالأمه هي التي تصنع السياسيـه المتشكله، كما أن السياسيـه المتشكله هي التي تقرر مصير الأمه ومسيرها، لا- في سياستها فحسب بل في كل الحقول الاجتماعيـه والاقتصاديـه والعسكريـه والثقافيـه وغيرها.

وكذلك حال الأمه والفرد، فإن الأمه وإن تكونت من الأفراد، لكن للأمه واقعيـه غير واقعيـه كل فرد، كما أن للغابه والمدينه والبحر واقعيـه غير واقعيـه الشجره والدار والقطره، وإن كانت الثلاثه الأول مكونه من وحدات من الثلاثه الثانيه. والسر في ذلك أن الصوره غير الماده، والغابه لها صوره بالإضافه إلى كل شجره شجره، وكذلك في المدينه والبحر والأمه.

وكما تتفاعل الماده والصوره إحداهما مع الأخرى، فالصوره تتقوم بالماده، والماده لا تكون خارجيه إلا بالصوره، كذلك الفرد والأمه في عالم السياسيـه، فالمجتمع يحمل الفرد قراراته، كما أن الفرد بانضمامه إلى غيره يحمل المجتمع إرادته، وبالنتيجه فالفرد فاعل ومنفعل، وأقصى امنيه السياسيـه أن تصل إلى هذه الحاله بأن يكون كل فرد فاعلاً للسياسه، ومنفعلاً بها، إذ الغالب أن الأمه محل تنفيذ قرارات الأقلية، سواء الأقلية التي قفزت إلى الحكم بدون رضاها، أو الأقلية التي اختارتها نفس الأمه، لكن وقعت الأمه في شباكها، حيث إن قراراتها ليست في صالح الأمه مائه في مائه.

وقد تقدم في مسأله سابقه، لزوم الوصول إلى طرق ترويض القدره بما تكون للأمه، لا على الأمه، وقد ذكرناها هناك أن ذلك لا يمكن إلا في الإسلام الصحيح وحده.

وما تقدم من أن للفرد شخصيه عاديه وشخصيه حقوقيه، يجرى في الأمم، فلأئمه شخصيه عاديه هي ذات الأمم مع الغض عن القرارات الشامله لها، وشخصيه حقوقيه هي الأمم مع ملاحظه القرارات المحمله عليها.

وكما أن قرارات الأمم تؤثر على كل فرد فرد، كذلك يمكن للفرد _ انفرادياً أو في ضمن المجتمعات الصغيره كالأحزاب والمنظمات _ أن يؤثر على القرارات، وهذا ما أشرنا إليه من التفاعل بين الأمم والفرد.

وأخيراً تؤثر القرارات على الأفراد، سواء كانوا داخلين في جماعه ما أو لا، كما أن قرارات الدوله تؤثر في الجماعات، وقرارات الجماعات تؤثر على الدوله، وتؤثر بعضها على بعض.

الدوله أكبر المؤسسات السياسيه

(مسأله ٢٣): الدوله مؤسسسه سياسيه، وهى من أكبر المؤسسات السياسيه التى تعمل داخل البلاد، أمثال الأحزاب والمنظمات السياسيه وما إلى ذلك.

وهى المؤسسسه السياسيه التى تعمل داخل البلاد وخارجها بكل حريه، بينما سائر المؤسسات لا مسرح لها خارج البلاد إلا بقدر جزئى وتحت أعطيه أخرى، ومسرح سائر المؤسسات فى الداخل هو القدر الذى تسمح المؤسسسه الكبرى الدوله بمزاولة أعمالها.

صحيح أن الضغوط تتوجه إلى المؤسسسه الكبرى من المؤسسات الصغيره، إذ لكل حزب ومنظمه وجماعه سياسيه ضغط على الدوله توجب أحياناً منع الدوله عن المسيره التى تريدها، إلا أن ذلك من باب الضغط لا من باب القرار ووضع الضوابط، أما الذى يتمكن من وضع القرار والضابطه فإنما هو الدوله وحدها.

ومثل ذلك الكلام فى مزاولة المؤسسات الصغيرى أعمالها فى خارج الدوله، حيث إنها قد تشتري الصحف وتتستر بالأحزاب المجازاه هناك وإلى غير ذلك، إلا- أنها لا- شرعيه لها وإنما تتستر بالشرعيه المحليه، بينما الدوله لها شرعيه ذاتيه فى العمل السياسى خارج بلدها، بواسطه السفاره فى حدود فسخ تلك الدوله الأجنبيه للعمل فى بلدها.

ثم إذا أردنا معرفه المؤسسه السياسيه الكبرى فى البلد، أى الدوله، كان اللازم معرفه أمرين:

الأول: معرفه المؤسسات التى تحتوى الدوله عليها، لأن الدوله ليست إلا تلك المؤسسات، فكما أن معرفه جسم الإنسان عباره عن معرفه أجزاء بدنه، كذلك معرفه الدوله ليست إلا عباره عن معرفه المؤسسات.

نعم لا تكفى معرفه المؤسسات بانفراد كل منها، بل اللازم معرفه المجموع من حيث هو مجموع أيضاً، كما تقدم فى مثال الغابه وكل شجره شجره.

الثانى: معرفه الواقع السياسى لكل دوله، إذ المؤسسات إنما توضع بإزاء واقع يتطلبها، والواقع السياسى إنما يعرف إذا عرف الإنسان تاريخ الأمم واعتقاداتها وتقاليدها، والضوابط الحقيقه التى تجرى فى الدوله، والتى بحسبها يكون الأخذ والعطاء، وتكون هى الإطار لحق كل فرد وجماعه، ولواجب كل فرد وجماعه.

بل يظهر من بعض علماء السياسه، وجوب معرفه شىء ثالث لمعرفه الدوله، وهى معرفه الأرض والمناخ، وطقسه البارد أو الحار أو المعتدل، مع نوعيه التربيه وموقع البلد وحجم السكان وما أشبه ذلك، حيث إن القوانين لا توضع إلا للذى يعيش فى مثل هذا الجو، فإذا لم يعرف الجو لم يعرف ما يلزم أن يوضع، وما يلزم أن لا يوضع.

مثلاً- السياسى الناجح هو الذى يعطى الرفاه للمجتمع، والرفاه له شعب، منها تهيئه المرور المريح، وتهيئه الراحة فى مختلف الأزمان، ومن الواضح أن المرور يتأثر بكثافه السكان وقلته، كما أن من الواضح أن المكان المريح _ فى المدارس والمؤسسات والمستشفيات وما إلى ذلك _ يختلف من جهه كون المناخ حاراً أو بارداً أو معتدلاً، حيث إن الأول بحاجه إلى وسائل التبريد، والثانى

إلى وسائل التدفئة، بينما الثالث لا يحتاج إلى شيء منهما، إلى غير ذلك من الأمثلة لسائر ما ذكر للسياسي.

الشخصية الحقوقية للدوله

الشخصية الحقوقية للدوله

ثم إن الدوله عباره عن جريان مستمر، كانت وستكون ما دامت الأمم موجوده، أما الأفراد الذين يتقدمون فى صف الدوله من رئيس ومدير ووزير وسفير، فإنما هم أفراد وقتيون لهم مده محدوده، يظهرون فى النور ثم يختفون، ولذا جاء فى المثل: (الكراسى عوارى).

وهؤلاء الأفراد لهم صفتهم الشخصيه قبل وصولهم إلى مؤسسات الحكم، فإذا وصلوا إليها كانت لهم شخصيه ثانيه، هى شخصيه الدوله، وما يسمى بالشخصيه الحقوقيه، وهذه الشخصيه حيث إنها جزء من شخصيه الدوله تكون باقيه ببقاء الدوله.

والشخص الواصل إلى مؤسسات الدوله يعامل معاملتين:

(١) معاملة فرديه، مثل أن يشتري لنفسه طعاماً، أو يقتل إنساناً خطأً أو ما أشبهه، وعلى عمله هذا تترتب القوانين الشخصيه، فسواء كان فى الحكم أو لم يكن كانت لمعاملاته الشخصيه آثار خاصه، فهو ملزم ببيعه وقتله، كما يلزم بها سائر من ليس فى الحكم.

(٢) ومعامله بشخصيته الدوليه، حيث إن إمضاءاته ومعاملاته لأجل الدوله، وغيرهما كلها ليست من جهه أنه فرد، بل من جهه الشخصيه الحقوقيه، التى حصلها بواسطه الكرسى، ولذا لم تكن له هذه الصلاحيه قبل وصوله إلى الحكم، كما أنه إذا تنحى عن الحكم لم يكن مسؤولاً عما فعله، وإنما المسؤول من يأتى بعده، فإذا اشترى رئيس الدوله ألف طن من القمح، كانت الدوله

مسئوله عن الوفاء، فإذا تنحى عن الحكم كان الرئيس الذى يأتى بعدد مسؤولاً عن ذلك لا الرئيس المنحى.

رأى الدين فى الشخصيه الحقيقه

رأى الدين فى الشخصيه الحقيقه

ولا بأس فى المقام بالإشاره إلى موضوع تاريخى إسلامى يدل على أن الإسلام مقر بالشخصيه الحقيقه، وهو أن النبى (صلى الله عليه وآله) لما أراد الوصيه طلب من عمه العباس ذلك، لكنه لم يقبل لأنه لا يقدر على ديونه، وطلب من على (عليه السلام) فقبل، فقال (صلى الله عليه وآله) له: «أنت تقضى دينى»^(١).

وقد قرأ بعض العلماء الدال مكسوراً، كما فى شرح التجريد، فالمراد أن ما لم أقله من الدين أنت تقوله، ولا ينافى ذلك أن النبى (صلى الله عليه وآله) أكمل، حيث إن الإكمال بما فى ذلك الوصى، فكل ما يحتاج إليه الناس قاله (صلى الله عليه وآله) حتى لا يبقى الناس بدون مرشد فى أحكامهم، سواء كان المرشد ما قاله (صلى الله عليه وآله) أو من عينه من بعده.

أما من قرأ الدال مفتوحاً، فقد يقال إن المراد ديونه الشخصيه، بما فى ذلك مواعيده (صلى الله عليه وآله)، لأن الوعد عند الحر دين كما يقال، لكن إباء العباس ينفى ذلك، وأقله أنه يبعده، حيث إن ديونه (صلى الله عليه وآله) لم تكن بمنزله لا تمكّن قيام العباس بذلك.

وقد يقال إن المراد ديونه الحكوميه أى معاهداته، فإن النبى (صلى الله عليه وآله) بما أنه رئيس دوله، كانت له مواعيد ومعاهدات وما أشبه ذلك

ص: ٢٤٨

١- انظر بحار الأنوار: ج ٢٢ ص ٤٦٩ ب ١.

مما هو من شؤون رئيس الدولة، وبهذا المعنى يكون على (عليه السلام) الخلف الذى يتحمل الشخصية الحقوقيه للرسول (صلى الله عليه وآله)، وهذا المعنى أنسب بقرينه الحكم والموضوع، فيكون قد ألبس الرسول (صلى الله عليه وآله) علياً (عليه الصلاة والسلام) شخصيته الحقوقيه.

ويؤيد وجود الشخصية الحقوقيه فى الإسلام قول على (عليه السلام): «لقد تقمصها فلان»^(١)، فالخلافه شخصيه حقوقيه شبهت باللباس.

هذا بالإضافة إلى أن مقتضى الأدله الشرعيه وجود الشخصية الحقوقيه، حيث إنه أمر عقلائي فى المعاملات، فيشملة {أوفوا بالعقود}^(٢)، فإنه لا يلزم وجود الموضوع فى زمان الشارع، كما لا يلزم وجود الطيب الخاص فى زمان الشارع، فيشملة حل الطبيات الطيب المستحدث بعده.

وكذلك فى سائر الموضوعات التى لم يكن لها بعض المصاديق فى زمان الشارع، كما إذ قال الشارع: «كل مسكر حرام»^(٣)، ثم أحدث مسكر بعده، إلى غير ذلك.

فقوله سبحانه: {أوفوا بالعهد}^(٤) و {أوفوا بالعقود}^(٥)، يشمل العهد والعقد مما يعهد ويعقد مع الرئيس بما أنه شخصيه حقوقيه، لا بما أنه شخصيه خارجيه، وقد ذكرنا فى (الفقه) شرح العروه الوثقى فى كتاب الحج ما يؤيد ذلك.

وحده المواقف بين الرسول وعلى (عليهما السلام)

وحده المواقف بين الرسول وعلى (عليهما السلام)

وقد قام على (عليه السلام) بالشخصيه الحقوقيه للرسول (صلى الله عليه وآله)

ص: ٢٤٩

١- نهج البلاغه: الخطبه ٣.

٢- سوره المائده: ١.

٣- الكافى: ج ٦ ص ٤٠٧ ح ١.

٤- سوره الإسراء: ٣٤.

٥- سوره المائده: ١.

وحذى حذوه، بدون زياده أو نقيصه، وربما توهم أن علياً (عليه السلام) كان له تكليف غير تكليف الرسول (صلى الله عليه وآله)، لكنه لا دليل عليه، وإن كان ربما يستدل له بقول عمار:

إنا ضربناكم على تنزيله

واليوم نضربكم على تأويله(١)

لكنه لا دلالة له، بل ظاهره أنه جاء وقت التأويل، كما قال سبحانه: {يوم يأتي تأويله} (٢)، وإلا فلو كان الرسول (صلى الله عليه وآله) حياً، ثم حاربه فنه من المسلمين ألم يكن يحاربهم، فعلى (عليه السلام) حارب كما حارب الرسول (صلى الله عليه وآله)، وعفى عن أهل البصره كما عفى الرسول (صلى الله عليه وآله)، وقال: مننت على أهل البصره كما من رسول الله (صلى الله عليه وآله) على أهل مكه.

وكما قال الرسول (صلى الله عليه وآله): لأهل مكه «اذهبوا فأنتم الطلقاء» (٣)، أطلق على (عليه السلام) سراح مروان وغيره من أقطاب أهل الجمل، مع أنهم يستحقون القتل، لأنهم كانوا مجرمى حرب.

والرسول (صلى الله عليه وآله) لم يسترجع داره التى بيعت فى مكه لما فتحها، وعلى (عليه السلام) لم يسترجع فذك التى أخذت بعد أن وصل إلى الحكم، وقال كلاماً بهذا الشأن كما فى نهج البلاغه (٤).

أما خطبه على (عليه السلام) بعد مقتل عثمان فى قطائع، فالظاهر أنها لم تكن إلا مجرد تهديد، وإلا فلم ينقل أنه استرجع شيئاً مما اقتطعه عثمان، فحال

ص: ٢٥٠

١- مروج الذهب: ج ٢ ص ٣٩١.

٢- سورة الأعراف: ٥٣.

٣- الوسائل: ج ١١ ص ١٢٠ الباب ٧٢ من أحكام الأرضين ح ١.

٤- نهج البلاغه: الكتاب ٤٥.

الخطبه حال قوله سبحانه: {جاهد الكفار والمنافقين} (١)، حيث إن الرسول (صلى الله عليه وآله) لم يحارب مع المنافقين، فهو مجرد تهديد بأن له (صلى الله عليه وآله) حق حربهم.

أما حمل (جاهد) على أعم من الحرب ليشمل ما فعله (صلى الله عليه وآله) بالمنافقين، فهو خلاف الظاهر، حيث إن المتبادر من الجهاد الحرب، وكون عدم حرب (صلى الله عليه وآله) مع المنافقين قرينه على إرادته الأعم ليس بأولى من كونه تهديداً، بل الثاني أقرب إلى الذهن العرفي.

والرسول (صلى الله عليه وآله) كان يقسم بالسويه وكذلك فعله على (عليه السلام).

والرسول (صلى الله عليه وآله) كان يعزل الأمراء، وكذلك فعل على (عليه السلام) بمعاويه، وبالجمله فلم نجد دليلاً على الاختلاف بينهما (عليهما السلام) حتى يقال إنه كان له (عليه السلام) تكليف خاص.

ثم إن العفو كان لهما رخصه لا عزيمة، كما يدل عليه تمثيل الرسول (صلى الله عليه وآله) أهل مكة بإخوه يوسف، وقول على (عليه السلام): «منت»، حيث إن يوسف كان له العقاب، وظاهر لفظ (المن) أن له خلاف المن.

بل الظاهر أن هذا الحكم جار في الدولة الإسلامية، حيث إن لرئيسها العفو عن كل ما سلف، ولم يكن عفو الرسول (صلى الله عليه وآله) عن أهل مكة، لقاءه جب الإسلام عما قبله، فإنهم لم يسلموا، ثم بماذا يجب عن عدم تغيير على (عليه السلام) أحكام من سلفه، بل يدل على ذلك ما رواه الكافي، عن العباس بن هلال، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) ذكر أنه لو أفضى إليه الحكم لأقر الناس على ما في أيديهم إلا بما حدث في سلطانه، وذكر أن النبي (صلى الله عليه وآله) لم ينظر

ص: ٢٥١

فى حدث أحدثوه وهم مشركون، وأن من أسلم أقره على ما فى يده.

ولهذا الأمر الذى فعله الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) وقال الرضا (عليه السلام) وجه عقلى أيضاً، حيث إن التغيير بالنسبه إلى السابق يوجب ضجه تقف دون تقدم الإسلام، فقاعده الأهم والمهم تقتضى عدم التغيير.

لا- يقال: إذا اقتضت قاعده الأهم والمهم ذلك لم يكن تركهم وشأنهم منه، فلماذا قال على (عليه السلام مننت)، ثم «الإسلام يجب ما قبله»^(١)، فكيف كان للرسول (صلى الله عليه وآله) حق الأخذ؟

لأنه يقال: قد يكون الأهم إلى درجه الوجوب، وقد يكون إلى درجه الفضل، وقد كان المصداق فى أهل مكه من القسم الثانى.

وعليه فى الدوله الإسلاميه المعيار درجه أهميه العفو، فإن كانت إلى حد المنع عن النقيض وجب العفو، وإلا كان فضلاً وندبا. و(الإسلام يجب) بالنسبه إلى غير ما كان للحاكم الأخذ، فالصلاه والصيام وما أشبهه مجبوب، أما قتل مجرم الحرب واسترداد ما أخذه من المال الذى عينه موجوده ونحو ذلك فليس الإسلام يجبه، بل للحاكم الإسلامى الأخذ، إلا إذا تفضل عفواً، أو انطبق عليه قانون الأهم والمهم اللزومى، فيترك الحاكم الجزاء وجوباً.

وحيث إن تفصيل البحث التاريخى والفقهى من هذا الحيث، خارج عن موضوع الكتاب، أجمالنا المقام بما ارتبط بالبحث فى الجملة.

ص: ٢٥٢

١- انظر: بحار الأنوار: ج ٤٠ ص ٣٠، كتر العرفان: ج ١ ص ١٦٦.

بحوث فى الدوله

(مسأله ٢٤): الدوله فى الحكومات الديكتاتوريه غير مرتبطه بالشعب، ولذا إذا تحدث الناس عن الحكومه، جاؤوا بضمير الغائب فقالوا: هم فعلوا، هم قرروا، هم منعوا.

بينما الحكومات الاستشاريه مرتبطه بالشعب، بل هى جزء منهم، ولذا حين التحدث يأتى الناس بضمير المتكلم، فقالوا: نحن فعلنا، نحن قلنا، نحن عملنا.

والسر واضح، إذ فى الحكومه الاستبداديه لا- يكون العمل للناس فلماذا يقولون نحن، بينما فى الحكومه الاستشاريه الناس يصنعون القرار بأكثرية الآراء مباشره، كما فى انتخاب رئيس الجمهوريه والنواب، أو نوابهم يصنعون القرار، وصنع الوكيل صنع الأصيل، ولذا يقولون انتخبنا، قررنا، والأقلية التى لم تنتخب أيضاً تنسب إلى نفسها، لأنها قبلت بأن الأكثرية إذا حكمت فالحكم حكمها، فالمنتخب بالآخره انتخب حسب قبولها للأكثرية.

وبهذا ظهر أن إحساس الناس بالدوله إما إحساس بالجزئيه، وأما إحساس بالغربه، ولا- يخفى أن الإحساس بالجزئيه فى الحكومات الاستشاريه لا- يكفى فيه أول الانتخابات، فإن الناس قد ينتخبون إنساناً، ثم يسىء التصرف فيعزل عنه الناس، فإن أمكن نحوه، وإلاّ تنحوا عنه، وحينئذ لا يقولون قررنا، بل يقولون

قرر، كما أن الناس قد يبقون مع الحاكم لكنهم يخالفون قراره، وحينئذ أيضاً لا يقولون قررنا، بل يقولون قرر.

إذا فالشرط في رؤيه القرار قرارهم أمور:

(١) أن يكون الحكم استشارياً.

(٢) أن يبقوا مع الحاكم.

(٣) أن يكونوا مع القرار.

والحاكم إذا فقد أحد هذه الثلاثه، فهو غاصب لحق الأمه، مهما تردى برداء النزاه، لأن الحق حق الأمه فكيف يأتي أو يبقى أو يتصرف بدون رضاهم، وفي الإسلام شرط رابع، وهو أن يكون الحاكم مرضياً لله ولرسوله، أما اشتراط أن يكون حكماً برضى الله فمستدرك، إذ لو حكم بما لا يرضى الله فقد الشرط الرابع.

آثار وجود الشخصيه الحقيقه للدوله

اشاره

آثار وجود الشخصيه الحقيقه للدوله

ثم إن الأمر بالنسبه إلى السياسه يكون في ثلاثه أمور:

(١) الدوله.

(٢) الحكومه.

(٣) الأمه.

والكلام في هذا الباب في أمرين: (الدوله والحكومه) و(الدوله والأمه)، والكلام في هذه المسأله في الدوله والحكومه، فنقول:

للدوله (شخصيه حقيقه) و(حاكميه). والشخصيه الحقيقه نمت حتى صارت بهذا الشكل المعترف به الآن، ولولا الشخصيه الحقيقه للدوله لم تتمكن الحكومه من بعض ما هو ضروري لصالح الأمه، كما في بعض الأمور المرتبطه بالدوله

ص: ٢٥٤

والحكومه بلا تغيير، فإن الشخصيه الحقيقه للدوله تفسر (التداوم) وتبرر (التعامل)، والتعامل له شعبتان، شعبه التعامل الخارجى، وشعبه التعامل الداخلى، فالكلام فى ثلاثه أمور:

((التداوم للدوله))

((التداوم للدوله))

أ) التداوم للدوله، إذ لو لم تكن للدوله الشخصيه الحقيقه لم يكن تداوم واستمرار، فإن الأشخاص القائمين بالحكم يتغيرون، فلماذا تبقى التعهدات على الدوله، إن ذلك دليل على فرض العقلاء شخصيه مستمره للدوله كاستمرار النهر، فإن قطرات مياهه وإن تغيرت فى كل لحظه إلا أن وحدته باقيه ما دام الجريان، وبهذا الاعتبار العقلانى يجوز للرئيس عقد الاتفاقات، لا عن نفسه بل عن الدوله، وما دامت الدوله جاريه كان الاتفاق المذكور سارى المفعول، وتبديل الرئيس لا يتبدل الاتفاق.

والشخصيه الحقيقه ليست خاصه بالدوله، بل كل رئيس وكل عضو فى جمعيه أو جماعه سياسيه أو اقتصاديه أو ثقافيه أو اجتماعيه أو غيرها، تكون له هذه الشخصيه، فإذا اشترى مدير المدرسه شيئاً بما أنه مدير كانت المعامله على المدرسه لا على المدير، ولذا يتبدل المدير لا يصيب المعامله شىء، وهكذا فى الأحزاب والجمعيات ومن إليهم.

أما ما يشاهد أحياناً، من نقض الرئيس الثانى للاتفاق والمعامله، فليس ذلك نقضاً بما أنه شخص، وإنما النقض بما أنه ممثل للدوله، حيث يرى الرئيس الثانى الغبن، وذلك بما يجر النقض حق للرئيس الأول، أو يرى الخيانه، والخيانه خارجه عن تخويل الأُمه ومصالحه الشعب، فهو كمن أجرى عقداً بعنوان الوكاله من زيد، فظهر أنه لم يكن وكيلاً.

ص: ٢٥٥

حجم النقد أم القوه الشرائيه؟

حجم النقد أم القوه الشرائيه؟

نعم هناك مسأله اقتصاديه يتبعها نقض بعض الاتفاقات، وهى هل أن المعيار (حجم النقد) أو (قوته الشرائيه).

مثلاً يأخذ المقاول مليون دينار لبناء مطار فى البلد، ثم تتصاعد الأسعار تضخماً إلى الضعف، حيث ينقض المقاول الاتفاق إلا إذ أدت الدوله الفرق.

وبالعكس قد تنزل الأسعار إلى النصف، حيث تنقض الدوله الاتفاق، إلا إذا استعد المقاول لأخذ نصف مليون فقط، وهل هذا صحيح شرعاً أم لا- الظاهر أن يقال: إنه إذا كان المركز فى أذهان المتعاملين عند المعامله، مركزاً بنى عليه العقد من قبيل الشرط الضمنى، القيمه العادله من حين العقد إلى حين الإنجاز، كان نقض الاتفاق صحيحاً، إذ المعامله حينئذ فى الحقيقه بين صنع المطار وبين ذات المواد، مثل مائه طن من الحديد، وألف طن من الإسمنت وهكذا، والنقد حينئذ ليس إلا بمنزله الواسطه العادله للمواد، فبارتفاع المواد يكبر حجم النقد، المليون يصعد إلى مليونين، وبانخفاض المواد يصغر حجم النقد، المليون ينزل إلى نصف المليون.

وإن كان الاتفاق على ذات النقد بدون ملاحظه المواد، كان نقض الاتفاق باطلاً.

وهذه المسأله سياله فى الإجاره والمهر والوقف وغيرها، كما إذا استأجر الدار عشر سنوات كل سنه مائه دينار، أو جعل المهر الغائب بعد عشرين سنه مائه دينار، أو وقفه ليكون لكل فقير من ريعه دينار.

بل وتأتى المسأله فى القرض أيضاً، فهل القرض حجم أو قيمه، فعلى الأول إذا أخذ ديناراً رد ديناراً، وعلى الثانى يكلف برد قيمه الدينار، الذى هو طن من الحديد مثلاً، والاعتبار بقيمه متوسطه بين قيم المواد، فأحياناً يجب عليه أن يرد

نصف دينار في التنزل، وأحياناً يجب عليه أن يرد دينارين في التضخم، ولا يلزم الربا إذا كان الميزان قيمه، لأنه علل في الأحاديث حرمة الربا بأنه فساد في المال، وهنا ليس فساداً في مال، بل عكسه فساد للمال.

وكيف كان، فهذه مسألة اقتصادية لسنا الآن بصدد الكلام حولها، وقد أمعنا إليها في (الفقه: الاقتصاد).

((التعامل الخارجي))

((التعامل الخارجي))

ب) التعامل الخارجي، فإن الدول بعضها تتعامل مع بعض باعتبار الدوله، لا باعتبار أشخاص الرؤساء، فالحقوق المجعوله للأمم بعضها مع بعض لاحظت الشخسيه الحقيقه للدوله، ولذا لا يهـم الدول تغير الرؤساء، بل وحتى الأنظمه، والنظام الجديد لا يحق له نقض الاتفاق دولياً، إلا إذا ثبت الغبن أو خيانه النظام السابق.

نعم هنا مسأله مطروحه أخذت الأمم المتحده بطرف منها، بينما الطرف الآخر هو الصحيح الذي ينبغي الأخذ به دولياً، وذلك أن الأمم المتحده تعامل الدول بما أنها دوله من غير نظر إلى عدد أفرادها، فدوله ذات مئات الملايين لها صوت، بينما دوله نفوسها مائه الف إنسان كبعض بلاد الخليج لها صوت، فالشخصيه الحقيقه للثانيه كالشخصيه الحقيقه للأولي، بينما هذا التساوى باطل عقلاً، إذ القرار الذي تعترف به الشعوب الحره، والإسلام في الشورى، الأكثريه الحقيقه، لا الأكثريه الاعتباريه، وإلا إذا لوحظت الأكثريه الاعتباريه كان معناه تصرف الأقلية أحياناً في الأكثريه، فإذا قررت أكثريه دول الأمم المتحده قراراً نفذت في كل البشر، بينما أكثريه الدول قد لا تكون ممثله لأكثريه البشر.

نعم إذا كانت كل الشعوب هي التي تختار بأنفسها حكوماتها، وحكوماتها

الممثله لها قررت بأكثرية الحكومات عند التصويت فى الأمم المتحدة، صحت أكثرية الدول بينما الواقع ليس كذلك.

مع أن شعوب معظم الدول فى العصر الحاضر ليست هى التى اختارت حكوماتها، بل الحكومات تسلفت إلى الحكم بديكتاتوريه، أو نصف ديكتاتوريه، أو تزوير، أضف إلى ذلك أن فرض إرادته شعب مهما كثروا على شعب آخر مهما قل عددهم ليس صحيحاً فى نفسه.

((التعامل الداخلى))

((التعامل الداخلى))

ج) التعامل الداخلى، ويظهر ذلك فى الأمور الماليه وغيرها، فإن للدوله مالاً مستقلاً لا يرتبط بأموال أفراد الأمه، ولا أموال أفراد الحكومه، ويصرف الرئيس والأعضاء هذا المال فى المحتاجين ومصالح البلاد ولأجل تقديم الأمه إلى الإمام.

وهذه الأموال لها موارد خاصه، كما لها مصارف خاصه، وحتى رئيس الدوله لا يتمكن من الزياده والنقيصه، إلا حسب القوانين المقرره، فلو لم تكن للدوله شخصيه حقوقيه لمن كان يجمع هذا المال، والحال أنه لا يجمع فى كيس فرد من الأمه أو الحكومه.

وفى الإسلام سمي ذلك بـ (بيت المال)، فالأموال تجمع فى بيت المال، ويصرف من بيت المال فى الأمور اللازمه، كرواتب الموظفين والمصالح العامه وغير ذلك، أمثال خطأ القضاء وديه من لا يظهر له قاتل، وقد أمر على (عليه السلام) فى أن يجرى من بيت المال راتب لمن كان يتكفف فى الكوفه، كما أودى المرأه وولدها حيث قتلا- من الزحام فى البصره، إلى غير ذلك مما ذكرناه فى كتاب (الفقه: الاقتصاد) وكتاب (القضاء) وغيرهما.

لكن الإسلام زاد على متعارف الدول مصرفاً جديداً على بيت المال، هو أنه كلما زاد شىء قسم على كافه المسلمين، من غير فرق بين غنيهم وفقيرهم، كما كان يفعل الرسول (صلى الله عليه وآله)، وقد قسم على (عليه السلام) بيت مال المدينه بعد أن بويع له بين الناس، وكذا قسم بيت مال البصره وكان يقسم

بيت مال الكوفه كذلك.

والسبب في ذلك أن المسلمين أعوان الإسلام، في صلاته وصيامه وحجه وجهاده وغير ذلك، فكما أن عليهم الواجب كان لهم الحق، وذلك يوجب شده ارتباطهم بالإسلام وتعلقهم به وتفانيهم في سبيله.

أما سائر تفاصيل بيت المال فليس الكتاب محل ذكرها، وإنما يرجع بشأنها إلى الكتب التي ذكرناها على ما تقدم. وحيث إن مال بيت المال ليس لأحد، لا يتعلق به خمس ولا زكاه.

الشخصيه الحقيقه أمر اعتبارى أو متأصل

الشخصيه الحقيقه أمر اعتبارى أو متأصل

بقى الكلام في أن الشخصيه الحقيقه للدوله، حيث ذكرنا ترتب (ألف، ب، ج) عليها، هل هي شخصيه افتراضيه، أى إن العقلاء افترضوا لها هذه الشخصيه مثل سائر الأمور الاعتباريه، أم أن الافتراض إنما كان بإزاء أمر واقعى، فليست أمراً مجعولاً لواضعى القوانين.

وقد اختلف السياسيون في ذلك، والفرق أنه لو كانت أمراً مجعولاً- كانت بقدر الجعل، كما تكون الشخصيه للشركات والجمعيات والمنظمات أمراً مجعولاً، ويكون ذلك الأمر المجعول بقدر الجعل، وكذلك الحال في كل أمر مجعول فإنه بقدر الجعل، بينما لو كانت الشخصيه أمراً واقعياً لزم أن يكون الجعل بقدره، فإذا كان الجعل أقل أو أكثر كان نقصاً فيه، ولزم تكميله.

والذى تقتضيه ملاحظه الواقع، أن الشخصيه الحقيقه أمر خارجى، بل هو كذلك بالنسبه إلى الشركات والأحزاب وغيرهما، إذ العلاقات التى توجد فى الشركه والمنظمه وما أشبه تقتضى فرض الشخصيه الحقيقه، فإن الدوله عباره عن مجموعته علاقات، وتلك العلاقات لا ترتبط بالفرد، بل ترتبط بالمجموع

ص: ٢٥٩

بما هو مجموع.

وفى إزاء تلك العلاقات تكون الشخصية الحقوقية، وحيث إن قوله (عليه السلام): «لا يتوى حق امرئ مسلم»⁽¹⁾ وما أشبهه، مطلق يشمل حق المسلمين يشمل المقام أيضاً، كما يشمل الحق الفردى، بل شموله للحق الاجتماعى بالأولويه.

وهذا بخلاف ما لو كان أمراً مجعولاً، فإن الأمر المجعول لا يكون حقاً عرفياً، حتى يشمله الدليل المذكور، فإن الأدله تشمل الموضوعات الحقيقيه لا الموضوعات الفرضيه.

فإذا قال الشارع: الماء طاهر، أو التراب يصح به التيمم، كانت الطهاره وصحه التيمم حكماً للماء الواقعى والتراب الحقيقى، لا ما فرض ماءً وتراباً، ولذا فإذا فرض إنسان لنفسه أن حقه أن لا يمشى أحد إلى جنبه بمسافه ذراعين مثلاً، لم يكن ذلك حقاً يشمله «لا يتوى حق امرئ مسلم».

ومنه يعلم أن الرأيين فى موضوع الشخصية الحقوقية بالنسبه إلى الدوله، يؤثران فى الأمر الشرعى أيضاً، بالإضافه إلى تأثيرهما فى الأمر الخارجى، حيث إن كونها حقيقيه تكون بقدر الحقيقه، بينما كونها فرضيه تكون بقدر الفرض.

وحيث قد ظهر أن الشخصية الحقوقية التى يعتبرها العقلاء إنما هى أمر يازاء الواقع، كان اللازم أن تختلف باختلاف قدر الواقع، فشرکه أفراد البشر فى التعاون والتعامل لجلب المنافع ودفع المضار، وكل قسم من الشرکه مركز من مراكز الجذب والدفع، الجذب للمنفعه والدفع للمضره، وكلما كانت الشرکه أكثر كماً، وأعمق كينفاً، كانت الشخصية الحقوقية كذلك، فإذا كان هناك تجمعان كانت شخصيتان حقويتان، وفى ثلاثه اجتماعات تكون ثلاث شخصيات

ص: ٢٦٠

١- المستدرک: ج ٣ ص ٢١٥ الباب ٤٦ من الشهادات ح ٥.

وهكذا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأعمق كيفية، إذ قد تكون الشركة معقدة وقد تكون بسيطة.

لا يقال: إذا كانت الشركة بيد الأفراد، والشركة مبعث الشخصية الحقوقية، فليست أمراً واقعياً وقد فرضتم أنها أمر واقعي.

لأنه يقال: ما نفينا أن يكون اعتبارياً بحتاً وفرضياً صرفاً، وما أثبتناه هو أن يحقق الإنسان الموضوع الخارجي، فإن تكوين الموضوع الخارجي بيد الإنسان، وتتبعه الشخصية الحقوقية، مثل كون البيع بيد الإنسان ويتبعه الحكم الشرعي لوجوب الوفاء والخيار وغير ذلك.

الشخصية الحقوقية بين الدولة والتكتلات

الشخصية الحقوقية بين الدولة والتكتلات

وكيف كان، فالدولة حيث إنها أكبر مركز للتجمع الإنساني، بالنسبة إلى التجمعات الصغيرة في داخلها، كتجمع الأحزاب والشركات والنقابات وغيرها، تكون الشخصية الحقوقية لتلك التجمعات الصغيرة، والدولة كتلك التجمعات الصغيرة بيدها توسيع واقعها وتعميقها، فتكون الشخصية الحقوقية لها أوسع وأعمق، كما أن لها التضييق والتبسيط، فتكون الشخصية أضيق وأبسط.

مثلاً كلما زادت الصناعة والثقافة والتجمعات الصغيرة في باطن الدولة، وما أشبه ذلك، توسعت وتعمقت الشخصية الحقوقية أكثر فأكثر، والعكس بالعكس.

ثم إن كلاً من تجمعي الدولة والجماعات في باطنها، يؤثر على الشخصية الحقوقية للآخر، لأن الشخصية الحقوقية تكون بقدر الواقع كما تقدم، والأحزاب والمنظمات تحد من واقعه الدولة، مثلاً تمنع من صنع الأسلحة النووية،

وبقدر الحد من الواقعيه تحد من الشخصيه، كما أن الدوله تحد من من نشاطات الجميعات والأحزاب إما بالقوه الديكتاتوريه، وإما لأجل المصلحه فى الحكومات الاستشاريه، والحد من النشاط يقلل الواقعيه، وبقدر التقليل يكون التقليل من الشخصيه الحقوقيه.

وبهذا تبين أن حدّ إحداهما عن نشاط الأخرى قد يكون مشروعاً بنظر الإسلام، وقد لا يكون مشروعاً، لكن فى كلتا الصورتين إذا لم يكن واقع لم يكن حق، وإن كان التحديد فى صوره عدم المشروعيه محرماً شرعاً، فيكون كمن يقتل إنساناً ظلماً، حيث ينتفى حق المقتول فى الخمس والزكاه وما أشبه تلقائياً، من باب انتفاء الموضوع.

وكما أن الجميعات والمنظمات تحل الدوله إذا خالفت القوانين التى عينت لها، وبذلك تسقط الشخصيه الحقوقيه لهؤلاء الأفراد ليأخذ مكانهم أفراد آخرون، وذلك عن طريق الإسقاط أو الضغط حتى الاستقاله، كذلك للدوله حل الجميعات والمنظمات إذا خالفت القوانين المرعيه، فتسقط الشخصيه الحقوقيه لها، لكن فى الإطار الإسلامى، وحيث الناس مسلطون على أموالهم وانفسهم(1)، يكون حل الأمه للدوله سهلاً، إذ الدوله تابعه للأمه ونائبه لها، فإذا لم يرد الموكل الوكيل عزله.

أما حل الدوله للمنظمه والجمعيه، فلا تؤثر إلا إذا انطبق عليه ميزان إسلامى، مثل باب النهى عن المنكر، أو قاعده لا ضرر، أو قاعده الأهم والمهم، أو ما أشبه ذلك، ولذا لا يؤثر الحل فى الحكومات التى لا تتوفر فيها الموازين الإسلاميه، لأنها غاصبه ومثلها لا ولايه لها، فلأفراد الجمعيه المنحله رسمياً العمل كما كانت

ص: ٢٦٢

تعمل سابقاً.

ثم إن الشخصية الحقوقية للدولة ليس معناها أن كل قوه من قواها (المقننه والمنفده والقضائيه) لها شخصيه حقوقيه، مثلاً القوه القضائيه ليس لها تلك الشخصيه، بل المراد أن الدوله بمجموعها لها الشخصيه الحقوقيه، كما أن التقسيم إلى القوى الثلاث غير مهم في نظر الإسلام، حيث يمكن أن يكون إنسان نائباً وقاضياً في وقت واحد، وهكذا.

نعم يجب أن يقدر على إداره الأمرين، وإلا شمله الحديث: «لعن الله من ضيع من يعول»^(١)، بل يكون ذلك منه خيانه وتفريطاً بحق الأمه، وذلك محرم في الشريعه الإسلاميه.

ص: ٢٤٣

١- انظر الكافي: ج ٤ ص ١٢ ح ٩، وفيه: (ملعون ملعون من ضيع من يعول).

على الدولة تحرى الغرض الصالح

(مسأله ٢٥): وإذ قد تقدم فى المسأله السابقيه البحث حول الشخصيه الحقوقيه للدولة، وهى الشخصيه التى قررها العقل والمنطق والدين، ولعل قوله سبحانه: {ولا تفسدوا فى الأرض بعد إصلاحها} (١)، ونحوه يلمع إليه أيضاً.

نقول: اللازم على الدولة (الحكومته) تحرى الغرض الصالح، لحفظ مصالح الأمم، والتقديم بها إلى الأمام، وجعل القوه وسيله للعدل والمساواه فى موضعها، وإنما قلنا فى موضعها لأن المساواه فى كل موضوع قد يكون خلاف العدل، ولذا قال سبحانه: {إن الله يأمر بالعدل والإحسان} (٢)، وقد ألمعنا إلى ذلك فى هذا الكتاب، وفى (الفقه: الاقتصاد).

والغرض الصالح يتجلى فى ثلاثه أمور:

الأول: كون الهدف مطابقاً للعقل والمنطق، وفى الدولة الإسلاميه أن يكون مطابقاً للإسلام أيضاً، بأن تكون الدوله عامله للحسن فى كل الشؤون، مجتنبه عن القبيح، فيوجب عملها حفظ الأنفس والأعراض والأموال للكل، فلا استبداد، ولا اعتباط، ولا ترفيع أو تخفيض لفرد أو لجماعه على حساب الآخرين،

ص: ٢٦٤

١- سورة الأعراف: ٥٦.

٢- سورة النحل: ٩٠.

ومن خرج عن القانون العقلي والشرعي، في الدوله المتشرعه عوقب بقدر خروجه، بما يقتضيه العقل والشرع فقط.

وقد ألمعنا هنا وفي بعض كتبنا الإسلاميه أن الإسلام لا يخالف في قوانينه وتشريعاته حتى قانوناً واحداً عقلياً، فكل قانون قرر في الإسلام ليس مخالفاً للعقل، العقل الذي هو الأساس للقانون الطبيعي، نعم قد يوجد في الإسلام ما لا يصل إليه العقل، لا ما يخالف العقل، ولذا ورد في الشريعة الإسلاميه مدح العقل بما لا يشبهه دين أو قانون.

ففي الكافي: قال ابن السكيت لأبي الحسن (عليه السلام)، إلى أن قال: فما الحجه على الخلق اليوم، قال: فقال (عليه السلام): «العقل يعرف به الصادق على الله فيصدقه، والكاذب على الله فيكذبه»، قال ابن السكيت: هذا والله هو الجواب ((١)).

وقال موسى بن جعفر (عليه السلام لهشام) كما في الكافي: «يا هشام إن الله تبارك وتعالى بشر أهل العقل والفهم في كتابه فقال: {بشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب} ((٢))، يا هشام إن الله تبارك وتعالى أكمل للناس الحجج بالعقول ونصر النبيين بالبيان ودلهم على ربوبيته بالأدله» ((٣)).

وفي الكافي، عن علي (عليه السلام) قال: «العقل غطاء ستير، والفضل جمال ظاهر، فاستر خلل خلقك بفضلك، وقاتل هواك بعقلك، تسلم لك الموده، وتظهر

ص: ٢٤٥

١- الكافي: ج ١ ص ٤٧ ح ٢٠.

٢- سوره الزمر: ١٨.

٣- الكافي: ج ١ ص ٢٠ ح ١٢.

لك المحبه»(١١)).

وفى الكافي، قال الحسن بن جهم: ذكر عند الرضا (عليه السلام) العقل، فقال (عليه السلام): «لا يعبأ بأهل الدين ممن لا عقل له»، قلت: جعلت فداك إن ممن يصف هذا الأمر قوماً لا بأس بهم عندنا وليست لهم تلك العقول، فقال: «ليس هؤلاء من خاطب الله» الحديث(٢٢)).

وفى الكافي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: «بالعقل استخرج غور الحكمه، وبالحكمه استخرج غور العقل»(٢٣)).

وقال ابن عباس كما عن روضه الواعظين: (أساس الدين بنى على العقل، وفرضت الفرائض على العقل، وربنا يعرف بالعقل، ويتوسل إليه بالعقل، والعقل أقرب إلى ربه من جميع المجتهدين بغير عقل، ولمثقال ذره من بر العاقل أفضل من جهاد الجاهل ألف عام)(٢٤)).

وقال النبي (صلى الله عليه وآله): «قوام المرء عقله، ولا دين لمن لا عقل له»(٢٥)).

إلى غير ذلك من الروايات الكثيره.

بل وقبل الروايات الآيات المباركات، كقوله سبحانه: {لآيات لقوم يعقلون}(٢٦)).

و: {لعلكم تعقلون}(٢٧)).

و: {ما يذكر إلا أولوا الألباب}(٢٨)).

و {إن كنتم تعقلون}(٢٩)).

و {لآيات لأولى الألباب}(٣٠)).

و: {أفلا تعقلون}(٣١)).

ص: ٢٦٦

١- الكافي: ج ١ ص ٢٩ ح ١٣.

٢- الكافي: ج ١ ص ٥١ ح ٣٢.

٣- الكافي: ج ١ ص ٥٢ ح ٣٤.

٤- روضه الواعظين: ج ١ ص ٤.

٥- روضه الواعظين: ج ١ ص ٤.

٦- سورة البقره: ١٦٤.

٧- سورة البقره: ٧٣.

٨- سورة البقره: ٢٦٩، سورة آل عمران: ٧.

٩- سورة آل عمران: ١٨، سورة الشعراء: ٢٨.

١٠- سورة آل عمران: ١٩٠.

١١- سورة البقره: ٤٤.

وقال سبحانه: {إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون} (١).

وقال: {ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون} (٢).

و: {إن في ذلك لآيات لأولى

النهى} (٣).

و: {قد بينا لكم الآيات لعلكم تعقلون} (٤).

إلى سائر الآيات.

موقف الدولة تجاه التكتلات المفسده

موقف الدولة تجاه التكتلات المفسده

وقد ظهر مما تقدم أن القراصنه الذين يتخذون حصناً طبيعياً من غابه أو جبل أو جزيره أو ما أشبهه منطلقاً للسلب والنهب، وليس لهم هدف طيب، وإن زين لهم سوء عملهم فأوه حسناً، لا يشكلون دولة، ولذا جعل الإسلام جزاءهم أحد الأمور الأربعة، قال سبحانه: {إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض} (٥).

وقد ذكرنا في كتاب الحدود إجراء الحاكم الإسلامي العادل أحد الأمور المذكوره عليهم حسب ما يراه صلاحاً.

وقد تبع القانون الدولي الحديث _ بعد أكثر من عشره قرون _ قانون الإسلام، فاستباح مطاردهتهم والقضاء عليهم لخروجهم على القانون العقلي والدولي.

((من أخطاء القانون))

لكن هناك نقصاً في القانون الدولي، حيث إن القانون الدولي لم ينظر إلى الأمر من الزاويه الإنسانية، بل نظر إليه من الزاويه القانونيه فقط، ومن الواضح أن القانون إن لم يستمد من العقل والمنطق ليس قانوناً صالحاً للإنسان، فقد أباح القانون المذكور قانون مطارده القراصنه، لكن القانون

ص: ٢٦٧

١- سورة الأنفال: ٢٢.

٢- سورة يونس: ١٠٠.

٣- سورة طه: ٥٤.

٤- سورة الحديد: ١٧.

٥- سورة المائدة: ٣٣.

حرم مطارده الدوله التى تستبيح دم وعرض ومال الأمه التى تسيطر الدوله عليها، وفى نفس الوقت الذى يستبيح القانون الدولى للاستيلاء على الحكم بالسلاح، ويسمى ذلك حدثاً داخلياً، لكن القانون الإنسانى يقول:

(١) لا حق لأحد الجارين فى الاعتداء على الآخر.

(٢) ولا حق لأحد من أفراد العائله فى دار الجار أن يستولى بالسلاح على العائله وينحى رئيس العائله بالقوه.

(٣) وأنه إذا ظلم رئيس العائله عائلته وجب إنقاذ العائله عن ظلمه، فكيف إذا كان الظالم هو المستولى بالقوه، فإنه قد ظلم الرئيس المنحى، وقد ظلم العائله الذين اضطهدهم.

((حق الفيتو خطأ آخر))

((حق الفيتو خطأ آخر))

وما ذكرناه فى العائله ينطبق على الدوله تماماً، فإذا انضم إلى المواد الثلاث فى الدوله (رابعه) هى حق الفيتو للأمم القويه فى مجلس الأمم المتحده، كان للقانون الدولى ثلاثه أخطاء كبار، كلها خلاف العقل والمنطق والإنسانيه.

بينما الإسلام جعل واجب النهى عن المنكر، وإنقاذ المستضعفين، عاماً لا فرق فيه بين أهل هذه الدوله أو الدوله الأخرى، وجعل الاستيلاء بالسلاح على الأمه _ بدون رضى الأكثرية للحاكم _ غير مشروع، فالحاكم فى الإسلام يجب أن يستمد صلاحيته فى الحكم من (الله) ومن (الأمه).

ثم إن الأكثرية فى النظر الإسلامى، حيث ما يستفاد من إطلاق أدله الشورى، لا فرق فيها بين:

١: أمه واحده.

٢: أو الأمم.

٣: أو كل البشر.

بينما القانون الدولى لا يقول إلا بالأول فقط، حيث قد عرفت فى مسأله سابقه أن القانون الدولى يجعل الأمه الصغيره فى حكم الأمه

ص: ٢٤٨

الكبيره فى أن لكل منهما فى الأمم المتحده رأياً واحداً، فالدوله ذات مائه مليون، كالدوله ذات مائه ألف، لكل منهما رأى واحد، وحيث قد عرفت جعل حق الفيتو لبعض الدول فلا- اعتبار لأ- كثره كل بشر فى منطق الأمم المتحده. فاذا أراد القانون الدولى أن يكون مستقيماً حسب العقل والمنطق يجب أن يأخذ برأى الإسلام.

(١) فالحكم لا يكون بالسلاح، بل بالأكثرية، حتى مع الغض عن رأى الإسلام فى لزوم كون الحاكم برضى الله سبحانه والحكم فى إطار القوانين الإسلاميه.

(٢) والظلم يجب أن يرفع، سواء فى داخل الأمه أو فى خارجها حيث كان، وإن كان بسبب أن حكومه أخرى تظلم شعبها.

(٣) وأكثرية الأمم المتحده يجب أن تكون حسب أفراد الناس، لا- حسب أفراد الحكومات، فلحكومه مائه مليون مائه رأى، ولحكومه مليون رأى واحد، إذا كانت الشعوب هى التى تختار بكل حريه حكوماتها.

(٤) ولا- حق للنقض (الفيتو) لأحد من الحكومات مهما كانت قويه وصناعيه، ومن الواضح أن حق الفيتو إنما أملاه الاستكبار وشريعته الغاب.

(١) كما أن تصديق الاستيلاء بالسلاح أملتته إرادته الدول الكبرى، حيث ذلك ذريعه لتدخلهم فى الشؤون الداخليه للأمم المستضعفه، فيبدلون الحكومه الصغيره ليأتوا مكانها بحكومه مواليه لهم.

(٢ و ٣) أما الظلم داخل حكومه أخرى، واعتبار أكثرية الحكومات المعاصره فقد أملاه على القانون الدولى جهل أولئك المقننين بالموازن العقليه، ولذا لا تجد حتى مبرراً واحداً لهذين القانونين فى كل كتب القوانين المدونه.

هدف الدوله وصلاح الفرد

الثانى: أن يتجه الهدف الطيب للدوله لصلاح الفرد.

١: بتأمين المأكل والمشرب والمسكن والملبس والمركب والدواء والزواج له إلى سائر حاجاته، وحفظه من الخوف والقلق.

٢: وحفظ حقوقه بعدم تعدى الآخرين عليه، سواء كان المتعدى فى الخارج كالدوله الأجنبيةه، أو فى الداخل كالسارق ومن إليهم.

٣: وتهيئه وسائل الإنماء والتقدم بما يكفل النهوض به، فقد قال على (عليه السلام) فى حكمه بعثه الأنبياء (عليهم السلام): «ليثيروا لهم دفائن العقول»^(١).

ويدل على ذلك كله بالإضافه إلى العقل، جملة من الأدله الشرعيه، مثل أن خلاف ذلك تضييع، وقد ورد: «لعن الله من ضيع من يعول»^(٢)، وأنه خلاف الرعايه، وقد ورد: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»^(٣)، وورد: «من ساوى يومه فهو مغبون»^(٤)، إلى غير ذلك.

بالإضافه إلى ما روى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) من قوله: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»^(٥)، فيما إذا كان الكفار فى تقدم، وقد استدل به الفقهاء على عدم جواز بناء الكفار بيوتهم أعلى من المسلمين فكيف بمثل المقام، فإن الظاهر (علو الإسلام) بطبعه، فيشمل (عدم ارتفاع حجه غيره عليه) و(لزوم ترفيع ما يرتبط به)،

ص: ٢٧٠

١- نهج البلاغه: الخطبه ١.

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ١٢٢ الباب ٨٩ من مقومات النكاح ح ٤.

٣- إرشاد القلوب: ج ١ ص ١٨٤، جامع الأخبار: ص ١١٩ ف ٧٥.

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٣٧٦ الباب ٥٩ من جهاد النفس ح ٥.

٥- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٧٦ الباب ١ من موانع الإرث ح ١١.

وليس هذا من باب الجمع بين الإخبار والإنشاء، حتى يقال: إن الجمع بينهما محال أو خلاف الظاهر فلا يصار إليه إلا بالقرينه.

((هدف الدوله وصلاح جماعات الأمه))

((هدف الدوله وصلاح جماعات الأمه))

الثالث: أن يتجه الهدف الطيب للدوله لصلاح الجماعات، سواء كانت جماعات سياسيه أو اقتصاديه أو ثقافيه أو صحيه أو غيرها، والدليل في المقام هو الدليل في الثاني.

نعم، هناك فرق بين الإسلام وبين القوانين الوضعيه في هذا الامر، فالأصل في الإسلام (الحرية)، فإنها المستفاده من (الناس مسلطون على أنفسهم وأموالهم)^(١١)، ولذا فلكل إنسان أن ينضم إلى الآخرين، لبناء الحياه وتقدمها، ولا يحد هذه الحرية إلا ما يوجب الضرر على الآخرين أو على النفس بما لا يجوز تحمله شرعاً، فليس للدوله في نظر الإسلام التدخل في شؤون الجماعات، أو وضع الدساتير والقوانين لها، وتقييدها بقيود إطلاقاً.

نعم، إذا أخطأ فرداها أو كل الجماعه، حق للدوله إيقافها على المقرر الشرعي، وذلك كالفرد حيث إنه حر لا يقيد وإذا ثبت خطأه أوقف عند حده حسب المقرر شرعاً، بينما القوانين الوضعيه تقيد الجماعه بقيود كلها منافع للحرية، ولذا كانت كل تلك القيود باطله في نظر الإسلام.

ص: ٢٧١

١- انظر البحار: ج ٢ ص ٢٧٢.

سياده الدوله وحاكمتها

(مسأله ٢٦): لقد سبق أن ذكرنا الشخصيه الحقيقه للدوله، وفي هذه المسأله نذكر سياده الدوله أى حاكمتها.

والسياده والحاكمتيه معناها رباطه الأمرى والإطاعه، فالحاكم أمر والأمة مطيعه، وبهذه الرباطه تجرى الأمور على موازينها، ولولا هذه الرباطه لم تكن السياده، وهذه السياده تكون فى ثلاثه موارد:

١: فى المجتمع الصغير، كالعائله والحزب والمنظمه والجمعيه وغيرها، فهناك تكون أمرىه ممن قرر أن يكون أمراً، ومأمورىه من سائر الأعضاء، وقد يتحد الأمر والمأمور كما إذا قرر أن تكون الأكثرىه أمره ويطيع الجميع.

٢: فى المجتمع الكبير، كالدوله حيث إن الدوله أمره والشعب مأمور، ولولا هذه السياده لم يستتب النظام ولم تتقدم الأمة إلى الأمام.

٣: فى المجتمع الأكبر، وهو بين الأمم كلها، مثل (الأمم المتحده)، أو بين جماعه من الأمم، مثل (رباطه الدول الإسلاميه)، حيث إن لمثل هذه المنظمات السياده على تلك الدول، حسب ما قرروا فى ما بين أنفسها بإطاعه ما يصدر من الأكثرىه، فيما لو كان نظامها بموازين عدل.

لكن السياده فى كل هذه الأمور الثلاثه ليست مطلقه، وإنما هى محدوده حسب

القوانين الموضوعه، فحقهم إنما يكون فى إطار القانون، وخارج ذلك الإطار لا حق.

هذا حسب كثير من الأعراف الدوليه، لكنك قد عرفت فى بحث متقدم أنه لا حق للقانون التدخل فى شؤون الناس إلا بالقدر المقرر فى الشريعه الإسلاميه، وإلا كان خلاف قاعده (تسلط الناس على أموالهم وأنفسهم).

وعلى أى حال، فكل من الشريعه السمحه، والأعراف الدوليه المشدده، قد جعل إطاراً للتصرفات الفرديه والاجتماعيه الصغيره فى نطاق الدوله والدول الكائنه فى ضمن الوحده، مثلاً تصرف الفرد مشروط بـ (البلوغ) و(العقل) و(عدم كون التصرف المالى إسرافاً) و(عدم كون التصرف العملى حراماً) إلى غير ذلك، ومثل هذا الأمر جار فى الجماعه والدوله والدول الموحده.

ولا بأس بالإلماع السريع، إلى أن جعل الإسلام قانون البلوغ أحد الأشياء الثلاثه المعروفه فى الفقه مسيره للطبيعه، بينما جعل العرف الدولى القانون ثمانى عشره سنه، لا يدل عليه عقل أو منطق، ولذا فاللازم ترك العرف السائد الآن إلى القانون الإسلامى، وقد ثبت حسب الاستقراء أن كلما يخالف القانون المقرر فى الشريعه كان الأوفق بالعقل والمنطق الثانى.

((الغالب فى وضع القانون))

((الغالب فى وضع القانون))

والغالب أن القوانين توضع مع ملاحظه تساوى الأفراد:

١) فى العلاقات، فتكون علاقته زيد وعمرو وبالعكس، كعلاقه خالد بيكر وبالعكس مثلاً، أما أن تكون علاقته من طرف أقوى ومن طرف أضعف، أو تكون علاقته أقوى وعلاقه أضعف، فالقانون لا يتحمله، فلا يكون للشريك الأغنى أن يفرض إرادته على الشريك الغنى، ولا يحق للشريك الغنى فرض إرادته على الشريك الأغنى، بل حق فرض الإراده متساو من الجانبين، كما لا يكون قانون الشركه بين الأغنى والغنى إلا كقانون الشركه بين فقيرين مثلاً، وهكذا

الحال فى قوانين العائله والجرائم وسائر المعاملات إلى غيرها.

(٢) وفى النتائج، فالدوله مكلفه بإنماء كل فرد من غير ترجيح لفرد على فرد.

نقص القوانين البشريه

نقص القوانين البشريه

لكن هذا الغالب منخرم بأمرين:

الأول: إن القوانين لا- تنظر إلى البشر كعائله واحده، بل تنظر إلى البشر من زوايا الوطنيه والقوميه واللون واللغه وما أشبهه، ففى امريكا للإمريكى حقوق ليست تلك للفرنسى الذى يعيش فى امريكا، وفى مصر ناصر للعربى حقوق لا تتوفر للهندي، وفى روديسيا للأبيض حقوق ليست تلك للأسود، وهكذا.

وهذه التفرقه البشريه لا يقرها عقل ولا منطق، فكما أن العقل لا يقر الفرق بين الإمريكى والإمريكى فى القانون، كذلك لا يقر الفرق بين الإمريكى والفرنسى وهكذا.

وهذا الأمر تابع لضيق النظرات حول البشر، وعدم سعه الفكره حتى تشمل الإنسانيه، بينما الإسلام يجعل الأمر يدور على الكفاءه: {إن أكرمكم عند الله أتقاكم} (١).

أما التفاوت بين المسلم وغير المسلم، فلم يقره الإسلام إلا لأجل اختلاف الكفاءه، حيث إن المسلم دل العقل والمنطق على صحه طريقته فى العقيدته والشريعته دون من سواه، والاختلاف بين الأفراد من جهه الكفاءه مما يقره العقل والمنطق، بل التساوى مع الاختلاف فى الكفاءه ظلم يأباه العقل.

الثانى: إن القوانين حيث يضعها ذوو النفوذ (نفوذاً خاصاً رأسمالياً، أو

ص: ٢٧٤

عمالياً، أو ما أشبه) تنحرف إلى حفظ مصالح تلك الطبقة الواضحة للقوانين، فترجع كفه جماعه ذوى النفوذ، فالقوانين فى إمريكا توضع لصالح الطبقة الرأسمالية، بينما توضع فى روسيا لصالح الحزب الحاكم، وفى بريطانيا توضع لصالح هذا مره وهذا مره، حسب أخذ أحد الحزبين المتصارعين على الحكم الزمام بيده.

هذا مع الغض عن محذور التطبيق فى القوانين، حيث إن التطبيق لا يكون إلا فى صالح الأكثر قدره.

إشكال القانون الوضعى فى الجماعات

إشكال القانون الوضعى فى الجماعات

وبمقدار ضعف القانون ونقصه فى موردى الجعل والتطبيق بالنسبه إلى الأفراد، للقانون ضعف جعلاً وتطبيقاً فى مورد الأحزاب والمنظمات والجماعات داخل الدوله، وفى مورد الدول بالنسبه إلى القوانين بين الدول، فالمنظمه المرتبطه بجعل القانون تضع القانون لصالحها، كما أن المنظمه المرتبطه بتنفيذ القانون تنفذ القانون لصالحها، والدوله الأقوى فى الأمم المتحده تضع القوانين وتنفذها لصالح نفسها، ومن هنا نشأ (حق الفيتو) و(حق إسرائيل فى أراضى فلسطين) إلى غير ذلك.

ومن هنا يصح أن يقال: القانون تحت ظل الوضع ليس إلا مخلب نمر فى قفاز حرير.

حاكميه الدوله ذاتيه ومطلقه

حاكميه الدوله ذاتيه ومطلقه

وإذ قد تقدم أن حق السيادة والحاكميه يتجلى فى (الجماعات) و(الدول) و(بين الدول) نقول:

إن حق الحاكميه فى الدول له خصوصيات لا توجد فى حق المالكيه فى الجماعات وبين الدول، وتلك الخصوصيات تجمعها أمور:

الأول: إن حق الحاكميه فى الدوله ذاتى، أى إن الأمر ينتهى إليها، فالدوله

هى التى تضع القوانين وتكون المرجع الأخير فى فصل الخصومات، فهى المنبع وغيرها الأنهر التى تستقى منه، فقوانين العائله فى الزواج والطلاق والإرث وفصل خصوماتهم وحقوق الأولاد وكبار السن فيهم وإلى غيرها، كلها موضوعه من قبل الدوله.

وكذلك قوانين الأحزاب والمنظمات والنقابات والجمعيات والشركات وغيرها، وقد ذكرنا سابقاً الفرق بين الدوله الإسلاميه وسائر الدول، بأن الأولى لا تضع القوانين وإنما توظف القوانين الإسلاميه المستفاده من الكتاب والسنة والإجماع والعقل، بينما الثانيه تضع القوانين.

وبذلك يظهر أن المراد بكون الدوله المصدر والمرجع فى الدوله الإسلاميه، معناه (فى التأطير)، وفى الدوله غير الإسلاميه، معناه فى (التشريع)، وهذا الاختلاف بينهما، لا يههم فى هدف هذا البحث.

ولذا فالعائله والحزب وما إليهما، يكون لهم رئيس وقانون داخلى يضمن الحقوق وكيفيه الإجراء، إلا أن واضع هذا القانون ومنظم الارتباطات والمرجع لدى المخاصمات التى لا تحل فى داخل العائله والحزب وما إليهما، هى الدوله، وهكذا الأمر فى كل تجمع صغير فى داخل الدوله.

فالسلطه فى الدوله مستقلة قائمه بذاتها، بينما السلطه فى التجمعات الصغيره التى فى داخل الدوله مستفاه من الدوله ومنتبهه إليها، ولا تستمد الدوله السلطه من قدره أخرى _ غير قدره الأمه كمجموع، وقدره الله سبحانه فى الإسلام _ سواء كانت تلك القدره داخلية أو خارجيه، وحتى دوله المؤسسات، فيما لو تحولت الأمه إلى أمه عصرية، هى مجموعه مؤسسات صناعيه وزراعيه واقتصاديه واجتماعيه وثقافيه وغيرها، تكون الدوله ذات سلطه مستقلة

قائمه بذاتها، أى ليست كالتجمع الصغير الذى يستمد السلطه والقدره من الدوله.

أما إذا استمدت الدوله سلطتها من دوله أجنبيه، فليست دوله مستقله، بل تكون حينئذ إقليمياً تحت الحمايه أو مستعمره أو ولايه أو مقاطعه.

ولذا لم تكن دول (الدومينيون) فى الدوله البريطانيه دولاً، لأنها لم تكن تملك حق التصرف فى شؤونها الداخليه والخارجيه، إلا بقدر ما يملك تجمع صغير داخل الدوله، فكانت تستمد سلطتها من البلد الأم (إنكلترا)، فكان برلمان تلك الدول وحكومتها وحكامها يؤدون وظائفهم بمعونه خارجيه.

أما (الكومنولث) الذى حل محل (الدومينيون) فهى دول مستقله ذات علاقته متبادله مع إنكلترا، باستثناء أن بريطانيا تأخذ منها أكثر مما تعطى لها، أمثال كندا وأستراليا ونيوزيلانده وغيرها، ويصح أن يسمى مثل ذلك بـ (الاستعمار الحريرى).

وهكذا يكون لاستعمار بريطانيا مراتب: السافر، كالهند إبان الاحتلال، والخفى كالعراق فى الحال الحاضر حيث يحكمه البعث ظاهراً وبريطانيا حقيقه، وعلى نحو الدومينيون، وعلى نحو الكومنولث، وعلى نحو إيرلندا.

وبينما القسمان الأولان لا استقلال لهما إطلاقاً، بل هما كجمعيه داخل دوله أو أسوأ، تكون الأقسام الثلاثه الأخيره ذات استقلال، ولكنها ترتبط بخيط الاستعمار بشكل أو بآخر.

أما البلاد الإسلاميه داخل روسيا فهى مستعمره بالفتح، بكل معنى الكلمه، وليست لها حتى ما للجمعيه فى داخل حكومه من الحقوق، بينما الولايات الأ-كثر من الخمسين فى الولايات المتحده الإمبريكيه كل منها دوله باعتبار قوانينها الداخليه، ولها برلماناتها وحرية تشريعها وقضائها وبوليسها وما إلى ذلك، وكلها دوله واحده باعتبار سلطات الدفاع والسياسه الخارجيه وإعلان

الحرب وعقد الهدنه والصلح وإبرام الاتفاقات والمعاهدات.

صلاحيات الدوله

صلاحيات الدوله

ثم إن حق الحاكميه فى الدوله يعطيها صلاحيات كثيره، كالتشريع وسن القانون (تأطير القانون فى الإسلام)، ويكون ذلك حسب رأى الأ-كثريه فى البرلمان، وقد يبنى البرلمان على صحه العادات فى الأمه، فلا يكون القانون مسطوراً كما فى الدستور الانكليزى، حيث إن جملة من العادات لها قوه القانون، وليس ذلك بمسطور فى الدستور.

وكذلك تنظيم المحاكم وتنفيذ الأحكام، وحق فرض الضرائب وجبايتها، والمنع عن جبايه المال للأفراد والجماعات إلا بإذن الدوله، وأخذ الناس للخدمه العسكريه بجعل قوانين لها، والنفير العام لدى الاحتياج، وأعمال البوليس والمحافظة على الأمن بمختلف الوسائل، وسن قانون العقوبات وتنفيذها بحق المجرمين، وجعل الوقايات والتي هى خير من العلاج، خصوصاً فى ظروف الحرب والفوضى والاضطراب، ومنع التجول، وقد تصل العقوبه إلى الإعدام، ولكن اللازم الاحتياط والتثبت فى ذلك، فإن الدم من أهم ما تعتز به الإنسانيه، ومن تلك الاحتياطات ربط التوقيع على الإعدام بلجنه عليا من أنزه الناس العارفين بموازين القانون وأعراف الاجتماع، أو برئيس الدوله النزيه مباشره.

وجعل القوانين المراعيه لحق الملكيه الفرديه والجماعيه، مما لا إجحاف فيه ولا إضرار، فلكل حقه البدنى والفكرى وما يقابل المواد وشروط الزمان والمكان والعلاقات العامه، ولا يكون حق نزاع الملكيه إلا فى الحالات النادره

جداً، فإنه كحق القتل وكحق إباحه العرض في رتبه واحده مما لا يبيحه عقل أو دين إلا في قصوى حالات الاضطراب.

والاستيلاء على أرض الغير في حالات الاضطراب، كالشؤون العسكريه في حالات الحرب والحصار مع تعويض أصحابها، ببدل الإيجار أو بدل الملك تعويضاً عادلاً.

ومصادره ما تصح مصادرتة كأدوات الجريمه، مثل ما يستعمل في الاعتداء، أو يهدد أمن وسلامه المجتمع، ومن ذلك كسر المعازف ونحوها وإراقه الخمر ونحوها في الشريعه الإسلاميه.

وتشريع قوانين السجون وتنفيذها بحق بعض المجرمين، مع الاحتياط الكامل، لأنه خلاف حريه الناس المقرره عقلاً وشرعاً.

وحق صك النقود وإصدارها، وقد يخول ذلك إلى البنك المركزي أو غرف التجاره أو ما أشبهه. وإداره الاشياء التي لا مالكة لها، أو هم قصر لا ولى خاص لهم، وإعطاء العقود الصيغه الرسميه وذلك بوضع الدوله خاتمها على المعاملات.

والموقوف دون نقل بعض الأمور، كالأثار العتيقه والحيوانات النادره والكتب المخطوطه ونحو ذلك، كالموقوف دون هدم وتغيير الأثار القديمه، إلى غير ذلك مما ينبثق عن سياده الدوله من مجموعه التصرفات السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديّه، لمكافحه المشكلات ولتوجيه الحياه ولتنميتها.

وكذلك تقوم الدوله بالجهود للسلام العالمى، وللسلام المحلى إذا قامت الحرب بين دولتين، أو نشبت حرب أهليه فى دوله، وبالجهود لإزاله التفرقه العنصريه واللونيه واللغويه وما أشبهه، وكذلك بالجهود لأجل تحسين الجوار بين الدول، ولأجل تخفيف أعباء دوله على شعبها، ولأجل تخفيف المرض والجهل والجريمه وما أشبهه الكائنه فى بعض الأمم.

((من الفروق بين الدوله الإسلاميه وغيرها))

((من الفروق بين الدوله الإسلاميه وغيرها))

ولا يخفى أن الدوله الإسلاميه تعمل بكل هذه الأمور لكن بثلاثه فوارق، بالقياس إلى الدوله غير الإسلاميه:

١) ملاحظه قانون: (الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم) (١) إلى أبعد حد، حيث إن الحريه أصل كبير من الأصول الإسلاميه، وهذا الفارق وإن كان داخلياً في الفارق الثاني، إلا أن أهميته أوجبت ذكره مستقلاً، بالإضافة إلى أن هذا الأصل مسحوق في الدول التي تدعى الحريه، فكيف بالدول التي بنيت على الديكتاتوريه كالبلاد الشيوعيه.

٢) لزوم كون كل القوانين تشريعاً وتنفيذاً في الإطار الإسلامى الذى استقى من الأدله الأربعة.

٣) لزوم كون التنفيذ مشتملاً على شرطين:

أ: ولاية الفقيه، أى إن الرئيس الأعلى للدوله هو الفقيه الجامع للشرائط، فهو وحده الذى له الحق فى إداره البلاد وتوجيه العباد، فإداره البلاد _ ولو على نحو الإسلام مائه فى مائه _ لا يجوز لغير الفقيه، قال الإمام (عليه السلام): «فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجه الله عليهم» (٢).

ب: كون الفقيه الصالح منتخباً من قبل أكثرية الأمه، فإذا كان هناك فقيهان جامعان للشرائط انتخبت الأمه أحدهما لا يحق للآخر تولى الشؤون كما هو مقتضى دليل الشورى، وقوله (عليه السلام): «انظروا إلى رجل منكم...» (٣)، وقد ذكرنا تفصيل دليل الشورى فى كتاب: (الحكم فى الإسلام)، ولعله يأتى له مزيد توضيح فى بعض المسائل الآتية إن شاء الله تعالى.

ص: ٢٨٠

١- انظر بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢.

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٩٩ الباب ١١ من صفات القاضى ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٩٩ الباب ١١ من صفات القاضى ح ١.

وبذلك تبين أن لا-ولا-يه للفقهاء خارج الإطار الإسلامي، فإن الفقيه هو المراعى لأحكام الإسلام، لا الذى يعمل خارج نطاق الإسلام، كما تبين أن لا ولايه للفقهاء خارج انتخاب الأمة، بالنسبة إلى التصرف فى شؤون البلاد والأمة.

بين سيادة الدوله وسياده الأمم المتحده

بين سياده الدوله وسياده الأمم المتحده

الثانى: إن سياده الدوله على داخلها أقوى من سياده الأمم المتحده على داخل الدوله.

(١) إذ لا-قدره عسكريه للأمم المتحده حتى تنفذ إرادتها فى داخل البلاد، إذا لم ترسخ الدوله لمطالب الأمم المتحده، ولا تخرج قدره الأمم المتحده عن قدره الدبلوماسيه، وأحياناً تصل إلى المقاطعه الاقتصاديه ونحوها، ومثل هذه قدره ليست كافيه لإخضاع الدوله فى شأن من الشؤون، ولذا كثر فى التاريخ عدم قبول الدوله لمطالب الأمم المتحده، كما لم ترسخ روديسيا العنصريه ولا إسرائيل ولا بعض الدول الأخر لما اتخذته الأمم المتحده من القرارات.

(٢) هذا بالإضافة إلى أن وجود الدول الكبرى العاصيه عن الأوامر، والمتآمره ضد القرارات، والجاعله حق (الفتيو) لأنفسها، قد قلل من قدره الأمم المتحده، وكثيراً ما تمشى الأمم المتحده وراء الدول الكبرى فى جعل القرارات وتنفيذ الأوامر.

(٣) وحتى إذا قدرت الأمم المتحده عسكرياً من التدخل فى داخل البلاد حيثما عصت الدول الصغار، وكانت بعض الدول الكبار موافقه فإن شلل الأمم المتحده من جهه (توازن القوى) يمنع عن سلطه الأمم المتحده على الدول الصغار،

بينما سلطه الدوله الصغيره على داخلها لا مانع لها، مثلاً تخاف الأمم المتحده من التدخل لإنقاذ لبنان أن تتدخل روسيا فى بلد آخر، حيث إن تدخل الأمم المتحده يكون لحساب إمريكا، وهكذا بالعكس، هذا كله مع العلم أن الأمم المتحده اليوم جهاز بيد الاستعمار ليس غير.

بين سياده الدوله وسياده التكتلات

بين سياده الدوله وسياده التكتلات

الثالث: لا تعادل أيه من المنظمات العالميه، حتى ما كانت لها فروع داخل الدوله، قدره الدوله على داخلها، وسيادتها على شعبها وأراضيها.

مثلاً- الحزب الشيوعى العالمى، ومنظمه اليونسكو، ونقابه العمال العالميه، والهلال الأ-حمر الدولى، وجميعه حقوق الإنسان، وغيرها، لا تقدر على ما تقدر عليه الدوله، فإن كل تلك خاضعه لسياسه الدوله على داخلها، فإن تلك وإن كانت عالميه إلا أنه لا قدره تحميها فى قبال قدره الدوله، نعم إن تلك القوى تقدر على إيجاد الضغوط العالميه على الدوله التى تسيء التصرف.

السياده المتكافئه

السياده المتكافئه

الرابع: قد سبق أن الدول تكافئ بعضها بعضاً، من جهه الحقوق والواجبات والأصوات ولو غالباً، كما سبق أن المكافئه المعاصره خلاف العقل والمنطق، لكن لا يخفى أن هذا النوع من السياده _ أى السياده المكافئه _ لا تكون إلا بالنسبه إلى الدول التى يعترف بعضها ببعض، أما إذا لم تعترف بعض الدول لم تكن مكافئه

ص: ٢٨٢

بالنسبة إلى الدول غير المعترفه، ومن آثار عدم الاعتراف عدم التبادل الدبلوماسي والعلاقات التجاريه ونحوها، لكن ربما يصل عدم الاعتراف إلى عدم دخول دوله في الأمم المتحده، وأحياناً إلى عدم الاعتراف بها داخل الأمم المتحده.

فالأول: كالصين، حيث إنها دخلت تحت لواء الشيوعيه، عام (١٩٤٩) م، بعد مجازر رهيبه، فاستغلها العامل السياسي العالمي ذريعه جعلت لمقاطعتها، فلم يأذنوا لها بدخول الأمم المتحده، حتى دخلت الأمم المتحده عام (١٩٧٠) م، ومن المؤسف أن هذا الشعب الذي يبلغ عدده ملياراً من البشر تقريباً، أحياناً تستغله حكومه موسكو، وأحياناً تستغله حكومه واشنطن، كما حدث في الحال الحاضر، والسبب أنه لا كفاءه ذاتيه له عقيدته ونظاماً واقتصاداً، ولا رشد فكري له حتى ينقذه من الاستغلال.

والثاني: كإسرائيل، حيث إنها وإن دخلت الأمم المتحده تحت مظله أمريكا وروسيا، إلا أن كثيراً من البلاد الإسلاميه بقيت على عدم الاعتراف بها، لأنها دوله غاصبه، والاعتراف بالغصب لا يصدر إلاّ عن لا يهتم بالعقل والمنطق.

بقي شيء، وهو أن الدوله ذات السيادة يلزم أن يكون لها من الأراضي وأفراد الشعب ما يتمكن بسببها من القيام بنفسها، وإلاّ كانت سيادتها اصطناعيه، وكانت شبح دوله، إذ كيف يمكن أن تسمى دوله ما لا تتمكن من القيام بنفسها.

وقد حدث أن كان من مصلحه الاستعمار أو غيره تكوين أمثال هذه الدول، إما لأمر روجي كدوله الفاتيكان، فإنها ليست إلاّ رمزيه، كوّنت ليتمكن الدين المسيحي من السيطرة التامه على مصالحها الروحيه، في كل العالم المسيحي الخاضع لتلك الكنيسه، بينما لا مقوم لهذه الدوله من حيث الأراضي ولا السكان،

وإما لأمر مادي كبعض دول الخليج، حيث أراد الاستعمار استغلال منطقتها الاستراتيجية، وثروتها المعدنية، فجعلها في صورة دولة، بينما هي في حقيقتها بقدر المحله في المدينة الواحده المتوسطه.

ص: ٢٨٤

شعاع سياده الدوله

(مسأله ٢٧): لقد تقدم أن سياده الدوله سياده مطلقه، لا- تشابهها في القدره سياده أخرى، سواء السياده الداخليه للأحزاب والجمعيات، أو السياده الخارجيه للأمم المتحده أو السياده للأحزاب والمنظمات العالميه، كسياده نقابه العمال العالميه، وسياده حقوق الإنسان، وغيرهما.

ونقول: إن للدوله سياده داخليه وسياده خارجيه، والسياده الداخليه هي المطلقه نوعاً ما، حيث إن الدوله قادره على التشريع والتنفيذ، ضمن إطار ما تسالم عليه الشعب كله من الدستور أو الدين أو العادات التي هي كالدستور وإن لم تكن مدونه كما في بريطانيا.

والذى يحفظ هذه السياده المطلقه في الداخل هو المال والسلاح، حيث إن المال يعطى للموظفين، ولولا له لم يكن خضوع وضبط أمور، والسلاح لإسناد القانون وعقوبه المجرم بسبب الجيش والشرطه والنجده وما أشبه.

ولا تقدر أيه جماعه أو منظمه غالباً على مقابله مال الدوله وسلاحها، حتى تتمكن أن تقاوم إرادته الدوله، وإن كان يسند الجماعه مال كبير وأسلحه كثيره، حيث أن لا تنظيم لمال الجماعه وسلاحها كما للدوله، ولذا أحياناً نجد السلاح بيد الشعب لكنه لا يقدر على مقاومه الدوله، كما نجد أحياناً

ذلك لا تقدر أن تقاوم الدولة.

أما في الخارج، فقدرة الدولة محدوده وليست مطلقه كما في الداخل، وذلك لأن الحريه متكافئه، فالحريه إنما تقدر على الانطلاق إذا لم تكن حريه أخرى إلى جانبها، وإلا فكل حريه تأخذ نطاقاً لنفسها تمنع نفوذ الحريه الأخرى إلى تلك المنطقه، كحال الأفراد في داخل الدوله، فإن حريه تصرف زيد محدوده بشعاع حريه عمرو، وبالعكس، وحريه حركه منظمه محدوده بحريه حركه منظمه أخرى، وكذلك حال الدوله، فلكل منها شعاع سياده لنفسها، وذلك الشعاع يمنع من تعدى الدوله الأخرى في محيط ذلك الشعاع.

فإذا أرادت دوله فتح الأسواق لها في خارج بلادها، لم تتمكن من ذلك إلا بقدر ما تسمح الدوله الأخرى ذات السوق، وكذلك في مجال الثقافه والإعلام والدبلوماسيه وغيرها، بينما الدوله في داخل بلادها تقدر من كل ذلك بدون أن يكون لها مقاوم، وإذا قاومها فرد أو جماعه سحقته بقواها المسلحه.

ثم إنه كما لا- تساوى في شعاع حريه الأفراد والجماعات في داخل الدوله، حيث إن الفرد المقتدر مالياً أو علمياً أو ما أشبه له شعاع حريه أكبر من الفرد الذى ليس كذلك، وهكذا بالنسبه إلى جماعتين، وكذلك الأمر بالنسبه إلى دولتين في سطح الأمم، فالدوله الأقدر مالاً وعلمياً وما أشبه لها من شعاع الحريه ما ليس للدوله التى ليست بتلك القدره مالاً وعلمياً، هذا بالرغم من أن القانون الدولى يعطى لكل الدول قدرأ واحداً من الشعاع، فلكل دوله صوت في القرارات، كبرت الدوله كماً وكيفاً أو صغرت، باستثناء مثل حق الفتيو ونحوه، وقد عرفت فيما تقدم عدم صحه هذا القانون، بل اللازم إعطاء حق الأصوات حسب كبر الدوله وصغرها، لأن الدوله تمثل الأفراد فليس من الحق

تساوى ألف مليون مع مليون واحد، فيما لو توفرت الحريات للشعبين.

ضروره التعادل بين الكفاءه والشعاع

ضروره التعادل بين الكفاءه والشعاع

نعم ليس من الحق أن يكبر الشعاع حسب كبر الإمكانيات للدولة، إلاّ إذا كانت الإمكانيات نابعه عن الكفاءات، فاللازم قياس الدوله بالأفراد من هذه الجبهه، فإذا كان فرد أعلم أو أقوى جسماً أو ما أشبه ذلك، كان شعاع حريره بقدر كفاءته، بينما ليس كذلك الأقل علماً أو قدره.

مثلاً- الذى يعمل كل يوم عشر ساعات له خمسه دنانير، بينما الذى يعمل ثمان ساعات له أربعة دنانير، فى صوره تساوى العمل من حيث الكيف، وتبعاً للأقدره مالياً يكون الفرد الأول أقدر انطلاقاً وأوسع دائره لشعاع الحريره.

وإذا صح هذا الشىء عقلاً ومنطقاً فى الفرد، صح مثله فى الدوله، فالدوله الأقدر المستنده قدرتها إلى الكفاءه فى أفرادها، إذ كفاءه الدوله بمعنى كفاءه أفرادها، يحق لها أن يكون شعاع حريتها وانطلاقها أكثر من شعاع حريره وانطلاق الدوله التى ليست بتلك المثابه من الحريره.

أما أن يكون الشعاع حسب الأمر الباطل، كما فى إمريكا حيث إن قدرتها بحسب الرأسماليه المستغله بالكسر، وفى روسيا حيث إن قدرتها بحسب الديكتاتوريه المستبده، فذلك خلاف موازين العداله التى هى إعطاء كل أحد بقدر كفاءته.

وبما ذكرناه تبين:

١: موقف الإسلام من التساوى بين الدول فى الأمم المتحده.

ص: ٢٨٧

٢: كما تبين الخطأ القانوني والخارجي في قوه وضعف الأعضاء في الأمم المتحدة.

أما الأول: فلأن الإسلام لا يرى التساوي بين الدول بهذا الشكل الموجود حالياً بل يرى التفاوت حسب أفراد كل دولة وكفاءاتهم، إما حسب الأفراد حيث إن الأكثرية تشكل من الأفراد، لا من الوحدات الدوليه المجعوله، إذ مثلاً هذه المائه ألف دولة، وتلك المائه مليون دولة، أم جعلى حسب المقررات، ولذا كان قابلاً للتغيير عند تغيير خرائط الدول. وإما حسب الكفاءات، فالعالم مثلاً حيث إنه خير مسموع الكلام في شهاده تحتاج إلى الخير، بخلاف غير الخير حيث لا يسمع كلامه، قال تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر﴾ (١١)، وفي الحديث: الاعتماد على كثير القدم في أمرهم (عليهم السلام)، إلى غير ذلك من أدله الاحتياج إلى خبرويه في الأمور المحتاجه إلى أهل الخبره.

وأما الثاني: فلأن قانون الأمم المتحدة يجعل لكل دولة صوتاً، مهما كانت كبيره أو صغيره، ويجعل حق الفتيو لبعض الدول من جهه القانون، كما يجعل المكانه الاقتصاديه والسلاح وما أشبه مبرراً للسير في ركاب تلك الدوله والسماع لكلامها، وإن كان مخالفاً للمنطق والعقل من جهه التطبيق.

فالحاله في الأمم المتحدة كالحاله في أفراد دوله واحده، حيث إن الفرد الذى له مكانه اجتماعيه أو مال أو ما أشبه يتمكن أن يفرض على الفرد الضعيف إرادته بدون أن يكون مبرر لذلك الفرض، وكل ما يجرى في الأمم المتحدة من عدم العداله، مثل ما يجرى بين الأفراد والجماعات في الدوله الواحده،

ص: ٢٨٨

مخل بالحرية الممنوحة للإنسان حسب المنطق والعقل، وحسب الشريعة الإسلامية، فاللازم أن يكون شعاع الحرية للفرد والجماعه والدوله حسب الكفاءه، ومعلوم أن سير الأمم المتحده بهذا الشكل الموجود لا يدعمه عقل ولا منطق كما ذكرنا سابقاً.

توسيع شعاع الحريات بقدر الكفاءات

توسيع شعاع الحريات بقدر الكفاءات

وعلى هذا فسياده الدول فى المجال الخارجى، يجب أن تكون حسب كفاءاتها، وكلما تقدمت الدول فى النضج والاقتراب من العقل والمنطق، توسع شعاع الحريات للدول، وبالأخـره للأفراد، وذلك لأن كفاءه الأفراد كلما وجدت المجالات المفتوحه تمكنت من الانطلاق حسب سعه ذلك المجال.

فإن الانطلاق العملى الناشئ من الكفاءه الذاتيه، مثله مثل نور العين، كلما صد وقف، وكلما فسح له المجال أبصر بمقدار استعداده الإشعاعى.

فقد كان فى القديم حكومات القبائل، وفى ذلك الوقت كان مجال كل قبيله خاصاً بمقدار سيادتها المحدوده بشعاع سياده القبيله الثانيه، وإذ توحدت القبائل تحت حكمه صار مجال عمل كل قبيله بمقدار شعاع الحكومه، أى فى منطقه كل تلك القبائل، وكلما ترفع الحواجز بين الدول فى أمر يتسع انطلاق عمل الحكومه بقدر ما يتسع أمامها المجال.

ولنفرض أن دولتين، مجال عمل كل واحد منهما فى مليون هكتار من الأرض على أمه ذات مليون إنسان، فانطلاق إحداهما على الأخرى، يجعل كفاءات أفرادها تنطلق بقدر أرضها وسكانها فقط، بينما إذا تصافقتا على فتح المجال

الاقتصادى، صارت الكفاءه الاقتصاديه تجد مجال العمل فى مليونى هكتار ومليونى إنسان، وهذا نوع من الحريه كانت الدوله تقف أمامها قبل فتح هذا المجال.

وهكذا الكلام فى المجال السياسى والاجتماعى والثقافى والسياحى وغيرها.

وليست (الأمم المتحده) و(الوحده الإفريقيه) و(السوق الأوروبية المشتركه) و(نقابه العمال العالميه) وأشباهها، إلا إرهابات لتوسيع مجال الكفاءات فى كل الميادين.

نعم الصيغه النهائيه للتوسيع إنما تكون بتوحيد العالم تحت حكمه واحده، كما قال سبحانه: ﴿وإن هذه أمتكم أمه واحده وأنا ربكم﴾ (١١).

وفى آيه أخرى ذكرت طريقه الوصول إلى ذلك، قال سبحانه: ﴿إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ (٢)، فالشعوب والقبائل لتعارف، والمعيار فى التقدم الكفاءه (التقوى).

ولذا كانت المهمه الإسلاميه أن يسعى كل فرد لتضعيف الحاكميه المحليه لتقويه الحاكميه العالميه، إذ الحاكميه المحليه قوقعيه، بينما الحاكميه العالميه انطلاقيه، وكلما ضعفت الأولى قويت الثانيه، وبالعكس.

ومن الواضح أنه ليس المراد بالتضعيف الفوضى، بل تكثير الحريات والانطلاقات، وتوسيع مجال عمل الكفاءات، فإذا تمكنت الكفاءات من العمل بأقصى قدرتها، كان معنى ذلك سقوط الحكومات المحليه، وقيام الحكومه الواحده العالميه.

ص: ٢٩٠

١- سوره الأنبياء: ٩٢.

٢- سوره الحجرات: ١٣.

الانغلاق سبب تخلف العالم الثالث

ومما تقدم ظهر سبب التناقض بين البلاد الصناعيه وبين البلاد المتأخره، والتي وصلت جملة منها إلى الاستقلال، حيث إن البلاد الصناعيه أخذت ترفض القوميه، وتوسع الحريات الحدوديه، وتسهل حركه الكفاءات، فى مختلف المجالات الثقافيه والصناعيه والتجاريه والاجتماعيه ونحوها، بينما البلاد المتأخره بعكس ذلك، تشدد على القوميات والإقليميات والحدود وما أشبه ذلك.

وجه الظهور أن البلاد الصناعيه بما تقدمت فى رشدتها الفكرى، وعرفت أن التقدم إنما يكون لإطلاق الكفاءات، أخذت تسير فى اتجاه توسعه نطاق العمل، ومن الواضح أن كل الحدود الماديه كالحدود الجغرافيه، وما يسمى بالمعنويه كالحدود القوميه، من أكبر العوائق للتقدم، ولذا فقد أدركت تلك الدول وجوب إزاله تلك العوائق، وأخذت تزيلها بخطى بطيئه، ولولا أنانيه تلك الحكومات وكبريائها على الأمم الضعيفه، وعدم خروجها عن سباق التسليح، لكان السير فى إزاله العوائق بخطى سريعه.

ولذا لم تكن مسأله نزع السلاح، مسأله (سلام) فقط، بل هى مسأله (انطلاق) أيضاً، فإن السلام والانطلاق وجهان لعمله واحده، حيث إن السلام لايزاله القلق، وحينما يزال القلق ينطلق الإنسان إلى أهدافه الرفيعه، وعليه فالسلام يؤمن الجزء السلبى، بينما الانطلاق يؤمن الجزء الإيجابى.

أما البلاد المتأخره، سواء ما استقل منها وتسمى مجامله بالبلاد الناميه، أو ما لا تزال بعد تحت الاستعمار الظاهر أو الخفى، فهى بالعكس من تلك تماماً،

إنما تمر في مرحلة الطفولة وحاله القبليه والانغلاق، وبعبارة أليين: الملوكة الطوائفيه.

وهذه الحاله تلازم الديكتاتوريه، والديكتاتوريه ضد الكفاءات كما هو واضح، ولذا تتمسك بالقوميه، وتشدد في أمر الحدود، وتعارض أى انطلاق، فالقوميه تقول: قومى، والإقليميه تقول: حدودى، بينما الإنسانيه تقول: أينما وجدت الكفاءات، سواء في قومى أو غيرهم، أو في حدودى أو غيرها، والقاعده الإسلاميه المعروفه: (الناس مسلطون على أنفسهم وأموالهم) (١)، والآيه الكريمه: {لتعارفوا... أتعابكم} (٢)، تشكلان الأساس الأولى لصرح الكفاءات والانطلاقه العالميه.

القوميه العربيه وسيله للتقدم أم عامل للانحطاط

القوميه العربيه وسيله للتقدم أم عامل للانحطاط

لا يقال: إن تم ما ذكر بالنسبه إلى القوميه في الجمله، لا يتم بالنسبه إلى القوميه العربيه، حيث إن توحيد العرب (مائة وخمسون مليوناً) في حكومه واحده يعطى النتائج المطلوبه في القدره، وهو خير من تبعثر العرب في حكومات متعدده.

لأنه يقال: لم تكن الدعوه إلى القوميه العربيه إلا خداعاً، قصد بها الجانب السلبي من القضيه، أى عدم قيام الإسلام الذى هو المنقذ الحقيقى في هذه البلاد، ولم يقصد قيام وحده عربيه، بل الذين دعوا إلى القوميه العربيه علموا بأنه

ص: ٢٩٢

١- بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢ ح ٧.

٢- سوره الحجرات: ١٣.

لا يعقل توحيد البلاد تحت هذا اللواء، وذلك لما تنطوى عليه هذه الدعوه من بذور المقاومه والفرقه والمشكلات.

(١) مثل أن القوميه تقاوم من قبل كافه المسلمين، حيث إن المسلمين يعتقدون بالأمة الإسلاميه، ويرون حرمه أى تجمع آخر (١١).

(٢) وتقاوم من قبل جملة من الأقليات القاطنه فى هذه البلاد، مثل الأقلية المسيحيه فى مصر ولبنان وغيرهما، والأقلية الكرديه فى العراق وغيرها، وسائر الأقليات الموجوده فى هذا البلاد.

فالمسيحيون عرفوا الإسلام بالسماح لهم، لكنهم لم يعرفوا القوميه بالسماح لهم، بل عرفوا عدم سماح القوميه، حيث قد عرفت أن القوميه ضد الكفاءه، والأكراد قالوا بأنه إذا كان الموضوع الإسلام فالكل سواء وإخوه، أما إذا كان الموضوع القوميه، فنحن قوم، كما أنتم قوم، وبأى مبرر يكون لكم الحكم والسياده، ونحن نكون شعباً تحت نفوذكم، إلى غير ذلك.

(٣) وتقاوم من قبل الإقليميه، حيث إن الأقاليم المرتفعه اقتصادياً لا تستعد أن تتنازل من اقتصاديات لأجل التوزيع تحت لواء لا تؤمن به، وقد حدثت كل هذه المقاومات بالفعل.

(٤) هذا بالإضافة إلى أن القوميه لم تكن تتمكن من مقابله إسرائيل التى تجمعت تحت لواء الدين، إذ الدين أعمق أثراً فى النفوس من القوميه، فكانت الدعوه إلى القوميه العربيه مكيدته استعماريه، لترسيخ إسرائيل فى المنطقه أكثر فأكثر، كما حدث بالفعل.

ثم إن القوميه حيث تلازم إيجاد الاعتزاز بالنفس فى الناس اعتزازاً مكذوباً، والاعتزاز بالنفس ضد التواضع، لازمت القوميه الديكتاتوريه.

ص: ٢٩٣

١- أى التجمع الذى يحارب الأمة الواحده الإسلاميه .

وهذا ما حدث فى البلاد العربيه الداعيه إلى القوميه بالفعل، كما لازمت القوميه انطلاقاً من اعتزازها المكذوب بالنفس، إحياء آثار الآباء ولو كانوا كفره، كما أحييت قوميه مصر فرعون، وقوميه العراق آثار بابل، وقوميه إيران آثار المجوس إلى غير ذلك، وذلك استلزم انفضاض أهل البلاد عن الحكومه، فضلاً عن انفضاض سائر المسلمين فى البلاد الأخر، فضعفت كل من الحكومه والشعب بما جعلهما لا يقدران على التقدم فى أى مجال، بل جنحت البلاد إلى التأخر أكثر فأكثر.

ص: ٢٩٤

المحتويات

المحتويات

تمهيد ٧ [١]

العناصر الثلاثة للحكومه ١٠ [٢]

غنى الجماعات الصغيره عن الحكومه ١٢ [٣]

الحكومه والجماعه الكبيره ١٤ [٤]

اختلاف المواهب والأهواء والاستجابه ١٥ [٥]

١: المواهب. ١٥ [٦]

٢: الأهواء ١٦ [٧]

٣: الاستجابه الجسديه والنفسيه ١٦ [٨]

خطأ الماركسيه ١٧ [٩]

الحكومات العصريه ١٨ [١٠]

وجوب تقديم الإسلام ١٨ [١١]

أسباب تعقد الحكومات المعاصره ١٩ [١٢]

١: استيعاب الأقسام المختلفه ١٩ [١٣]

٢: تقدم العلم والصناعه ٢٠ [١٤]

٣: التحول الدائم فى المجتمع. ٢٠ [١٥]

خطأ الحكومات المعاصره ٢١ [١٦]

نتائج زياده المؤسسات. ٢٢ [١٧]

جمود الموظفين. ٢٤ [١٨]

جمود المجتمع. ٢٥ [١٩]

تدخل الحكومه فى الشؤون الشخصيه ٢٧ [٢٠]

تأميم التجاره والمؤسسات. ٢٩ [٢١]

نتيجه تدخلات الدوله ٣٠ [٢٢]

خطأ استيلاء الدوله على الأعمال. ٣١ [٢٣]

أدله جواز التسعير. ٣٢ [٢٤]

لا دكتاتوريه فى الإسلام ٣٤ [٢٥]

دكتاتوريه الشيوعيه ٣٤ [٢٦]

ص: ٢٩٥

ديكتاتوريه الرأسماليه ٣٥ [١]

نتائج أنانيه الحكام ٣٦ [٢]

الشعوب تعرف المرارات. ٣٨ [٣]

السياسه من صميم الإسلام ٣٩ [٤]

ما هي السياسه؟ ٣٩ [٥]

تهلهل حدود السياسه ٤٠ [٦]

إطلاقات النسبيه ٤١ [٧]

كيف أن السياسه من صميم الإسلام ٤٢ [٨]

نصوص شرعيه عامه ٤٢ [٩]

نصوص خاصه ٤٤ [١٠]

الأنبياء سياسيون. ٤٤ [١١]

واجب العالم الديني. ٤٦ [١٢]

الاضطلاع بالسياسه واجب. ٤٨ [١٣]

١: الارتباط بين السياسه والدين. ٤٩ [١٤]

الدين العلمى والعملى. ٥٠ [١٥]

جوله الباطل. ٥١ [١٦]

٢: الارتباط بين السياسه والاقتصاد ٥١ [١٧]

السياسه فى الرأسماليه ٥٢ [١٨]

وفى النظره الماركسيه ٥٣ [١٩]

تقسيم الأدوار المزيف.. ٥٤ [٢٠]

تفنيذ الأءوار الأربعة ٥٦ [٢١]

ارتباط الءقوق بالسياسة ٥٧ [٢٢]

الأءله الأربعة فقط المصدر للءستور. ٥٩ [٢٣]

انتهاك الساسة للنظم الءقوقية ٦٠ [٢٤]

التءقيق فى المءتمع. ٦٢ [٢٥]

الارتباط بين السياسة وبين علم الاءتماع. ٦٢ [٢٦]

تبادل الاءتياج بين العلمين. ٦٣ [٢٧]

الارتباط بين علم النفس والسياسة ٦٤ [٢٨]

ءوهر النفس يؤثر فى أمور أربعة ٦٥ [٢٩]

اءتياج الساسى إلى التاريخ. ٦٦ [٣٠]

ص: ٢٩٦

المعرفه الفقهيه ٦٦ [١]

التاريخ المعاصر والسياسه ٦٧ [٢]

معرفه تاريخ استيعابى. ٦٧ [٣]

ترجمه التاريخ وتطبيقه ٦٩ [٤]

السياسه علم وفن ومعرفه ٧١ [٥]

تركيز اليهود لانعدام الوعى السياسى. ٧٢ [٦]

هل السياسه ملوثه ٧٣ [٧]

هل السياسه ليست من الإسلام ٧٣ [٨]

مميزات العلم الثلاث. ٧٤ [٩]

الضبط والمحاسبه ٧٤ [١٠]

الرؤيه المستقبليه ٧٦ [١١]

انعدام الرؤيه للمستقبل. ٧٧ [١٢]

الإنقاذ من الخرافه والمشكله ٧٨ [١٣]

وجود هذه الميزه فى السياسه ٧٩ [١٤]

للسياسه ساحتان: داخلية وخارجية ٨٠ [١٥]

للدخل شعبتان. ٨٠ [١٦]

للخارج شعبتان. ٨٠ [١٧]

إطلاقات الدوله ومعانيها ٨٢ [١٨]

نقد بعض التعاريف.. ٨٢ [١٩]

ميزان وحده الأمم ٨٦ [٢٠]

مسرح الخارج وتدخلات الدول. ٨٦ [٢١]

عوامل الحيلولة ٨٧ [٢٢]

عوامل النفوذ ٨٨ [٢٣]

١: عامل الدين. ٨٨ [٢٤]

٢: عامل القدرات. ٨٩ [٢٥]

٣: عامل الثقافه ٨٩ [٢٦]

٤: الأمم المتحده ٩١ [٢٧]

مسرح السياسه للحكومہ ٩٢ [٢٨]

توحيد سياسه الدوله الإسلاميه ٩٤ [٢٩]

لا للاحتكار التجارى. ٩٤ [٣٠]

ص: ٢٩٧

النظره الإسلاميه المستوعبه ٩٦ [١]

تفاعل الإنسان والتاريخ. ٩٧ [٢]

نسف مدرسه ماركس.. ٩٨ [٣]

المدرسه الغربيه الأخرى. ٩٩ [٤]

الوحده العليا: الدوله ١٠٠ [٥]

الوحده الوسطى: الجماعات. ١٠٢ [٦]

الوحده القاعديه: الجماهير. ١٠٣ [٧]

١: لانبعاث عن الدين. ١٠٤ [٨]

تحطم الثورات لنقص الوعى السياسى. ١٠٥ [٩]

واجب حركات التحرير. ١٠٦ [١٠]

استطلاع الرأى العام ١٠٧ [١١]

نصوص الشريعه فى الرأى العام ١٠٧ [١٢]

الرأى العام والعاطفه العامه ١٠٩ [١٣]

مردود الرأى العام ١١٠ [١٤]

٢: الانبعاث عن القوميه والوطنيه ١١٠ [١٥]

أنواع انقسام التجمعات. ١١١ [١٦]

يقظه العالم الإسلامى. ١١٤ [١٧]

٣: الانبعاث عن الاقتصاد ١١٥ [١٨]

التفاعل الثلاثى. ١١٦ [١٩]

بين الشخصيه الإنسانيه وشلال التاريخ. ١١٧ [٢٠]

ماركس: لا للسياسة ١١٨ [٢١]

بين الشخصية والتاريخ. ١٢٠ [٢٢]

أقوال في مركزية الشخصية ١٢١ [٢٣]

سمات الشخصية السياسي ١٢٣ [٢٤]

من أقسام السياسة والسياسي. ١٢٧ [٢٥]

السياسة علم أم علوم ١٢٩ [٢٦]

بحوث في الدولة والأمه ١٣٣ [٢٧]

الحاجه إلى الدولة ١٣٤ [٢٨]

النظريه الماركسيه في الدولة ونقدها ١٣٥ [٢٩]

الدولة في منظار على عليه السلام ١٣٧ [٣٠]

ص: ٢٩٨

- بحوث فى الأمه ١٤٢ [١]
- الفرق بين الأمه والناس .. ١٤٢ [٢]
- تكون الأمه المسلمه ١٤٤ [٣]
- حكومه واحده لكل المسلمين. ١٤٦ [٤]
- التقدم الإسلامى. ١٤٨ [٥]
- ظهور الأمم واختفاؤها ١٥١ [٦]
- تاريخ عهود البشر. ١٥٢ [٧]
- الأديان والدول. ١٥٤ [٨]
- العناصر التى تشكل الأمم ١٥٨ [٩]
- كيف تتكون الأمه على العنصر المادى. ١٥٩ [١٠]
- التفكير السياسى الموحد ١٦٢ [١١]
- دخول الأمم فى الإسلام ١٦٢ [١٢]
- الحدود الجغرافيه للأمم ١٦٤ [١٣]
- أمه بلا دوله ١٦٤ [١٤]
- أمه ودول متعدده ١٦٥ [١٥]
- مقومات الدوله ١٦٦ [١٦]
- تحولان جديدان فى الأمه ١٦٨ [١٧]
- الفهم الأصلى. ١٦٨ [١٨]
- العالم والحكومه الواحده ١٦٩ [١٩]
- الحدود المائيه والفضائيه ١٧٠ [٢٠]

لا حدود بين بلاد الإسلام ١٧٠ [٢١]

الحدود بين بلاد الإسلام وبلاد الكفر. ١٧٠ [٢٢]

مقررات الدوله الإسلاميه ١٧٢ [٢٣]

الحدود بين الدول. ١٧٣ [٢٤]

الحدود والتميز بين الشعوب. ١٧٣ [٢٥]

القدره الإنسانيه وآثارها فى الحقل السياسى. ١٧٥ [٢٦]

القدره الإيجابيه والسلبيه ١٧٥ [٢٧]

القدره الإنسانيه ١٧٧ [٢٨]

أسباب الطاعه ١٧٩ [٢٩]

القدره الذاتيه والعرضيه ١٨١ [٣٠]

ص: ٢٩٩

- القدره والطغيان. ١٨٣ [١]
- مناهج ترويض القدره ١٨٤ [٢]
- الترويض الدينى. ١٨٤ [٣]
- الترويض الديمقراطى. ١٨٥ [٤]
- من أخطاء الديمقراطيه ١٨٦ [٥]
- الترويض الشيوعى. ١٨٩ [٦]
- مناقشه فكره (راسل) ١٩٠ [٧]
- القدره الاجتماعيه ١٩٢ [٨]
- العلاقه بين الفرد والجماعه ١٩٣ [٩]
- أنواع انتماء الإنسان. ١٩٦ [١٠]
- شروط تقدم الجماعات. ١٩٨ [١١]
- أ: الهدوء والتوازن. ١٩٨ [١٢]
- ب: الصبر فى المشاكل. ١٩٩ [١٣]
- ج: معرفه الناس.. ٢٠٠ [١٤]
- د: مستويات مختلفه ٢٠١ [١٥]
- ه: القدره ٢٠٢ [١٦]
- و: الفكر المتكامل. ٢٠٣ [١٧]
- ز: الإراده الفولاذيه ٢٠٤ [١٨]
- ح: الانضباط. ٢٠٥ [١٩]
- ط: رفع المستحيل. ٢٠٥ [٢٠]

ى: التخطيط السليم ٢٠٦ [٢١]

يا: اغتنام الفرص ... ٢٠٨ [٢٢]

يب: التواضع. ٢٠٨ [٢٣]

يج: البحث عن النقد ٢١٠ [٢٤]

يد: الإنسان الواقعي. ٢١١ [٢٥]

بين الحقوق والقدرات. ٢١٢ [٢٦]

أقسام قدره الجمعيه ٢١٥ [٢٧]

القدره غير المتمركزه ٢١٥ [٢٨]

القدره المتمركزه ٢١٧ [٢٩]

أسباب تمرکز القدره ٢١٨ [٣٠]

ص: ٣٠٠

الدين قسمان. ٢١٩ [١]

المال والقدرة ٢٢١ [٢]

السلاح والقدرة ٢٢١ [٣]

السبب الخارجى للقدرة ٢٢٢ [٤]

مقومات سيطره الدين. ٢٢٢ [٥]

شروط الإسلام فى منح القدرة ٢٢٤ [٦]

قدره لاحقه ٢٢٤ [٧]

أقسام القدرة ٢٢٦ [٨]

١: السلطه ٢٢٦ [٩]

٢: الشخصيه ٢٢٧ [١٠]

٣: السنديه ٢٢٨ [١١]

كيف تدوم القدرة؟ ٢٢٩ [١٢]

التكامل والتطور. ٢٣٣ [١٣]

مهمه علم السياسه تجاه القدرة ٢٣٥ [١٤]

الأمر التي هى محور علم السياسه ٢٣٨ [١٥]

المؤسسات السياسيه ٢٤٠ [١٦]

التفاعل بين الأمه والمؤسسات السياسيه ٢٤٣ [١٧]

الدوله أكبر المؤسسات السياسيه ٢٤٥ [١٨]

مقومات معرفه الدوله ٢٤٦ [١٩]

الشخصيه الحقيقه للدوله ٢٤٧ [٢٠]

رأى الدين فى الشخصيه الحقوقيه ٢٤٨ [٢١]

وحده المواقف بين الرسول وعلى (عليهما السلام) ٢٤٩ [٢٢]

بحوث فى الدوله ٢٥٣ [٢٣]

آثار وجود الشخصيه الحقوقيه للدوله ٢٥٤ [٢٤]

التدوام للدوله ٢٥٥ [٢٥]

حجم النقد أم القوه الشرائيه؟ ٢٥٦ [٢٦]

التعامل الخارجى. ٢٥٧ [٢٧]

التعامل الداخلى. ٢٥٨ [٢٨]

الشخصيه الحقوقيه أمر اعتبارى أو متأصل. ٢٥٩ [٢٩]

الشخصيه الحقوقيه بين الدوله والتكتلات. ٢٦١ [٣٠]

ص: ٣٠١

على الدوله تحرى الغرض الصالح. ٢٦٤ [٢٠٧]

موقف الدوله تجاه التكتلات المفسده ٢٦٧ [٢٠٨]

من أخطاء القانون. ٢٦٧ [٢٠٩]

حق الفيتو خطأ آخر. ٢٦٨ [٢١٠]

هدف الدوله وصلاح الفرد ٢٧٠ [٢١١]

هدف الدوله وصلاح جماعات الأمم ٢٧١ [٢١٢]

سياده الدوله وحاكمتها ٢٧٢ [٢١٣]

الغالب فى وضع القانون. ٢٧٣ [٢١٤]

نقص القوانين البشريه ٢٧٤ [٢١٥]

إشكال القانون الوضعى فى الجماعات. ٢٧٥ [٢١٦]

حاكميه الدوله ذاتيه ومطلقه ٢٧٥ [٢١٧]

صلاحيات الدوله ٢٧٨ [٢١٨]

من الفروق بين الدوله الإسلاميه وغيرها ٢٨٠ [٢١٩]

بين سياده الدوله وسياده الأمم المتحده ٢٨١ [٢٢٠]

بين سياده الدوله وسياده التكتلات. ٢٨٢ [٢٢١]

السياده المتكافئه ٢٨٢ [٢٢٢]

شعاع سياده الدوله ٢٨٥ [٢٢٣]

ضروره التعادل بين الكفاءه والشعاع. ٢٨٧ [٢٢٤]

توسيع شعاع الحريات بقدر الكفاءات. ٢٨٩ [٢٢٥]

الانغلاق سبب تخلف العالم الثالث. ٢٩١ [٢٢٦]

القوميہ العربیہ وسیلہ للتقدم أم عامل للانحطاط. ۲۹۲ [۲۲۷]

المحتویات. ۲۹۵ [۲۲۸]

ص: ۳۰۲

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

